

جامعة بيرزيت

كلية الآداب

برنامج علم الاجتماع

مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون
الإسرائيلية، 1967 — 2005.

مقدمة من الطالب:

منقذ محمد محمود أبو عطوان

إشراف:

د. إسماعيل الناشف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع

جامعة بيرزيت _ فلسطين

2007م

Birzeit University
Faculty of Arts
The Department of Sociology and Anthropology

**The Processes of Institutionalization among the
Palestinian Political Prisoners' Community in the
Israeli Prison System, 1967-2005.**

Submitted By:

Monqith Mohammad Mahmoud Abu Atwan

Supervisor:

Dr. Esmail Nashif

Co- Supervisor:

Dr. Abdul-Rahim al-Shaikh

Dr. Majdi al Maliki

This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements
for the Master degree in the Dep. of Sociology and
Anthropology, The Faculty of Arts, Birzeit University- Palestine

2007

مأسسة الحياة الإعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون

الإسرائيلية، 1967 — 2005.

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

منقذ محمد محمود ابو عطوان

تاريخ المناقشة: 2007/2/22

لجنة المناقشة:

د. إسماعيل الناشف رئيساً

د. عبد الرحيم الشيخ عضواً

د. مجدي المالكي عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع،

جامعة بيرزيت _ فلسطين

2007م

المحتويات

الإهداء:	IV
الشكر والتقدير:-	V
ملخص:-	VI
المقدمة:	XI

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأول: السجن الحداثوي في السياق الاستعماري	1
1.1	السجن في المشروع الحداثي	2
1.1.1	مؤسسة السجن والتحويلات التي شهدتها	4
1.1.2	إعادة إنتاج الفرد في السجن الحديث	5
1.2	المؤسسة العقابية في المجتمعات الاستعمارية	8
1.2.1	السجون الاستعمارية	9
1.2.2	السجناء في السجون الاستعمارية	12
1.3	الاستهداف الجسدي والنفسي (الذاتي) للأسرى الفلسطينيين	14
1.3.1	السجون الإسرائيلية منذ عام 1967 لغاية عام 2005	15
1.3.2	التوزيع الجغرافي للسجون الإسرائيلية	18
1.3.3	أساليب التعذيب المتبعة داخل السجون الإسرائيلية	24
1.3.4	تعذيب الأسرى من خلال إجبارهم على العمل	27
1.3.4.1	المجالات التي اجبر الأسرى على العمل بها	28
1.4	منهجية الدراسة	31
1.4.1	أهمية الدراسة	31
1.4.2	مشكلة الدراسة وتساولاتها	32
1.4.3	آدات البحث	33
1.4.4	مجتمع الدراسة	33
1.4.5	مشكلات واجهة الباحث أثناء عملية الدراسة	34
1.5	الخلاصة	35
	الفصل الثاني: التحول السياسي والاجتماعي في علاقات الأسرى	36
2.1	الفرد في المجتمع العربي	36
2.2	الحياة الفردية للفلسطينيين بعد الهزيمة	37
2.2.1	هزيمة عام 1967 وانعكاساتها على الأسرى في السجون الإسرائيلية	39
2.2.2	إدراك الأسرى لشروط حياتهم الموضوعية	44
2.2.3	تشغيل الأسرى ودوره في ترسيخ الفردية	47
2.2.4	أهداف تشغيل الأسرى في السجون الإسرائيلية	48

52	دور النخبة في تحول علاقات الأسرى داخل السجون	2.3
54	المواجهة مع إدارة السجون	2.4
54	المواجهة الفردية	2.4.1
60	المواجهة الجماعية وتوحد الأسرى اجتماعياً	2.4.2
61	تنظيم الجسم الاجتماعي للأسرى داخل السجون	2.5
74	الإضراب للسيطرة على الجسد	2.5.1
76	بداية المؤسسة في السجون الإسرائيلية	2.6
79	الخلاصة	2.7
81	الفصل الثالث: تحول العلاقات التنظيمية إلى علاقات مؤسساتية	
81	منظمة التحرير الفلسطيني والمؤسسة	3.1
83	المؤسسة في السجون	3.2
85	المؤسسة كرد فعل وحاجة	3.2.1
87	تشكيل الأطر التنظيمية داخل السجن	3.2.2
91	البناءات التنظيمية المختلفة في السجن	3.2.3
92	التعبئة والتشديد	3.2.3.1
95	الهيكليّة الداخليّة للتنظيمات	3.2.3.2
99	الصراعات التنظيمية	3.2.3.3
102	الغرفة المشتركة في سجن بئر السبع 1977	3.2.4
103	غرفة بئر السبع لبنة أولى في المؤسسة	3.2.5
105	مؤسسة السجن	3.3
106	هرمية المؤسسة العامة في السجن	3.3.1
106	ممثل المعتقل	3.3.1.1
108	اللجنة الإعتقالية/ الوطنية	3.3.1.2
108	اللجنة النضالية العامة	3.3.1.3
109	لجنة الحوار	3.3.1.4
109	اللجنة الثقافية المشتركة	3.3.1.5
110	اللجنة الأمنية المشتركة أو التحقيق	3.3.1.6
111	الصندوق الموحد	3.3.1.7
111	اللجنة الرياضية	3.3.1.8
112	الهرمية الصغرى للمؤسسة	3.3.2
112	شاويش الغرفة	3.3.2.1
112	شاويش القسم	3.3.2.2
113	عوامل نجاح وتحول المؤسسة	3.4

113	التحول الديمقراطي داخل الأطر التنظيمية	3.4.1
115	الإضراب من أجل السيطرة على المؤسسة	3.4.2
117	دور سجن نفحه وسجن جنيد في ترسيخ المؤسسة	3.4.3
121	اتصالات الخارج	3.4.4
122	المؤسسة في السجن امتداد لماسة م.ت.ف	3.5
123	مواجهة الماسة من قبل إدارة السجن	3.6
125	مراحل نمو وتراجع المؤسسة بعد اتفاقيات اوسلو	3.7
127	الخلاصة	3.8
129	الفصل الرابع: التحولات التي طرأت على عملية المؤسسة بعد اتفاقيات اوسلو	
130	الأسرى الفلسطينيون واتفاقيات السلام	4.1
132	خيبة الأمل لدى الأسرى من الاتفاقيات	4.2
133	تراجع العمل التنظيمي	4.2.1
137	التفاز والمأسسة	4.2.2
140	تراجع الأطر التنظيمية	4.3
145	المأسسة في ظل انتفاضة الأقصى	4.4
147	البفون والمتاجرة	4.5
149	علاقة الإدارة بالمؤسسة	4.6
151	الخلاصة	4.7
153	الفصل الخامس: هجانة السجن الإسرائيلية والمؤسسة الأسيرة	
154	السجون الاستعمارية	5.1
155	السجون الاستعمارية الإسرائيلية مؤسسات مهجنة	5.1.1
159	التشكل المؤسسي داخل السجن	5.2
166	النظام المؤسسي داخل السجن	5.3
168	الاختلاف بين مؤسسة الأسيرات والأسرى	5.4
171	مراحل نمو المؤسسة وتطورها	5.5
180	الخلاصة	5.6
183	الخاتمة	
187	المراجع	

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذين حرموا أجسادهم ونظرهم من التمتع بفضاء الحرية

تحت الشمس لينعم الآخرون بها.

إلى كل أحرار العالم الذين دخلوا السجن عقابا لهم لمحاربة الظلم والطغيان.

إلى سعيد العتبة الذي تجاوز الثلاثون عاما في الأسر يحلم بالفجر الجديد.

إلى أبو علي يطا وغيره الكثيرون ممن امضوا أكثر من ربع قرن في السجنون.

أهديه إلى أخي منيف أبو عطوان الذي يقبع في السجن تنفيذا لحكم جائر يستمر لمدة خمس

مؤبدات وخمسون عام.

أهديه إلى أبي محمد، وأمي مريم

إلى زوجتي بيسان أبنائي مريم ومحمد وموسى ومنيف

الشكر والتقدير

بداية أوجه شكري الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى النور. وأخص بذلك الدكتور إسماعيل الناشف الذي كان لي مشرفا ومعلما وأستاذا وصديقا، كما اشكر الدكتور مجدي المالكي، والدكتور عبد الرحيم الشيخ لدورهم العظيم وملاحظاتهم التي أسهمت في تحسين هذه الدراسة.

كما اشكر المدقق اللغوي الدكتور ياسر الملاح على جهده في تصحيح لغة الرسالة ولغتي. كما أتوجه بالشكر أيضا إلى أخواني جميعا على دعمهم المادي المتواصل لي أثناء رحلتي في هذه الدراسة.

كما أتوجه بجزيل شكري وعظيم امتناني لزوجتي بيسان التي رافقت خطوات دراستي خطوة خطوه، وعلى تشجيعها المتواصل لي. وأشكرها على كل لحظة تمررت فيها على سلطان النوم لكي تعد لي فنجان قهوة بعد منتصف الليل، وعلى كل حرف طبعته وكتبته في هذه الرسالة.

كما اشكر كل شخص سوف يقرأ هذه الدراسة من أجل الإطلاع على معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وعلى صبرهم وتحديهم.

لهم جميعا أقول الشكر لكم.

ملخص:-

تتناول هذه الدراسة حياة الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وكيفية تحول العلاقات بين الأسرى أنفسهم، وبين إدارة السجون، من خلال ما تبعه الأسرى من آليات عمل أفضت إلى وجود عمل مؤسسي منظم داخل السجون الإسرائيلية. وكيف كانت صياغة العلاقات داخل السجن من حيث تحويل السجن من مؤسسة قائمة لإنهائهم وشطبهم من المسرح التاريخي كفاعلين أساسيين، إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة. وقد فحصت هذه الدراسة هذا التحول من عدة محاور أساسية ساعدت الأسرى الفلسطينيين في تحويل مؤسسة السجن من مؤسسة هدامة للنفس والجسد إلى مؤسسة تعيد إنتاج إنسان مقاوم بعد اعتماد الأسرى آليات ارتكزت عليها المحاور الآتية:

المحور الأول: تناول التحول التاريخي للسجون في المجتمعات الحديثة، من سجون تعتمد في وسائلها الضبطية على وسائل مشهدة في العقاب، إلى وسائل تعتمد على منجزات علمية متطورة ومعتمدة على آخر ما توصلت إليه العلوم الإنسانية في التأثير على نفس السجين أو على روح جسد السجين (الذات).

أظهرت هذه الدراسة أن الأساليب القمعية والضبطية التي تستخدمها إسرائيل تجاه الأسرى الفلسطينيين هي أساليب تمزج بين ألما قبل حدائوي والأساليب الحديثة، أي أنها وسائل ضبطية قمعية مهجنة غير أصيلة تستهدف جسد الأسير وذاته. فالسجون الاستعمارية هي سجون محولة عن السجون الحديثة ولكن بصورة مختلفة، مما جعلنا نطلق عليها أيضا سجونا هجينة.

المحور الثاني: يركز على التحول الذي شهده مجتمع الأسرى، من حالة علاقات قائمة على أساس فردي، إلى علاقات اجتماعية قائمة على أسس جماعية خلال الفترة الواقعة ما بين أعوام 1967، وحتى 1975. فهذا المحور يظهر لنا أيضا كيفية تكون الوعي داخل المجتمع الأسيري وإسهاماته (الوعي) في تحول العلاقات من علاقات فردية إلى علاقات جماعية وطنية، بعد أن استطاع الأسرى خلق ثقافة وطنية نقيضة لثقافة السجن وهيمنته. هذه الثقافة المضادة التي ابتدعها الأسرى أسهمت في تشكل مجتمع أسيري مأسس قائم على أسس تنظيمية وطنية مكنتهم من إعادة إنتاج أطهرم التنظيمية التي كانوا ملتزمين بها قبل سجنهم في داخل السجن. هذه الأطر عملت على استنهاض الوعي من جديد داخل الأسرى، فغيرت شكل العلاقات فيما بينهم من علاقات فردية قائمة على أسس قرابية إلى علاقات جماعية تنظيمية محورها الأساسي

الأطر التنظيمية. هذه الأطر شكلت فيما بعد الركيزة الأساسية في بناء مجتمع أسيري يعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة من خلال بناء مؤسسة الأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

المحور الثالث: هذا المحور يتناول التحول في العلاقات داخل المجتمع الأسيري، من علاقات جماعية مؤطرة داخل قوى مختلفة، إلى علاقات جماعية مأسسة، حولت المجتمع الأسيري كافة من مجتمع تحكمه ولاءات تنظيمية مختلفة، إلى مجتمع خاضع لشبكة من العلاقات المؤسسية، في الفترة التي امتدت ما بين أعوام 1975 ولغاية عام 1993.

إن هذا المحور يظهر أيضا التجارب الأولى التي شهدتها السجون الإسرائيلية لكيفية التعايش مع الآخر وتقبله، بعد أن ساهمت الثقافة الخاصة بالأطر التنظيمية في خلق فاصل بين الأطر أنفسها، أي أن هذه الأطر في بداية تشكلها كانت تؤطر عناصرها بطريقة فئوية تعزز من قوة الذات (الإطار نفسه)، وتتفي الآخر (الأطر الأخرى). كما أنه يظهر بشكل أساسي آلية تقسيم العمل التي اتخذها الأسرى وسيلة للحفاظ على العلاقات الجماعية الوطنية الموحدة، والتي تشبه إلى حد ما تقسيم العمل المتبعة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أن شكل العلاقات وتقسيم العمل داخل مؤسسة الأسرى أخذ طابعا أكثر تقدما مما هو متبع في المؤسسة الأم (م. ت. ف)، خاصة بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته الأطر التنظيمية في السجون والذي لم تشهده هذه الأطر في الخارج.

المحور الرابع: يركز هذا المحور على التحولات التي طرأت على مؤسسة الأسرى نتيجة التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية عامة والفلسطينية بشكل خاص، عقب انتهاء حرب الخليج الأولى والشروع بمؤتمر مدريد للسلام، وما نتج عنه من اتفاقات سلمية! بين القيادة السياسية للفلسطينيين وإسرائيل، خاصة ما عرفت باتفاقية أوسلو التي رتبت للحكم الذاتي الفلسطيني.

هذا المحور يظهر الآليات التي اتبعتها الأسرى الفلسطينيون في إعادة ترتيب أوضاعهم بعد أن شعروا أن أوهام التحرر والانعقاد من الأسر قد ولت، نتيجة تسليم المفاوض الفلسطيني بتصنيفات السجان التي على أساسها حُرِمَ الأسرى من الإفراج والتحرر. كذلك فإن هذا المحور يظهر مدى التشابه والاختلاف بين مؤسسة الأسرى الرجال وبين مؤسسة الأسيرات الفلسطينيات داخل السجون الإسرائيلية.

المحور الخامس: نناقش فيه الأبعاد النظرية لهجاجة السجون الإسرائيلية المعدة للأسرى الفلسطينيين، وهجاجة المؤسسة التي أقامها الأسرى لهم داخل السجن، باستعراض أوجه الشبه والاختلاف مع المؤسسة الجامعة للفلسطينيين في الخارج (منظمة التحرير الفلسطينية)، من حيث التشكل والنظام المؤسسي. كذلك يتناول بوضوح مراحل تطور المؤسسة وتحولها طوال الفترة الممتدة من عام 1967 إلى عام 2005. ويظهر كيفية التشكل المؤسسي بعد توحيد النصوص داخل مجتمع الأسرى، وكيف أسهم هذا التوحيد في جعل السجون المتناثرة والمشتتة في مواقع مختلفة كأنها سجن واحد، ويخضع لإدارة واحدة بفعل عمليات التخيل المؤسسي. وكيف ساعدت هذه العمليات في إعادة إنتاج ذات وطنية مقاومه داخل الأسر في السجون الإسرائيلية.

لقد تم استخدام منهج البحث الكيفي في هذه الدراسة، من خلال اعتماد الباحث على أداة المقابلة المعمقة مع المبحوثين، إلى جانب الاعتماد على تحليل بعض النصوص الأدبية التي كتبها الأسرى وتتناول ظروف حياة الأسرى داخل السجون.

Abstract:-

This study explores the life of the Palestinian political prisoners inside the Israeli prison system. Specifically, it examines the processes of institutionalization of the community of prisoners as a mechanism that countered and resisted the Israeli prison authorities. While the prison authorities tried to dismantle the social and cultural fabric the Palestinian political prisoners, and hence rendering them as docile bodies, the institutionalization of the community aimed at strengthening their abilities to be historically active. This study has examined the processes of institutionalization from several main axes that helped the Palestinian prisoners to transform the prison institutions and their communities. In order to conduct the research, the qualitative research methods, which includes deep open-ended interviews and ethnographic observation and participation, were used.

The axes of the research are:

First Axis: On this level the study explored the historical transformation of the prison from its pre modern structure, which was based upon the idea of spectacle, into the modern institution that operates according to Foucault's Panopticon.

The study shows that the Israeli prison system used a certain mixture of both pre modern and modern techniques of imprisonment. This hybrid mixture is reminiscent of the colonial experiences elsewhere, in which modern and pre modern sociopolitical structures and institution are mixed.

Second Axis: In this axis of analysis, the focus is the social processes in which the Political prisoners reorganized themselves on the basis of affiliation instead of filiations based on blood relations and local structures between the years 1967 and 1975. This reorganization of the social aspect of the community enabled the prisoners to act in a counter manner to the attempts of domination and coercion which characterized the Israeli prison authorities. These transformative processes of affiliation brought the bases upon which the collective national identity and community built itself inside the Israeli prison system.

Third Axis: The aim of this axis is to trace the dynamics of institutionalization that regrouped the different Palestinian political organizations into one institutional structure. This structure enabled the community of prisoners in each prison to act as one body, and to coordinate the whole communities in the different Israeli prisons as one institutional unit. These processes were gradual and at times conflictive and they span some twenty years between 1975 and 1993. In building these institutions the community of prisoners were modeling themselves according to the structure of the PLO, on the one hand, and has been affected by the administrative and legal characteristics of Israeli system, on the other hand.

Axis IV : The regional and local political events of the early 1990s affected the political prisoners community's institutions. Especially, the Second Gulf War and the Madrid Summit, and what came out of it as peace accords, had direct and at times decisive trajectories on this community. In this part of the research, these trajectories are pinned down and explained.

Axis V: This part aims at explicating the theoretical dimensions from the Palestinian political prisoners' case. Mainly, it addresses the issue of the hybridity of the colonial institutions that result from the interactive nature of the relations between the colonizer and the colonized. PLO's institutional structure, the Israeli system, and the specific context of the political prisoners, are the three elements that cohere to reorganize the prisoners' communities into a hybrid institutional whole.

المقدمة:-

اعتبرت السجون وسيلة رادعة، وعقاباً أليماً لكل من يتمرّد ويثور ويخرج على نظام وتقاليده القبلية أو الحاكم، أو الدولة (السلطة) منذ القدم. وأعتبر المس بمصالح هذه السلطة، والخروج عليها تهديداً لها ولأمنها، ويعاقب مرتكبوه بالقتل، أو النفي، أو العزل داخل السجن. وشهدت السجون تحولات عديدة مع التحول في النظام الاجتماعي، فتحوّلت من نظام يعتمد أساساً لقرار الحاكم (السلطان) إلى نظام يخضع للقوانين وتشريعات لا شأن للحاكم (السلطان) بها. وكذلك العقاب، فهو الآخر تحول من عقاب مشهدي في نظام اجتماعي أبوي (بطريكي)، إلى عقاب يعتمد في الأساس على ما توصلت إليه العلوم الإنسانية والتكنولوجية من إبداع في عقاب الجسد وذاته، من خلال آليات ممنهجة تجعل من السجن فرداً طبعاً يمكن استغلاله ضمن المنظومة الاجتماعية المنفذة للعقاب.

فالتحول في الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نتجت بعد حدوث الثورة الصناعية في أوروبا وبعد بداية عصر التنوير (الحدّثة)، أدخل تغييراً وتحولاً في نظام العقاب والسجن. فتحوّل العقاب من وسيلة تمارس أمام الناظرين إلى وسيلة تمارس داخل أبنية مغلقة، وأصبح المشاهدون (الجمهور) الذين كانوا يشاهدون آليات تنفيذ العقاب في مرحلة ما قبل التحول، يشاهدون فقط شكل المؤسسة الخارجية (السجن) جائزة فوق القمم أو في الأماكن البارزة باعتبارها رمزاً للسلطة، وهيبة النظام داخل هذه الدول.

أما في الدول التي خضعت للاستعمار فإن المستعمرين قاموا بنسخ هذه السجون في البلاد التي استعمروها بطريقة اختلفت عما هو موجود في دوله الأصلية، لأنها مزجت في وسائلها العقابية ما بين المشهدية والحدّثية في العقاب، مما جعل منها سجوناً مهجنة، لأن الصورة التي أنشئت فيها السجون في المستعمرات ظلت مختلفة عن تلك السجون الأصلية. وهذا ما ينطبق على السجون الإسرائيلية التي أعدت لاعتقال المقاومين الفلسطينيين، فهي تختلف عن تلك السجون التي أعدت لاعتقال المواطنين الإسرائيليين من حيث الهدف والوسائل المستخدمة في تحقيق الهدف.

فالسجون الإسرائيلية التي أقيمت لاستقبال عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين منذ حرب عام 1967 إلى عام 2005، لتثبيت وجودها كسلطة محتلة، وقيام إسرائيل باعتقال هذا العدد الهائل لدرجة أنها لم تترك عائلة فلسطينية إلا وجعلتها تعرف إجراءات الاعتقال. وأن كل عائلة فلسطينية كان لها فرد في السجون

حسب ما وصف خالد الهندي (الهندي، 2000). كما أن إحصائيات برنامج تأهيل الأسرى المحررين لعام 1995 تفيد بأن هناك أكثر من (800000) حالة اعتقال¹ حدثت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حرب عام 1967 إلى 1995/1/1 (سنابل، 1997).

هؤلاء المعتقلون عاشوا ظروفًا اعتقال صعبة في السجون الاستعمارية الإسرائيلية، وتحت تأثير عملية إعادة إنتاج صعبة بما يتلاءم مع المخططات الإحتلالية لفلسطين. هذه الأعداد الهائلة من المعتقلين الفلسطينيين وتكرار حالات الاعتقال للمقاومين الفلسطينيين جعلتنا نطرح التساؤل التالي في هذه الدراسة والذي نصه: إذا كان السجن الاستعماري الإسرائيلي هدف إلى تطويع الأسرى وإعادة إنتاجهم من جديد لخدمة أهدافه الاستعمارية، فكيف قاوم الأسرى الفلسطينيون هذه الأهداف؟ وما هي الآليات التي استخدموها في تحويل السجن الذي هدف إلى إلغاء كونهم فاعلين أساسيين على المسرح التاريخي الفلسطيني إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة، وترفد المجتمع الفلسطيني بمقاومين أكثر صلابة وتحدياً من جديد؟

في سعينا للإجابة عن هذا التساؤل بحثنا في الظروف الموضوعية التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال اعتمادنا منهج البحث الكيفي وإجراء المقابلات مع الأسرى الذين عاشوا ظروف الاعتقال في الفترة الزمنية التي تناولتها هذه الدراسة في خمسة فصول أساسية، يتناول كل فصل فيها محوراً أساسياً في عملية التحول وهذه الفصول هي:-

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل السجن الحدائوي في السياق الاستعماري، وذلك بالتركيز على السجن الإسرائيلي واعتباره حالة، حيث تبين لنا أن السجن الإسرائيلي هو سجن مهجن (هجين) لأنه يستخدم أدوات استعمارية وحدائية في العقاب بتركيزه على المشهدية والخفاء في تعذيب الجسد والذات.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل التحول السياسي والاجتماعي الذي طرأ على علاقات الأسرى وتحولها، من علاقات قائمة على أساس فردي إلى علاقات قائمة على أساس جماعي أولي ومن ثم إلى علاقات جماعية مؤطرة تنظيمياً، وزودت الأسرى بثقافة مضادة لثقافة السجان وهيمنته باستخدام الأسرى آليات مختلفة أسهمت في تكديس معرفة وخبرة لديهم، وساهمت في تحول العلاقات إلى نوع جديد.

¹ حالة الاعتقال: دخول المقاوم السجن أكثر من مرة، بمعنى تعدد مرات الاعتقال لنفس الشخص.

الفصل الثالث: يركز هذا الفصل على تحول العلاقات داخل مجتمع الأسرى من علاقات قائمة على أسس جماعية مؤطرة داخل قوى إلى علاقات جماعية ضمن مؤسسة. وساهم هذا التحول في خلق نهضة داخل المجتمع الأسيري وتحويل المؤسسة (السجن) إلى مؤسسة تساهم في رفد المجتمع الفلسطيني بخبرات ثورية ونضالية ساعدت في ارتفاع الأسرى داخل السجن وتحولهم إيجابياً.

الفصل الرابع: يظهر هذا الفصل اثر عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية على المجتمع الأسيري داخل السجن، والتحويلات التي شهدتها مؤسسة الأسرى نتيجة هذه العملية، وكيف ساهمت اتفاقات السلام (أوسلو) في شرح المجتمع الأسيري بين مؤيد ومعارض لها؟ وفي نفس الوقت كيفية تشكل ردة الفعل عليها من قبل الأسرى كافة.

الفصل الخامس: يظهر هذا الفصل هجانة مؤسسة السجن الإسرائيلية وهجانة المؤسسة التي بناها الأسرى داخل السجون، إلى جانب إظهاره المدى التخيلي الذي قام به الأسرى الفلسطينيون في عملية بناء مؤسستهم داخل السجن بعد أن وحدوا النصوص داخل السجون المتفرقة والمشتتة لهم، هذا التخييل المؤسسي أسهم في تحويل هذه السجون الموزعة في مناطق جغرافية مختلفة وكأنها سجن واحد تديره مؤسسة واحدة، بفعل عمليات التوحد في النص الذي قام به الأسرى.

إن تناولنا لجميع المحاور الأساسية التي ركزت عليها الفصول السابقة يمكننا من القول: إن مؤسسة السجن الإسرائيلية هي مؤسسة هجينة وغير أصيلة، وأن ما قام به الأسرى من بناء مؤسسة داخل السجن ساعدت في تحويل السجن من مؤسسة هدامة وقاتلة لنشاط المقاومين الفلسطينيين إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة بشكل أكثر تطوراً وتحولاً. وكانت هذه المؤسسة التي بناها الأسرى هي الأخرى مؤسسة هجينة لأنها خلطت ما بين النظام السياسي القائم في منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي للسجان الذي تأثر به الأسرى.

الفصل الأول: السجن الحدائوي في السياق الاستعماري.

عرف العقاب كأداة رادعة منذ القدم ويمارس ضد كل من يخرج عن طوع السيد، سواء كان ملكاً أو حاكماً أو حتى زعيم قبيلة. وشهدت أدوات العقاب تحولات مختلفة نتيجة التغيرات، والتحويلات التي حدثت في نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية التي شهدتها النظام الاجتماعي (دوركهايم، 1982[1893]: 97). حيث أخذ العقاب أشكالاً عدة منها العقاب المشهدي (فوكو، 1981 [1978]: 48). الذي يمارس فيه الحاكم قتل وتشويه الخارج عن القانون (قانون الحاكم) أمام الناس ليكون عبرة للآخرين. والعقاب المشهدي لا يهدف فقط إلى قتل أو إنهاء حياة المخالف وإنما بشكله يعتبر وسيلة رادعة لمشاهدي هذا العقاب، بهدف عدم تكرار الحدث نفسه، ويتضح ذلك لنا من خلال القصة التي ذكرها ميشيل فوكو واصفاً هذا النوع من العقاب المشهدي بما حدث لداميان Damians في آذار من عام 1757 الذي سُحب وجُر بالخيل، وتقطيع أوصال جسده أمام الجمهور، ثم حرقه على جريمة قتل أبيه (المصدر السابق). كل ذلك حدث لداميان وغيره من الأشخاص المخالفين تنفيذاً لقرار اتخذه شخص الحاكم أو من ينوب عنه، هذا العقاب المشهدي الذي لم يمارس فقط على داميان وحده بل على كل من شاهد تنفيذ العقاب، وعلى المجتمع بكامله.

استمرت السجون في أداء دورها باحتواء المخالفين لنظام وقانون الحاكم معتمدة في دورها العقابي على المشهدية المضللة للجمهور²، معتقداً (الجمهور) أن ممارسة العقاب على المجرم (كما حدث لداميان) مسألة عامة ومن شأنه أن يشارك فيها إن لم يكن بالتنفيذ، فبالمشاهدة العلنية لمجموعة من الناس (المنفذين) يمارسون التعذيب على الآخرين تحت مسميات مختلفة كحماية الأمن أو معاقبة المجرم على جرمه. هذا الجمهور المضلل بهذه المسميات، هو نفسه يُمارَس عليه العقاب من خلال مشاهدته له.

استمرت آليات تنفيذ العقاب المشهدي في كثير من دول العالم حتى بداية الثورة الصناعية، أو بداية ما يعرف بعصر الحداثة الذي أحدث انقلاباً في البنى الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها، شاملاً معه مؤسسة السجن من خلال إعادة النظر في هيكلتها وسياسات العقاب المطبقة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تنتظر إلى تلك الفترة وأساليبها العقابية على أنها حقبة فضائح كبرى في حق العدالة التقليدية، وتزامن مع بداية المشاريع الإصلاحية العامة التي بدأت في سن قوانين وتشريعات جديدة

² بمعنى أن ممارسة العقاب على المجرم في الساحات العامة وأمام الناظرين، هي عملية تستهدف جميع المشاهدين وليس المجرم فقط.

تختص في القانون والجريمة والعقاب الملائم للجرم. وهذا ما يراه ميشيل فوكو على أنه " تبرير جديد أخلاقي أو سياسي لحق العقاب " (فوكو، 1981 [1978]: 50). فإذا كان فوكو ينظر إلى هذه القوانين والتشريعات الجديدة على أنها تبرير جديد لحق العقاب، فما هو إذاً الشكل الحدائي الذي يراه فوكو للسجن من وجهة نظر هذه التشريعات الإصلاحية الجديدة التي حملها المشروع الغربي الحدائي؟

1.1 - السجن في المشروع الحدائي.

الفكر الحدائي الذي يبدو مشعلا للفكر والحرية في نظر الكثير من الناس، نتيجة تسليط الضوء عليه من الطبقة المسيطرة في العالم الغربي لتحقيق أهدافها الرأسمالية في تسويق أفكارها ومفاهيمها الخاصة لتسهيل دورها في إعادة استعباد الشعوب واستغلالها والسيطرة على عقول البشر بشعاراتها الإيديولوجية. فالرأسمالية لديها القدرة على إعادة صياغة الواقع ونزع الواقعية عن الأشياء المألوفة والأدوار الاجتماعية، والمؤسسات لدرجة أنها تمتلك من القوة ما يجعل من التمثيل الواقعي ألاّ يستطيع استحضار الواقع إلاّ في صورة سخرية وحنين (ليوتار، 1995: 225)، وبالتالي فهي استطاعت أن تسخر الأفكار التنويرية وتغييرها وتزييفها وتحويلها لخدمة تطلعاتها (الرأسمالية) بفعل شعاراتها الزائفة.

هذه الشعارات تظهر لنا مدى الفرق الشاسع بين ما يطرح، وبين ما هو واقع. أي إنها ازدواجية تتجلى في مؤسسات هذه المنظومات، خاصة فيما يتعلق بالمعتقلين حيث إن مؤسسات هذه المنظومات، خاصة مؤسسات حقوق الإنسان، نراها تنتقد انتهاك حقوق الإنسان في الدول التي لا تسير في فك المنظومة الرأسمالية الغربية والأمريكية خاصة، وتغمض عيونها حيال ما يجري من تعذيب للأسرى في غوانتانامو والعراق وفلسطين. ونجدها في مواقع أخرى مختلفة، منشغلة في التعريف اللغوي في استخدام التعذيب أو الإكراه في السجون، وهي نفسها تجيز التعذيب في حال ما يسمى درء الخطر (مارك، 2004: 60)، فهل تعتقد هذه المنظومات أن على الشعوب، عند احتلال بلدانها، أن تقابل الجنود المحتلين بالزهور!

فالمجتمع الحدائي، ورغم كل شعاراته التي تنادي بالتححرر الإنساني، والقيم الإنسانية والتنوير، يشبه، إلى حد ما، ما ذكره بودريار في مقارنته بين مدينة ديزني لاند والمجتمع الأمريكي من حيث ما تعرضه هذه المدينة من أفلام مرعبة وخيالية تجعل المواطن الأمريكي ينظر إلى ما يوجد داخل مجتمعه على أنه مقبول

وحسن مقارنة مع ما يشاهده من أفلام. وفي حقيقة الأمر فإن ما يعرض بـ صور المجتمع الأمريكي بصورته الحقيقية، أي أن المؤسسات الحداثية يستتر من خلفها واقع غير مرئي يختلف عما هو معروض (بودريار، 1995: 242)، فـ كذلك مؤسسة السجن التي هي جزء من المؤسسات الموجودة في المجتمعات الحداثية وما تتمتع به من أبنية حديثة، وتحف أطرافها الحداثق والزهور، وما يرسم على جدرانها الخارجية من ألوان زاهية تسهم في خلق انطباع محدد عما يحدث داخل هذه الأبنية، وبالتالي فهي تخفي الحقيقة وتخلق صورة زائفة لهذا الواقع.

إن هذه الدول الحداثية التي تعيش اللا واقع مع ذاتها برفع شعارات الحرية والمساواة وتعتبرها مدخلاً لاستغلال الشعوب الأخرى، لا تستطيع أن تطبق هذه الشعارات في دولها أنفسها. وإذا نظرنا إلى المجتمع الأمريكي الذي يصور نفسه على أنه رائد الحرية والديمقراطية في العالم من خلال تعامل أجهزته القضائية مع المعتقلين السود، فإن هذه الأجهزة جعلت أعداداً كبيرة من الشباب السود في السجن نتيجة توريطهم في قضايا جنائية أثناء مطالبتهم بحقوقهم المدنية كمواطنين، إنها أجهزة مسيرة من النخبة الحاكمة في أمريكا، وهي قادرة دائماً على إنهاء الذين يشكلون تحدياً لهيمنتها وأفكارها لمجرد أنهم يتبنون أفكاراً سياسية مناهضة لسياسات التمييز بين البيض والسود (كرم، 1991: 75). فإذا كان القضاء في المؤسسات الحداثية يتعامل مع مواطنيه بهذه الطرق، فكيف سيكون شكل العلاقة مع المناهضين له في المستعمرات ؟

إن المؤسسات السلطوية، ومن ضمنها السجن، تتمتع بعلاقات قوى، لأنها مؤسسات مسيطرة يجعلها تظهر لنا غير ما تبطن، لأن رأس المال المسيطر في هذه الحكومات يعمل من خلف بنى فوقية ذات أخلاقية تهدف إلى الربح أي "من خلف بنى فوقية أخلاقية مصنعة" (بودريار، 1995: 244). فهذه السجن وما يتمتع به مظهرها الخارجي من تصميم هندسي رائع وما يحيط به من حدائق وزهور وأشجار تعكس صورة مزيفة وغير حقيقية عما هو موجود في داخلها من بؤس وقهر يمارس على جسد السجين ونفسيته. فالانطباعات التي تبهر المرء في مشاهدته لهذه البناءات لا تتوافق مع ما يدور ويحدث في داخلها، فهي صورة مُزيّفة للواقع داخل السجن، وما شعاراتها الإصلاحية والتأهيلية للسجناء، ليست إلا شكلاً من أشكال تحسين الصورة أمام الآخرين الذين لا يعرفون عن السجن سوى اسمها ومظهرها الخارجي، وهذا يسهم في تزييف الواقع لإدخال الفرد في شبكة من العلاقات السلطوية التي تسعى لإخضاعه وتطبيعها.

1.1.1 - مؤسسة السجن والتحويلات التي شهدتها.

لقد مرت مؤسسة السجن في عدة تحولات انعكست على أشكال العقاب ووسائله، مع الانتقال إلى العصر الحديث وتحولها من وسائل مشهدية أمام الناس إلى مؤسسات مختصة يُمارس فيها مجموعة من الأنظمة العقابية بشكل منظم وممهّج من خلف عيون الناس، وأصبح ما يحدث داخل هذه المؤسسات العقابية هو من شأن القائمين عليها فقط، دون أن يكون للناس أي اهتمام حول تفاصيل وأشكال التعذيب الممارسة على السجناء. وهذه المؤسسات هي السجون التي شكلت نظاما من الأساليب القهرية اليومية للسجناء من حيث تحديد وقت الصحوة والنوم ونوع الأكل وكميته وساعات عمل السخرة، على سبيل المثال (فوكو، [1978]1981: 50).

إن انتهاء الآليات المشهدية لا يعني أن المجتمع الحديث هو أقل نزعة عقابية من المجتمع الذي سبقه، ولكن طريقة تنفيذ عملية المراقبة والمعاقبة اختلفت مع اعتماد منهجيات عقابية غير مشهدية، أي أن المؤسسات العقابية استمرت في استخدام العقاب الموجه للجسد بشكل غير مشهدي وفي داخل حجرات غير مرئية ومن خلف عيون الناس.

وبشكل عام فإن التحولات التي شهدتها وسائل العقاب في المجتمع الغربي الحديث لم تستثن الجسد كمكان يمارس العقاب عليه، بل أبقت عليه، ليس لاعتباره قوة إنتاج أو قوة عمل مادي فحسب، بل لأن ذلك الجسد المسيس ينبغي ضبطه اقتصاديا واجتماعيا، من خلال ممارسة التعذيب عليه وضبطه داخل السجن (الصفدي، 1981: 34)، البعيد عن نظر الناس.

إن التحول الذي حدث في عصر التنوير والحدائث للتعذيب من ممارسة له على الجسد في الشوارع، والساحات العامة والطرق، ومشاركة عامة الناس العابرة في الشوارع، من خلال نظراتهم وسبابهم على المعذب، إلى تعذيب من نوع آخر أطلق عليه فوكو بالتعذيب الناعم " التعذيب الموجه إلى روح هذا الجسد " (المصدر السابق، 43)، هذا النوع من التعذيب أصبح شائعا ويمارس في المجتمعات الحدائثية بشكل متقن ومدروس لضبط الإنسان المعاقب وإعداده للدخول في مجتمع محكوم بشبكة من العلاقات الانضباطية المعقنة والتي تُمارس من خلال مؤسساته المختلفة (الصفدي، 1981: 35).

فالسجون صممت بشكل هندسي مختار بحيث يلائم بناؤها طبيعة الدور المناط بها. فتصميمها يشبه تركيبية الخلايا في الجسد، أي أنه نظام قبل أن يكون بناء حجريا ليقوم بوظيفته في إنتاج الجسد الانضباطي، وبالتالي فإن تصميم السجون كمؤسسة لتنفيذ العقاب في داخل أروقتها لم يكن بمحض الصدفة، وإنما تمت هندسته بطرق تكنولوجية معقدة، بحيث تجعل من شكله وفحواه وسيلة للضبط بحيث يكون أشبه بثلاجة كبيرة تجعل السجنين يرتعش أمام السجان (أمين، بلا:110).

1.1.2 - إعادة إنتاج الفرد في السجن الحديث.

إن ما ساهمت به الحداثة من تحولات في مؤسسة السجون يخدم توجهاتها في تحويل السجون إلى مؤسسة إصلاحية تأهيلية، وليس مؤسسة انتقامية كما كان شائعا قبل ذلك لإستثمار الجسد. رغم أن عمليات التحديث لهذه المؤسسة لم تكن تسير بنفس الخطى والتقدم الذي سارت عليه المؤسسات الأخرى كافة في عصر التنوير، وإنما كانت كما يصفها مطاع الصفدي في قعر المشروع الغربي والثقافي ولم تستطع العقلمنة في تلك الفترة من إلغاء هذه المؤسسة العقابية وتجاوزها (الصفدي، 1981: 36)، وبالتالي فإن السجن في دوره الجديد سعى إلى إعادة إنتاج الإنسان ضمن هيكلية ونظم تسعى إلى إخضاع السجنين لعمليات إصلاح وتأهيل كشكل من أشكال " المعالجة السلوكية للأفراد والجماعات، اعتبارا من تنميط الجسد وإعادة تأهيله في سلك تلك المؤسسات " (الصفدي، 1981: 37).

إن المؤسسة السلطوية (السجن) أصبح دورها في المجتمع الحدائلي ليس معاقبة المجرم على جرمه فقط، وإنما إعادة إنتاج جسد المجرم بأليات جديدة مضبوطة تصب في مصلحة الطبقة المسيطرة بالأساس من خلال تزويد القاتمين في هذه المؤسسات بخبرات علمية ومهنية توفر مرتكزات أساسية في عملية الاعتقال. وهي الإعداد للتحقيق والمسرح، بمعنى إعداد السجنين ووضعهم في موقف نفسي صعب وقاسٍ يسهل عملية انهياره أمام السجان، كوضع أكياس خشنة ذات رائحة كريهة على راس السجنين لساعات طويلة، بالإضافة إلى نزع ملابسه وتعريضه للماء البارد والتهوية وجعل غرفة السجان (المحقق) أشبه بخشبة مسرح لا يوجد فيها ما يشتت انتباه السجنين سوى الممثل (السجان)، وبالتالي تركيز حواس وذهن السجنين مع السجان (مارك، 2004: 47).

إن حصر عملية العقاب، وإدارة تنفيذه داخل مؤسسة السجن التي تعمل ضمن أنظمة وتشريعات قانونية كما يصفها فوكو، يجعلها تتعاون في الأدوار مع مؤسسات عديدة أخرى، كالصحافة والمدارس ودور العبادة والمحاكم والشرطة، وهذا يعني أن كل شيء يشمل القانون، حتى المنحرف فهو منحرف قانونياً، بمعنى أن القانون يوجد في مركز المؤسسة وفي قلب المنحرف. هذا القانون الذي سن ووضعه بوساطة من عرف الجريمة وعرف الانحراف ولقن للناس من خلال المؤسسات السابقة، بمعنى وجود تعاون بين جميع أجهزة الدولة في تحقيق الغاية من العقاب (التوسير، 1976: 89). وانطلاقاً من ذلك اعتبر السجن من وجهة نظر فوكو ليس مؤسسة حجرية تأوي مجرمين " إنما هو عبارة عن طريقة جديدة للتأثير على الجسد وصادر عن أفق مختلف" (فوكو، 1981[1978]: 40). هذا الأفق الذي لا يعرف السجن، ولا يعرف ماذا يدور بداخله، وإنما يكتفي فقط في رسم البناء ووضع التشريعات بشكل لفظي وكتابي ليتناسب مع المرحلة الحدائثية التي تعطي أهمية للمؤسسات الحقوقية وغيرها من المؤسسات، وبالتالي فالمملفوظ والمكتوب عن وصف السجن لا يعتبر بحد ذاته هو السجن؛ لأن تصنيف الأحكام وتصنيف الخارجين عن القانون من حيث العقوبة المناسبة لا تدخل في طبيعة العلاقة المعاشة التي تنشأ بين السجن والسجن وما تتركه هذه المؤسسة من طبقات ووصمات على جسد السجن وروحه.

إن تناول السجون كمؤسسة ضبط وإعادة إنتاج للسجين من خلال الإصلاح والتأهيل كما تحدث عنه فوكو في المجتمعات الحديثة يتوافق مع الطرح الاليتوسيري في حديثه عن جهاز الدولة القمعي وجهاز الدولة الأيديولوجي، وذلك من خلال دور المدارس ودور العبادة وغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى نشر قيم السلطة بخط متساوٍ مع الجهاز القمعي الذي يسعى إلى معاقبة وضبط كل من يخرج على هذه القيم؛ وذلك لأن أجهزة الدولة المختلفة سواء أكانت قمعية أو كانت أيديولوجية تسير في نفس الوقت بوساطة العنف وبوساطة الأيديولوجيا (التوسير، 1976: 85). فالسجن يتموضع بين هذه الأجهزة من حيث أنه إحدى مؤسسات إعادة الإنتاج للفرد من خلال استخدام ما توصلت إليه العلوم النفسية والاجتماعية في التأثير على الذات من ناحية ومكان تمارس فيه العمليات التعذيبية على الجسد والذات من أجل التطويع. إن ما تحدث عنه فوكو والتوسير عن المؤسسات الضبطية الساعية إلى إعادة إنتاج الفرد، يعتبر إفرازا حقيقيا للمؤسسات الحدائثية التي أصبحت

تعتمد ليس على تعذيب الجسد وتقطيعه فقط، وإنما تعذيب ذات الجسد بهدف إعادة إنتاجه من جديد بطرق مغلفة من خلال الإصلاح والتأهيل.

هذه الطرق التي تجعل السجين يخرج إلى المجتمع حاملاً معه بطريقة لا شعورية ثقافة الطبقة المسيطرة التي حفرت به من خلال الأجهزة القمعية والأيدولوجية داخل السجن بمسميات مختلفة. وبالتالي فإن أكثر ما يميز هذه المؤسسات الانضباطية في عصر الحداثة عما سبقها هو إشراك الذات مع الجسد في عملية الانتقام من خلال استخدام آليات عقابية تتفنن في التعذيب، بحيث تجعل السجين يعاني من مجموعة آلام قاسية غير مرئية.

فآليات العقاب والضبط أعيد إنتاجها من جديد بعد حدوث الثورة الصناعية، لتتسجم مع روح العصر التنويري فلم يعد ما حدث لفيثي، أو بنوا، أو داميان وعمر المختار وغيرهم الذين قتلوا وشوهت أجسادهم أمام جموع المشاهدين موجودة في هذا العصر، بل أصبح العمل العقابي مجرد عمل إجرائي جديد أو عمل إداري يمارس من قبل أناس مختصين (فوكو، [1978]1981: 51). فقد أصبح لهذه المؤسسات (السجون) أنظمة وقوانين تشرع لها وتسعى إلى تنظيم العلاقة بين السجين والسجان. فوسائل العقاب تغيرت من حيث الشكل، حيث أدخلت وسائل عقابية حديثة تمس روح وجسد السجين وليس جسده مباشرة، فأشكال تطبيق العقاب أصبحت محتشمة. ومنع المساس بالجسد مباشرة نتيجة لإدخال وسائل تكنولوجية حديثة في العقاب، إلى جانب تطور فروع العلوم الإنسانية التي كان لها دور أساسي في التعرف على آليات عقابية جديدة تؤثر وتحفر في الذات (النفس) أكثر من الجسد، وابتداع وسائل قهرية جديدة تعزز السيطرة على الجسد، وذات هذا الجسد لإعادة تشكيل الفرد من خلال التكنولوجيا الخاصة بالسلطة، ومن خلال مساعدة العلوم الإنسانية بشكل عام والتحليل النفسي بشكل خاص من أجل إمداد السيطرة إلى ما وراء هذا الجسد (يانج، 2003: 189). إن إسهامات العلوم الإنسانية عامة، وعلم النفس بشكل خاص، في إحداث تحولات على كيفية ممارسة العقاب على السجناء كبيرة جداً، فالقائمون على هذا العلم لم يتوانوا في ابتداع طرق إكراهية مؤلمة من شأنها وضع السجين في موقف يضطره لاختيار خيارات صعبة أقلها التعاون مع منفذي العقاب في تعذيب غيره (مارك، 2004: 51).

لقد أصبحت السجون تمارس سلطاتها الانضباطية للسجناء ضمن هيكلية مبرمجة، في ظل التحولات في النظم الاجتماعية للمجتمع الأوروبي الحديث، وفي هذا الاتجاه يرى فوكو أنَّ المؤسسات العقابية تفرض نظماً وإجراءات تلزم السجن القيام بها، " فالسجن له طريقته وهيكلته المتعلقة به وحده، كما لو كان سلطة مضافة إلى الدولة أو المجتمع، وهو صورة أو وجه مركزي صارم لكل أنظمة الانضباط " (فوكو، 1981[1978]:39). فالسجن الحدائتي مؤسسة مستقلة عن مؤسسات الدولة الأخرى، وإنما تعمل بخطط وبرامج وتوجيه أجهزة الدولة الأخرى غير المرئية كافة داخل السجن، فهي صادرة عن أفق مختلف عن إدارة السجن حسب تعبير فوكو، بمعنى أنها حصيلة جهود بذلتها أجهزة الدولة الأيديولوجية التي تسعى إلى دمج الفرد داخل علاقات سلطوية للسيطرة إلى ما وراء الفرد، من خلال تعاونها مع الأجهزة القمعية في تطويع الفرد ودفعه داخل نظم سلطوية جديدة يمتثل وينصاع لها كما ذكر التوسير (1976).

إن مؤسسات الدولة كافة تتعاون في توفير وسائل عقابية من شأنها تسهيل امتدادات السيطرة من الجسد الفردي إلى الجسد الاجتماعي العام، مستغلين العلم والعلوم كما تحدث يانج (2003) ومارك (2004) للتوصل إلى طرق أكثر فاعلية في عملية خلق كائن اجتماعي أكثر طاعة وتقبلاً وانساقاً مع الحالة التي تسعى السلطة لفرضها، وهذا ما يجعلني أرى في التصور الفوكوي للسجون في المجتمعات الحديثة اختلافاً إلى حد كبير عن السجون الموجودة في المستعمرات، الأمر الذي يجعلني أتساءل عن مدى انطباق هذا الطرح الفوكوي على السجون الإسرائيلية؟

1.2 - المؤسسة العقابية في المجتمعات الاستعمارية.

رغم كل التحولات التي شهدتها السجون في المجتمعات الغربية الحديثة، إلا أن آليات تنفيذ العقاب استمرت في تنفيذ الأهداف التي وجدت لأجلها، والتي تتمثل في انتهاك الحقوق الأساسية للمواطن سواء أكان مجرماً مرتكباً جرمًا أم كان مجرماً مداناً من القانون ضمن أدلة وتشريعات سنتها دولهم. ويتكرر ذلك بصورة مختلفة تتمثل في اتخاذ إجراءات عقابية وضبطية أكثر صرامة في السجون الاستعمارية التي لا تخضع لإشراف المؤسسات الحقوقية والإنسانية (مارك، 2004: 54).

وبغض النظر عن هذه الأنظمة والقوانين التي تدين أو تبرئ المتهم، فإن السجن ظل مؤسسة مظلمة وقاسية ومرعبة في هذه الدول، خاصة في ظل وجود أصوات فردية وجماعية داخل هذه الدول الحداثية كانت تستهين وتقلل من فاعلية ودور هذه المؤسسات العقابية، وتطالب بإنزال عقوبات أكثر صرامة بحق السجناء حيث لم يكتفوا بآليات الحرمان والقلة المتبعة في الطعام وحيز المعيشة الذي يعيش فيه السجن، وإنما كانوا يرون " إن السجن لم يبلغ درجة العقوبة الكافية، فالمعتقلون هم أقل جوعاً وأقل برداً وأقل حرماناً في المجرم (فوكو، 1981[1978]: 57) بل وصلت هذه الأصوات إلى أبعد من ذلك، إلى ما يعرف بمبدأ مابلي MABLY الذي ينص فيه على ضرورة أن " يتناول العقاب الروح قبل الجسد "(المصدر نفسه).

هذه الدعاوى والأصوات كانت تتطلق من رحم المجتمع الحداثي وفي ظل وجود مؤسسات حقوقية إنسانية تدافع عن السجناء في مجتمعاتهم. فإذا كانت هذه الأصوات خرجت من مجتمعات ديمقراطية تجاه مواطنيهم فكيف ستكون حدة هذه الأصوات تجاه السجناء الذين سجنوا في المستعمرات على خلفية نضالهم ضد الاحتلال؟ وكيف إذاً سيكون مصير الإنسان السجين الذي خرق أنظمة وقوانين الدولة المستعمرة التي تنتظر له على أنه إنسان مجرم خارج عن نظام لم يكن أصلاً لمصلحته؟ وعلى ماذا ستركز هذه السلطات في تعذيبها للمقاومين لاستعمارها الجسد، أم الذات، أم هما معاً؟

1.2.1 - السجون الاستعمارية.

بعد أن بسط الاستعمار سلطته الكاملة في فلسطين استحوذ على كل شيء حتى السجون، بل كانت السجون من أول المؤسسات التي بسط سلطته عليها، ووضع بصماته من خلال إدخال بعض التغيرات في شكلها لكونها مؤسسات ضبظية عقابية. هذه التغيرات التي أحدثها في نظام السجون كانت تتماشى مع أهدافه وتطلعات بقائه في البلاد المستعمرة، هذا الاستعمار جاء من قلب القارة الحداثية مبشراً بالفتح التتويري لدول الشرق، متستراً خلف شعارات الحرية والتعليم وإنهاء عصر الظلمة تبريراً لاحتلاله للدول الأخرى ونهب خيراتها، منطلقاً من أفكار عنصرية أساسها تفوق الرجل الأبيض وانحطاط المجتمعات المستعمرة فكريباً وثقافياً (فرسون، 2003: 132).

فالسجون الاستعمارية، وبغض النظر عن إدارتها، أو أماكن تواجدها في العالم فإنها تتشابه إلى حد كبير في إجراءاتها التي تتضمن الحرمان والقلّة في النوم والطعام، واستخدام وسائل عقابية مؤلمة كتعريض السجين إلى درجات قصوى من الحرارة والبرودة، ووضع السجناء في أوضاع موجعة ولفترات زمنية ومعاملتهم بشكل فظ، وامتھانهم جنسيا من خلال ممارسة اللواط بالقوة، أو الاغتصاب كما حدث في سجن أبو غريب (هيرش، 2004: 45).

إن السجون في المجتمعات الغربية وبصورتها المحدثّة تختلف كليا عما هو موجود في هذه المستعمرات، لخضوعها لإشراف مؤسسات تشريعية وحقوقية ساهمت في تحولها وإدخال بعض التحسينات على شروط الحياة لنزلائها. لقد استمرت، رغم كل هذه التحولات، تؤدي دورها في ممارسة القمع والقهر بحق السجناء من خلال تأثيرها في الجوانب الاجتماعية والسيكولوجية لهم. ورغم هذه الصفات القهرية للسجون في المجتمعات الحديثة، فإنها تعتبر شكلا متطورا ومتقدما عن مثيلاتها التي بنيت في المستعمرات، ذلك لأن الحدث (السجن) لا يمكن أن يكون الحدث نفسه في حال تكراره، بل يعاد إنتاجه بطرق مختلفة (يانج، 2003: 191). فإذا كانت هذه السجون وبسماتها القهرية تشكل الصورة الحقيقية لأدوات القمع في المجتمعات المتطورة، فكيف ستكون الصورة المنسوخة في المستعمرات في ظل عدم وجود مؤسسات رقابية وحقوقية تشرف على شروط الحياة فيها؟

إن السجون التي أنشأها الاحتلال الإسرائيلي لمعاقبة المقاومين الفلسطينيين تختلف اختلافا جوهريا من حيث أدواتها المستخدمة في الضبط والعقاب عنها في السجون الإسرائيلية المخصصة للمجرمين الإسرائيليين. هذه السجون تسعى إلى إعادة تشكيل المواطن الإسرائيلي بما يتلاءم مع المجتمع الإسرائيلي، حيث أنها سجون حديثة تركز على الانضباط، وإعادة تأهيل السجناء، وتحويل اتجاهاتهم بما يخدم مصلحة مجتمعهم (عنقاوي، 1995: 53) في حين أنها حولت حياة السجناء في سجونها الاستعمارية إلى جحيم لا يطاق، فهم أشبه بموتى داخل زنازين بل أفسى من ذلك من خلال تعمدتها قتل ذواتهم (أرواحهم) وهم أجساد على قيد الحياة لتحويلهم إلى أدوات طيعة متعاونة مع السجان (أمين، بلا: 91).

إن السجون الاستعمارية تتشابه في وسائلها العقابية المستخدمة مع السجون الرفضين لاحتلالها، ويتضح ذلك من استخدام الجيش الأمريكي في العراق شخوصا للعمل حراسا وسجانين داخل سجن أبو غريب وفي غوانتانامو من هامش المجتمع " إن حراس السجن من الشرطة العسكرية كان بينهم عدد من الحثالة الخارجين عن القانون ممن أعيد تأهيلهم بمدينة كميرلاندي بولاية ميرلاندي " (هيرش، 2004: 44)، وهذا الأسلوب نفسه استخدم أيضا منذ أن فتحت السجون الإسرائيلية أبوابها لاعتقال المقاومين الفلسطينيين، حيث عمدت سلطات السجون إلى " تعيين سجناء يهود محكومين بقضايا جنائية إجرامية ليحلوا محل رجال مصلحة السجون. والحراس المجرمون الجدد يفعلون كل ما بوسعهم لجعل حياة السجناء العربي مريرة للغاية " (م.ش.ع، 1979: 184).

إن أفكار المستعمر الاستيطاني واحدة في نظره لأصحاب الأرض الأصليين، فهو يسعى إلى اجتثاثهم وإحلال سكان جدد مكانهم وان اختلفت لغته ولونه وثقافته، أو اختلفت الأماكن كما هي السجون أيضا، فالمستعمر الإسرائيلي الذي يرى " أن العربي الجيد، والعربي الصادق هو العربي الموجود في القبر " (لانغر، 1986: 23)، فإننا نرى أيضا أن المستعمر الأسباني شاطر المستعمر الإسرائيلي الرأي بقوله " إن الهندي الطيب هو الهندي الميت " (لانغر، 1986: 27)، كذلك فإن المستعمر الفرنسي في أفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص، كان ينظر إلى السكان الأصليين على أنهم زنوج متوحشون ويجب تهيئة الظروف الملائمة للتخلص منهم (فانون، 1963: 202).

إن تشابه الوصف لدى المستعمرين الاستيطانيين لأصحاب الأرض الشرعيين ولد تشابها في أسلوب القمع والتعذيب أيضا. كذلك فإن الاستعمار غير الاستيطاني استخدم وسائل قمعية تشبه إلى حد ما الوسائل القمعية المتبعة في سجون المستعمرات كافة. ويتضح لنا ذلك من حديث هيرش عن وسائل العقاب والقمع المتبعة في سجون غوانتانامو وأبو غريب، وبالتالي فهذا يقودنا إلى استنتاج أن السجناء في السجون الاستعمارية عاشوا نفس المصير بغض النظر عن أماكن وجودهم الجغرافي.

1.2.2 - السجناء في السجون الاستعمارية.

عند الحديث عن السجناء في السجون الاستعمارية ينبغي لنا أن نميز بين نوعين من السجناء على

أساس نوعية المعاملة والعلاقة بين المستعمر والسجين وهما:

1. السجناء الجنائيون: وهم سجناء اعتقلوا على خلفية قضايا جنائية؛ وذلك لارتكابهم جناحاً تتمثل في

القتل والسرقة، أو كل ما يمس ويشوش السلوك اليومي للمواطنين، بمعنى سجناء حق عام. هذه الفئة

من السجناء كانت تتمتع بحقوق ومزايا نوعاً ما، كما كانت تخضع في محاكماتها وإجراءاتها

الانضباطية والعقابية إلى أنظمة وقوانين الدولة المستعمرة قبل استعمارها في بعض الأحيان،

وبالتالي فهذه الفئة كانت تحظى بمعاملات مختلفة عن غيرها الآتي ذكرها من حيث المحاكمة

والدفاع والامتيازات التي تشبه إلى حد ما المعتقلين الجنائيين في الدول المستعمرة مع الأخذ بعين

الاعتبار الفارق الثقافي والمكاني.

إن هذا النوع من السجناء لا يعاقبهم المستعمر على ارتكابهم الجرائم لأنهم مجرمون، ولا يعنيه

تطبيق الحق العام على شعب لا ينتمي إليه، رغم استخدامه وسائله القمعية الاستعمارية تجاههم لأسباب لا

تتعلق بتأهيلهم وإصلاحهم كما تدعي سجونهم، وإنما لتطويعهم وتحويلهم إلى أيادٍ طيبةٍ تخدم مصالحه

كمستعمر، فكل اعتقال تحت الاستعمار له بعد سياسي (فانون، 1963: 130). وبشكل عام فإن تصنيف

هذه الشريحة كسجناء مدنيين، هو تصنيف مقبول في ظل وجود دولة شرعية غير محتلة، وتسعى لتنظيم

شؤونها من خلال معاقبة المخالفين لقوانينها كدولة شرعية مستقلة.

2. السجناء السياسيون: وهم سجناء اعتقلوا على خلفية قضايا سياسية، نتيجة لانخراطهم في صفوف

المقاومة المناهضة للاستعمار، وهذا النوع من السجناء يشكل خطراً أساسياً ليس على الحق العام

كالنوع السابق، وإنما على الاستعمار ومصالحه، من خلال سعيهم لترسيخ سلطة وسيطرة مناقضة

لسلطة المستعمر وسيطرته، وبالتالي فإن الاستعمار يبذل كل ما في وسعه لمحاربة هذه الشريحة

باستخدامه وسائل عقابية اقلها السجن، وعادة يطلق عليهم المستعمرون صفات سلبية مثل: مخربين،

قتلة، إرهابيين، متوحشين، سجناء أميين بمعنى أنهم يهددون الأمن والاستقرار.

إن السجون التي شيدها الاحتلال لاعتقال المقاومين الفلسطينيين مختلفة تماماً عن السجون المشيدة للمجرمين الإسرائيليين سواء من حيث التصميم، أو سياسة السجن تجاه المسجون، والعلاقات ما بين السجن والمسجون، إلى جانب أن أدوات العقاب تختلف من حيث الأهداف، فهي نسخة محولة للسجن الإسرائيلي وصورة استعمارية له (الناشف، 2004: 91) ، وبالتالي فهي مصممة بشكل أكثر فظاعة عن تلك السجون التي تحدث عنها فوكو في المجتمعات الحديثة فهي تعتمد على المشهدية من خلال وسائل أخرى غير حبل المشنقة أو حد المقصلة. وهي وسيلة لتصفية الأسرى جسدياً ومعنويًا وصولاً بهم إلى المرحلة التي أرادها لهم موشي ديان (أحد وزراء ما يسمى جيش الدفاع سابقاً) في احد تصريحاته ووعده للمعتقلين الفلسطينيين بتحويلهم في السجن إلى حطام كائنات، بحيث يصبحون غير فاعلين على مسرح التاريخ (القييري، 1981: 23).

إن السجون الاستعمارية تشهد تمفصلاً في وسائلها العقابية والانضباطية بين ما كان سائداً من وسائل عقاب ما قبل الحداثة وما بعدها من خلال رسم صورة السجن، كما هو موجود في هذه الدول الاستعمارية داخل المستعمرات مما خلق نوعاً جديداً من السجن بحيث أصبحت الصورة لا تتطابق مع الأصل الحقيقي (يانج، 2003: 275). أي أنها اعتمدت وسائل عقابية هجينة مزجت فيها ما بين الحديث والمشهدي كما حدث للأسرى الذين اعتقلوا على خلفية مقاومة الاحتلال، وكان ينظر لهم نظرة دونية منحنة "عصابات إجرامية وإرهابيين وأشخاص يائسين" (هيرش، 2004: 42).

هذه السجون الإسرائيلية المجهزة بأحدث آليات السيطرة والقمع تستهدف جسد المقاوم الفلسطيني وذاته (روحه) لإفراغه من محتواه الإنساني، وتحويله إلى مجرد شيء، يشكل عبئاً على نفسه وعلى أهله ووطنه (عبد الله، 1993: 37). فالسجن يسعى من خلال عزل الإنسان وطرده اجتماعياً عن محيطه العائلي والاجتماعي لتحويله إلى جسد طيع مفرغ من مضمونه الإنساني، ليعيد السجن تشكيله بما يخدم مصالحه وتوجهاته على شكل عقاب رادع لكل شخص آخر يحاول تكرار الفعل الذي أدى للعقاب. فالسجن في المفهوم الإسرائيلي ليس وسيلة عقاب فقط، " وإنما أداة قتل وتصفية ونزع لروح المقاوم الثائرة لدى الأسير الفلسطيني، ليتحول من إنسان إلى مجرد رقم لا قيمة له محطّم ومدمر بلا قناعة " (قراقع، 2001: 15).

لذا فإن أنظمة العقاب التي مارستها هذه السجون في الدول الأوروبية الحديثة كانت على شكل مختلف تماما من حيث القسوة والقهر والاضطهاد والإذلال للنفس البشرية في الدول المستعمرة التي عملت على إعادة السجون إلى مرحلتها الأولى قبل مرحلة الحداثة، خاصة في إعادة إنتاجها للعقاب المشهدي. وبذلك تختلف السجون عنها في الدول الحديثة؛ لأنها وكما تصفها جولي بيتيت، تسعى لخلق فاصل رئيس للجسد عن تركيبته السابقة في النظام الاجتماعي والأفعال، فهي تهدف إلى فسخ ميدان الجسد كقوة وكموضوع (عند الناشف، 2004: 111).

فعملية استنساخ السجون في المستعمرات، كما هو الحال في السجون الإسرائيلية التي أعدت لمواجهة القوى الثورية المناهضة للاستعمار، دفع دولة إسرائيل (المستعمرة) إلى استحداث وسائل عقابية أكثر صرامة، وأكثر فتكا بالأسير الفلسطيني كجسد وذات (روح). فعملية الاستنساخ التي كانت على شاكله السجون التي تعتمد على وسائل عقابية (التعذيب) ناعمة وخفيفة (فوكو، [1978]1981: 34) أنتجت سجونا أكثر قسوة ووحشية؛ لأن عملية الاستنساخ للصورة الرديئة لا يمكن لها أن تستنسخ نفسها وإنما تخلق صورة copy تختلف فيها عن الأصل بشكل أكثر فظاعة ووحشية مخيفه (يانج، 2003: 192).

1.3 - الاستهداف الجسدي والنفسي (الذاتي) للأسرى الفلسطينيين.

إن ما يميز الوسائل العقابية التي انتهجتها السجون الاستعمارية في مواجهة المقاومة، هو المزج ما بين المشهدي والروحي (الذاتي) معا في تعذيبها للسجناء. وذلك لأن سلطات الاحتلال سعت إلى تدمير السجين كجسد وذات داخل السجن على غرار ما حدث للسجناء العراقيين من قبل الدولة المحتلة لهم والمبشرة بالفكر التحرري والديمقراطي (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث استنسخ الجسد والذات معا من خلال تصوير السجناء العراقيين وهم في حالة اغتصاب جنسي من قبل السجناء ذكورا وإناثا، إلى جانب تعريضهم لأنياب الكلاب الشرسة من أجل تمزيق أجسادهم (هيرش، 2004: 47). فإذا كانت هذه الصورة التي حملتها معها الدولة الحداثية الكبرى للدول المستعمرة، وهكذا تتعامل وبهذه الأساليب التدميرية للإنسان، فما هي إذاً الأساليب التي اتبعتها إسرائيل مع المقاومين الفلسطينيين ولم تنتشر أو تصور؟

إن السجون الإسرائيلية التي بنيت لمعاقبة المقاومين الفلسطينيين، تعتمد على أساليب عقابية هجينة تقوم على أساس المزج بين المشهدي والنفسي، بحيث لا تتوانى سلطات السجون الإسرائيلية عن إعادة إنتاج وسائل عقابية أكثر إيلاما واشد تأثيرا على نفس الأسير الفلسطيني، بهدف قتله من الداخل وإخراجه من حيز الفعل الوطني. والسؤال الذي يفرض نفسه هو إلى أي مدى ساهمت هذه الوسائل العقابية (التعذيب) في استنهاض الوعي الوطني الجمعي لدى الأسرى وتحفيزهم في مأسسة حياتهم الاعتقالية؟ خاصة وأن السجون الأوروبية الحديثة حسب فوكو " ظلت أداة إنتاج للجريمة... فالمنحرف العابر يتخرج من السجن خبيراً بارتكاب الجرائم " (فوكو، [1978]1981: 37). فهل كان للسجن الإسرائيلي الذي وجد بهدف إنهاء الانتماء الوطني لدى المقاومين الفلسطينيين اثر في إعادة إنتاج هذا الوعي والانتماء من خلال المأسسة لحياة الأسرى الفلسطينيين؟ وما مدى اختلاف أو ملاءمة السجون الإسرائيلية المقامة لاعتقال المقاومين الفلسطينيين عن السجون الغربية الحديثة التي تحدث عنها فوكو؟

إن أجهزة الدولة الإسرائيلية سعت جاهدة إلى إلحاق الأذى بالأسرى الفلسطينيين بشتى الطرق والوسائل، من خلال توظيف وطبع جسد الأسير، بمعنى إعادة تشكيل جسد الأسير لخدمة مصلحة الاحتلال من خلال تحبيده، وإخراجه من مسرح الفعل الوطني لاستثماره سياسيا وفقا لصراعات معقدة، واستخدامه اقتصاديا عن طريق إعادة موضعه بعلاقات سلطوية وسيطرة تستمر مطبوعة في جسده خارج السجن، تسهم في عدم تعارضات بين توجهات الاحتلال الاستعمارية وتطلعات ومصالح المقيهورين (يانج، 2003: 64). فهناك هدفان يتمركزان خلف هذه السياسة: الأول يتمثل داخل السجن من خلال عملية القهر والقمع وسلب ذات الأسير، والثاني سيظهر من ترسبات هذه السياسة القمعية على نفس الأسير وعلى علاقاته مع الآخرين خارج السجن.

1.3.1 - السجون الإسرائيلية منذ عام 1967 لغاية عام 2005.

بدأت المقاومة الفلسطينية المنظمة مع تشكل التنظيمات وممارسة نشاطاتها النضالية ضد قوات الاحتلال حيث كبدته خسائر في الأرواح والمعدات، ونكبتت هي الأخرى خسائر فسقط منها الشهداء والجرحى وزج بالكثير من مناضليها في السجون الإسرائيلية، ورغم أن أفرادا من عناصر الثورة الفلسطينية قد دخلوا

السجون قبل العام (1967)، إلا أن بعض المصادر ترجع بداية الحياة الاعتقالية للسجناء الفلسطينيين لعام 1965، وتذكر الدراسات أن أول أسير فلسطيني لدى الإسرائيليين هو محمد بكر حجازي (الهندي، 2000: 21)، إلا أنه من المؤكد أن قوات الاحتلال قد نفذت حملة اعتقالات واسعة وجماعية عقب احتلال كامل فلسطين عام 1967، مما أدى إلى تراكم أعدادهم داخل السجون حتى غدا كل بيت أو عائلة فلسطينية تعرف إجراءات الاعتقال وظروفه لوجود شخص لها داخل المعتقلات. ويقدر عدد الذين اعتقلوا ما بين عامي 1978 ولغاية عام 1985 ما نسبته 25% من عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا يعني أنه يوجد سجين من كل بيت فلسطيني تقريباً (الهندي، 2000: 7). وقد بلغ عدد المعتقلين قبل بداية الانتفاضة الأولى من الفلسطينيين في سجون الاحتلال حوالي 175000 معتقل (الصياد، 1995: 71).

وقد شنت سلطات الاحتلال في بداية الانتفاضة الأولى حملات اعتقال إداري، وحملات اعتقال جماعية لإطفاء شعلة الانتفاضة، فقامت هذه السلطات باعتقال ما يتجاوز (400) ألف فلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الأولى (زرو، 2002: 26)، وكان الجزء الأكبر من هؤلاء المعتقلين من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-25) سنة في الغالب. وقد شكلت نسبة المعتقلين الذين نقل أعمارهم عن (25) سنة (50%) من مجموع المعتقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة (دعنا، 1993: 13). وهذا العدد الهائل من المعتقلين في الانتفاضة الأولى هو من الطلاب والأيدي العاملة الشابة³.

وقد تطلب عدد المعتقلين الهائل افتتاح معتقلات وسجون جديدة، ووجدت تلك السجون التي تفتقر لأدنى شروط الحياة الإنسانية، مستفيدين (سلطات الاحتلال) من تجربتهم السابقة في تطوير وتحديث وسائلهم القهرية من خلال تجربتهم الأولى في السجون المركزية السابقة لأحداث الانتفاضة. فظهرت هذه المؤسسات العقابية الجديدة، ومنها المعتقلات العسكرية التي تتبع لسلطات الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر، على صورة مختلفة عن السجون المركزية السابقة التي تتبع لسلطة مصلحة السجون الإسرائيلية لأنها صورة مستنسخة عنها فالسجن لا يتكرر بصورته السابقة.

³ هذا مؤشر على أن سياسة الاحتلال لم تستهدف الإنسان فقط، وإنما تدمير كل ما يساهم في تحقيق تطور تنموي في المجتمع الفلسطيني.

فهذه المعتقلات في بداية نشأتها منذ عام 1967⁴ كانت تفتقد أشكال التنظيم والإدارة من قبل المعتقلين أنفسهم؛ لأن الهجمة التي كانت تشنها سلطات السجن كبيرة ومنتالية، حيث أنها كانت تحارب أيّ توجه لإعادة ضبط الأمور وتنظيمها من قبل الأسرى أنفسهم كما كان يحدث في بداية الحياة الاعتقالية من خلال التعامل مع الأسرى كأفراد وليس كجماعات، وبالتالي رفض التمثيل الجماعي، إلى جانب بث الإشاعات الهادفة إلى نزع ثقة الأسرى ببعضهم بهدف فردنتهم (القيصري، 1981: 82).

ونتيجة لتصاعد أعمال المقاومة ضد الاحتلال فإن سلطاته عمدت إلى إنشاء سجون جديدة واستغلال المنشآت العسكرية التي كانت تحت إدارة الجيش الأردني والمصري، وحولتها إلى ثكنات عسكرية وسجون داخل المدن. هذا بالإضافة إلى تشييدها أبنية جديدة، وحديثه لاستيعاب الأعداد الهائلة من المعتقلين الفلسطينيين؛ وذلك لأن عملية بناء السجون وتوزيعها في المناطق المختلفة في فلسطين كان له دور يشبه إلى حد ما دور السجن نفسه، وعليه فقبل الولوج في الوسائل العقابية التي استخدمتها سلطات الاحتلال ضد الأسرى، يتطلب منا الحديث عن السجون الإسرائيلية وأنواعها المركزية والعسكرية، حيث إن هذه التقسيمة لها أبعاد خفية أكثر من كونها تقسيمة إدارية من حيث صلاحية المتابعة والإشراف. هذه الأبعاد تكمن في ترسيخ وفرض السيطرة على الفلسطينيين، بحيث تجعل من المعتقلات العسكرية وسيلة إخضاعية خاصة للشباب الذين يخرطون في أعمال المقاومة حديثاً، من خلال قيامهم ببعض النشاطات المناهضة للاحتلال والتي لا تأخذ الطابع المسلح العنيف، فالأبعاد الخفية تكمن في إطلاق يد الجيش ومبالغته في ممارسة العقاب والضغط والحرمان لوضع الأسير أمام خيارات صعبة أقلها عدم التفكير في إعادة ممارسة النشاط لكي لا يعود إلى السجن المركزي في حال حدوث تحول في ممارسة نشاطات أكثر نوعية، كالنشاط المسلح على سبيل المثال. وتسميتها بالمركزي والعسكري يعود إلى جهة الصلاحية والإدارة، حيث تتبع السجون المركزية إلى إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، وهي تخضع إلى أنظمة وقوانين وزارة الداخلية، وتدار من قبل الشرطة، أما المعتقلات العسكرية فهي سجون تعتمد وسائل عقابية أكثر إيلافا للجسد والذات من سابقتها، وتخضع لإدارة السلطة العسكرية الموجودة تحت تصرفها، يحكم إدارتها القانون العسكري، والذي يخضع بشكل مباشر لقائد المنطقة العسكري.

⁴ كانت هناك سجون معدة أصلاً وموجودة قبل هذا التاريخ وهي مبانٍ أنشئت في عهد الانتداب البريطاني.

وبشكل عام، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أعداداً هائلة من الشعب الفلسطيني منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، ولغاية عام 2005، هؤلاء المعتقلون وزعوا على سجون مختلفة ومنتشرة بشكل عنكبوتي في أرجاء فلسطين كافة بطريقة تجعل من عملية فرض السيطرة ومراقبة السكان أكثر فاعلية لضمان طاعتهم وخضوعهم للسلطة المحتلة (الناشف، 2004: 87). والسؤال هنا كيف وزع الاستعمار سجون داخل فلسطين؟ وأين أقامها لاستيعاب هذه الأعداد الهائلة من المعتقلين؟

1.3.2 التوزيع الجغرافي للسجون الإسرائيلية.

تنتشر السجون التي أقامها الاستعمار البريطاني والإسرائيلي في المدن الفلسطينية كافة بشكل يشبه الشبكة العنكبوتية، وغالبيتها مقامة على التلال المشرفة على أنحاء المدن كافة، بنايات ضخمة، بحيث تشاهد هيبتها وسلطانها من نوافذ البيوت. إن انتشارها بهذه الطريقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمراقبة وفرض السلطة لضمان طاعة السكان وإخضاعهم وسيطرة المحتل، إنها السلطة والقمع والمراقبة (جدنز، 2005: 432)، وهذه المراقبة تظهر من خلال التوزيع الجغرافي للسجون الموضح فيما يلي:

أولاً - شمال فلسطين.

1. سجن شطه: افتتح هذا السجن عام 1953 في قلعة تاغرت، وهي مبنى خان من أيام الحكم العثماني حوله الانتداب البريطاني لفلسطين إلى قلعة، وهو يقع في غور بيسان حيث الحرارة المرتفعة، يستوعب 600 سجين، يضم سجناء جنائيين وسياسيين خاصة الأسرى من جنوب لبنان والجولان وعرب الداخل إلى جانب الأسرى من الضفة الغربية وغزة (فروانه، 2003: 13).
2. سجن الدامون: أقيم هذا البناء في عهد الانتداب البريطاني في أحراش الكرمل بحيفا كمستودع لحفظ الدخان وقد بني بشكل يوفر الرطوبة بشكل دائم من أجل حفظ أوراق الدخان، وبعد عام 1948 استولت عليه سلطات الاحتلال وحولته إلى سجن، وكان يعرف آنذاك بسجن حيفا- مخيم الدامون (فروانه، 2003: 13).

3. سجن صرفند: يعد هذا السجن مركزا للتحقيق ومكانا لممارسة أشنع أنواع التعذيب والإرهاب بحق المعتقلين الفلسطينيين، غرفه صغيرة وتشبه الزنازين الى حد ما.
4. سجن الجلما (كيشون): يقع على مفترق الجملة بين حيفا والناصرة، وهو مخفي عن الأنظار نتيجة كثافة الأشجار المحيطة به، وهو بناء من عهد الانتداب.
5. سجن تلموند: يقع بالقرب من منطقة الخضيره، وشيد هذا السجن خصيصا للأحداث من السجناء السياسيين الفلسطينيين ومن الجنائين الإسرائيليين، يوجد فيه العديد من الأسرى الفلسطينيين الذين لم يتجاوز السادسة عشرة (أبو الهيجا، 2002: 60).
6. سجن هداريم: معتقل حديث نسبيا أسس على نظام المعتقلات الأمريكية، أقسامه على شكل دائرة، وأنشئ بشكل أساسي ليكون سجنا للجنائين اليهود (سجن مدني)، دخلت أول دفعة فيه من الأسرى الفلسطينيين في شهر تشرين الأول من عام 1999. (المصدر نفسه).

ثانياً - السجون في وسط فلسطين.

1. سجن الرملة: كان يطلق عليه في البداية سجن المتسللين، حيث بدأ العمل به كسجن بتاريخ 1967/10/24 كما أطلق عليه أيضا سجن المعبار⁵ وفي بداية افتتاحه كان يستوعب 90 أسيرا وسبع غرف (أبو بكر، 1992: 10)، وبعد ذلك وسَّع لاستيعاب أعداد أكثر من ذلك بكثير.
2. سجن نابلس: بنايات قديمة، كانت تستخدم إسطبلات للخيل في عهد الانتداب البريطاني، يقع في وسط مدينة نابلس، وحُوِّلَ إلى سجن مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وأطلق عليه اسم المقاطعة بعد قدوم السلطة الفلسطينية.
3. سجن طولكرم: بناء من العهد البريطاني، حُوِّلَ إلى سجن بعد احتلال الضفة الغربية، يمتاز بارتفاع نسبة الرطوبة فيه، وغالبية غرفه ضيقة وجزء منها تحت الأرض.
4. سجن جنين: هو الآخر من مخلفات الانتداب البريطاني، حول إلى سجن بعد عام 1967، كانت تمارس فيه أساليب تعذيبية قاسية.

⁵ المعبار كلمة عبرية وتعني الممر أو مركز التنقل حيث كان هذا السجن يستقبل الأسرى الموزعين على السجون المختلفة كافة من الشمال ومن الجنوب.

5. سجن كفار يونا: يقع إلى الشمال من مدينة تل أبيب وجنوب حيفا في منطقة بيت ليد على طريق طولكرم، أسس سجنًا عام 1968 لاستقبال المقاومين الفلسطينيين وقد ازدادت شروط هذا السجن سوءا في عام 1971 عندما تحول إلى سجن انتقامي، وكان يسمى أحيانا بسجن الثلجة من كثرة البرودة الموجودة في داخله (لانغر، 1975: 245).
6. سجن جنيد: كان مقرا عسكريا للجيش الأردني قبل عام 1967، ويقع ضمن حدود بلدية مدينة نابلس، أضيفت إليه أبنية جديدة وحول إلى سجن، حيث استقبل أول دفعة أسرى فيه بتاريخ 1984/7/1، ووصفته الصحف الإسرائيلية بأنه سجن نموذجي وحديث ينافس السجون الأمريكية (أبو بكر، 1992: 207).
7. سجن المسكوبية: يقع في مدينة القدس ضمن ساحة الروس، أقيم في عهد الانتداب وكان يعرف بالسجن المركزي. أطلق عليه اسم المسلخ، من كثرة ما كان يعاني فيه الأسرى الفلسطينيون أثناء التحقيق من آلام ومعاناة (فروانه، 2003: 14).
8. سجن أيلون: أنشئ في عام 1950، ويطلق عليه عزل إيلون، وهو مخصص للأسرى النشطاء داخل السجن، فيعزلون في زنازين، وبالتالي فلم تكن سلطات السجن بعزل الأسرى عن مجتمعهم وأهلهم، بل خلقت عزلا جديدا من داخل العزل نفسه، فهي لم تكن بمشهدية سجونها الاستعمارية الموجودة، بل عملت على تطويرها لتصبح أكثر قذارة ومرارة.
9. سجن نيتسان: أنشئ هذا السجن في مدينة الرملة عام 1978 ويتسع إلى 740 معتقلا فلسطينيا.
10. سجن نفي ترنتسا: أنشئ هذا السجن عام 1968 وهو سجن النساء الوحيد في إسرائيل وهو يستقبل السجينات الجنائيات الإسرائيليات والمناضلات الفلسطينيات. وكانت إدارة السجن تتعمد وضع المناضلات مع السجينات الجنائيات الإسرائيليات خاصة المومسات منهن بهدف مضايقتهن وضربهن بإيعاز من إدارة السجن (كمال، 1986: 27).
11. سجن عثليت: أو سجن الكرمل افتتح عام 1985، وهو يقع في منخفض شمال قرية الفريديس ويتسع إلى حوالي 1000 معتقل ويضم أسرى من لبنان ومن المناطق الفلسطينية (فروانه، 2003: 13).

12. مستشفى سجن الرملة: وهو بالقرب من سجن الرملة، ويأوي المعتقلين الفلسطينيين المرضى والمصابين قبل اعتقالهم، وخدمات هذا المستشفى سيئة للغاية (فروانه، 2003: 17).
13. سجن رام الله: يقع في الجزء الشمالي لمدينة رام الله والبيرة، وهو بناء قديم منذ عهد الانتداب وكان يحوي مقر الإدارة العسكرية لمنطقة رام الله والبيرة، كان السجن مركز تنقل (معبار) خاصة للأسرى الذين ينتظرون المحاكمة، وسلم للسلطة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو وأصبح مقرا لها، ونُسفت أجزاء منه في عام 2002، ضمن سياسة إسرائيل الهادفة آنذاك لتدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى كونه مقرا للرئيس الراحل ياسر عرفات بعد حصاره به.
14. سجن عسقلان: او ما يطلق عليه "السجن الجهنمي" (عنقاوي، 1995: كذلك القيمري، 1981) افتتح خصيصا للأسرى الذين أطلق عليهم أصحاب الرؤوس الحامية في البداية لكسرها وذلك عام 1968 واستقبل أول دفعة للأسرى بتاريخ 1969/2/11 وهو بناء قديم أنشئ في عهد الانتداب البريطاني (عنقاوي 1995: 173).
15. سجن الفارعة: يقع بجانب مخيم الفارعة، وهو بناء قديم أنشئ في عهد الانتداب، وبعد حرب عام 1982 ونتيجة لزيادة النشاطات المناهضة للاحتلال، أصدر رفائيل ايتان رئيس أركان الحرب آنذاك قراره بفتح السجن في غرف الإسطبلات التي كانت معدة للخيل، كان يخضع هذا السجن لإدارة الجيش، وكان في بدايته عبارة عن معسكر تعذيب (الصواف، 1987: 123).
16. سجن سالم: مركز اعتقالي يشبه إلى حد ما معتقل عصيون أنشئ سنة 2001 مع بداية انتفاضة الأقصى، حيث يُجمعُ المعتقلون من منطقة جنين والمناطق القريبة قبل توزيعهم على المعتقلات الأخرى.
17. سجن حوارة: أنشئ أيضا في انتفاضة الأقصى لتجميع المعتقلين من منطقة نابلس والبلدات المحيطة بها وتجميعهم لإرسالهم إلى المعتقلات الأخرى.
18. سجن عوفر: كان مقرا لجيش الانتداب البريطاني ثم الله. ركزا عسكريا للجيش الأردني. وبعد احتلال الضفة أصبح مقرا لسلطات الاحتلال. هذا المقر مقام على أراضي بلدة بيتونيا غرب رام الله . تم تجهيزه كمعتقل عام 1988، حيث يوضع الأسرى في خيام لا تقي بردا ولا حرا، ثم أغلق بعد قدوم

السلطة الفلسطينية وأعيد افتتاحه بعد نشوب انتفاضة الأقصى، ويوجد فيه حالياً أكثر من 1000 معتقل فلسطيني (فراونه، 2003: 7).

19. سجن مجدو: انشئ عام 1988، لاعتقال النشطاء الذين ينتظرون محاكمات وهو يقع بين مدينة جنين وأم الفحم. تخضع إدارة المعتقل إلى إدارة سلطات الجيش، ويتسع إلى أكثر من 2500 أسير فلسطيني يقيمون في الخيام.

ثالثاً - السجون في جنوب فلسطين.

1. سجن الخليل: يقع على رأس هضبة مشرفة على أنحاء المدينة كافة، وهو بناية أنشئت في عهد الانتداب البريطاني، وكان يطلق عليها اسم "العمارة". يقع السجن في داخلها ويحاط بمكاتب إدارة الحكم العسكري، عرف عن إدارته سوء المعاملة، وكان الأسرى يعانون من كثرة برودته صيفا وشتاء (لانغر، 1975: 16). هذا السجن نسف بالكامل عام 2002 من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد أن اجتاحت قواتها مناطق السلطة الفلسطينية كلها.

2. سجن غزة: ويطلق عليه السرايا، كان مقراً للحاكمية المصرية في غزة، حول إلى مقر للجيش الإسرائيلي وسجن بعد عام 1967، حيث كانت تتم فيه التصفية الجسدية للأسرى (القيصري، 1981: 87).

3. سجن نفحة: افتتح هذا السجن عام 1980 وهو مصمم ليكون سجنًا استعماريًا رهيب، وهو مقام في جوف صحراء النقب، حيث وصفت المحامية الإسرائيلية فلييتسيا لانغر تصميم هذا السجن الرهيب بقولها "إنه لا يمكن إلا لعقل شيطاني أن يفكر في إقامة سجن كهذا في هذا المكان المقفر البعيد.. بلا لون وبلا روح حياة" (لانغر، 1986: 30).

4. سجن بئر السبع: أول سجن يُنشأ ويبنى في إسرائيل لاستقبال المقاومين الفلسطينيين حيث أنشئ عام 1970، ويقع إلى الجنوب من مدينة بئر السبع. إنه السجن الأول الذي جُهِّز بحمامات داخلية ومغسلة وصنوبر مياه (فراونه، 2003: 4).

5. سجن عصبون: أنشئ معتقلاً عام 2000، مع بداية انتفاضة الأقصى، لتجميع المعتقلين من منطقة الخليل وبيت لحم وتوزيعهم على السجون المختلفة، سواء أكانوا إداريين أم كانوا من أجل التحقيق معهم، وهو يقع في منطقته تفصل بين محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم.

6. سجن أنصار: افتتح بعد بدء الانتفاضة الأولى عام 1987، على أراضي الشاطيء في قطاع غزة وسمي هذا الاسم من قبل الأسرى الفلسطينيين على اعتبار أن أنصار (1) هو السجن المقام في جنوب لبنان للمقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية، فاعتبر معسكراً اعتقالياً رقم (2)، وفيما بعد سمي معتقل النقب باسم أنصار (3) بشكل متسلسل.

7. سجن النقب: أو سجن كتسيعوت، واصطُح على تسميته من قبل المعتقلين الفلسطينيين بسجن أنصار 3. أنشئ عام 1988 في شهر مارس لاستقبال نشطاء الانتفاضة الأولى، وهو يقع في قلب صحراء النقب، وقد استقبل هذا السجن في الأعوام 1988 وحتى عام 1996 أكثر من مائة ألف حالة اعتقال (فروانه، 2003: 5)، أُغلق بعد قدوم السلطة الفلسطينية وأعيد افتتاحه بعد بدء انتفاضة الأقصى عام 2000.

8. سجن الظاهرية: مركز اعتقال بني إبان حكومة الانتداب وأصبح مقراً للجيش الأردني، ثم مقراً للجيش الإسرائيلي، افتتح سجنًا⁶ في غرف إسطبلات الخيول في النصف الثاني من شهر كانون الأول عام 1987 أي في بداية الانتفاضة الأولى، وكان وضعه أسوأ من أوضاع السجون في عهدها الأول، ثم سُلّم للسلطة الفلسطينية بعد اتفاق الخليل .

كل هذه المعتقلات والسجون أنشأتها سلطات الاحتلال للحد من أعمال المقاومة، ولاستيعاب الأعداد الهائلة من المعتقلين الفلسطينيين الذين خضعوا للتعذيب، أعيد إنتاجه وتطوير وسائله القمعية من خلال آليات تعذيب قاسية تتال من الجسد والذات (الروح) بهدف تدمير المقاوم الفلسطيني وتطويعه لخدمة مخطتها الاستعماري في المنطقة. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للسجون، فإننا نرى أن الاستعمار البريطاني والاحتلال الإسرائيلي قاما بفرض حضورهما كسلطة محتلة في أرجاء المدن الفلسطينية كافة

⁶ لقد كنت من ضمن أول دفعة دخلت هذا السجن حيث وضعنا في غرفة إسطبل لا تزيد مساحتها عن 80 متراً مربعاً وكان عدداً يزيد عن 160 سجيناً، وكانت تقدم لنا وجبة فطور مكونة من 10 بيضات وخمسة أرغفة من الخبز لكل هذا العدد والغذاء والعشاء بنفس الوصف.

من خلال فتح مراكز الاعتقال والسجون كشاهد ودليل على وجود السلطة السياسية للمحتل. هذه التوزيعة الجغرو-سياسية التي شملت فلسطين كافة نسجت شبكة من علاقات القوة والسيطرة، من خلال حضور هذه المواقع أمام الناس (الناشف، 2004: 66).

1.3.3- أساليب التعذيب المتبعة داخل السجون الإسرائيلية.

تمارس إسرائيل على الأسرى الفلسطينيين وسائل عقابية شتى متنوعة منذ بداية عملية الاعتقال حتى أثناء وجودهم داخل السجن يقضون محكوميتهم الظالمة، حيث يتعرض الأسرى منذ اعتقالهم ومرورا بما يسمى بمرحلة الاستجواب (التحقيق)، إلى ضرب مبرح وعمليات تعذيب مؤلمة كالشُبْح وقوفا، أو على كرسي مع تقييد الأيدي إلى الخلف، أو على بلاطة غير ثابتة، أو الهز العنيف الذي يؤدي إلى إصابة أو شلل جهاز الأعصاب، وقد يؤدي ذلك إلى الوفاة، أو وجود عاهة مستديمة(شقيير، 1992: 15) تصبح مصاحبة للأسير طوال حياته.

كما أن الأسرى تعرضوا للكي بالنار، عن طريق وضع لفافات من الورق بين أصابع أقدامهم وإشعال النار فيها والأيدي والأرجل مكبلية، بالإضافة إلى إطفاء أعقاب السجائر في أجسادهم. كذلك التعذيب بالصعقات الكهربائية، إما بتعريضهم لها مباشرة، أو عن طريق ربط أسلاك الهاتف في حلمتي صدر السجين، وإجراء مكالمات هاتفية مما يسير تيارا كهربائيا في جسده، ويسبب له آلاما حادة خاصة في الأجهزة العصبية، إلى جانب استخدامها الشد والتعليق والتعريض للماء البارد والتيارات الهوائية، واستخدمت كذلك وسائل أكثر إيذاء كحقن الأعضاء التناسلية للأسرى بمواد كيميائية أو حقن الشرج بالماء، ووضع أعيرة نارية بفتحة شرج الأسير، واستخدام الكلاب الشرسة ضدهم (م.ش.ع، 1976: 189) بالإضافة إلى آليات تعذيب نفسية أخرى حفرت ذاتها في نفس الأسير وأبقت على جسده بصماتها.

الوسائل العقابية الموجهة إلى النزيل من نفسية ومعنويات الأسير تبدو أكثر وضوحا بعد انتهاء فترة التحقيق ودخول الأسير إلى زنزين السجن. هذه الزنازين التي تعتبر " خير مكان يبيض فيه التشاؤم ويفرخ، جوها مكفهر وجدرانها جرداء وقضبانها قاسية، كلها أشبه بأقفال ضخمة وأبواب مسدودة تمنع التفاوض من الدخول إليها أكثر مما هي قضبان تمنع المسجون من الخروج منها (أمين، بلا: 97). هذه الأمكنة تبدأ بعكس

نفسها على نفسية الأسير في السجن، وتلزمه بالانصياع إلى السجناء ليمارس عليه وسائله العقابية من خلال الإجراءات والأنظمة التي تفرض عليه، والتي تعتبر أقل نيلا من الجسد بصورة مباشرة.

وهذه تعمل من خلال آليات (فوكوية) مثل الحرمان والقلّة في كل شيء سواء في الأكل الذي لا يسد جوعا للأسرى ولا يصلح لأن يكون طعاما لأدميين، فحتى الماء والهواء، عملت على تقنينهما وتحكمت في الكمية المسموح بدخولها إلى داخل غرف الأسرى من خلال وضع الألواح من الاسبست والزينكو على الشبائيك، إضافة إلى المكرهه الصحية داخل الغرف نتيجة لوجود سطل الفضلات (الجردل) حيث يقضي الأسرى فيه حاجتهم من وراء ساتر⁷ (القيصري، 1981: 29)، أو على تنكة تكون موضوعة خارج الغرفة يخرج الأسرى إليها ثلاث مرات في اليوم، على شكل طابور لقضاء حاجتهم، بحيث لا يكاد يبدأ الأسير في قضاء حاجته، إلا ويسمع طرقا على الباب يطالبه بالإسراع في ذلك، وإذا تأخر بفعل إمساك أو غيره يفتح الباب عليه من قبل السجناء وسحبه وجره وهو عارٍ تحت ضرب السياط (أبو بكر، 1992: 15).

لو نظرنا إلى وجبات الطعام التي كانت تقدم للأسرى سنجدها تمثل ابتكارا جديدا في فن التعذيب. فعلى سبيل المثال وجبة الفطور كانت تتكون من

" أربع شرائح خبز، سمك الواحدة منها لا يتعدى نصف سنتيمتر بالإضافة إلى بيضة وثلاث حبات زيتون وملعقة (شاي) من المربي، أما وجبة الغداء فكانت تحتوي على خليط من بذور ذرة المكاس مع بضع حبات من الفاصوليا ممزوجة بعظام السمك لإضافة النكهة مع شرائح الخبز الأربع. أما العشاء فكان عبارة عن ملعقة مربي ونصف حبة بندورة مع ثلاث حبات زيتون" (أبو بكر، 1992: 11).

بالإضافة إلى الحرمان والقلّة في حيز المعيشة حيث اعتبرت غرف الأسرى من أكثر الأماكن في العالم ازدحاما، خاصة إذا نظرنا إلى نصيب الفرد (الأسير) في المساحة المقررة له، حيث يحظى كل أسير في سجن طولكرم بمساحة لا تتجاوز 1.40 م، أما في السجون الأخرى فكانت المساحة أقل من ذلك بكثير خاصة في سجن نابلس والخليل وغيره من السجون (أبو بكر، 1992: 44).

كذلك الحرمان والنقص الحاد في العلاج، حيث كان يصرف لأي أسير يعاني من أمراض أو آلام حبة سحرية من نوع (الاكامل)، وهذه الحبة السحرية تعالج كل الأمراض في العالم، إضافة إلى معاملة المرضى في السجن ونقلهم بشاحنات وهم مكبلو الأيدي والأرجل، بدلا من عربات إسعاف. إن الأمر نفسه ينطبق على

⁷بطانية تعلق كساتر في الغرفة التي ينام فيها الأسرى.

الأسيرات في سجن نفي ترتسا، خاصة اللواتي اعتقلن وهن حوامل، حيث يحرمن من تلقي العلاج والمساعدة في مرحلة الولادة، وينجبن وهن مكبلات الأيدي والأرجل دون تقديم العناية الطبية لهن في السجن سوى الاكامول (صديق، 2005: 61).

هذه الوسائل العقابية المختلفة والمتنوعة لم تصب الجسد فحسب، بل أصابت وظائفه الفسيولوجية أيضاً. بالإضافة إلى غير ذلك من الأمور التي تعتبر نوعاً من فنون التعذيب، والتي أطلق عليها فوكو مجموعة من الآلام الأكثر رهافة وتبطيناً، وما هذه إلا أثر من آثار إعادة الترتيب الأكثر عمقا للأسرى (فوكو، [1978]1981: 51) . ولكن الواقع الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون، يبتعد إلى حد كبير عن النموذج الذي صورته فوكو للسجن الحديث؛ لأنه يحتوي على وسائل هجينة hybrid، أي مزيج من آليات العقاب المشهدي وآليات من العقاب الحديث.

هذه الوسائل العقابية التي اتبعتها سلطات الاحتلال تبقي أثراً في داخل نفوس الأسرى تنعكس على المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الأسير خارج السجن، فسلطات السجن تعتقد أنها تستطيع إحكام السيطرة والهيمنة على شرائح المجتمع الفلسطيني كافة انطلاقاً من الأسير نفسه على اعتبار أن هذه الإجراءات والأنظمة الانضباطية المفروضة على الأسرى تعني السيطرة والرقابة على الفاعلية اعتباراً من الجسد الفردي إلى الجسد الاجتماعي للأسير في الخارج (فوكو، [1978]1981: 35). فاحتفاظ الأسير بذكرات أليمة واجهها أثناء وجوده داخل الاعتقال، تعتبر شكلاً من أشكال السلطة المراقبة والضابطة له ولغيره، من خلال نقل هذه الآلام، والمعاناة إلى أهله ومحيطهم، فعذابات الأسرى يمكن قراءتها في عيون أمهاتهم، وزوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم، فتجعلهم يعيشون في زنازين وهمية، أشد قسوة من الزنازين الحقيقية وهم خارج السجن (أمين، بلا: 83).

إن تركيز سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التعذيب النفسي للأسرى داخل السجن، خاصة الذين أنهوا مرحلة التحقيق من خلال التركيز على الذات وليس الجسد، ومحاربة الأسرى بشتى الوسائل، حتى أنها أنكرت عليهم أسماءهم واستعاضت عن الأسماء بأرقام يستدل بها على المعتقل، ويصبح الرقم اسماً له يتم التعامل به طوال فترة وجوده في الاعتقال (الحق، 2001: 34)، وهذا ما يؤكد مدير سجن عسقلان "سبلع" في حديث له عن السجناء بقوله: " إنه لا يعرف ولا يذكر أحداً من السجناء، وكل واحد منهم هو مجرد رقم" (لانغر،

1975: 141). كذلك ممارسة القمع والإذلال النفسي للأسرى لتفريغهم من محتوَاهم الوطني والقومي وإخراجهم من ساحة الانتماء الفلسطيني كحد أدنى، وتصفيتهم جسدياً كحد أقصى، وإبراز المعتقلات كبديل موضوعي لأعواد المشانق التي كان نصبها بمثابة عنصر تثوير للمنطقة، وبهذا يكون خيار الموت البطيء جسدياً ونفسياً الذي انتهجته الصهيونية داخل المعتقلات هو الخيار الأقل ضرراً لإدارة السجون الإسرائيلية (رجوب، 1984: 21).

كل ذلك شكل تحدياً موضوعياً للأسرى تجاه إعادة ترتيب واقعهم الاجتماعي والسياسي داخل السجن، وتشكيل هيئة أو لجان تتحمل مسؤولية الدفاع عن الأسرى، وتحسين شروط الحياة داخل السجن وتغيير شكل علاقة إدارة السجن معهم التي عاملتهم على أنهم ليسوا بشرا يستحقون الاحترام وإنما هم مجرمون ومخربون وقتلة، فقد حددت جوهر العلاقة والمعاملة معهم مسبقاً (القيصري، 1981: 61). فالفلسطينيون في نظر الإسرائيليين يعتبرون خطراً سياسياً وأيديولوجياً يهددون أمن إسرائيل، فالعلاقة تتبع من العهد الأوروبي الاستعماري العنصري ومن بقاياها الحية (فرسون، 2003: 413).

وقد اعتبر استمرار سلطات السجون أداة لتنفيذ العقاب في قهر السجناء الفلسطينيين حتى في مجرى حياتهم اليومي وضبطه بوظائف يومية قاهرة قانوناً ودستوراً. حيث حددت لهم وقت الصحوة من النوم في الصباح لكي تجري العدد الصباحي للسجناء وحددت وقت الفطور وحددت وقت النزهة (الفورة)، ووقت الغداء والعشاء والعدد المسائي وغيرها من الآليات القهرية اليومية التي هي في حقيقة الأمر أساليب قهرية تعذيبية موجهة إلى روحهم لقتلهم من الداخل، وتحويلهم إلى كائنات فارغة المحتوى، وهذا ما سعت إليه إدارة السجون في الفترة التي تلت هزيمة (1967)، حيث ابتدعت وسائل تعذيبية أكثر ضرراً من الموت بحق الأسرى. من هذه الوسائل والأشكال كانت عملية تشغيلهم في منشآتها تحت تأثير العنف والقوة في منشآت عديدة ذات طابع حربي ومدني.

1.3.4- تعذيب الأسرى من خلال إجبارهم على العمل.

لم تكتفِ سلطات السجون الاستعمارية بتعذيب الأسرى جسدياً ونفسياً بوضعهم في علب إسمنتية قاهرة، وتحت إجراءات ضبظية مختلفة، وإنما أرادت أيضاً أن تكسر روح السجناء الفلسطينيين من خلال

إجبارهم على العمل بالسخرة لصالح السلطات التي تعتقلهم، وذلك من خلال إجبارهم على ممارسة بعض الأعمال التي تتنافى مع قناعتهم وانتمائهم الوطني، كإجبارهم على العمل في منشآت عسكريه داخل السجن، هادفة من وراء ذلك إلى القضاء على الأسير سياسيا ونفسيا وإنسانيا، وإخراجه من القاموس الوطني (القيمري، 1981: 64). فعملية تشغيل الأسرى كما يرى فوكو لا تهدف إلى تنمية المهارات وزيادة تبعيتهم وإنما لتكوين علاقة من شأنها أن تجعل الجسد أكثر إطاعة؛ فتتشكل عند ذلك سياسات إلزامية تشتغل على الجسد وتستغل جميع عناصره وإيماءاته وسلوكياته، وتدخل هذا الجسد ضمن مجالات التنقيب فيه من قبل السلطة (فوكو، [1978]1981: 159). وهذا ما سعت إليه سلطات السجون في تعاملها مع الأسرى في إخضاع مكونات أجسادهم كافة ضمن آليات ضبظية سلطوية في إجبار الأسرى على العمل، وبطريقة تعيد إلى الأذهان مرحلة العبودية التي اعتقد الناس أنها ولت دون رجعة. هذه الآليات المستخدمة إسرئليا ضد الأسرى الفلسطينيين أعادت العبودية إلى مجدها، من خلال إجبار السجناء للأسرى أثناء تنفيذهم لأعمال إجبارية بالهتاف للعبودية والصهيونية (القيمري، 1981: 69)، بالإضافة إلى إجبار الأسير على مخاطبة السجناء أثناء قيامه بأي عمل بلفظة سيدي، وهذه الكلمة (سيدي) تعتبر شكلا من أشكال تجسيد العبودية التي سعى السجناء لفرضها على الأسرى (عنقاوي، 1995: 33).

1.3.4.1- المجالات التي أجبر الأسرى على العمل بها.

عمل الأسرى بشكل إجباري داخل السجون في مجالات مخصصة وبشكل مخطط ومبرمج من جهة إدارة السجون، هادفة من وراء ذلك إلى الحط من كرامة وإنسانية الأسير، وخلق نوع من الصراع الداخلي في نفسه وبين الأسير ومجتمع الأسرى بشكل عام، وهذا ما سعت إليه إدارة السجون في الفترة التي تلت هزيمة (1967)، وهذه المجالات هي:

1. تشغيل الأسرى في معدات الجيش الثقيلة، حيث قامت بفتح ورشات لصناعة جنازير الدبابات في سجن عسقلان، وأصبح الأسير المقاتل القادم من خلف الحدود من أجل تدمير دبابات وآليات العدو صانعا لها تحت ضغط الضرب بالعصي الذي كان يوصل السجناء إما للقبر أو يعيده مغطى بدمائه في حال رفضه القيام بهذه الأعمال. وهذه الأساليب كانت تضع الأسير في حالة صراع نفسي دائم

نتيجة قيامه بهذه الأعمال إلى جانب أزمته ومآسيه النفسية والاجتماعية بسبب وجوده داخل الاعتقال (الدمج، 1993: 76).

2. العمل في صناعة شباك الدبابات أو ما يعرف بشباك التمويه⁸ وكان الأسرى يتعرضون للتكبل أثناء

قيامهم بهذا العمل الإجباري(تنظيم المسيرة خلف القضبان، بلا: 63) .

3. العمل في صناعة الحصر: الحصر هي جمع حصيرة، وهي عبارة عن أرضية تصنع من القش أو

البلاستيك وكان الأسرى يجبرون على الجلوس عليها أثناء النهار ويمنعون من الجلوس على

فراشهم، لذا فإن إدارة السجن أجبرت الأسرى على العمل في صناعة هذه الحصر بعد أن فتحت

مرفقا لصناعتها (تنظيم المسيرة خلف القضبان، بلا: 64)

4. العمل في البناء: أجبر الأسرى على العمل في هذا الفرع خاصة الأعمال التوسعية للسجون كإضافة

أقسام جديدة أو بناء زنازين جديدة لاستيعاب أسرى جدد (المصدر نفسه).

5. تنظيف غرف الضباط والسجانين والمساحات العامة في السجن.

6. غسل الملابس وكيها للسجانين.

7. العمل في صناعة الحقائق: حيث أشرف على هذا العمل أحد مسئولي المصنع ويدعى (بيرمن) الذي

افتتح فرعا لمصنعه في المعتقل بالاتفاق مع إدارة السجن، وكان ينتج كافة أشكال وأحجام الصناعات

الجلدية، (تنظيم المسيرة خلف القضبان، بلا:65).

8. العمل في صناعة المماسح القماشية وكان يشرف عليها فرع المصنع ونفس الشخص السابق وكان

الأسرى يتلقون نفس الأجر.

9. العمل في الكرخياه⁹ : مرفق إنتاجي لصناعة الدوسيات والأوراق الرسمية للدوائر الحكومية

والكرتون .

10. العمل في المنجرة وكان هذا المرفق يشكل رافدا اقتصاديا مهما لشركة تنوفا الإسرائيلية، حيث كان

يزودها بالصناديق الخشبية التي كانت تحمل عليها منتجات الشركة(عقاوي، 1995: 214).

⁸ هذه الشباك تتسج وهي خضراء اللون كلون أوراق الشجر توضع على الدبابات أو على التكنات العسكرية لتخفي حركة الجنود داخل هذه التكنات إلى جانب أنها تظلم من الشمس.

⁹ الكرخياه كلمه غير عربيه وتعني باللغة العبرية معمل تجليد للكتب.

11. صناعة الشموع المستخدمة في أعياد اليهود (عقاوي، 1995: 147).

هذه الأعمال التي يفرض على الأسرى القيام بها، والتي تعتبر شكلاً من أشكال الاستغلال الجسدي والنفسي للأسرى بشكل لا إنساني ولا أخلاقي تجسد العبودية في طورها الأول، مما دفع الأسرى إلى تحديد مواقف فيما بعد لمقاومة هذه السياسات الرامية إلى تفرغهم من محتوهم الفكري والوطني.

إن عملية تشغيل الأسرى داخل المنشآت الإسرائيلية في بداية الحياة الاعتقالية كانت إلى جانب كونها استغلالاً اقتصادياً بشعاً ووسيلة قهرية إضافية. ترمي إلى تحطيم الجسم الاجتماعي للأسرى داخل السجون من خلال (فردنة) سلوكياتهم كوسيلة ضبضية حديثة صيغت بما يتلاءم وتوجهات المجتمعات الرأسمالية والاستعمارية ، من خلال تقسيم الأجسام إلى وحدات مفردة بما يتلاءم وتقسيم العملية الإنتاجية وتفكيك وفردنة قوة العمل، أي أن العملية الانضباطية التي كانت تمارسها سلطات السجون هي انعكاس لعملية التقسيم والتفكيك (فوكو ، 1981: 164).

إجراءات السجن القهرية والحياة القاسية التي كان يعيشها الأسرى داخل السجون من ناحية ما يخص شروط البقاء على الحياة من أكل وشرب وهواء، أو نوم على حصيره بائسة، أو بساط مطاطي، أو فيما يخص المعاملة كبشر آدميين، والتركيز على تجزيء الأسرى من خلال التعامل معهم على شكل فردي وليس جماعياً (القيمري، 1985: 39) هي انعكاسات محولة عن السجون الإسرائيلية المعدة لمواطنيها، فالسجون الحدائثة كما أسلفنا سابقاً، تشكل امتداداً لثقافة البلد نفسه، فعمليات العزل والتأهيل داخل السجون الحدائثة تهدف إلى صياغة فرد جديد من خلال فصله عن الجماعة بطريقة تعيد إنتاجه بما يتلاءم وثقافة المجتمع البرجوازي والرأسمالي. فثقافة (الفردنة) تعتبر جزءاً رئيسياً من التكوين الثقافي لهذه المجتمعات (فوكو ، [1978]1981: 223). غير أن الفردنة في الحالة الاستعمارية لا تمر بمكوناتها نفسها كما كانت في بلدنا الأصلي، فالمستعمر يأخذ بعين الاعتبار تاريخ وطنه الأم، ويرى أن التاريخ الذي يصنعه في الدول المستعمرة هو امتداد لثقافة وطنه وأمتة فيما تقوم به من طغيان واغتصاب وتجويع (فانون، 1962: 57)، فالممارسات القهرية والقمعية المستخدمة حيال الأسرى موجودة أصلاً في داخل رحم المجتمع الحدائثي الإسرائيلي، إلا أن شكلها وفعالها يكون أسوأ من ذلك بكثير حين تستنسخ في داخل الأراضي المحتلة وعلى الأسرى الفلسطينيين، فالنسخ لا يعطي الصورة الأصلية. وكما تحدث يانج فإذا كانت الصورة سيئة فكيف

تكون الصورة المستنسخة؟ (يانج، 2003: 192)، خاصة إذا أخذنا آليات الفردنة الموجودة داخل المجتمعات الحداثية وعمليات نسخها في المستعمرات. فسلطات الاحتلال الإسرائيلية سعت في تعاملها مع الأسرى إلى إعادة تشكيل أجسادهم وتطويرها من خلال إعادة إنتاج وسائل فردنة بطرق أكثر إيلاماً وحفراً في النفس، لخدمة مخططاتها في استمرار احتلالها وقهرها للسكان. هذه الأساليب وغيرها مما تم استخدامه في فرض السيطرة على الأسرى، وما تولد عنها من مقاومة وسيطرة مضادة ساقوم بدراستها من خلال إتباعي لمنهج البحث الكيفي، لأن هذا المنهج هو الأكثر ملائمة لهذه الدراسة خاصة أدوات المقابلة التي تم استخدامها في جمع المعلومات من الفاعلين الاجتماعيين والتي تعتمد على جمع معلومات من الذاكرة الخاصة بالأسير.

1.4- منهجية الدراسة.

إن تجربة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من عام 1967 إلى عام 2005، وما شهدتها من تحولات على صعيد علاقات الأسرى فيما بينهم وعلاقتهم مع السجناء، تستحق الدراسة والاهتمام، خاصة ما ابتدعه الأسرى من طرق ووسائل تكييفية في السجن ساعدتهم على تحويل حياة السجن والاعتقال الهادفة إلى إخراج المناضلين الفلسطينيين كفاعلين في مسرح التاريخ، وتحويل حياتهم من حياة الفوضى أيضاً، إلى حياة مُؤسسة بفعل آليات مختلفة ابتدعها الأسرى الفلسطينيون. فمن الأهمية بمكان أن تدرس كل المراحل التي مر بها الأسرى في تجربتهم الاعتقالية ومفاصلها الأساسية التي أسهمت في عملية المؤسسة.

1.4.1 - أهمية الدراسة.

لقد ذكرت في بداية هذا الفصل أنه لا يكاد يخلو بيت فلسطيني إلا وله احد او أكثر في السجون، وبالتالي فهذه الشريحة الكبرى لم تتل حظها من الدراسات بما فيه الكفاية سوى بعض الدراسات التي تناولت موضوع الحركة الأسيرة الفلسطينية في سجون الاحتلال، ولكن هذه الدراسات كانت عبارة عن وصف لشكل حياة الأسرى داخل السجون لفضح ممارسات الاحتلال، وتوثيق تجربة الحركة الأسيرة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى من نوعها باللغة العربية، التي تتناول مؤسسة الحياة الاعتقالية، من بدايتها في الستينات إلى عام 2005.

إن هذه الدراسة تسعى إلى إضافة معرفة علمية عن الحياة المؤسساتية داخل الاعتقال لأهمية هذا الموضوع داخل المجتمع الفلسطيني؛ وذلك لعدم وجود دراسات سابقة أشارت إلى هذا الموضوع سوى وصف الأسرى أنفسهم للحياة الاعتقالية كما تروق للواصف، رغم أن المأسسة برزت في الحياة الاعتقالية بشكل جلي وواضح سواء في تنظيم حياة الأسرى اليومية، أو تنظيم العلاقات بين الفصائل المختلفة، ووجوده وتأثيره على سلوك الأسرى جميعهم، بالإضافة إلى أنها (المأسسة) واكبت التغيرات والتطورات التي حدثت على نمط حياة الأسرى. إن مأسسة الحياة الاعتقالية شكلت تحولاً أساسياً في العلاقات ما بين الأسرى أنفسهم وما بين الأسرى والسجان، فهي استطاعت بفعل آليات الهيمنة المضادة التي ابتدعها الأسرى محاربة وسائل السجان الهادفة لتحويلهم إلى أدوات طيعة خارج مسرح الفعل الوطني. وبالتالي فهذه الدراسة تسعى إلى إظهار المحطات الأساسية في عمليات التحول بشكل أساسي، كما أنها متطلب لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، وهي مشروع رسالة بعنوان: " مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين منذ عام 1967 وحتى عام 2005 "

1.4.2 - مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الآليات المؤسساتية التي استخدمها الأسرى الفلسطينيون لتحويل الحياة الجمعية للفلسطينيين داخل السجن الإسرائيلي إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة، أي التعرف على آليات المأسسة التي تطورت من وخلال انبناء المجتمع الاعتقالي. وهذه الدراسة تسعى لفحص الأسئلة الفرعية التالية:-

1. كيف تمت عملية المأسسة وكيف حولت مجتمع الأسرى من حالة نظام اجتماعي، وسياسي، واقتصادي، إلى حالة ترابط وطني، تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة؟
2. وهل عملية المأسسة تطور طبيعي نتج عن العلاقات العقلانية بين الأسرى أنفسهم وعلاقاتهم التضامنية مع بعضهم البعض كرد فعل على سياسة إدارة السجون الهادفة إلى قمع وعزل وقهر الذات الفردية والجماعية والإنسانية للأسرى؟

3. هل ساهمت العلاقات الخارجية للأسرى (التنظيمات في الخارج)، في مأسسة المجتمع الاعتقالي، من خلال امتدادهم داخل السجون؟
4. كيف يمكن تحليل القصة حول المراحل الخمس التي يرويها الأسرى حول المأسسة؟ ، أم أن عوامل نموها وتطورها شهدت مراحل أقل أو أكثر من هذه المراحل السابقة؟
5. كيف تفاعلت إدارة السجون مع عملية المأسسة للأسرى؟ وهل ساهمت في ذلك من خلال غض البصر؟ أم أن هذه العملية فرضت عليها؟
6. كيف أثرت اتفاقية أوسلو على أداء المؤسسة داخل السجن؟ وبأي اتجاه؟
7. ما هو شكل المؤسسة التي بناها الأسرى؟ هل حاكت مؤسسات " م . ت . ف " أم أنها اختلفت عنها؟ هذه الأسئلة هي المحاور الرئيسية التي سأسعى لمعالجتها في الفصول القادمة.

1.4.3 - أداة البحث.

اعتمد الباحث في دراسته هذه على المقابلة المعمقة، حيث أجرى الباحث ستة عشر مقابلة مع أسرى وأسيرات، كانوا قد عاشوا ظروف الأسر في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فترات مختلفة واكبت التحولات التي حدثت في السجون، بالإضافة إلى الأسرى الذين عاشوا الأسر في مراحل متأخرة من انتفاضة الأقصى. وقد اعتمد الباحث على هذه الطريقة. لأنها من أفضل الطرق في جمع البيانات السردية المكثفة، وفي نفس الوقت فإنها الأداة المناسبة لمثل هذا النوع من الدراسات، أي أنها دراسة تعتمد على التجربة الذاتية للمعتقل. لقد سمحت لنا هذه المقابلات، بالغوص في أعماق ذاكرة الأسرى، ومنها تعرفنا على تجربتهم عن قرب، وكأننا كنا جزءاً منها، حيث عبر الأسرى في السويغات التي قضيناها معهم، عن تفاصيل حياتية مهمة، كان يتهددها النسيان، أعادت لها هذه المقابلات الحياة من جديد. أن ما تحدث به الأسرى عن تجربتهم، وعن دورهم في عمليات المأسسة داخل السجون، ليعتبر مادة غنية للبحث العلمي، وتتطلب جهود عديدة من أجل توثيق التجربة الفلسطينية في الأسر، داخل سجون دولة، تدعي أنها دولة ديمقراطية. ولقد أخذنا بعين الاعتبار في العينة المدروسة الأمور التالية في العينة:

1. ضرورة تمثيل الأسيرات، للتعرف على عمليات المؤسسة داخل سجن الأسيرات، ومعرفة فيما إذا سارت بنفس خطى تجربة الأسرى الرجال أم لا؟ وقد بلغت نسبة الأسيرات 18% من حجم العينة.
2. تمثيل الفترة الزمنية، أي أن تكون العينة من أسرى عاشوا الفترات الأولى في السجون الإسرائيلية، وعاشوا تجربة المؤسسة، وكان لهم دورا في ذلك، وعاشوا ظروف الاعتقال ما بعد اتفاق اوسلو.
3. رغم أهمية التوزيع الجغرافي ومكان السكن، إلا أننا ركزنا على أهمية أن تكون العينة قد عاشت ظروف الأسرى في سجون مختلفة، خاصة سجن نابلس القديم، عسقلان، بئر السبع، الخليل هذه السجون التي منها انطلقت عمليات المؤسسة، ومن ثم سجنى نفعه و جنيد.
4. ضرورة التمثيل التنظيمي من اجل التحقق من صحة المعلومات. لذا فإننا تعمدنا أخذ عينة من تنظيمات مختلفة.

كذلك فإن البحث اعتمد على تحليل الخطاب والنصوص الأدبية التي كتبها الأسرى عن أنفسهم وعن السجن، وما وثقه الأسرى عن تجربتهم الشخصية والجماعية فيها.

1.4.4 - مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الأسرى الفلسطينيين الذين خاضوا التجربة الاعتقالية وعاشوها منذ البداية وحتى عام 2005، والذين يوجدون داخل حدود الوطن. وتم التركيز على الأسرى الذين واكبوا التحولات التي حدثت في السجون منذ عام 1967 وحتى عام 2005، إلى جانب الأسرى الذين اعتقلوا في السجون العسكرية الخاضعة لسلطات الجيش مباشرة، ولهم تجربة اعتقالية في السجون المركزية.

1.4.5- مشكلات واجهت الباحث أثناء عملية الدراسة.

واجه الباحث عدة مشكلات في أثناء إجرائه هذه الدراسة، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:-
أولاً: مشكلات إدارية، لم تكن الإجراءات المتبعة في كلية الدراسات العليا فيما يخص طلبة الماجستير (تخصص علم الاجتماع) واضحة بما فيه الكفاية، مما شكل لي إرباكاً. لذا فاني اقترح وجود مرشد خاص

طلبة الماجستير لمتابعة الإجراءات الإدارية كافة مع الطلبة بشكل علمي ومهني، لكي لا تكرر الإعاقات مع الطلبة الآخرين.

ثانياً: مشكلات فنية في أثناء إجراء المقابلات المعمقة مع الأسرى الذين تمت مقابلتهم، شكل جهاز الاتصال الخلوي (الجوال) الذي يحمله المقابل تحدياً جديداً في المقابلة. بمعنى أن الأسرى رفضوا إغلاق أجهزتهم باستثناء أسيرة واحدة أغلقت جهازها. هذا الجهاز الذي أضع منا الكثير من المعلومات المهمة. رغم محاولة الباحث إعادة المقابل إلى النقطة التي وصل إليها قبل سماع صوت الجهاز ولكن ظلت المعلومات مبنورة.

ثالثاً: مشكلات جغرافية، رغم أن فلسطين بلد صغير جدا من الناحية الجغرافية إلا أن حواجز الاحتلال المنتشرة في الطرقات جعلت من التواصل والانتقال بين المدن مهمة صعبة وشاقة.

رابعا: مشكلات مالية، واجه الباحث ظروفاً مالية صعبة في أثناء قيامه بالدراسة، خاصة أن هذه الدراسة تطلبت انتقالاً بين المدن وجهاز تسجيل وأشرطة تسجيل وقرطاسية.

خامساً: شح المراجع، توجد هناك إشكالية فيما يخص المراجع عن الأسرى بشكل عام وعن المؤسسة بشكل خاص. كذلك فإن مكتبة الجامعة تفتقر بشكل كبير للكاتب الحديثة والمراجع. رغم أنها موثقة على الحاسوب فأنها غير متوفرة في رفوف المكتبة.

1.5 - الخلاصة:

إن إسرائيل، رغم ادعائها بأنها دولة حديثة وديمقراطية، ما زالت تستخدم بحق المعتقلين الفلسطينيين وسائل عقابية ما قبل حديثة. فهي تمزج ما بين المشهدي والحداثي في عملية العقاب للأسرى الفلسطينيين في سجونها، وجعلت من أجساد الأسرى وذواتهم مسرحاً لممارسة أشكال العقاب والألم كافة، في سجون مستنسخة عن تلك التي أقامتها لاعتقال الجنائين من مواطنيها، مما جعلها سجوناً هجينة لا تشبها.

فالسجون الإسرائيلية المعدة للمواطنين الإسرائيليين تستخدم أدوات حديثة مثل الإصلاح والتأهيل في عملية إعادة إنتاجهم كأفراد طبيعين داخل المجتمع الإسرائيلي، في حين أن ما تستخدمه إسرائيل من وسائل عقابية داخل سجونها الاستعمارية لا يمت بصلة للآليات الحداثوية (الإصلاح والتأهيل)، وإنما تجعل الوجه المشهدي والذاتي في العقاب وسيلة لإمداد سيطرتها وهيمنتها على الجسد الاجتماعي العام، فما يحمله الأسير معه من شواهد على جسمه (آثار العقاب) بعد خروجه من السجن يشكل مشهدية وعامل ضبط احتلالي داخل المجتمع الفلسطيني. وبالتالي فإن المشهدية التي مورست على الأسرى الفلسطينيين تختلف هي الأخرى، إلى حد ما، عما تحدث عنه فوكو، لأنه لم تمارس في ساحات عامة وإنما كانت أثناء عملية الاعتقال للأسرى في الشوارع أو من داخل بيوتهم وأمام أفراد أسرهم، إلى جانب بقاء آثار التعذيب على أجساد الأسرى.

ومن هنا نستطيع القول ان ما استخدمته إسرائيل من أدوات إعادة الإنتاج (السجون ووسائل الضبط الأخرى) هي أدوات مهجنة لا أصل لها؛ لأنها تمزج ما بين الحداثوي والاستعماري في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين.

الفصل الثاني: التحول السياسي والاجتماعي في علاقات الأسرى.

سأتناول في هذا الفصل وبشكل مركزي التحول الذي شهده مجتمع الأسرى من حالة علاقات قائمة على أساس فردي فيما بينهم، إلى علاقات اجتماعية على أسس جماعية خلال الفترة الواقعة ما بين أعوام 1967 وحتى 1975، وما شهدتها من تحولات في هذه العلاقات، من خلال التركيز على مسألة الوعي عند الأسرى في هذه المرحلة، على اعتبار أن الأسرى شكلوا جزءاً من الحالة الثقافية والاجتماعية التي كان يمر بها المجتمع الفلسطيني. وعليه فإن السؤال الأساس في هذا الفصل والذي سنجيب عنه هو: كيف كانت عملية الانتقال والتحول في هذه العلاقات من علاقات قائمة على أسس فردية إلى علاقات جماعية على أسس وطنية؟ وهل كان الأسرى الفلسطينيون يعون فردياً أم كجماعة حقيقة الشروط الحياتية التي أفرزها الاحتلال عام 1967؟ ثم طوروا وعياً خاصاً لمواجهة هذه الشروط الحياتية التي أفرزت فيما بعد المأسسة، أم أن الوعي كان سابقاً للتجربة الاعتقالية وسار جنباً إلى جنب مع الحالة النهضوية العامة التي برزت داخل المجتمع الفلسطيني بعد هزيمة العرب عام 1967؟

2.1 - الفرد في المجتمع العربي.

تسود المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات العربية، علاقات أبوية من شأنها تعزيز سلطة الأب أو الزعيم، وهذه قد تلغي دورها دور الفرد وإبداعاته في العائلة أو في المجموعة. فلا يكاد الفرد يستقل في البنية الاجتماعية العربية، وإنما هو جزء من عائلة ممتدة بغض النظر عن أماكن وجود أفرادها، أي أن أنماطه السلوكية مكتسبة من النمط السلوكي العائلي الجماعي والتي بدورها تلغي استقلالية الفرد عن العائلة والمجتمع (شرابي، 1991: 46). وبما أن الفرد تابع وغير مستقل وينتمي إلى جماعات مختلفة، فإن دور الفرد في المجتمع وإن كان غير مستقل، إلا أنه يبرز بشكل جدي في اللحظات التي لا يتواجد فيها داخل الجماعة كتعويض عن سلبها داخل الجماعة، " مما يجعله سلبياً في تصرفاته الاجتماعية وفردياً لدرجة هروبه من التعاون، وإثبات فرديته في كل شيء " (شرابي، 1991: 21). هذه الصفات التي تحدث عنها شرابي عن المجتمع العربي الذي يحوي بداخله المجتمع الفلسطيني عكست نفسها على سلوك العرب عامة بحيث أصبح " مجتمعا وإنسانا مغتربا عن ذاته ومعرضاً للانهايار " (بركات، 1996: 20) كما أنها كانت سبباً في

تراجع العرب وقصورهم إلى حد ما، وهزيمتهم نتيجة لتغيب الجانب الإبداعي الفردي وذوبان الفرد في العائلة. فالثقافة السائدة في داخل هذا المجتمع هي ثقافة أبوية السلطة وتخضع الفرد داخل شبكة علاقات من التبعية والخنوع (شرابي، 1991: 23). فما مر به الفلسطينيون عام 1948 وهزيمة عام 1967 هو في جانب منه على الأقل، تحول وإفراز لهذه الثقافة المسيطرة. والسؤال هنا كيف استطاع الفلسطينيون شق طريقهم الخاص بعد هزيمة الجماعة الكبرى (الأنظمة العربية) عام 1967؟

2.2- الحياة الفردية للفلسطينيين بعد الهزيمة.

ما تركته هزيمة عام 1967 من آثار نفسية صعبة على السلوك العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص، دفعت العديد من الناس للعيش في حيرة وتخبط. فنتائج الحرب المتمثلة في انتصار إسرائيل وهزيمة ثلاث دول عربية في ساعات، جعلت الإنسان العربي يعيد النظر في كثير من القضايا الفكرية والسياسية، خاصة أن الأيام التي سبقت هذه الهزيمة أدخلت الإنسان العربي في استعداد وتصور نفسي بأن إسرائيل ستزول، وفلسطين ستعود إلى حضن الأمة العربية خلال أيام إن لم تكن خلال ساعات (العظم، 1969: 63). فالفلسطينيون بعد حدوث النكبة عام 1948 تشبثوا بالفكر القومي الذي كان سائدا خاصة في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم، ودخلوا في التيارات القومية العربية لتحقيق حلمهم في إقامة وطن لهم لعدم وجود اطر فلسطينية خاصة بهم (الديك، 1990 : 29)، وحدث أن احتلت فلسطين بكاملها، وسقطت الجولان وشبه جزيرة سيناء في عدة أيام. ولم تعد فلسطين؛ لأن الأنظمة العربية لها مصالحها الخاصة وأصبح واضحا للفلسطينيين أن " الطبقات الحاكمة لن تعمل في سبيل التحرير والوحدة لمجرد أنها عربية الانتماء فهي تتخلى عن العروبة عندما تهدد مصالحها الخاصة " (بركات، 1996: 122). وبالتالي وقف الفكر القومي عاجزا أمام تحقيق أحلام الفلسطينيين.

وهكذا عاش الفلسطينيون الصدمة الحقيقية بمفردهم، حين رأوا دبابات وجنود الاحتلال يطالبونهم برفع الرايات البيضاء فوق أسطح المنازل، تعبيرا عن استسلامهم، نتيجة الأداء البائس للجيش العربي في حرب فلسطين التي أضعفت الثقة بالقيادات العربية (أبراند، 1991: 8). فحياة الصدمة لم تكن طويلة، فهي عززت احترام الفلسطينيين لذواتهم، وأسهمت في إيجاد رابطة نفسية فيما بينهم " وشعورا قويا بالهوية والوحدة

والرعاية المتبادلة ومسؤولية بعضهم تجاه بعض " (فرسون، 2003: 44). هذا الشعور والهوية دفعهم إلى خلق تشكيلات مقاومة للاحتلال بمعزل عن جيوش الأنظمة العربية والتي تمثلت بـ"أجنحة الثأر" و"العودة المسلحة" التابعة لحركة القوميين العرب. وفي عام 1967 توحدت هذه الأجنحة عقب الهزيمة مشكلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جراد، 2005:33)، وحركة فتح التي تشكلت عام 1965 داعية إلى ضرورة أن يمسك الفلسطينيون بناصية قضيتهم من خلال استخدامهم أسلوب المقاومة الذي يعتمد فيه الكفاح المسلح، وأن الفلسطينيين وحدهم من سيخلع الشوك من أيديهم (القلقلي، 2005:104). وبعد الهزيمة شكلت قوى وأحزاب فلسطينية جديدة كجبهة النضال الشعبي، والديمقراطية، والتحرير العربية وغيرهم وبالتالي فإن " انطلاقاً الثورة الفلسطينية قد شكل البديل الوطني لاستراتيجيات الأنظمة العربية التي فشلت في تحقيق أي تقدم نحو الحقوق الوطنية، وكشفت زيف شعاراتها الرامية لتضليل الجماهير العربية على طريق الاستمرار في امتصاص ذاتها وسلب إرادتها وقهرها " (الديك، 1990: 39).

رفعت التنظيمات الفلسطينية شعار تحرير فلسطين كأساس لعملها، ورسمت في تصوراتها كيفية شكل الدولة الفلسطينية بعد التحرر، فمنها من كان يريد لها دولة ديمقراطية علمانية، ومنها من كان يريد لها دولة اشتراكية...الخ. الأحلام والصور وجدت في أذهان الكثير من أعضاء هذه التنظيمات الذين انطلقوا في أعمال مقاومة ضد الاحتلال من أجل تجسيد أحلامهم لفلسطين بعد التحرير.

هذه القوى بشرورها في أعمال المقاومة أدخلت الشارع الفلسطيني في تحولات جديدة، تمثلت في دفع الكثير من الشباب الفلسطيني للانخراط في المقاومة، خاصة وأن المرحلة التي تلت هزيمة عام 1967، أخذت المقاومة أشكالاً عدة تمثلت بالكفاح المسلح والتعبئة الجماهيرية ضد الاحتلال. هذه المقاومة دفعت سلطات الاحتلال لمواجهةها بأنواع الأسلحة كافة، منها ما هو قاتل بشكل لحظي (القتل) ومنها ما هو قاتل للنفس والجسد بشكل بطيء (السجون) في ظل تزايد أفعال المقاومة، إلى جانب تزايد التأثير السياسي للقوى الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني، الذي كان سبباً في دخول العديد من الفلسطينيين السجن كمعتقلين سياسيين أو كمنشطاء في مؤسسات اجتماعية مُسيّسة تسعى إلى بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة) (تراكي، 1990: 47). هذه السجون زودت بوسائل ضبطية صارمة وأعدت بطريقة هندسية حدثية لاستقبال المقاومين من أجل ممارسة أسوأ أنواع العقاب المشهدي والنفسي لإعادة

قولبة الإنسان الفلسطيني من جديد وفردنته بما يتناسب مع ضرورات الإنتاج الحديث وتسويقه واستهلاكه ضمن توجهات ضببية صارمة تمزج ما بين الحدائي وما قبل الحدائي (فوكو، 1981: 41)، لتحطيمهم من الداخل وتحويلهم إلى أجساد طيبة فارغة المحتوى لتستمر سلطات الاحتلال التي أنشأتها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى سلب الأرض وقهر السكان لإجبارهم على الرحيل كجزء من المشروع الاستعماري الاستيطاني. إن هزيمة عام 1967، وما تبعها من انعكاسات طالت مجتمع الأسرى داخل السجون، وأثرت على النسيج الاجتماعي بين الأسرى من خلال ما أدخلته من تحول في العلاقات داخل السجن.

2.2.1- هزيمة عام 1967 وانعكاساتها على الأسرى في السجون الإسرائيلية.

إن ما حملته تبعات احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، من ظروف قهرية واستهداف مباشر للإنسان الفلسطيني أسهمت في تولد شعور جنيني بالأهداف الرامية للاحتلال، فالشعور بالاحتلال والاضطهاد مع تراكم الأعمال الاستفزازية تجاه الفلسطينيين حول هذا الشعور الجنيني إلى وعي وطني مؤطر ومنظم بفعل عوامل عدة من أهمها اليقظة والثورة (الديك، 1990: 57). وهذا ما عكس نفسه على الأسرى الفلسطينيين الذين عاشوا حياتهم في بداية إنشاء السجون، وبعد اعتقالهم في جو الصدمة التي خلفتها هزيمة عام 1967، ويتضح ذلك من حديث الأسير المحرر سامي حسين¹⁰ الذي أمضى في الاعتقال أكثر من عشرين عاما واصفا شعور الأسرى في المرحلة الأولى بقوله:

" عاش الأسرى الفلسطينيون في المراحل الأولى هول صدمة الاحتلال، وكان جزءا كبيرا منهم لم يستوعب أن هناك دولة عبرية أصبحت تسيطر على كل ارض فلسطين، و هناك آلاف من الفلسطينيين أصبحوا أسرى، وأن هذه الصدمة استمرت عدة سنوات " (حسين، سامي: 2006/4/2).

¹⁰ الأسير المحرر سامي يوسف إبراهيم حسين أمضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن عشرين عاما حيث اعتقل أول مرة بتاريخ 1982/1/9 لمدة أربع سنوات وأفرج عنه بتاريخ 1986/1/8، وأعيد اعتقاله للمرة الثانية في الانتفاضة الأولى لمدة سنة ونصف حيث اعتقل في تاريخ 1987/12/8 وأفرج عنه بتاريخ 1989/9/10، وأعيد اعتقاله للمرة الثالثة في تاريخ 1990/12/8 لمدة خمسة عشر عاما وأفرج عنه بتاريخ 2005/6/22، وأعيد اعتقاله للمرة الرابعة في بداية عام 2006 لإدري لمدة شهرين وأفرج عنه بتاريخ 2006/2/20، حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية (انتساب من داخل السجن).

هذه الصدمة جعلت الأسرى يشعرون أنهم فرادى ولو كانوا يعيشون بشكل جماعي، وأصبح كل منهم يبحث عن خلاص لنفسه، كيف الخروج؟ وكيف الخلاص من هذا السوء (السجن)؟ استغلت سلطات السجون الحالة التي يعيشها الأسرى، فسعت في علاقتها معهم إلى فردنة أشكال العلاقات كافة على اعتبار " أن عمليات الفردنة شكلت إحدى مفاعيل التكتيكات الجديدة عند السلطة كأولوية عقابية، تسعى من خلالها إلى ضبط الأسرى وفرض هيمنتها عليهم (فوكو، 1981: 62)، ثم تحطيم أي حلم يسعى إلى جمعة جهودهم. مستثمرة نتائج الحرب وما خلفته من هزيمة، فقد استغلت نتائج الحرب 1967، من أجل التأثير على الأسير وكسر إرادته واستسلامه وخضوعه لها عن طريق المغالاة في قمعه بوسائل مختلفة، للتأثير على عزائمه وخلخلتها بإشعاره أنه وحده في هذه المواجهة، ولا نصير له بعد هزيمة الدول الأخرى، وهذا ما لم يكن يخفيه السجنان في مخاطبته للأسرى " لقد هزمتنا العرب في عام 1948 و عام 1956 و عام 1967، كانوا دولا وهزمتناهم ! فماذا ستفعل أنت" (أبو بكر، 1989: 13). أي أنك وحدك هنا ولا نصير لك ولا خيار سوى التعاون معنا والانصياع لأوامرنا.

إن القمع الشديد الذي تعرض له الأسرى الفلسطينيون في بداية تجربتهم الاعتقالية جعلتهم يبحثون عن هروب وإنعقاد ذاتي ينجيهم من شراسة القمع والتعذيب الذي تعرضوا له كما يروي ذلك الأسير المحرر عبد العليم دعنا¹¹:

" كان السجناء نتيجة القمع لا تعمل حاجة، لان الوضع الموضوعي حتم أن يكون هناك فردية، فالسجناء لم يكن عندهم تجربة، بمعنى متكديستش¹² تجربة لعمل تنظيمي أو وعي معين وعمل وطني . الناس لما جاء الاحتلال دخلوا الثورة بهذه الصورة أو تلك، بدهم يعبروا عن مشاعرهم الوطنية، وعن حبهم لوطنهم، وبدهم يطردوا الاحتلال، فلم يكن أوضاع تنظيميه لا للشخص المعتقل ولا للمنظمة التي يعمل بها ولا للمسئول عنه، وعلى هذا الأساس كانت الروح الفردية انخلقت بشكل موضوعي وليس لان الاحتلال أراد ذلك فقط " (دعنا، عبد العليم: 2006/3/29).

¹¹ عبد العليم يونس عبد الحافظ دعنا من مدينة الخليل، اعتقل عدة مرات تزيد عن سبعة عشر عاما. اعتقل أول مرة عام 1972 وحكم لمدة سنة واحدة حيث أفرج عنه في عام 1973، وأعيد اعتقاله عام 1975 وحكم بالسجن لمدة ثمانية عشر عاماً وأفرج عنه ضمن صفقة تبادل الأسرى المشهورة بتاريخ 1985/5/20، وأعيد اعتقاله إداريا لمدة أربع سنوات في الانتفاضة الأولى في بداية عام 1988 وأفرج عنه في نهاية عام 1992، وأعيد اعتقاله لمدة سنة ونصف في انتفاضة الأقصى، يعمل محاضرا في جامعة بولتكناك فلسطين في الخليل. له عدة دراسات حول الأسرى.

¹² متكديستش، نفي لعملية تجميع الخبرة. بمعنى لم تجتمع لديهم الخبرة.

فالفردية طغت على أسلوب حياة الأسرى، بل كانت مفروضة عليهم، ولا يجرؤ أحد التحدث بلغة الجماعة، فالسجان كان يدرك خطورة التوحد الجماعي للأسرى، وعمل على زرع وتنمية روح الفردية وتنمية الاهتمام بالذات وإضعاف روح الجماعة كما يروي لنا الأسير سامي حسين:

"مصلحة السجون كانت تسعى بالأساس ضمن سياسة فرق تسد التي كانت أساس عملها مع الأسرى على اعتبار انه كلما كان هناك تفرق وتشرذم فانه يسهل عليها الاستفراد والوصول لأي أسير ولأي قرار ضد الأسرى، وبالتالي فهم كانوا يعملون بكل جهد من اجل فردنة الأسرى ومحاربة أي شكل من الحياة الجماعية " (مصدر سابق).

لأن العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن ليست بحاجة إلى جماعة والفردية هي الأساس، ولا وجود لأي علاقة تمثيلية لهم داخل السجن مستخدماً مقولته المشهورة " قل أنا وليس نحن " (القيصري، 1981: 82). كذلك لم تتج ممارسة الطقوس الدينية من فردنة ممارستها في ظل محاربة أي عمل جماعي منظم، حيث منعت صلاة الجماعة داخل السجن، وكانت تفرض على الأسرى وجوب طلب الإذن للصلاة قبل البدء فيها، خاصة صلاة الجمعة، وما عدا ذلك فان أي صلاة للجماعة فهي مرفوضة ويعاقب الأسرى على القيام بها (الهندي، 2000: 24) وإنما عليهم الصلاة بشكل فردي تماشياً مع سياسة إدارة السجون في محاربتها لأي سلوك جماعي منظم داخل السجن.

هذه الفردية المفروضة في العلاقات ما بين الأسرى أنفسهم وما بين علاقتهم مع الإدارة أدخلتهم في شبكة علاقات سلطوية معقدة، حيث أنها أسهمت في ازدياد معاناتهم داخل السجن؛ لأن عملية الاستفراد بالسجناء تسمح لهم بممارسة أساليب عقابية قاسية من شأنها تعقيد حياة الأسرى وزيادة معاناتهم داخل السجن بشكل أكثر فظاظة لبحث كل أسير عن نفسه فقط، كما يروي ذلك الأسير المحرر فتحي الطيطي¹³:

" لم يكن هناك تفكير بالمجموع المهم أننا نخلص السجنة ونروح شو بصير بعدين ما كان يعنينا " (الطيطي، فتحي: 2005/12/15).

وبشكل عام فإن تأثير الهزيمة لم يكن وسيلة استغلال من قبل السجان فقط، بل انعكس على طبيعة البنية السياسية والاجتماعية للأسرى، خاصة أن الأيام التي تلتها وبعد تشكيل القوى الفلسطينية المقاومة كان

¹³ فتحي موسى يونس الطيطي، من سكان مخيم العروب، اعتقل بتاريخ 14/8/1969 ولمدة ثلاث سنوات وأفرج عنه بتاريخ 13/8/1972.

يُرَكِّزُ فيها على إعداد المناضلين على المهارة العسكرية فقط، وبالتالي إهمال الجوانب الأخرى التي من شأنها أن تساعد في عملية إعادة بناء مجتمعي. وهذا ما يرويه عبد العليم دعنا بقوله:

" في البدايات الأولى للثورة الفلسطينية لم يكن العمل الثوري مرتبطاً إلا بالعمل العسكري، أما العمل الاجتماعي فقد كان مغيباً ومعدوماً نهائياً عند كل الفصائل الفلسطينية " (مصدر سابق).

ولهذا فإن الأسرى في بداية الحياة الاعتقالية تجمعوا وتشكلوا في تجمعات شبيهة ومماثلة للتجمعات التي كانوا يعيشون فيها قبل الاعتقال. فقد انضموا إلى الجماعات على أساس الانتماء للقرية أو المدينة أو المخيم، أو على أساس قرابة الدم، خاصة في المراحل الأولى لعمليات الاعتقال كما يروي ذلك الأسير فتحي الطيطي واصفا طبيعة العلاقات بين الأسرى:

" كانت الشللية هي السائدة في سجن نابلس، كان النابلسية مع بعض وأهل جنين مع بعض وإحنا الخلايلة كنا مع بعض، والعنصرية كانت موجودة، وكنت أعيش مع أهل الخليل وما كنت اسمح لأي احد أن يعتدي على أي واحد من بلدي حتى وان كان من التنظيم إلي أنا تابع له، كنا أولاد بلد ونعيش مع بعض، كنا من مخيم العروب ونحكي إحنا خلايلة والأولوية كانت عندنا للعروب وبعد ذلك لقرى الخليل ومن ثم لكل الخليل كان يسيرنا التنظيم بس الأولوية للقرابة " (مصدر سابق).

كما ويؤكد ذلك رواية العديد من الأسرى الذين عاشوا هذه البدايات فيروي لنا الأسير سالم أبو

صالح¹⁴ أن:

" العلاقات الاجتماعية كانت قائمه على أساس قرابي أو بلدي داخل السجن رغم أن كل أسير له خلفيته التنظيمية، إلا أن العلاقات الاجتماعية منسجمة أكثر من الانسجام التنظيمي لعدم وجود منافسة تنظيمية في تلك الفترة وكنت أنا أعيش مع أهالي دورا بغض النظر عن تنظيماتهم " (أبو صالح، سالم: 2005/12/7).

كما يروي لنا الأسير المحرر ربحي أبو ساره¹⁵ أن هذه العلاقات لم تكن محصورة فقط بين أهالي القرى

أو المخيمات، بل تجاوزت إلى ما هو ابعد من ذلك، إلى التعامل بين أهل الضفة وقطاع غزة حيث يروي:

¹⁴ سالم سليمان عليان أبو صالح، من سكان مدينة دورا، اعتقل عدة مرات كان أولها في شهر كانون الأول من عام 1972 وحكم عليه بالسجن لمدة عام أمضاها في سجن الخليل، أعيد اعتقاله في عام 1982 وامضي في السجن ثلاث سنوات حيث أفرج عنه في عام 1985، وأعيد اعتقاله في الانتفاضة الأولى عام 1988 لمدة عام إداري، يعمل مراسلا لصوت فلسطين وتلفزيون فلسطين بمحافظة الخليل.

¹⁵ ربحي عبد الفتاح أبو ساره من سكان مخيم العروب إلى الشمال من مدينة الخليل، اعتقل بتاريخ 1969/8/14 لمدة ثلاث سنوات.

" روت من السجن والبلديات أقوى من التنظيم وكانت لما تصير مشكلة في سجن بئر السبع بين واحد من الضفة بغض النظر أن كان مخطئ أو على صواب مع واحد من غزه كنا نقف مع ابن الضفة وكنا نتمرد على التنظيم غزوي وضفاوي ضفاوي " (أبو ساره، ربحي: 2005/12/15).

ويؤكد ذلك أيضا رواية الأسير المحرر محمد العلامي¹⁶ بقوله:

" كنا في السجن مجموعات مجموعة نابلس ومجموعة جنين والخليل.. الخ، وكل مجموعه توكل مع بعض وتنام جنب بعض، ومرة من المرات واحد من جنين ضرب واحد من الخليل في سجن نابلس، ولما اجت دفعة جديدة من الخليل ازداد عددنا، فجاء الشاب (السجين) وقال أنا اتضربت من شباب جنين فقلنا له بسيطة تارك بنسده، فطلبنا منه أن يضرب الذي ضربه ونحن نقف للباقي، فضربه وكسر أسنانه فلما أجوا شباب جنين شاهدوا كل واحد منهم حواليه اثنين منا وعملنا عطوه¹⁷ وانهبنا المشكلة الكل كان هيك مش بس إحنا " (العلامي، محمد: 2005/12/14).

كان لسلطات الاحتلال دور خفي وعلني في تشجيع هذا الشكل من العلاقات وذلك " لأن الاستعمار بحكم تركيبته يفرق بين صفوف الشعب ويعزز القبلية، ويغذي الزعامات المحلية وينشط الانقسامات " (فانون، 1972: 94). كذلك فإن العائلة الممتدة التي تحدث عنها شرابي كأحدى صفات المجتمع العربي بشكل عام، نراها برزت أيضا داخل السجون الإسرائيلية. فالعائلة هنا لم تبرز على أساس علاقة الدم فقط وإنما على أساس قرابة المكان والجيرة. وبالتالي فإن العائلة (القرابة) " تدعم المجتمع وتناقضه في آن واحد، وإذا اتفق وجود مطالب اجتماعية وعائلية متناقضة فمن الأسهل على الفرد أن يوفق بين الجهتين بالقيام بواجبه تجاه العائلة لا المجتمع " (شرابي، 1991: 32). وهذا ما أظهرته الروايات السابقة، فرغم وجود الأسرى في ظروف معيشية سيئة واعتقلوا على أساس قضية وطنية واحدة إلا أن الالتزام كأولوية كان للعائلة وليس للمجتمع (جسم الأسرى).

إن هذه العلاقات حملها الأسرى معهم من داخل المجتمع، وبالتالي فهي إفران طبيعي للعلاقات الاجتماعية السائدة فيه في تلك الفترة، وفي نفس الوقت هي انسحاب من الجسم العام المهزوم إلى علاقات أضيق من شأنها توفير الأمن والحماية بشكل أفضل وأضمن. كل ذلك كانت تدركه سلطات السجون وتدرک ما

¹⁶ محمد عليان محمد العلامي من سكان بلدة بيت أمر شمال مدينة الخليل، اعتقل بتاريخ 1969/8/14 لمدة سنتين ونصف وأفرج عنه بتاريخ 1972/2/13.

¹⁷ عطوه: مصطلح عشائري يتداول في منطقة الخليل وباقي أنحاء فلسطين أيضاً، وهذا المصطلح يحمل كافة الإجراءات من هدنة واعتراف بالجرم، وإقرار بحق الآخر تمهيدا لحدوث الصلح.

مدى تأثير الهزيمة على نفوس الأسرى، وعلى تعاملهم معها، وهذا ما يؤكد الأسير المحرر صادق فيصل¹⁸

في معرض حديثه عن تأثير حرب أكتوبر على نفسية وأوضاع الأسرى داخل السجون حيث يروي لنا: " كنا متفاعلين مع حرب أكتوبر عام 1973 ففي اللحظة إلي كنا نشوف الشرطة يطلع على السماء وبيصق كنا نعرف أن أوضاعهم على جبهة الحرب زي العمى لأنهم منعوا الجرائد عنا-جريدة الأنباء- وبعد ما تغيرت أوضاع الحرب احضروا لنا جريدة الأنباء عنوانها بالخط الأحمر القوات الإسرائيلية على بعد 50 كم عن القاهرة و 30 كم عن دمشق صعقتنا وشعرنا حالنا مشلولين من الخبر " (فيصل، صادق: 2005/12/20).

فحرب أكتوبر عام 1973، يرى فيها خالد الحسن أنها شكلت أساساً نهضوياً نوعاً ما في نفوس الجماهير العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص من ناحية الثقة بالنفس، وانهيار حاجز الخوف (الحسن، 1988: 30). هذه المعاناة التي عاشها الأسرى دفعتهم للبحث عن وسائل وطرق من شأنها تخفيف وطأة وآلام السجن، ومواجهة أساليب السجان التدميرية، من خلال تجاوزها والتقليل من حدة آلامها بشكل يحفظ كرامتهم الإنسانية كبشر آدميين من ناحية، ومساعدتهم على التكيف مع أيام سجنهم الطويلة من ناحية أخرى. والسؤال الذي يدور الآن كيف فسر الأسرى شروط اعتقالهم القاسية التي فرضت عليهم؟ وما هي الوسائل التي ابتدعوها لمواجهة هذه الشروط؟ وهل كانت هذه الوسائل على المستوى الفردي أو الجمعي؟

2.2.2- إدراك الأسرى لشروط حياتهم الموضوعية.

تواصل إدارة السجون الاستعمارية في إعادة إنتاج وسائل عقابية تحفر في الجسد والنفوس للأسرى المستعمرين ولد لديهم ردات فعل عنيفة، وذلك لأن العنف الاستعماري لا يسعى إلى إخضاع المستعمرين فقط، وإنما يسعى إلى تجريدهم حتى من إنسانيتهم (سارتر، 1961:25). هذه السلوكيات الاستعمارية جعلت الأسرى ينهضون ويقاومون حالة الفردنة، مرحلة السبات التي عاشوها نتيجة هذه السياسات العقابية مستفيدين من تجربتهم السابقة في مواجهة الدمار الذي لحق بشعبهم وأرضهم نتيجة الاحتلال، جعلتهم ينهضون كالعنقاء من بين رماد الدمار من أجل المحافظة على هويتهم وذواتهم " فمن أجل المحافظة على هويتهم و ذاتهم فقد نهضوا كالعنقاء من بين رماد الدمار " (فرسون، 2003: 247).

¹⁸ صادق فيصل محمود محمد من بلدة حواراه قضاء نابلس أمضى في الاعتقال 14 عاماً، حيث اعتقل بتاريخ 1970/2/7 وأفرج عنه بتاريخ 1984/2/7، أكمل دراسته الثانوية في السجن، وحصل على درجة الماجستير من جامعة القدس تخصص أدب إنجليزي.

كان هذا بعد إدراكهم يواجهون عدوا من نوع آخر تجاوز في أساليبه العقابية حدود امتهان الأسرى إلى أبعد من الضرب الجسدي، إلى الضرب النفسي كما يذكر عبد العليم دعنا بروايته:

" كان في هناك عملية إذلال معنوي، بمعنى أن الأسير حين يتكلم مع السجن لازم يحكي كلمة سيدي، ولما بمشي في الفورة لازم يطأ رأسه ويضع يديه خلف ظهره، وممنوع عليه تربية شعره أو شاربيه أو يستلقي أو ينام أو يقعد على البطاطين قبل ساعات النوم المحددة من السجن، هذا شكل من أشكال الإذلال والعبودية " (مصدر سابق).

لقد سعت سلطات السجن من وراء ذلك إلى نزع إنسانية الإنسان ومصادرة حريته كإنسان كائن حر وفرض العبودية عليه من خلال إجباره على تمجيدها كأمره " اهتف للعبودية وللصهيونية " (القيّمري، 1985:69). إن إجبار الأسرى على قول كلمة سيدي في أي خطاب يخاطب فيه السجن السجان هدفت إلى إخضاع العبد الأسير إلى سيده السجان، بمعنى أنه غير جدير بان يكون إنسانا حرا، وإنما جسدا طيعا فارغ المحتوى يطيع سيده في كل شيء، ويتضح ذلك من مخاطبة مدير سجن عسقلان للأسرى " على كل منكم ان يجيب الشرطي بحاضر سيدي، ونعم سيدي، وعليه أن يكرر هذه الكلمة في كل مخاطبة، أنتم الآن في سجن عسقلان، ومعنى ذلك أن تتسوا حياتكم السابقة وتتأقلموا مع واقعكم الجديد" (أبو بكر، 1989: 28). هذا الواقع القائم على إعادة تشكيل الأسير الفلسطيني من جديد من أجل إعادة إنتاجه اجتماعيا تهدف إلى أن يخرج من سجنه إلى مجتمعه محملا بوسائل ضبضية تسهم في توفير مناخ ملائم للاحتلال. فطبيعة الاستعمار تقتضي ألا يرى في وصف الإنسان الذي يستعمره إلا بأوصاف الحيوان والشيء المجرد من القيم والأخلاق. إن السجن الذي يمثل الاستعمار يرى في الأسرى مجرد أشياء فارغة المحتوى، مختلفين، والشعور بالاختلاف يعود إلى طبيعة مركبات الاستعمار القائمة على أساس نفي الآخر حتى من المشاعر الإنسانية (فانون، 1961 : 49).

لقد أدرك الأسرى أن هذه الممارسات القمعية هي غير ارتجالية وعشوائية، وإنما مخطط لها في أعلى مستويات الدولة في إسرائيل. بمعنى أن مصلحة السجون الإسرائيلية تنفذ آليات وقرارات صدرت مسبقا

لقتلهم بشكل بطيء وقهرهم وهذا ما تظهره لنا رواية الأسير أبو السكر¹⁹ حين رفع طلبا من أجل تحديد مدة سجن المؤبد :

" رفعت قضيه إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل من أجل تحديد مدة المؤبد لي، ولما كان المحامي يقول ان موكلتي له أربع وعشرون سنة في السجن، فرد عليه قاضي محكمة العدل العليا مقاطعا إن موكلك له أربع وعشرون سنة فوق الأرض، حي بس في ناس إليها خمس وعشرون سنة تحت الأرض (القبر) تصور لحد وبين النازية حسب تاريخ العملية وتاريخ السجن، بمعنى انه يجب قتله من خمس وعشرين سنة ويعدين بلغوني أن المؤبد لي حدد بخمسين سنة " (جباره، احمد 2005/12/25).

وينضح ذلك بشكل أكثر فيما قاله الحاكم العسكري لمنطقة الخليل مخاطبا الأسرى عندما زار غرف السجن " نحن نحكمكم الآن ويحق لنا أن نفعل بكم ما يحلو لنا حتى الفاحشة، حتى الفاحشة " (أبو بكر، 1989: 34). كذلك ما تفوهت به إحدى أعضاء الكنيست التي ذهبت مع وفد برلماني إلى زيارة سجن نفحة بعد افتتاحه للإطلاع على ما توصلت إليه العقليّة الإسرائيليّة في القمع والتعذيب للأسرى، حين شبه احد الأسرى هذا السجن بمعسكرات النازية وردت هذه البرلمانية بشكل غير متحرج " احمدوا الله أنكم أحياء " (القيّمري، 1985: 91). وقد تجاوزت إسرائيل حدود المواقف الشخصية في استخدام القمع، ووصلت إلى مرحلة تشريعه من قبل السلطة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) حيث " أجاز الكنيست الإسرائيلي التعذيب من خلال مصادقته على تقرير لجنة (لنداو) وفوض لجنة وزارية خاصة صلاحية إعطاء الإذن لجهاز المخابرات لممارسة أشكال قاسية من التعذيب " (أبو شلال، 1999 : 8). كذلك فإن النظرة للأخر (الأسير) اكتسبها السجن في تعامله مع الأسرى من خلال نظرة رأس الهرم السياسي في إسرائيل للفلسطينيين عامة حيث يقول " مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل عام 1982 إن الفلسطينيين بهائم وحشية تسير على رجلين " (فرسون، 2003: 38)

¹⁹ أحمد إبراهيم موسى ابو السكر كان يعيش في أمريكا الجنوبية، وبعد ذلك استقر في إحدى الولايات الأمريكية (شيكاغو) وكان يملك فيها متجرا كبيرا، التحق بصفوف الثورة الفلسطينية عام 1969، نفذ عملية الثلاثية الشهيرة التي وقعت في شارع يافا بتاريخ 1975/7/5، وقتل فيها ثلاثة عشر قتيلاً وجرح ثمانية وسبعين حسب اعتراف إسرائيل، اعتقل في عام 1976 من جسر اللنبي بعد عودته للوطن وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، وأمضى مدة سبعة وعشرين عاما في السجن، اعتبر عميدا للأسرى الفلسطينيين حتى تاريخ الإفراج عنه في عام 2003 بطلب شخصي من رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك محمود عباس، شغل منصب مستشار الرئيس الراحل عرفات لشؤون الأسرى، وهو من سكان بلدة تر مسعيا شمال مدينة رام الله.

وبشكل عام فإن إدراك الأسرى لظروفهم الموضوعية دفعهم إلى معرفة الأسباب التي ترمي إليها سلطات السجون من تشغيلهم بالسخرة في منشآتها كشكل من أشكال نفي الجسم الاجتماعي العام لهم بواسطة عمليات الفردنة التي تتبعها سلطة المحتل، والتي تجعل من كل أسير يعيش همه الخاص كشخص مستغل ومستعبد.

2.2.3- تشغيل الأسرى ودوره في ترسيخ الفردية.

إن عمليات إعادة إنتاج وسائل التعذيب المتبعة بحق الأسرى الفلسطينيين من قبل إدارة السجون أدت إلى إدخال وسائل قهرية إضافية ومجددة على مجتمع الأسرى، سواء من الناحية التعذيبية أو من الناحية الإنتاجية. لقد تم استثمار جسد الأسير سياسيا واقتصاديا في عمليات الضبط والقهر التي يتعرض لها، ولكي يصبح الجسد قوة نافعة وجسدا منتجا، سعت إدارة السجون إلى استرقاقه بفعل العنف والأيدولوجيا (فوكو، 1981: 64 ؛ التوسير، 1976: 113).

كما يتضح ذلك من سياسة فرض العمل الإجباري على الأسرى وتشغيلهم بالسخرة، لتحقيق مكاسب اقتصادية ربحية عالية تعود فوائدها لصالح إدارة السجن وبعض المستثمرين الإسرائيليين. إن تشغيل الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال يشكل نموذجا آخر من نماذج الاستعمار، فبالإضافة إلى وجودهم داخل السجن ووقوع شعبيهم وأرضهم تحت الاحتلال، فإنه يتم استعمارهم داخل سجنهم من جديد استعمارا داخليا بطريقه استعبادية (فرسون، 2003: 260). وهذا ما كان له أن يتم إلا لأن نوعية الأسرى الذين اعتقلوا في البدايات الأولى من العملية الاعتقالية ساهمت في فرض العمل الإجباري كما يرى محمد نزال:

" السواد الأعظم من الأسرى الذين تم اعتقالهم بين الأعوام 1967 و 1973 كانوا عمالا وفلاحين غير مسيحين، وبالتالي فإن عملية تشغيلهم لم تشكل لهم تحديا في البدايات " (نزال، محمد: 2005/12/26).

إن فرض العمل الإجباري على الأسرى داخل السجون أضاف آليات قهرية جديدة من ناحية، وموردا ماليا ربحيا لإدارة السجن من ناحية أخرى، خاصة إذا نظرنا إلى فارق القيمة الذي تحققه إدارة السجن بين أجره عمل الأسرى العمال وبين ما ينتجونه من منتجات. ويؤكد ذلك روايات الأسرى الذين عملوا

في هذه المشاغل حيث يروي الأسير فتحي الطيبي والذي عمل في مصنع لعمل الأكياس البلاستيكية في سجن نابلس:

" كنا نشغل ثماني ساعات يوميا في الأكياس البلاستيكية وكنا نتقاضى ثمن ثماني سجانر خنثريش²⁰، يعني كل ساعة بسيجاره والي ما بدوا يشتغل كانوا يضربوه ويحطوه في الزنزانة، بعد هيك ما في عبودية " (مصدر سابق).

كذلك فإن العمل الإجباري كان له تبعات وانعكاسات على طبيعة العلاقات الداخلية للأسرى، حيث سعت سلطات السجون إلى خلق واقع جديد داخل المجتمع الأسيري يتمثل في بث الفردنة ومحاربة أي جهد يسعى لجمعة جهود الأسرى كما يروي ذلك صادق فيصل:

" العمل شكل عائقا أمام توحيد الأسرى وتنظيمهم، فالإنسان الذي يعمل من الصباح حتى العصر لا يستطيع أن يجلس في أي جلسة وهمه الوحيد أن ينام ويرتاح. كذلك فإن العمل رسخ الأناثية بين الأسرى " (مصدر سابق).

إن التشغيل الإجباري صادر جسد الأسير واستغله، وحرمه من حقه في امتلاك جسده وقوة عمله وآلت لصالح رب العمل (السجان). هذا الاستملاك للجسد سعت من ورائه إدارة السجون إلى استملاك الذات كجزء من مخططاتها الرامية إلى محاربة أي تشكل جماعي داخل السجن. هذه الإدارة لم تحارب الجماعة فقط وإنما حاربت الفرد من خلال الاستيلاء على قوة عمله وجسده بشكل استعبادي.

2.2.4 - أهداف تشغيل الأسرى في السجون الإسرائيلية.

إن روايات الأسرى حول عملية تشغيلهم بشكل إجباري في السجون تتناقض مع الأهداف المعلنة التي تدعيها مصلحة السجون الإسرائيلية، وخاصة إذا نظرنا إلى القوانين الإسرائيلية التي تنص على أن إدارة السجن ملزمة بتوفير العمل للسجين أثناء وجوده داخل السجون (مصلحة السجون: 2006/3/22²¹). أي أن الالتزام يقع على عاتق إدارة السجن، على اعتبار أن العمل من حق السجين بصفته إنسانا، وأنه لا يجوز سلب هذا الحق منه (القيمني، 1981: 77).

²⁰ الخنثريش هو نوع من الدخان كان يوزع على الأسرى وهو مصنع من مخلفات التبغ غير الصالح لصناعة الدخان، كان يجمع ويصنع لتوزيعه على السجناء المدخنين.
²¹ من موقعها على الانترنت.

وعموماً، فإن السجون الحديثة تسعى إلى تشغيل السجناء لأن العمل يساهم في تطور السجناء الشخصي ويصقل مهاراته وينميها. كذلك يؤمن توفير المبالغ العائدة من عملهم ليستغلوها بعد خروجهم من السجن أو المساهمة في مصروفات واحتياجات عائلاتهم في خارج السجن، خاصة أن حالة السجناء المادية داخل السجن لها انعكاس على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والعائلية خارج السجن(غانم، 1985: 12). فتشغيل السجناء يعتبر عاملاً أساسياً في إصلاح السجناء وإعادة تأهيله، ليعود إلى المجتمع ك فرد فاعل ومنتج، إلا أن هذه الأهداف، تختلف في حالة السجون الاستعمارية التي ترمي إلى استرقاق الجسد وتطويعه بآليات استعمارية داخلية في السجن (فرسون، 2003: 260)، وبالتالي فإنه من غير الممكن أن يكون العمل داخل هذه السجون، عملاً تأهلياً أو إصلاحياً " لأن العمل الإكراهي لا يقوم على تعاقد " (سارتر، 1961: 24)، فهو عمل إجباري وإكراهي يشكل جزءاً من سياسات القهر التي تتبعها إدارات السجون بحق الأسرى الفلسطينيين. إن القوانين الحديثة لعمل السجناء تشمل السجناء الإسرائيليين الجنائي الذي يختلف وضعه ومكانته وأهداف سجنه عن الأسير الفلسطيني؛ لأن السجون الإسرائيلية المعدة للأسرى الفلسطينيين وكما يقول الناشف هي سجون محولة عن السجون الإسرائيلية وصورة استعمارية لها (الناشف، 2004: 91) وبالتالي فأهداف العمل والتشغيل للأسرى تختلف كلياً عنها لدى السجناء اليهود.

هذا الاختلاف يستهدف الوجود الإنساني والاجتماعي للأسرى كبشر آدميين كما يؤكد الأسرى في رواياتهم والذين يرون أن أهداف هذه السياسة ذات غايات تدميرية على مجتمع الأسرى إضافة لأهداف اقتصادية بحتة كما يروي الأسير سامي ابو صالح:

" لقد استغلونا من أجل إبعادنا عن أي تفكير في النضال أو البناء الذاتي للمجتمع الاعتقالي، لقد كان لهم دوافع سياسية تسعى إلى إنهاننا، وإبعادنا عن أي تفكير بتطوير ذاتنا فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، لقد سعوا لتحويلنا إلى أدوات طيعة فقط نوكل ونشرب وننام. إن عملنا لم يكن من أجل التأهيل والإصلاح وإنما من أجل تحويلنا إلى أدوات. وإصلاحنا وتأهيلنا من ماذا؟ نحن لسنا مجرمين أو منحرفين. لقد أهلونا عكسياً من أجل محاربة توجهنا إلى الدراسة وتطوير ذاتنا وكل الأعمال التي عملنا بها ليست تأهيلية وإنما هي أعمال قوة ولا تفيد الأسير بأي شيء مستقبلياً " (مصدر سابق).

كذلك فإن عملية التشغيل كان لها أهداف نفسية واقتصادية كما يروي الأسير محمد نزال:

" عملية تشغيل الأسرى سعت إلى جعل الأسير يعيش بنفسية العامل، ولكي ينظر للسجان كرب عمل، إلى جانب إنهم استغلوا الأسرى لكي يجعلوهم يدفعون ثمن ونفقات وجودهم في السجن " (مصدر سابق).

أيضا كان لها أهداف اذلالية تكمن من وراء عملية تشغيل الأسرى حيث يرى أبو السكر مستعبدا السبب الاقتصادي البحت:

" إن عملية تشغيل الأسرى كانت تسعى إلى إذلالهم في الأساس وتحطيم نفسيتهم، خاصة في المجالات التي كانت تتعلق بإنتاج شبك الدبابات وغيرها، التي تساهم في المجهود الحربي الإسرائيلي " (مصدر سابق). ويرى البعض أنه كان لها أهداف اقتصادية بحتة تقوم على الإنتاج المجاني كما يروي ذلك فتحي الطيبي:

" مصنع ينتج بدون أجره عمال، تشغيلنا في السجون كان له أهداف اقتصاديه بحتة حيث يتم الاستفادة منا كأيدٍ عاملة مجانية، وكأئنا عبيد ". (مصدر سابق)

كذلك كان لها أهداف سياسية وإعلامية كما يروي الأسير ربحي أبو سارة:

" استغلت القيادة السياسية في إسرائيل عملية تشغيلنا في السجون وأصبحوا يجاهرون بالقول ان الفدائيين بينون سجونهم بأيديهم " (مصدر سابق).

أو كما روى سامي أبو صالح " لقد قال ديان في إحدى خطبه هذه الأيدي التي كانت تطلق النار علينا وعلى أبنائنا أصبحت تصنع الألعاب لأطفالنا " (مصدر سابق).

بالنظر إلى ما سبق من حديث الأسرى حول أهداف عملية التشغيل فإننا نرى أن هذه الأهداف وإن تعددت فإنها تصب في مصلحة هدف واحد يتمثل في مصادرة الجسد والذات وإمداده بآليات سلطوية قمعية يشكل فيها جسد الأسير وسيطا بين هذه الآليات والمجتمع كله. كذلك فإنه توجد أهداف تمييزية على أساس الملكية في السجون لضرب وتفتيت اللحمة الأسيرة، هادفة من وراء ذلك إلى إيجاد مصالح شخصية للفرد الأسير لخلق تناقض مع جماعته الأسرى. وما يؤكد ذلك رواية عبد العليم دعنا:

" كان الأسرى العمال يشكلون طبقة مالكة في السجن حيث يملكون شاي وقهوة ودخان وغيره، والأسرى غير العمال محرومون من قضايا كثيرة، لقد شكلوا طبقة داخل السجن " (مصدر سابق) .

إن تشغيل الأسرى الفلسطينيين في منشآت إسرائيلية بشكل إجباري أو اختياري سعت إدارة السجون من ورائه إلى خلق واقع طبقي داخل السجون لإثارة الخلافات بين من يملك ولا يملك كوسيلة لتعميق الفردية فيما بينهم، وهذا ما يعتبر شكلا من أشكال الاستغلال، التي تتنافى مع الاتفاقيات الدولية لحماية الأسرى، علما أن عمل السجناء داخل السجون ليس منةً من إدارة السجن، وإنما هو حق لهم كما نصت عليه المواثيق الدولية

ذات الاختصاص، والتي كان آخرها ميثاق جنيف عام 1949م، والذي ينص على عدم إجبار الأسرى على العمل وعدم جواز عملهم في منشآت عسكرية وتوفير عمل آمن لهم (السعدي، 1985: 216)، وبالتالي فإن تشغيل الأسرى في هذه المنشآت يعتبر خرقاً واضحاً لهذه الاتفاقيات لعدم توفر إرادة حقيقية لدى العامل (الأسير) في قبول أو رفض شروط العمل في ظروف أسر بالغة الصعوبة، وقبول الأسير بشروط العمل لم يكن بدواعي وجود مقابل، وإنما من أجل الخروج من زنزانته، أو خوفه من ممارسة إجراءات ضبطية بالغة الصعوبة جراء رفضه القيام بهذه الأعمال.

استمر العمل في السجون كما يروي أبو السكر:

" توقف العمل نهائياً لمصلحة السجون في سجن بئر السبع عام 1976، وفي سجن عسقلان عام 1980 وسبب تأخر عسقلان لأنه كان سجنًا مغلقاً في هذه الفترة " (مصدر سابق).

وسرعان ما أعيد فرض العمل الإجمالي على الأسرى في المعتقلات العسكرية التي أعيد افتتاحها لاستقبال نشطاء الانتفاضة لأداء نفس الغرض المطلوب منها، في إخضاع الأسير إلى عمليات إعادة إنتاج مبرمجة تجعل منه حاملاً لوسائل الضبط الآلية التي تعرض لها في السجن بالمجتمع الذي يعيش فيه. إن الأسرى الجدد في هذه المعتقلات قاموا بعملية إجبارهم على العمل بطرق شتى كان أشهرها تمرد سجن النقب (أنصار 3) في تاريخ 1988/8/16. وكان من آثار هذا التمرد سقوط شهيدين هما أسعد الشورا وبسام صمودي بعد أن رفضا أوامر السجن بالعمل وطأطأة الرأس، الأمر الذي خلف صدامات مع الإدارة استخدمت فيها الرصاص الحي مما أسفر عن سقوط الشهيدين وعشرات الجرحى (دعنا، 1997: 203). وبهذا التمرد أوقفت سياسة العمل الذي يعود بمنفعة على إدارة السجن ويخدم مخططاتها في محاربة الجهود الجماعية وترسيخ الفردية.

ردات الفعل الفردية هذه وإن كانت محدودة إلا أنها مهدت الطريق أمام الأسرى لفتح باب جديد من الصراع مع الإدارة لتحسين شروط حياتهم داخل السجون، خاصة حين بادر بعض الأسرى من أصحاب الخبرات التنظيمية أو الشخوص الذين يتمتعون بمزايا خاصة ويمتلكون ما أسماه فيير (1905) بثبات القلب أو ما يصفهم عبد العليم دعنا " الرواد والقادة الحقيقيين " (مصدر سابق). أو ما أطلق عليهم محمد نزال "

بالحرس الجديد المثقف²² “ (مصدر سابق) .أو ما أسماهم صادق فيصل " طلائع التنظيمات الطلائعيين الأوائل “ (مصدر سابق) . أو ما أطلق عليهم أبو السكر وسامي يوسف وغيرهم “ المجددون " جعلهم يعيدون النظر في طبيعة هذه العلاقات القائمة على أساس القمع وردات الفعل غير المنظمة، وهذه التسميات وإن تعددت من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين، فقد شكلت نخبة داخل الأسر.

2.3 دور النخبة في تحول علاقات الأسرى داخل السجون.

إن الأسرى الأوائل الذين ساهموا بشكل مميز في إعادة ترتيب أوضاع الحياة داخل السجن وإن تعددت مسمياتهم، كما لاحظنا أنفاً، فهم شكلوا نخبة داخل الأسر . هذه النخبة بالمفهوم السياسي والاجتماعي، كان لديها القدرة التنظيمية في الأساس لتحقيق أهدافها التي سعت إلى تحقيقها من خلال قنونة العلاقات، وتشكيل جماعة ضابطة للكم الأكبر من الأسرى غير المضبوط، وقد تمتعت هذه النخبة بوجود مزايا لديها زودتهم بنوع من الهيمنة والسيطرة، إلى جانب حصولهم على احترام وتقدير الآخرين لهم بفعل تمتع هذه الفئة أيضاً بمزايا فكرية واجتماعية وأخلاقية، فبقدرتهم التنظيمية استطاعوا تشكيل أو تحقيق ما لم يستطع عمله وإنجازهم الكم الأكبر الذين تأثروا بهم (موسكا، 1939 : 20).

إن وصف موسكا للنخبة لا نستطيع أن نعتبره كافياً في مجال دراستنا هذه لوصف هؤلاء المبادرين الذين تعددت مسمياتهم، إلا أننا نستطيع أن نمزج بين وصف موسكا وبوتومور للنخبة حيث يرى الأخير أن النخبة " تضم أشخاصاً وجماعات، والذين بوساطة القوة التي يملكونها أو بوساطة التأثير الذي يمارسونه يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء في اتخاذ القرارات أم عن طريق الإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعاراً لهم " (بوتومور، 1972 : 62).

ومع ذلك، فإن هؤلاء المبادرين من الأسرى لا نستطيع قولبتهم ليتناسبوا مع طرح موسكا وبوتومور حول النخبة، فهم مثقفون عضويين حسب الوصف الجرامشي لهذه النوعية من القيادات (جرامشي،

²² الحرس الجديد المثقف جاء بديلاً عما سماه محمد نزال بالحرس القديم وهو يصف الشخصيات أصحاب الخبرات التنظيمية الأوائل مثل أبو علي شاهين وغيره، هذا الانقلاب حدث كما يروي بعد عام 1974 حيث حضرت نماذج جديدة مثقفة ولم تكن تأخذ الأمور كما كانت تسير من قبل. بمعنى أنه قال فلان يعني قال صلى الله عليه وسلم، وما ينطق عن هوى، وإطلاقهم فتاوى في كل القضايا بشكل شخصي.

1994:22) فما يتميز به هؤلاء المبادرون (النخب) من قدرات تنظيمية وقيادية وقدرة على التأثير في الأسرى داخل السجن جعلتهم نخبة مثقفة من ناحية، ومتقنين عضويين من ناحية أخرى. فبالإضافة إلى ذلك، فإن المهارات التي اكتسبوها في القواعد التنظيمية للأحزاب المختلفة، وما ملكوه من مشاعر وأحاسيس وتعاطف اكتسبوه من السواد الأعظم (الأسرى) نتيجة امتلاكهم الوعي والخبرة المكتسبة، إلى جانب تمتعهم بمزايا أضفت على سلوكياتهم طابع السلطة والسيطرة جعلتهم محط إعجاب الأسرى الذين يعانون من السياسات الاحتلالية القهرية الممارسة عليهم، الأمر الذي سهل على هؤلاء المبادرين (النخب) أن يمارسوا نشاطاتهم التنظيمية الهادفة إلى إعادة ترتيب الحياة الاعتقالية لمواجهة ظروف الاعتقال البائسة.

إن المبادرين (النخب) سواء أكانوا طلائعيين أم كانوا مجددين، سعوا إلى توحيد الجهود عبر تشكيل إطار، أو أطر خاصة بالأسرى تسعى إلى تجميعهم على أساس وحدة الظرف والمعاناة والهدف، وليس على اعتبارات بلدية أو قروية، وبالتالي فبحسب هؤلاء فإن ردات الفعل الأسيرية تجاه إدارة السجن كانت بحاجة إلى أفعال عقلانية وليست اندفاعات فردية. لأن العقلانية في الرد على سياسات إدارة السجن سواء أكانت استقرادية أم كانت عقابية مؤلمة تتطلب جهوداً جماعية منظمة تخدم مجتمع الأسرى، ليس لمرحلة آنية فقط، وإنما من أجل أن تصبح منهجا مستقبلياً، في حين أن الأفعال الاندفاعية تكون مؤقتة وقد تعود بنتائج سلبية، وهذا ما رواه أبو السكر عن تجربتهم مع معتقلي الانتفاضة الأولى:

" لقد جاءنا شباب إندفاعيين وصداميين، وكنا على وشك الهاوية، فالشباب الجدد كانوا لا يتوانوا عن الاصطدام مع الإدارة على كل شيء، فخفنا أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، مما دفعنا إلى إعادة بناء التنظيم من أجل تثقيف الأسرى الجدد وتعليمهم عن حياة السجن " (مصدر سابق).

إن ما تحدث عنه أبو السكر عن اندفاعية الأسرى وصداميتهم يعود إلى أن هذا الجيل نشأ في الانتفاضة الأولى على أسس المواجهة والمقاومة ورفض سيطرة الاحتلال، ولهذا حين دخلوا السجن شكلوا أزمة لمحاولتهم تحويل شكل المقاومة من مقاومة قائمة على أساس الرفض بما هو متاح داخل السجن، إلى مواجهه عنيفة بالأيدي.

هذه الانفعالات، كما يراها فيبر حسب بارباييت كونها سلوكيات غير عقلانية، تكون بلا قواعد وتسبب الاضطرابات، وعلى ذلك فإن الفعل العقلاني أكثر جدوى من حيث تحقيق الأهداف على المدى البعيد، ويضفي نظاماً على السلوك الشخصي (بارباييت، 2003: 26).

2.4 المواجهة مع إدارة السجون.

استطاع الأسرى من خلال نضالات عدة من تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية القائمة على أسس غير تنظيمية من أجل توحيد جهودهم في مواجهة الاحتلال. وهذا الشكل من النضال يشكل شرطاً في المواجهة الثورية على اعتبار " أن على المستعمرة أن تناضل ضد نفسها من أجل أن تناضل ضد الاستعمار " (قانون، 1961: 43) وبالتالي فإن نضال الأسرى في بداية تحركاتهم أخذ بعداً داخلياً في التغيير، مما مكّنهم من ملاحظة ممارسات إدارة السجون التي تزداد قسوة يوماً بعد يوم في تعاملها معهم وأن الأمر لم يعد يحتمل نتيجة علاقات السيطرة بوساطة العزل والاستغلال والقمع الذي يتعرضون له، الأمر الذي شكل لهم دافعاً لمواجهة هذه العلاقات من خلال التمرد والثورة (فرسون، 2003: 322)، مما دفعهم لخوض معارك ومواجهات عدة مع إدارة السجون بهدف إعادة موضوعة السيطرة على أجسادهم ووجودهم داخل السجن. هذه المواجهات منها ما أخذ الطابع الفردي في ظل عدم وجود مؤسسة عامة للأسرى تخطط وتمنح له خاصة في المراحل الأولى، ومنها ما أخذ الطابع الجماعي خاصة في مراحل ما بعد المؤسسة. هذه المواجهات كان لها اثر كبير في تحويل شكل العلاقة ما بين السجين والسجان من خلال اتخاذها الأشكال الآتية:

2.4.1 المواجهة الفردية.

سعى الاحتلال الإسرائيلي كغيره من الدول الاستعمارية إلى غرس الفردية في ذهن سكان المناطق التي استعمرها انطلاقاً من مفاهيم استعمارية ترى أن المجتمع مؤلف من أفراد لكل منهم ذاتيته الخاصة وهمه الخاص. إلا أن الأسرى بعد تجارب مختلفة واجهوا هذه المفاهيم انطلاقاً من إيمانهم بأن قضية كل فرد من الأفراد لن تكون عندئذٍ إلا قضية جميع الأفراد، بمعنى أنهم إما أن ينكاتفوا ويحاربوا السجن جميعاً أو يقضى عليهم جميعاً (قانون، 1961: 54). وبالتالي فإن السياسة الإسرائيلية سعت إلى تعميق الفردية في كل شيء من أجل ضمان سيطرتها ببث الفرقة والشقاق بين الأسرى، وهذا ما يؤكد الأسرى في رواياتهم حول دور سلطات السجون في تغيير أوضاع الأسرى، حيث يقول صادق فيصل:

" إدارة السجن كانت تسعى جاهدة إلى بث الفرقة وإشاعة الفوضى داخل السجن من أجل خربطة أوضاع المساجين وتشثيتهم، فالفوضى كانت مرتعاً للإدارة وعلامتها " (مصدر سابق) .

كذلك كانت إدارة السجن تقتحم غرف الأسرى متى شاء لها من أجل ممارسة الضرب والتعنيف للأسير دون أن يكون هناك أي رد فعل من زملائه في الغرفة، سوى وقوفهم مسمرين عاجزين عن فعل أي شيء كما يروي ذلك عبد العليم دعنا:

" لم يكن يوجد مظهر من مظاهر عمليات التنظيم، كان الوضع قاسياً جداً في السجن، يعني السجن كان يخرج أي سجين ويضربه بشكل عادي، لأن شكل الأسير مش معجبه، وليس لأن السجنين اخطأ أو خرق القوانين، لا، لأن السجن فاشي ومنحط، فكان هذا الوضع. السجناء يبحثوا عن انعتاق ذاتي وهذه الفردية طغت على حياة الأسرى " (مصدر سابق).

هذه الفردية كانت سبباً في أن يكون أي أسير في موقف مشابه. أما على الصعيد الداخلي فقد كانت تبرز صراعات بين الأسرى على أساس تضارب المصالح، ووجود خلافات داخلية بينهم، بهدف السيطرة لعدم وجود وعي كافٍ (قراقع، 2001: 26)، ودامت هذه النزاعات، بالإضافة إلى الشعور بالعجز، لفترة ما قبل عام 1973 خاصة بعد حرب أكتوبر كما يروي ذلك محمد نزال:

" بعد عام 1973 صار الواحد يشوف أن معظم المعتقلين من طلبة الجامعات، وشباب كانوا درسوا في الخارج، منهم من كمل جامعه ومنهم من درس سنة أو سنتين واعتقل، تعرفوا على الثورة في الخارج بشكلها الحق ولديهم مستوى معين من الوعي السياسي، هؤلاء شكلوا حالة تنظيمية في السجن " (مصدر سابق).

ثم بدأ الأسرى بإدراك شيء ما من حقيقة ما يدور حولهم وبدأوا في التخلص من هذه النزعات التي تعزز الخلافات الداخلية من خلال تشكيل أطر أو هيئات بدائية لمواجهتها. ولعدم وجود بناء تنظيمي في تلك الفترة لكبح هذه الخلافات إلا أنه كان موجوداً ما يسميه عبد العليم دعنا " لجنة وعي أو لجنة تنظيمية يعمل بها الطلابيون بشكل سري في البداية " (مصدر سابق). وبالتالي فإنه تم حل الخلافات الداخلية من خلال قنونة العلاقات داخل هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي وتحويل الصراع من صراع بين الأطر أو بين الأفراد إلى صراع مع إدارة السجن (الاحتلال) بفضل تشكل الوعي الجنيني للتنظيمات، وبالتالي فإن هذه الفترة تميزت بالمواجهة فيها مع إدارة السجن بمواجهة أخذت الطابع الفردي من خلال الأشكال الآتية:-

أولاً: ضرب السجنائين.

أي الرد على الاستفزازات التي يقوم بها أحد السجنائين للأسرى بالضرب، حيث شهدت هذه الفترة اعتداءات على الشرطة (السجنائين) كما يروي الأسير سالم أبو صالح:

" لقد قام الأسرى بعدة أعمال تأديبية لبعض أفراد الشرطة خاصة " توليد انو وسيلع، وموشيه " في سجن عسقلان الذين كانوا فاشيين في تعاملهم معنا ولم يكن أمامنا سوى معاقبتهم من أجل أن نلقتهم درساً هم وغيرهم ونعرفهم مع من يتعاملون " (مصدر سابق).

كذلك ما حدث للسجان " منشاري " حين سمعه بعض الأسرى وهو يسبهم ويشتمهم فهجموا عليه وأوسعوه ضرباً حتى نزل الدم من وجهه وفمه بالإضافة إلى سكب المياه والزيت عليه (الصغير، 1996: 148).

إن عملية ضرب الشرطة كانت تتم ضد السجنائين الذين يسعون إلى الإيقاع بالأسرى وربطهم بإدارة السجن وتحويلهم إلى عملاء بالإضافة إلى السجنائين الذين كانوا يعاملون الأسرى معاملة سيئة، رغم أن هذا الأسلوب كان له أبعاد خطيرة على المنفذين حيث يروي لنا محمد العلامي حادثة وقعت في سجن نابلس في نهاية الستينات من القرن المنصرم:

" أقدم أحد الأسرى على ضرب مدير السجن " عباس " على وجهه ونزل الدم من انفه أمام تجمع للأسيرات. وهجم حراس السجن (السجنائين) على الأسير وضربوه ضرباً قاسياً، وصارت المعتقلات يصرخن والأسرى صاروا يطرقوا على الأبواب ويصرخون. حتى سمع جيران السجن أصوات الأسرى ودفع بأهالي نابلس إلى التوافد والتجمع أمام السجن للاستفسار عن أبنائهم. هذا الموقف جعل الإدارة تتراجع عن خطواتها في معاقبة الأسرى وفتح مشاورات معهم من أجل تهدئة الأمور. هذه الخطوة الفردية في المقاومة شكلت أول نهضة أسيريه في سجن نابلس، وأفضت إلى وجود عمل نوعاً ما منظم نتيجة كسر حاجز الخوف والرعب لدى المعتقلين " (مصدر سابق).

إن هذا الشكل من المواجهة الفردية التي انتهجها الأسرى كان لها انعكاسات إيجابية داخل المجتمع الاعتقالي رغم ما حملته من مخاطر على المنفذين، فهي شكلت نوعاً ما توازناً من الرعب داخل السجن ما بين السجان والسجين. فلا يوجد لدى الأسرى ما يخسرونه في ظل أوضاع معيشية قاسية، ولم يكن لديهم موانع في تلك الفترة من الإقدام على تصفية السجنائين حين تسنح الفرصة بذلك، مما دفع إدارة السجن إلى إعادة النظر في معاملة الأسرى خوفاً على حياتهم لدرجة جعلت من مدير سجن بئر السبع يطالب الأسرى كما يروي أبو السكر " توقفوا عن ضرب الشرطة فساءطعكم كل ما تريدون أرجوكم الشرطة لا " (مصدر سابق).

أن استخدام هذا الشكل من المقاومة أدخل شبكة العلاقات السلطوية داخل السجن في تحولات جديدة أفضت إلى تغيير شكل المعاملة مع الأسرى.

ثانياً: مخالفة أوامر السجناء.

أي التمرد والخروج على الأنظمة المفروضة، وعدم الانصياع لأوامر السجناء. مما كان يشكل تحدياً لإدارة السجن. ويتجلى ذلك فيما يرويّه سامي يوسف " كنا أحياناً نمتنع عن إعطاء العدد صباحاً احتجاجاً على تصرفات بعض السجناء " (مصدر سابق). كذلك ما يرويّه أحمد عودة²³ :

" في مرة من المرات دخل ضابط امن السجن وصار ينده أسامتنا وكان بدو نقول نعم سيدي، ورفضنا ذلك، عاقبونا عقاب شديد لكن كنا نخالف الأوامر في كل شيء بين الحين والآخر حتى نوصل لمرحلة يقبلوا في ما نريد " (عوده، 2006/4/12).
كذلك ما رواه عبد العليم دعنا عن تمردهم في سجن بئر السبع في إحياء الاحتفالات التنظيمية حيث قال " في ذكرى الانطلاقة كنا ننشد أناشيد وطنية بأعلى صوتنا وكانت الإدارة تطلب منا التوقف ونرفض ذلك رغم قيامهم رشنا بالغاز، كنا نتمرد عليهم " (دعنا، عبد العليم 2006/3/29).

إن هذا الشكل من المواجهة بدأ به الأسرى حين سعوا إلى إعادة السيطرة على أجسادهم وذواتهم، وتحريرها من العبودية والاستغلال في ظل وجود أجنة وعي تنظيمي عند الأسرى.

ثالثاً: سياسة التخريب المتعمد.

روى الأسرى كيف كانوا يلحقون الأذى في المنشآت الإنتاجية الإسرائيلية التي أقيمت في السجون من أجل استغلال الأسرى، حيث روى الأسير فتحي الطيطي الذي كان يعمل في مصنع الأكياس البلاستيكية في سجن نابلس كيف كان يخرب المنتجات حيث يقول:

" كنا نعمل على تمزيق رزم كبيرة من الأكياس البلاستيكية وفي إحدى المرات شاهدني السجناء وأنا أمزق ربطة أخذني على جنب وكان السجناء درزي قال لي يا فتحي ما تعيدها هذا الظرف ما بكسر دولة إسرائيل، صار عندنا إحنا العمال

²³ احمد عامر سليم عودة من سكان قرية خربة سلامة جنوب مدينة دورا، اعتقل بتاريخ 1971/1/15، وحكم عليه بالسجن ثلاث عشرة سنة، وأفرج عنه بتاريخ 1984/1/14، يعمل الآن ضابطاً في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية.

توجه للتخريب لأنه عدو وفي مرة من المرات تم إعادة شحنه كاملة من الصين نتيجة اكتشافهم كميات كبيرة من الأكياس الممزقة " (مصدر سابق) .

إن ردة فعل الأسرى على عملية التشغيل الإجباري بدأت تتصاعد على اعتبار أن العمل يهدف إلى تقنين جهودهم ويحول دون توحد جهودهم كما يروي صادق فيصل:
" حارب التنظيم العمل بعد ان أصبحنا ناس بتشتغل جواسيس، وبالتالي بدأت التنظيمات تخشى على الأسرى وفكرت بمحاربة العمل من خلال تحريض بعض الشخصوس الثقات على التخريب " (مصدر سابق) .

كذلك ما حدث في سجن بئر السبع حيث أحرقت المنجرة في عام 1970 وحرقت فيها خمسة عشر ألفا من الصناديق الخشبية التي كانت معدة للتصدير، وقد شاهد الأسرى النار المستعرة بهذه الصناديق وحشود الأطفائيات العاجزة عن إطفاء هذه النيران مما أدخل البهجة والسرور في أعماقهم، وشكل لهم حافزا جديدا للقيام بهذه الأعمال (عنقاوي، 1995: 204). كذلك يروي الأسير المحرر محمد نزال عن عمليات التخريب ويقول:

" لقد حاولنا أن نقتع الإدارة أكثر من مره بأننا لا نريد أن نشغل، إلا أنهم أصروا على العمل وارتأينا ان نوصل رسالتنا بطريقه أخرى، حيث ربطوا جملة من الإنجازات بالعمل وقالوا أنهم على استعداد الموافقة على تحسين الأكل والزيارة وزيادة الكنتين إذا بنشغل فأخذنا قرار، أن نخرج 70 سجيننا وطلبنا منهم ان يخربوا أي شيء يقع تحت أيديهم، إذا الأسير بدو يقص قصه للقميص لازم يخربها وإذا بدو يكوي لازم يخرب كما طلبنا من العمال إحضار رزم من الخيوط وقصات قماش من اجل إشعال النار فيها وتجهيز طعامنا عليها، فتصور حجم الخيوط التي يجب حرقها من اجل أن تطبخ لقسم كامل يضم ثمانين أسيرا لقد كسرناهم. لقد علمت الاداره بذلك وجابت خيطان وحاولت أن تمشي معنا إلا انه بعد فتره أدركت أن المنشأة تسير نحو الخسارة والدمار فقرروا أن يغلقوها" (مصدر سابق) .

كذلك تخريب موتور أحد المعامل حين أقدم احد الأسرى على سكب مادة السكر في موضع الزيت الخاص به. مما تسبب في تخريبه بشكل كامل وقد أدركت الإدارة أن التخريب كان متعمدا وقد عاقبت العاملين بالضرب المبرح انتقاما لذلك (عنقاوي، 1995: 206). أيضا قيام الأسرى بكسر أدوات العمل كما حدث مع الشهيد عمر الشلبي الذي قام بكسر المكوى في معمل المكاوي (أبو بكر، 1992: 102).

وبالتالي فإن هذه الفترة لم تشهد سباتا كاملا للأسرى وإنما كان ينتابها بين الحين والآخر رداات فعل فردية كان من شأنها إرسال رسائل إلى إدارة السجون بضرورة إعادة النظر في سياساتها المتبعة حيال الأسرى، إلا أن إدارة السجون لم تكن تقبل بخروج البعض عما رسمته من خطط ضببية وقمعية فلجأت

إلى قمع الأسرى الذين اعتدوا على الشرطة أو خرجوا على أنظمتها بوساطة حجزهم في أقفاص صغيرة الحجم، بمعنى سجنهم وعزلهم من جديد بالإضافة إلى العزل الأساسي (السجن).

المبادرات العقلانية لاقت استحسانا لدى الأسرى الذين كانوا يتطلعون إلى أي سلوك منظم من شأنه تخليصهم من عمليات الاستفراء التي عانوا منها، ورغم عدم علانية هذه المبادرات خوفا من عزل وعقاب الأشخاص الذين كان دورهم في الأساس توعية الأسرى بحقيقة وطبيعة الظروف التي يعيشون فيها، والحديث عن تجاربهم التنظيمية وعن الثورة بشكل عام، هذه الأحاديث كان من شأنها تعرف الأسرى على بعضهم البعض، وتقارب أصحاب الانتماءات التنظيمية المختلفة كجماعات تنظيمية أولية لعدم وجود وضع تنظيمي مرسخ داخل السجون، وهذا ما يرويه عبد العليم دعنا :

" صار تماسك بين السجناء، فلم تكن التنظيمات موجودة بشكل متبلور، فالوضع التنظيمي بحاجة إلى سنوات وتكديس خبرات وتجارب معينة، ويستوعبوا المسألة الإدارية ولديهم وعي قادر على استيعاب الحشود التي كانت موجودة في داخل السجون " (مصدر سابق).

لقد أسهمت الشروط الموضوعية القاسية التي يعيشها الأسرى في الخروج من الحالة الفردية والانتماءات البلدية والعشائرية المشتتة التي عوقت الارتقاء والتطور إلى حالة من العيش الجماعي داخل السجن، خاصة أن إدارة السجن لم تستثن أحدا من ممارساتها التعذيبية المؤلمة كما يروي ذلك الأسير احمد عوده:

" كانت معاملة السجناء لنا قاسية ولا تستثن احد، هذا الأمر جعلنا نتكاتف مع بعضنا البعض ونوحد صفوفنا من اجل مواجهة الإدارة، وصار عندنا وعي من أجل المجابهة بعد ما جاء عندنا معتقلين واعيين ومتعلمين " (مصدر سابق).

كذلك ما يرويه ربحي أبو ساره حول تضامن الأسرى كأساس لجمعية الجهود حيث يقول " تجمعا لأن الهدف إلى دخلنا عليه السجن واحد، والظلم إلى شفتنا في السجن هو الذي جمعنا " (مصدر سابق). هذه الشدة والألام التي عانى منها جميع الأسرى ساهمت في تعاضم الوجدان الجمعي لدى الجميع أو كما يقول أميل دوركهايم " تأثير الوجدان الجمعي في الفرد يتعاضم تبعا لزيادة الشدة، فإذا كانت هذه الاندفاعات هزيلة فإنها لا تدفع بالفرد في الاتجاه الجمعي وتسهل على الفرد أن يتبع اتجاهه الخاص، وتتراخي قوة التضامن " (دوركهايم، [1893]1982:177). وبالتالي فإذا ازدادت الشدة فإن هذا التضامن سيقوى ويزداد وهذا ما فعلته الممارسات العقابية الشديدة التي مورست على الأسرى الفلسطينيين دفعتهم بشاعتها إلى توحيد هذه الضمانات

المفردة وتوجيهها إلى حالة جماعية أولية. هذا التحول في العلاقات حدث أيضا مع السجناء الأيرلنديين في السجون البريطانية (فيلدمان، 1991: 76). والسؤال الآن: كيف أسهمت المبادرات الفردية والأفعال العقلانية واللاعقلانية في توحيد العمل بشكل جماعي أولي؟

2.4.2 المواجهة الجماعية وتوحد الأسرى اجتماعيا.

مع تراكم الخبرات والتجارب في علاقة الأسرى مع سلطات السجن، استطاعوا استثمار ممارساتها العقابية المؤلمة على شكل عامل مساعد في توحيد جهودهم وجمعيتها " إن الأساليب الإسرائيلية غير الشرعية المستخدمة ضد الفلسطينيين قد عملت بدورها على توحيدهم في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية " (فرسون، 2003: 414). وهذا ينطبق، إلى حد ما، على الحالة التي مر بها المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال. ولأن الظروف لم تكن مؤاتية في تلك الفترة فإن الأسرى شكلوا جماعات تقليدية في بداية المرحلة الاعتقالية. وهذا الشكل يعود إلى جنور التكتل الاجتماعي في فلسطين؛ لأن العائلة أو الحمولة كان لها دور في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في الفترات التي تغيبت فيها السلطة المركزية. وبالتالي فإن هذا النظام (العائلي) عمل على تنظيم وضمان حياة الفرد من خلال توفير الأمن والحماية له، وكان يتضمن التزامات اجتماعية متبادلة (فرسون، 2003: 59). ومن هنا فإننا نرى في تشكل الأسرى في بداية حياتهم الاعتقالية داخل هذه الجماعات (العائلة وغيرها) امتدادا للسياق الاجتماعي الفلسطيني العام. حيث يروي الأسرى ان بدايات التضامن كانت على أساس بلدي وشللي ومن ثم تطور إلى شكل تنظيمي حيث يرى عبد العليم دعنا:

" إن سبب تأخر التنظيمات كان يعود إلى أسباب موضوعية وليست ذاتية، بمعنى أن معظم المساجين كانت فترات حكمهم قصيرة، أشهر أو سنوات، وبالتالي لم يكن عندنا تفكير في البداية بأننا سنبقى سنوات طويلة تستدعي تنظيم أنفسنا، وبعد ما صارت الأحكام العالية، بدأت التنظيمات تبرز وكأنها قبائل، فكان كل تنظيم قبيلة لوحده يقوم بتعليم شبابه وتوعيتهم بمعزل عن التنظيمات الأخرى " (مصدر سابق).

كذلك فإن احمد عوده يرى أن بدايات التجمع كانت على شكل جماعات عائلية " كان كل تنظيم يشكل جماعة خاصة به مثل العائلات، كل عيلة²⁴ لوحدها والأولوية كانت لأبناء العيله " (مصدر سابق).

ولهذا فإن الأسرى في بداية الحياة الاعتقالية تجمعوا وتشكلوا في الأطر التنظيمية بطريقة شبيهة مماثلة للتجمعات التي كانوا يعيشون فيها قبل الاعتقال، بمعنى أنهم انضموا إلى الجماعات على أساس الانتماء إلى القرية والمدينة والمخيم أو على أساس قرابة الدم (أبو بكر، 1989: 83). هذه العلاقات حملها الأسرى معهم من داخل المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه قبل اعتقالهم، فهي إفراز طبيعي للعلاقات الاجتماعية السائدة في البناء الاجتماعي العام بتلك الفترة وانعكاس لها.

هذه التجمعات السياسية الأولية القائمة على أساس الانتماء التنظيمي بدأت تتصاعد على حساب الانتماءات الأخرى شيئاً فشيئاً كما يروي احمد عوده " بدأت التنظيمات تزيد قوتها بشكل تدريجي وعلى حساب الانتماءات الأخرى خاصة بعد ما صار في أحكام عالية وأسرى دوريات " (مصدر سابق). ويؤكد ذلك أيضاً محمد نزال الذي يروي " أن الفرز التنظيمي وإن كان بسيطاً وشبه سري في البدايات فإن الفضل يعود فيه إلى النخب المثقفة التي كانت تدرس في الخارج وبعد عودتها سعت إلى إعادة ضبط الحياة داخل السجن " (مصدر سابق).

هذه التجمعات التنظيمية الأولية²⁵ كان لها دور فعال في إعادة ترتيب السجن كنقطة انطلاق نحو المؤسسة بعد انتشار الوعي لدى الأسرى بفعل عوامل الأجنحة التنظيمية التي بدأ فيها الأسرى النخب، وهذا ما سوف أظهره في الفصل القادم. ولكن السؤال هنا عن الخطوات التي اتبعتها هذه التجمعات في ترتيب أوضاع السجن التنظيمية؟

2.5 - تنظيم الجسم الاجتماعي للأسرى داخل السجن.

لقد دأبت إسرائيل، ومنذ البداية، على محاربة أي تشكل جماعي فلسطيني يقوم على أسس غير عائلية، وحاربت ذلك بالسبل كافة بغية تحطيمها وإنهائها. وهذه السياسة تعتمد في الأساس على إبقاء السيطرة العائلية وتعزيزها " لأن هذا الشكل من المؤسسات الاجتماعية يقوم أساساً على بنية هرمية أبوية، من شأنها

²⁴ العيله لفظة شعبية كلمة شائعة في فلسطين وتعني العائلة.

²⁵ المقصود بالجماعات التنظيمية الأولية: هي بداية تشكل التنظيمات داخل السجن حيث كانت جماعات سرية، ويتم الفرز فيها حسب القضية التي اعتقل عليها الشخص، دون ممارسة أي عمل تنظيمي علني داخل السجن.

تفضيل قلة من الأفراد المهيمنين في النظام لفرض السيطرة والهيمنة على باقي أفراد العائلة " (فرسون، 2003: 327). فقد سعت سلطات السجن ومنذ البداية إلى تعزيز هذا الشكل من المؤسسات لولا تنبه الأسرى لذلك وتحويل شكل العلاقة فيما بينهم إلى علاقة تقوم على أسس عائلية غير عشائرية وإنما عائلة من نوع جديد وهي العائلة السياسية أو الحزبية كما يتضح من رواية عبد العليم دعنا عن بدايات ترتيب التنظيمات بشكل أولي:

" كل تنظيم كان يتجمعوا جماعته، لان كل مجموعة كانت تسجن، كانت تعيش مع بعضها البعض، وكل مجموعة إليها تنظيمها وكانوا يعيشوا في جو معين، وبالتالي صار التقاء في البداية، وبدوا ينظموا أنفسهم خاصة أنه كان من بينهم أشخاص يمتلكوا وعي تنظيمي، وبالتالي بطل يصير عندنا أجنة تنظيمية صار عندنا وعي تنظيمي، ووعي بالموقف السياسي، وكان في هناك رواد وقادة حقيقيين للحركة واستطاعوا أن ينظموا الحياة الاعتقالية " (مصدر سابق) .

كذلك ما لمسهُ الأسرى في علاقة إدارة السجن معهم أنها تقوم على أساس (فردنة) العلاقة وأبعاد أي صيغة جماعية معهم خاصة في بداية التجربة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين، وان هذه العلاقات بدأت تأخذ منحى جديدا نتيجة تصعيد المواجهة مع الإدارة، عقب عمليات العصيان المتكررة لأوامر السجانين، ومهاجمتهم، وتخريب الممتلكات. هذه المتغيرات عكست نفسها على سياسة الإدارة وبدأت في تغيير لهجتها مع الأسرى من خلال تغير خطابها كما يروي ذلك صادق فيصل حيث يقول :

" إن الإدارة غيرت لغتها معنا بعد عدة خطابات تصعيدية، فأصبحت لغة لماذا ترفضون بدلا من لماذا ترفض. أو ماذا تريدون بدلا من ماذا تريد. وأضحت لغة الجماعة تحل محل المخاطبة الفردية، في حين أنهم كانوا يرفضون أي صيغة مخاطبة بلغة الجماعة " (مصدر سابق) .

إن هذه التحولات في لغة المخاطبة كانت نتيجة عدة مؤثرات أسهمت في تحول الحياة الاعتقالية من حياة فرديه ارتجالية إلى واقع جديد يتسم بالعمل الجماعي المنظم الهادف إلى تحويل هذه التجمعات (السجناء) المبعثرة إلى مجتمع مأسس لمواجهة الإدارة وتحسين الشروط الحياتية للأسرى. هذه المؤثرات كان لها دور بارز في عمليات الجمعة ومأسسة السلوك الأسيري داخل السجن وهي:-

أولاً : أسرى الدوريات²⁶، والأسرى الطلاب.

أسرى الدوريات والأسرى الطلاب كان لهم دور بارز في توحيد وجمعية جهود الأسرى وتحويلها من حال الفردية إلى الحالة الجماعية لما يمتلكونه من وعي في كيفية العمل الجماعي والذي اكتسبوه بفضل العلم والثقافة والتجربة في القواعد التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أو في ممارسة الأعمال النضالية المطلوبة في الجامعات الفلسطينية المختلفة فالطلاب شكلوا وقوداً ثورياً لكافة التنظيمات الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني (المالكي، 1996: 102). شكلت هذه الفئة نخبة مثقفة داخل السجون على الطريقة الجرامشية، بمعنى المثقف العضوي (جرامشي، 1994: 33). أي أن الأسرى عملوا من داخل الشريحة كلها (مجتمع الأسرى) للنهوض بحالة الأسرى من حالة فردية إلى حالة عمل جماعي ممأسس كما روى الأسرى عنهم. حيث يروي سامي حسين عن دورهم:

" لقد كان لهم دور أساسي؛ لأن هؤلاء الناس أو جزء منهم على الأقل عايش الحياة التنظيمية في الخارج وبالتالي لم يقبل حياة شريعة الغاب التي كانت سائدة في السجون " (مصدر سابق). ويرى عبد العليم دعنا أن التجربة كانت مشتركة وأن العامل المؤثر بشكل أكثر كان الجانب التعليمي والمعرفي حيث يقول:

" من جاء من الخارج أو الناس المتعلمين ولديهم خبرة ومعرفة، استطاعوا أن يؤثروا على حياة المساجين لأنه في هذه التجمعات البشرية (السجون) والأوضاع والظروف إلي بدو يسود هم الناس الأكثر وعي وأكثر قدرة على إقناع الآخرين في ترتيب العمل بصورة صحيحة وكان لهم دور كبير، لكن تجربة الأسرى لم تكن فردية وإنما كل الأسرى شاركوا فيها، وهي عملية جماعية تامة، والكل ساهم، ولكن هذه المساهمات بدرجات متفاوتة. لكن مساهمة المتعلمين والمثقفين والمدركين لحقيقة الصراع وللحركة السياسية في الخارج كانوا أكثر قدرة على التأثير داخل السجن من غيرهم " (مصدر سابق).

لقد شكل طلاب الجامعات أرضاً خصبة للثورة، حيث عمدت القوى التنظيمية الفلسطينية المختلفة على تنظيمهم وتدريبهم على السلاح، لممارسة أنشطتهم الثورية بعد عودتهم إلى الوطن، والعمل جنباً إلى جنب مع باقي قطاعات الشعب الفلسطيني. وهذا ما يرويه صادق فيصل عن مكانة ودور أسرى الدوريات حيث يقول:

²⁶ أسرى الدوريات: هم الأسرى الذين اعتقلوا وهم يجتازون الحدود بهدف تنفيذ أعمال المقاومة ضد الاحتلال، وهم ينتمون إلى مختلف الفصائل الفلسطينية، وكان بينهم شخوص يحملون جنسيات غير فلسطينية.

" كانوا عناصر شابة ومدربة وقوية جسديا وفكريا وكنا نتجمع حوالهم من أجل سماع أخبار الثورة في الخارج، وكان لهم دور فعال في السجن وتأثيرهم ظهر في الندوات والجلسات التي عملوها وهذا الأمر أعطاهم صلاحية البناء والعمل والتغيير " (مصدر سابق).

وهذا ما يذكره أيضا عبد الستار قاسم في كتاباته أن أسرى الدوريات أو أسرى الخارج، هؤلاء الذين كانوا ملتحقين في صفوف التنظيمات الفلسطينية المختلفة حيث كانت لهم إسهامات عدة في رفع شأن المعتقلين من حيث نقل الخبرة التنظيمية ومحاکاتها في داخل السجون من خلال إعادة بناء الشكل التنظيمي في السجن. بالإضافة إلى تمتع شخوص هؤلاء الأسرى بصفات شخصية أو قيادية من حيث الدور والمرتبة التنظيمية التي كانوا يحملونها قبل اعتقالهم، واستجابة الأسرى وامتثالهم لتعليماتهم التي كانت تسعى إلى بلورة الوعي والتنظيم داخل السجون (قاسم وطلبته، 1986: 207). كذلك كان لهم دورٌ في فرض سياسة الإضراب عن الطعام ونشر سياسة الصمود في السجن خاصة أسرى معركة الكرامة (م، ش، ع، 1979: 202). ومن ضمن الأدوار التي لعبها أسرى الدوريات داخل السجن فك الخصامات الداخلية بين الأسرى وتوحيد صفوفهم، خاصة أولئك الذين كانوا يتميزون بصفة قيادية في التنظيم وداخل الوسط الاجتماعي للأسرى كما يروي ذلك محمد العلامي " كنا في سجن نابلس وكان في أسرى من معركة الكرامة كانوا يحلوا الخلافات بين الأسرى خاصة الخلافات بين فتح والجبهة الشعبية " (مصدر سابق). وبالتالي فإن دور أسرى الدوريات لم يكن فقط في نقل التجربة التنظيمية في التنظيمات في الخارج وإنما كان أيضا في إذابة الخلافات الشخصية بين الأسرى في سبيل جمع جهودهم نحو بناء مؤسستهم.

إن عملية تنظيم الأسرى ومأسسة حياتهم داخل السجن، كما يروي الأسرى، تظهر الدور البارز الذي لعبه الأسرى الطلاب وأسرى الدوريات والمتقنين، سواء كان ذلك بنقل تجربتهم وخبرتهم التي تعلموها في قواعد الثورة بالخارج أو بتأثير شخصيتهم كأفراد، وذلك لأن المتقف المستعمر يسعى إلى استحضار الكل في المعركة من خلال احترام ثقافة وجهود الكل (فانون، 1961: 202). إلا أن المتقنين لم يكن جهودهم ودورهم وحده العامل الحاسم في عملية المأسسة بل وجدت عوامل أخرى ساعدت في تحقيق المأسسة وهذا ما سأحاول الإجابة عنه في دراستي.

ثانياً : محاربة الأمية وبداية الوعي الأسيري .

أدرك الأسرى أن إحدى المشكلات التي تواجههم في إعادة ترتيب الوضع الأسيري داخل السجن تتمثل في عدم وجود وعي وترابط كافٍ لدى الأسرى نتيجة سياسات الفردنة. فهم بحاجة إلى عملية أدلجة وتعليم تمكنهم من مواجهة سياسات السجن الاستفراكية. فالتعليم بأشكاله كافة شكل تحدياً جديداً لهم ؛ وذلك لأن مواجهة السجن (المحتل) لا بد لها أن تكون مرتكزة على وعي بطبيعة ظروف المسجون، وحقيقة أهداف السجن " لأن التعليم الثوري بالأساس مرتبط بتجارب حسية إنسانية يعبر عنها بلغة فنية ومبتكرة تهدف في الأساس إلى خلق ثقافة مضادة ووعي ثوري جديد للتناقضات التي يعيشها الإنسان " (بركات، 1996: 396). إن العملية التعليمية هدفت بالأساس إلى مواجهة إدارة السجن التي سعت إلى خلق واقع جديد يهدف إلى تفريغ الأسرى من محتوهم الفكري والثقافي عبر محاربتها لأشكال التعلم التي من شأنها النهوض بمستوى الأسرى العلمي والثقافي (القيمري، 1981:47). إلا أن الأسرى بذلوا جهوداً كبيرة في عملية استحضار الوعي لمحاربة هذه السياسات التفرغية رغم استمرار إدارة السجن في فرض حصار ثقافي على الأسرى. على اعتبار أن الاستهداف الإنساني للأسير لا يكون من خلال قمعه وضبطه فحسب، وإنما بالحرمان والتجهيل.

هذه العملية من شأنها إخراج الأسير محكماً بعمليات الضبط الاجتماعي بعد خروجه من السجن. وهذا ما يؤكد سالم أبو صالح في روايته عن الحالة الثقافية في البدايات الأولى لعمليات الاعتقال " لم تتوفر أي مادة ثقافية في سجن الخليل ولم تتوفر لا أقلام ولا دفاتر وبالتالي لم يكن هناك وعي داخل السجن " (مصدر سابق). كما أنها عملت على التحكم بالمواد الثقافية والإعلامية الموجهة للأسرى كما يروي ذلك فتحي الطيبي :

" لم يكن لدينا كتب أو دفاتر في الفترة الأولى للاعتقال وكانت جريدة الأنباء تصلنا مرة واحدة في الأسبوع، ولا يصلنا إلا الأخبار السينة والمواضيع التافهة فيها، والخبر الجيد أو الموضوع الجيد كانت إدارة السجن تقصه بالمقص وكان القص واضحاً " (مصدر سابق). وهذا يتوافق مع ما أسماه حسن عبد الله غسيل الدماغ للأسرى من خلال إخضاعهم إلى عمليات منظمة تهدف إلى خدمة مخططات إدارة السجن عبر إقدامها على فرض حصار ثقافي على الأسرى بهدف ترويضهم وغسل أدمغتهم وتفريغ الأسرى المناضلين والمؤيدين للفصائل من محتوهم الوطني والفكري باستخدام أساليب وحشية لتغيير مفاهيم الأسرى وتثبيط عزائمهم أيضاً (عبد الله، 2003: 10).

إن الهجمة الثقافية على الأسرى كانت بالغة الخطورة، من حيث المحاولات التي كانت تقوم بها إدارة السجون في بث الفكر الصهيوني، والتغني بتفوقه مقابل العجز الفكري العربي. ويبرز ذلك من رواية أحمد عوده " كانت إدارة السجن تنظم محاضرات لبعض المختصين في مجال علم النفس والاجتماع والسياسة لإدارة حوارات وندوات من شأنها التشكيك في المفاهيم والتقاليد وثقافة الشعب الفلسطيني " (مصدر سابق). وهذا ما يؤكد حسن عبد الله في حديثه عن المواد الثقافية والإعلامية، التي سمحت إدارة السجون بها سواء باستماع الأسرى إلى بضع نشرات إخبارية من الإذاعة الإسرائيلية إلى جانب إدخال صحيفة الأنباء. "هذه المسموحات (الصحيفة، ونشرات الأخبار) كانتنا جزءا من المخطط الإسرائيلي في عمليات مسح الأدمغة للفلسطينيين بشكل عام وللأسرى بشكل خاص " (عبد الله أ، 2004: 27). ويبرز سؤال هنا، ما هي الإجراءات التي اتخذها الأسرى من أجل التغلب على سياسات التجهيل المتبعة حيالهم، والتي ساهمت في عملية المأسسة فيما بعد؟

كفاح الأسرى عمليات التجهيل المتبعة حيالهم من خلال قيامهم بخطوات عدة كما يتضح من رواياتهم فقد بدأوا في مكافحة الأمية باستخدام أدوات بدائية في عمليات التعليم كما يروي صادق فيصل :

" كنا نكتب على ورق اللبنة والزبدة وعلى ورق دخان الخنثريش، وكنا نخبئها بشكل سري، لأن اكتشافها كان يشير ثائرة الإدارة. أي أن هؤلاء صار بدهم يفهموا وهم ما بدهم إيانا نفهم ونتعلم، طالبنا مرات عديدة الصليب الأحمر وخضنا اضرابات من أجل القلم والأوراق والكتب وافقت الإدارة وأدخلتها علينا ما بين الأعوام 1974-1975 " (مصدر سابق).

في هذه السنوات المذكورة كانت حياة الأسرى قد بدأت تشهد تقدما ملموسا نحو المأسسة نتيجة بداية تكون الوعي الأسيري المقاوم لسيطرة السجن، والتي أفرزت عمليات تعليمية يقوم بها الأسرى النخب وأفضت إلى وجود عمل جماعي موحد. وهذا ما يروي محمد نزال حول بدايات التعليم الأولى للأسرى:

" لقد سهلت المعلومات التي كانت بحوزتنا عملنا داخل السجن، حيث كنا نعمل جلسات نتحدث فيها عن الثورة برة²⁷ كيف كانت وعن فتح، كان في شيء نحكيه بس ما كان بين أيدينا أي وثائق نحكي فيها، لقد كنت في كتيبة تم التركيز عليها بشكل أساسي ثقافيا وسياسيا وتنظيميا " (مصدر سابق) .

ويعزز ذلك ما قاله عبد العليم دعنا عن عمليات التثقيف والتسييس داخل السجن حيث يقول:

" رغم شحة الأخبار وعدم وجود إذاعات إلا جريدة الأنباء الصهيونية، ولعدم وجود مواد ثقافية محترمه آنذاك ولشحة الكتب، إلا ان الأسرى اجتهدوا واتخذوا مواقف سياسية مختلفة، على أية حال هذه المواقف لم تكن تشذ عن المواقف السياسية

²⁷ . برة: تعني الخارج.

لأي فصيل في الخارج، لقد كنا في الجبهة الشعبية نركز على النواحي الفكرية والايديولوجية، فقد كانت النواحي الفكرية تأخذ جزءاً كبيراً من عمليات التعبئة والتحميد، وفتح كانت تركز على مبادئ فتح والمواد الثقافية القومية في الجلسات " (مصدر سابق).

أما بخصوص إدخال الكتب فيروي أبو السكر :

" لقد دخلت السجن ووجدت كتباً فيه، ويبدو أن الإدارة رأت إصرار الأسرى على التعلم والثقافة ووافقت على إدخال كتب كان طابعها فلسفياً وجودياً، بالإضافة إلى قصص إباحية وغرامية تافهة تسعى إلى إثارة الغرائز الجنسية للأسرى و توفير أرضية لشيوع الممارسات اللوطية " (مصدر سابق).

ويرى مؤلف كتاب "السجن ليس لنا" أن أهداف إدارة السجن من إدخال هذه الكتب التي يسمحون بدخولها " كانت في مجملها كتباً تافهة تسعى إلى خلق واقع تدميري جديد داخل مجتمع الأسرى في السجن " (القيمري، 1995: 126)، وهي بالأساس كتب موجهة لخلق ثقافة توفيقية تسوغ أفكار وثقافة السجن التي تسعى إلى فردنة المجتمع الأسيري خاصة، أن هذا النوع من الأدب التوفيقية ينزع إلى الفردنة (بركات، 1996: 382).

كذلك فإن إدارة السجن لم تسمح للأسرى بامتلاك قلم ودفتر إلا بعد عام 1971 حيث وافقت على إدخال دفتر من ثماني ورقات بالإضافة إلى قلم وعلبة حبر لكل أربعة أسرى. وفرضت قانوناً يحظر بموجبه تسليم أي دفتر إضافي للأسير ما لم يسلم الدفتر السابق دون أي نقصان في عدد أوراقه (القيمري، 1985: 122)، وبذلك تكون أخضعت حركة أقلام الأسرى إلى رقابة وضبط آخر بالإضافة إلى الرقابة الجسدية والنفسية. وقد استطاع الأسرى استغلال هذه الكتب بغض النظر عن مستواها الفكري والعلمي في عمليات محو الأمية داخل السجن، فهذه الكتب والصحف تم تسويغها من أجل توفير جو لدى الشخصيات القيادية في السجن لبث الثورة الثقافية التي كان من ثمرتها محو الأمية وتعميق الوعي لدى الأسرى، وأسهمت في اتساع آفاق الفكر لدى الأسرى وتعميق وعي المواجهة ضد السجن (الصغير، 1969: 19). فقد حسم الأسرى أمرهم في أن يكون العلم والثقافة أولاً، فعملوا على إنشاء المدارس داخل السجن كطريق لمحاربة الأمية وتعليم الأسرى وتنقيفهم كخطوة أولى في مواجهة السجن وتحقيق مؤسستهم.

ثالثاً: المدارس التي أنشأها الأسرى.

دفع تعاضد الممارسات القمعية التي عانى منها الأسرى باتجاه البحث عن وسائل تحصينية لمواجهة هذه الأساليب القمعية من خلال المعرفة والتعليم. وذلك لأن " أعمال القمع التي تقوم بها السلطات الاستعمارية لا تحطم تمرد الشعب، بل تعجل نمو الوعي لديه " (فانون، 1961: 75). هذا الوعي تفعل وازداد نتيجة وجود توجه لدى الأسرى في تعزيزه من خلال تعليم الأسرى وتثقيفهم. ومن الملاحظ في هذه الفترة أيضاً أنه كان هناك توجه لدى منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز دور التعليم لدى الفلسطينيين خاصة في بداية وجود المنظمة في لبنان حيث عمدت إلى إنشاء المؤسسات وكان من أهمها دائرة التعليم من أجل رفع المستوى الثقافي والتعليمي للفلسطينيين (فرسون، 2003: 378). فكان تشكيل المدارس في السجون ينسجم مع التوجهات لدى منظمة التحرير في إعطاء الشأن التعليمي أهمية لدى الأسرى.

بروي فتحي الطيبي كيف كانت التجربة الأولى لإنشاء مدرسة في سجن نابلس حيث يقول:

" في سجن نابلس اعتقلوا طلاب توجيهي كثير، وطلب أهالي نابلس من الحاكم العسكري أن يعطي فرصة لطلاب التوجيهي أنهم يقدموا امتحانهم، وافقت الإدارة وفتحوا المدرسة، صارت المدرسة تدرس من الصف الأول حتى التوجيهي، وكان مديرها تيسير قبعة، المدرسة أسهمت في توعية الشباب ومحاربة الأمية، وكانت للجميع بس الجبهة الشعبية كانت مسيطرة عليها " (مصدر سابق).

كذلك يروي أحد طلاب هذه المدرسة صادق فيصل عن دورها في عملية التعليم ويقول:

" المدرسة كان لها دور في محو الأمية لدى بعض الأسرى، والتعليم كان له دور في نهضة الأسرى، عملية التعليم ساعدت في تثبيت أركان التنظيم لأن العدو يريدنا كم مهمل لا يفهم ولا يفقه شيء سوى أن نأكل ونشرب وننام " (مصدر سابق).

ورغم أن عنقاوي يرى أن عملية فتح المدرسة كان لها أهداف وغايات إعلامية كشكل من أشكال تحسين الصورة أمام الأعلام وإخفاء الصورة الحقيقية التي توجد داخل السجن (عنقاوي، 1995: 132)، فإن الأسرى استطاعوا استغلال هذه المدرسة في عملية مكافحة الأمية من خلال قيام بعض الأسرى بتعليم رفاقهم الأميين، حيث عملت الشخصيات القيادية على توزيع الأسرى إلى قسمين. مستوى أول من أجل مكافحة الأمية ومستوى ثانٍ متقدم نسبياً (الصغير، 1996: 186).

إن قيام المدرسة في سجن نابلس كان له دورٌ بارزٌ في رفع المستوى العلمي والثقافي والسياسي للأسرى من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنها شكلت غطاءً لممارسة بعض الشخصيات القيادية في هذا السجن لدورها في عمليات البناء للمؤسسة التنظيمية في المجتمع الاعتقالي (عنقاوي، 1995: 133)، فشكّلت نواة لعمل اجتماعي منظم يهدف إلى إقامة المؤسسة الاعتقالية الخاصة بالأسرى داخل هذا السجن. إن محاولات الأسرى النهوض بمستوى معيشتهم وتحويل سجنهم من مكان وجد لتصفيتهم وإفنائهم إلى مؤسسة تعيد بناء مجتمع مقاوم، لم تتوقف. حيث كان الأسرى يحاولون في مختلف السجون بناء مؤسسات تعليمية تسعى إلى النهوض بمستواهم الفكري والعلمي والسياسي تمهيدا لتحويل هذا السجن إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة، خاصة وأن الأسرى بدأوا بتعميم تجربة مدرسة نابلس إلى السجون الأخرى، حيث أقاموا مدرسة أخرى في سجن الرملة من أجل محور الأمية وممارسة نشاطاتهم التنظيمية في ظلها. ورغم أن هذه المحاولة لم تدم (القيمري، 1985: 125)، فإنها شكّلت هي الأخرى نواة عمل جديد يسعى إلى تنظيم الجهود الجمعية في مواجهة إدارة السجن لتحسين مستوى معيشتهم.

كذلك أيضا فإن الأسيرات الفلسطينيات اللواتي كن يعانين من مخاطر الاندماج في السجن حيث عشن بوضع مختلط مع سجينات منحرفات من الإسرائيليات استطعن أن يخلقن وعيهم من خلال عقد جلسات ثقافية في وضع صعب جدا خوفا مما يصاحب عمليات الدمج من تأثير مضاد من الثقافة الإسرائيلية وبدأن في تدريس بعضهن البعض خاصة تلك الأسيرات الجامعيات من خلال تقسيمهن إلى مستويات من محور الأمية حتى الثانوية، وفي معظم الفروع العلمية (عبد المجيد، 1982: 24)، بهدف الحفاظ على ذاتهن ومن أجل النهوض بالمستوى الفكري والسياسي للأسيرات.

كذلك فإن فترة بداية السبعينيات شهدت نهوضا ثقافيا وفكريا على المستوى الفلسطيني، ممثلا بدور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مجالات محاربة الأمية ضمن نطاق عمليات التعبئة الفلسطينية لمقاومة الاحتلال. هذه النشاطات هي الأخرى تميزت بأنها قائمة على جهود فردية تطوعية، أي أنها كانت من خلال مبادرات فردية من أشخاص قياديين في هذه المؤسسات. فالتوجه لدى فصائل منظمة التحرير في السعي لبلورة وعي سياسي واجتماعي " قد امتد إلى داخل المناطق المحتلة وتم تعميقه من خلال ربط العمل

الاجتماعي بالعمل السياسي. هذه المرحلة بشكل عام اتسمت بكونها مرحلة بلورة الوعي " (بدران، 1980: 58).

وبشكل عام، فإن محاولات الأسرى في فتح المدارس، أو محاولات منظمة التحرير بربط العمل الاجتماعي بالسياسي، هذه المحاولات أسهمت في تطور الوعي الأسيري بشكل عام خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المراحل الأولى من عملية الاعتقال طالت العديد من الأسرى غير المثقفين والمتعلمين، إلا أنها لم تكن وحدها التي رسخت الوعي الأسيري فهناك أيضا التجربة والخبرة التي اكتسبها من خلال الإضرابات.

رابعاً: الإضرابات.

يقول غاندي " أن يأكل المرء يعني أن يضمن اشتغال الجسد من الناحية البيولوجية، ويعني كذلك أن يحيي علاقته مع الآخرين، مع العالم، مع الكون. الوجبة هي فعل اجتماعي، سياسي، وليس من ثقافة ولا جماعة إلا وتحيط هذه الممارسة بقواعد وطقوس خاصة " (بانتر، 1996: 67). وبما أن غاندي يرى بالطعام ممارسة اجتماعية، فهذا يعني أن بالإمكان تسخير هذه الممارسة لخدمة أهداف مجموعة ما من خلال أدلجة هذه الممارسة وتحويلها الى وسيلة لتحقيق أمر ما.

وهذا ما فعله الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال حيث اعتبروا أن الإضرابات عن الطعام تشكل إحدى أشكال الرفض الاجتماعي لسياسات السلطة المهيمنة، وتشكل إحدى طرق المواجهة التي يقوم بها الطرف الأضعف تجاه الطرف الأقوى (فيلدمان، 1991: 78)، ويعتبر إحدى أشكال النضال لتحقيق بعض الإنجازات. وهذا يعني أن الأسرى عبروا عن رفضهم لسياسات إدارة السجن المتبعة حيالهم من خلال الإضراب بصراحة، وقبلوا الجوع والتعذيب في سبيل مواجهة الإدارة، ورفض إجراءاتها القهرية (ابو عمشه، 1989: 79). هذا النوع من الإضراب لم يلجأ إليه الأسرى إلا مرغمين في مواجهة سياسات الإذلال والاستهداف لهم، كما أنها كانت السلاح الوحيد الممكن استخدامه في مواجهة إدارة السجون بهدف تحسين

مستوى معيشتهم، أو كشكل من أشكال الاحتجاج على قيام إدارة السجون ببعض الممارسات القمعية حيال الأسرى. ويروي الأسير المحرر فواز عمرو²⁸ أن الإضرابات نوعان :

" الإضرابات كان منها اضرابات من أجل الأسرى بشكل عام وتمس وجودهم وكان يقوم بها السجون المركزية خاصة بئر السبع أو عسقلان أو نفحة أو سجن جنيد. وهناك اضرابات تخص سجنا وحده كأن يوضع فاصل في ساحة هذا السجن أو ذاك أو يتم سحب إجاز ما من السجن نفسه " (عمرو، فواز : 2006/4/14).

هذه الاضرابات اتخذت أشكالاً عدة وسوف أتناولها في دراستي هذه ليس من أجل توثيق تواريخها، وإنما من أجل إظهار دورها في تحقيق بعض التغييرات على مستوى حياة الأسرى بما قدمته من إسهامات في عملية تنظيم المجتمع الأسيري والوصول به إلى مرحلة المأسسة.

1. الإضراب عن الطعام أو كما يسميها الأسرى حرب الأمعاء: وهي من أشهر الوسائل التي اعتمدها الأسرى في مواجهتهم مع إدارة السجن. وفي هذا النوع من الإضراب يتمتع الأسير عن نيل وتلبية حاجته من الغذاء²⁹ بشكل كامل ويروي صادق فيصل " إن الإضراب عن الطعام كان السلاح الفعال والوحيد الذي كنا نستخدمه في مواجهة إدارة السجن " (مصدر سابق). وقد أطلق عليه الأسرى كما يروي عبد العليم دعنا " حرب الأمعاء الخاوية أو حرب الإرادة والثبات " (مصدر سابق). ويرى فواز عمرو " أن الإضراب عن الطعام كان يشكل تحدياً بين إرادة الأسير ونفسه، وما أجمل النصر على أهواء الذات " (مصدر سابق). وغالباً ما كانت الإدارة تخضع لطلبات الأسرى كما يروي محمد نزال " إدارة السجن في كثير من الأحيان كانت تدع لمطالبنا وأحيانا كانت تعد بتنفيذ الطلبات مقابل فك الإضراب " (مصدر سابق).

2. الإضراب عن العمل: أضرب الأسرى كثيراً عن العمل لعدم ملائمة شروط العمل للمعايير الإنسانية، وكرد على سياسة السجان القاسية للأسرى العمال والتي وصلت إلى حد القتل كما حدث مع الأسير عمر الشلبي الذي تعرض لاعتداء وحشي بالضرب المبرح على رأسه نتيجة تخريبه مكاوي مما أدى إلى

²⁸ فواز محمد مصطفى عمرو اعتقل لأول مرة في تاريخ 1984/12/18 وحكم عليه بالسجن خمس سنوات حيث أفرج عنه في تاريخ 1989/12/18، أعيد اعتقاله لمدة تسعة أشهر بتاريخ 1991/1/1 وأفرج عنه بتاريخ 1991/9/19، وأعيد اعتقاله لمدة سبع سنوات ونصف بتاريخ 1992/10/22 وأفرج عنه بتاريخ 1999/12/29، وأعيد اعتقاله في تاريخ 2002/10/23 وأفرج عنه بتاريخ 2002/12/31، كذلك أعتقل لمدة أربعة إداري بتاريخ 2005/1/5 وأفرج عنه بتاريخ 2005/6/11، يعمل في وزارة شؤون الأسرى والمحررين كمسؤول عن قسم الأسرى في داخل السجون الاسرائيلية.

²⁹ هناك عدة أنواع من الإضراب عن الطعام، منها الإضراب المفتوح وفي هذا الإضراب يتمتع الأسير عن تناول أي نوع غذائي سوى كأس من الحليب في اليوم على اعتبار أن ذلك لا يفك الإضراب، والنوع الآخر هو الإضراب المتقطع عن وجبات طوال فترة الإضراب، وهناك إضراب احتجاجي على بعض التصرفات الآتية لإدارة السجن، قد يكون طوال اليوم أو عن وجبه من الوجبات.

استشهاده (أبو بكر، 1992: 102). وقيام الأسرى برفض هذه السياسة التشغيلية المهينة نابع من تيقنهم

بأن ما يحدث هو استغلال اقتصادي بشع لقواهم العاملة كما أشرت سابقا في هذا الفصل.

3. الإضراب عن الزيارة: قيام الأسرى بخطوة احتجاجية على إدارة السجن من خلال رفض مقابلة أهاليهم

في الموعد المحدد للزيارة ويروي فواز عمرو:

" إن سجن الخليل أُضرب لمدة سنة عن الزيارة ردا على سياسة إدارة السجن في وضع فاصل في ساحة الفورة، وبعد ذلك

لم تستجب الإدارة لهذا الإضراب فقرر الأسرى فك الإضراب وزيارة أهاليهم ولم يزل السور" (مصدر سابق).

هذا النوع من الإضراب كان يهدف منه الأسرى إلى وضع الأهل في موقف من شأنه خلق بلبلة أمام

السجون وعمل اعتصامات أمام مقر الصليب الأحمر الدولي لممارسة الضغوط على الإدارة لتحسين

مستوى الشروط الموضوعية والحياتية للأسرى.

4. إضراب عن الكنتنين: الكنتنين يعود بمنفعة مزدوجة، بمعنى أنه يقدم بديلا نوعا ما للأسرى في بعض

المستهلكات كالدخان وغيره، وبمنفعة اقتصادية مربحة بشكل عالٍ لإدارة السجن، وغالبا ما كان الأسرى

يقاطعون الكنتنين بعد قيام إدارة السجن بعمليات مصادره لمقتنيات الأسرى كشكل احتجاجي على هذه

الأعمال. ويعتبر أشهر إضراب عن الكنتنين ما حدث في سجن عسقلان حين عاقب مدير السجن الأسرى

العمال بحرمان من الكنتنين لمدة شهرين نتيجة عدم خروجهم للعمل للاحتفال في ذكرى انطلاقته فتح

بتاريخ 1978/1/1، مما جعل الأسرى يتضامنون مع إخوانهم وأضربوا معهم حتى رفع الحظر عن

الأسرى المعاقبين، الأمر الذي جعل مدير السجن يتراجع عن قراره هذا (عنقاوي، 1995: 291).

5. إضراب عن الرسائل: هذا الشكل من الوسائل الاحتجاجية كان يلجأ إليه الأسرى للرد على تصرفات

رجال الإدارة الذين كانوا يؤخرون إرسال أو استقبال الرسائل من وإلى الأسير نتيجة تدخل الرقيب

الإسرائيلي في ذلك. لقد جاء الإضراب ردا على هذه التصرفات والتي منها تدخل الرقيب في صياغة

الرسائل الصادرة والواردة، كأن يضيف حرف " لا " بعد كلمة إنني " إنني أنام جيدا " مما يغير من

المعنى إلى جانب تغييرات أخرى (عبد الله ب، 2004: 32). إن هذا النوع من الإضراب كان يدفع

الأهل إلى التجمهر والاعتصام أمام المقرات الخاصة بالصليب الأحمر للاستفسار عن مصير أبنائهم بعد

انقطاع الرسائل، مما يدفع هذه المؤسسات إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية إعلاميا حول الموضوع،

فقد استمرت هذه الحالة من المعاناة في إرسال واستقبال الرسائل حتى إضراب عام 1987 حيث تخلص الأسرى من هذه المعوقات واستعادت الرسالة شيئاً من حريتها (عبد الله ب، 2004: 42).

6. إضراب عن الفورة: حدث ذلك في سجن بئر السبع عام 1973 حيث أضرب الأسرى لمدة تسعة أشهر عن التنزه في المكان المخصص، ومن ثم في سجن رام الله عام 1978 واستمرت لمدة سنة، كذلك في المعتقلات الأخرى، وعادة ما كان الإضراب عن التنزه يرافق الإضراب عن الطعام (أبو بكر، 1989: 131).

7. إضراب عن زيارة الطبيب أو العلاج: لقد تميزت الخدمات الطبية المقدمة للأسرى بأنها جزء من آلة القهر اليومي للسجناء. حيث كان الممرضون والأطباء يعرفون بنزعتهم العدوانية تجاه الأسرى، وكثيراً ما تسبب الجهاز الطبي الإسرائيلي بوفاة الأسرى كما حدث للجعفري وأبو الفحم وراسم حلاوة في سجن نفحة وإسحاق المراغي (دعنا، 1997: 163). إن هؤلاء الأطباء هم جزء من جهاز المخابرات العامة في السجن، والمتخصص في إذلال الأسرى وإسقاطهم في شباك العمالة لخدمة أهدافهم ضد مصلحة الأسرى، والكثير منهم من حثالة المجتمع الإسرائيلي وكانوا لصوصاً ومجرمين قبل أداء خدمتهم (القيمري، 1985: 54). ونتيجة الإضرابات الطويلة التي خاضها الأسرى ومن ضمنها مقاطعة العيادة والعلاج والتي دفعت إلى تدخل الأهالي والمؤسسات الحقوقية والدولية لتحسين مستوى الرعاية الطبية المقدمة للأسرى، دفعت إدارة السجون إلى تحسين مستوى الخدمة من خلال الاستعانة بمستشفيات مثل سروكا في بئر السبع ومستشفى سجن الرملة (القيمري، 1985: 56).

8. إضراب عن الملابس والفرش: هذه الخطوة لجأ إليها الأسرى كما يروي عبد العليم دعنا:

" جاءت رداً على سياسة إدارة سجن عسقلان التي كانت تمنعنا من استخدام الفرش في النهار، حيث كنا نرتب (إبراشنا) صباحاً ونجبر على لبس النعال العسكرية (البساطير) ويمنع علينا الجلوس عليها وإنما على الأرض، تمردنا على ذلك من خلال إلقاء إبراشنا³⁰ خارج الغرف بالإضافة إلى ملابسنا باستثناء الملابس الداخلية. هذه الخطوة جاءت في شهر كانون الأول من عام 1970. تجاهلت الإدارة الأمر في البداية إلا إنها تجاوزت فيما بعد إلى مطالب الأسرى وتم إلغاء صنمية البرش، وسمح لنا باستخدام الأبراش في النهار " (مصدر سابق) .

9. إضراب عن الاستحمام والحلاقة. يروي أبو السكر:

³⁰ البرش كلمة متداولة في السجون وهي تعني الإسفنجة التي ينام عليها الأسير .

" الإضراب عن الاستحمام والحلاقة كانت رد فعل على ممارسات إدارة السجن في إجبار الأسرى على الاستحمام بشكل عارٍ، وسريع لدرجة تكاد أن لا تصيبهم الماء إلا والسجان يطلب منهم العودة إلى الغرف. كذلك هذه الإضرابات كانت تصاحب الإضراب عن الطعام " (مصدر سابق).

ونستطيع أن نقسم هذه الإضرابات والاحتجاجات من حيث الوظيفة والدور في دراستي هذه إلى قسمين رئيسيين من حيث الهدف من الإضراب، وما يخص عملية البناء المجتمعي المنظم للأسرى. وهذه الإضرابات هي:-

1. الإضراب للسيطرة الأسرى على جسدهم.

2. الإضراب للسيطرة على المؤسسة.

وفي هذا الفصل سأحدث عن الإضراب الموجه نحو السيطرة على الجسد كخطوة أولى نحو تحقيق المؤسسة. وسوف أناقش النوع الثاني من الإضراب في الفصل الثالث.

2.5.1- الإضراب للسيطرة على الجسد.

إن السجن الاستعماري ورغم اعتقاله لجسد السجين فإن محاولاته لا تنفك أبداً من محاولته السيطرة على ذات هذا الجسد من أجل تشيئه وإخراجه من دائرة الفعل الوطني. ورغم فشل المحتل في سجن الذات فقد كان هم الأسرى الرئيس هو تحرير جسدهم على اعتبار " أن المستعمر (الشيء) يصبح إنساناً بمقدار ما يحققه من عمل لتحرير ذاته " (فانون، 1961: 44)، ومن هنا فإن الأسرى خاضوا عدة احتجاجات منذ بداية الحياة الاعتقالية بعد عام 1967 وحتى بعد اتفاقيات أوسلو وانتفاضة الأقصى في عام 2000، بهدف إعادة السيطرة على أجسادهم. بمعنى أن سلطات السجن ومنذ بدء عمليات الاعتقال سعت أولاً إلى فرض سيطرتها على الجسد البيولوجي للأسير تمهيداً إلى مرحلة فرض هيمنتها بشكل كامل على ما هو بيولوجي وسيكولوجي في عملية الضبط وإعادة الإنتاج (الناشف، 2005، 46). فلقد كان الأسير يجبر على تشكيل جسده كما كان يريد السجنان، فهو يأمره بالوقوف والجلوس على شكل قرفصاء ناهيك عن أنه ينام ويصحو ويصلي ويأكل ويتنفس حين يأمر السجنان بذلك (الهندي، 2003: 23)

إن أول الإضرابات عن الطعام التي خاضها الأسرى سعت إلى تحرير الجسد من سلطة السجن، أي تحريره من سيطرتهم وإعادة سيطرة الأسير نفسه على جسده، قبل العمل على سيطرتهم على شؤون حياتهم، وتحسين شروطها الموضوعية (الناشف، 2004: 89)، وتبرز هذه المحاولات في تحرير الجسد من سيطرة إدارة السجون في الإضرابات الأولى للأسرى، والتي تمثلت مطالبها في إلغاء كلمة سيدي المذلة، وحق الأسير في تربية شاربيه، وعدم طأطأة الرأس أو انحناؤه أمام السجن، كذلك عدم حلق الرأس بالقوة " وجز شعرهم كما يجز الراعي والجزار شعر الغنم " (أبو بكر، 1992: 22)، كذلك التحرر من "صنمية البرش" من أجل النوم في النهار. هذه الإضرابات سادت حتى فترة حرب عام 1973، هذه الفترة التي تميزت بمصادرة الجسد والذات للأسير. كذلك ما سعى إليه الأسرى من عملية تحرير لأسمائهم ورفع الصفة الشنيئة عنه، حيث أن الإدارة كانت تتعامل مع الأسرى على أنهم أرقام مكتمة وترفض ذكر أسمائهم، إن تشيئ الإنسان وتحويله إلى مجرد رقم في معسكرات الاعتقال نهج اتبعته سلطات السجون لنزع الصفة الإنسانية عن الأسرى (دعنا، 1997: 206). وعليه فإن ما قام به الأسرى من إضرابات واحتجاجات لإعادة أسمائهم إليهم يدخل أيضا ضمن محاولاتهم لإعادة سيطرتهم على ذواتهم تمهيدا لفرض هيمنتهم على الجسم الاعتقالي كله.

إن جهود الأسرى لم تتوان في تحرير أجسادهم من سلطة السجن الذي سعى إلى مصادرة كل العوامل التي من شأنها بلورة شخصية فلسطينية قوية في السجن، خاصة في تلك المعتقلات التي بنيت في الانتفاضة الأولى التي امتدت منذ عام 1987 ولغاية عام 1993، فعملت على التحكم في الماء ومصادرته إلى جانب الغذاء وإلحاق الأذى المتكرر بأجساد الأسرى (الدمج، 2005: 37). فالتحرر الشخصي اعتبر خطوة أولى في خطوات المواجهة مع إدارة السجن لتحسين الشروط الحياتية للأسرى، خاصة وأن سلطات السجون وضمن سياستها الإذلالية صادرت أسمى المشاعر النبيلة للأسرى من حب واحترام للأُم والوطن " اشتم أمك، اشتم فلسطين " (القيمري، 1985: 69).

استمر الأسرى في خطواتهم الهادفة إلى تحرير أجسادهم من سيطرة السجن دون تباطؤ أو خوف. وقد وصلت هذه الخطوات إلى حد تحدي الموت، كالذي حدث في سجن النقب " أنصار 3 " حين رفض الأسرى الانصياع لقرار مدير السجن الذي أمرهم بدخول خيامهم الخاصة صارخا فيهم بكل ازدراء واستهتار " مين فيكم رجل " فرد عليه الأسرى بصرخة الشهيد أسعد الشوا " كلنا رجال أيها الحقيير " وما كاد أسعد ينهي كلمته

حتى صرعه رصاصة استقرت في قلبه وأردته شهيدا " (الدمج، 2005: 48). إن وقوف الأسرى بأجسادهم العارية أمام البنادق الآلية في المعتقلات كوسيلة من وسائل الاحتجاج والمواجهة ضد العنف القاسي الممارس على أجسادهم شكل طريقا أوليا أمام التحرك في سبيل المواجهة لنوع آخر من شأنه فرض سيطرة الأسرى على الجسم الاعتقالي (المؤسسة). وتتساءل هنا كيف أسهم الاعتناق الجسدي من قبضة السجان وسيطرة الأسرى على أجسادهم في تحويل حياة الفوضى كما أردتها سلطات السجون للأسرى، إلى حياة منظمة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة من خلال عمل مؤسساتي؟

2.6 - بداية المأسسة في السجون الإسرائيلية.

رغم محاولة إدارة السجن تطوير أنظمتها فيما يخص فرض الهيمنة والسيطرة والإحكام على الجسم العام للأسرى، على اعتبار أن هذه الأنظمة (الهيمنة والسيطرة) تشكل جزءا من منظومة الاستعمار الداخلي، وهي أنظمة أرست قواعدها سلطات السجون، ونجحت في بداية الحياة الاعتقالية نوعا ما في مهادنة المجتمع الفلسطيني، وجعله يتقبل بعض السلوكيات، رغم هذه المحاولات فإن ذلك لم يبق المجتمع الأسيري راكدا سياسيا وثقافيا، مما جعله يفكر بآليات جديدة لمناهضة هذه الهيمنة (فرسون، 2003: 329).

فقد أسهمت ردات الفعل العفوية والفردية التي تراكمت مع مرور الوقت في تولد شعور لدى الأسرى بضرورة مواجهة إدارة السجون وأساليبها القمعية، بالإضافة إلى تأثير الأسرى بآراء وأفكار أسرى الدوريات من خارج الوطن المحتل، كما بينا سابقا، إلى جانب وجود أسرى من النخب المثقفة وتطعم المجتمع الاعتقالي بنوعيات قيادية ذات طابع عسكري أخذت على عاتقها إعادة ترتيب الأمور، خاصة هؤلاء الذين كانوا يعيشون في سجن بئر السبع المركزي ويعرفون بأصحاب الأحكام العالية أو ما اصطلح على تسميته آنذاك سجن المؤبدات (عبد المجيد، 1982: 12). هذه المتغيرات (تراكم ردات الفعل، وأسرى الدوريات، والنخب المثقفة، والأحكام العالية) شكلت نواة عمل جماعي داخل السجن، خاصة وأن غالبيتهم من الأسرى الذين اعتقلوا أثناء أو بعد تنفيذ عمليات نوعية، جعلتهم كثيرا ما يتناقشون في أمورهم الحياتية وسبل تحسينها، وشكلوا نموذجا لوحدة الهدف الفلسطيني (الصغير، 1996: 94).

إن مساهمة الأسرى النخب بالإضافة إلى تراكم العمل العفوي في تبلور أشكال مختلفة من الانتظام، والذي يعتبر شكلاً من الانتظام السياسي ولو بحدوده الدنيا، هذا الشكل من الانتظام جاء كمتطلب للنضال من أجل مواجهة سياسة القتل الروحي التي يمارسها السجن في مرحلته الأولى تجاه الأسرى. وهو تحول طبيعي في الرد على محاولات فرض الهيمنة والسيطرة على الأسرى؛ لأنه كلما سعت سلطات السجن إلى فرض هيمنتها وسيطرتها المباشرة direct domination على الأسرى الفلسطينيين كانت تواجه من قبل المُسيطر عليهم (الأسرى) بحالة رفض لهذه الهيمنة والسيطرة counter domination (جرامشي، 1994: 28). وهذا ما قد أشار إليه فيلدمان في معرض حديثه عن تجربة الاعتقال الأيرلندية ومقاومتها لأشكال السيطرة والهيمنة، حول سعي القوة الاستعمارية الاحتلالية، في بداية فرض نفوذها على المناطق المستعمرة، إلى فرض سيطرتها بشكل كامل عليها، وهذا يؤدي إلى ولادة مقاومة مضادة لدى الشعوب المقهورة ضد كل هذه الأشكال التي تحاول فرضها القوى المحتلة (عند الناشف، 2004: 88).

إن رفض الأسرى الفلسطينيين لأشكال السيطرة التي سعى الاحتلال لحفرها في أجسادهم، دفعهم إلى فرض سيطرة مضادة تمثلت في مقاومتهم سيطرة المحتل من خلال تعزيز وجودهم السياسي والثقافي داخل السجن وإنشاء مؤسسة خاصة بهم ترعى شؤون حياتهم اليومية. لذا فإن تشكيل الأسرى للمؤسسة كان يهدف إلى التغلب إدارياً على السجن، وذلك بإقامة سلطتهم الموازية في السجن بهدف التقليل من قدرة السجن على التحكم بالأسرى بشكل فعال (فرسون: 2003: 420). فالمؤسسة الأسيرة هدفت بشكل أساسي إلى فرض هيمنة وسيطرة نقيضة لتلك الممارسات الصادرة عن السجن في ضبط الأسرى بطريقه تشبه إلى حد ما حديث جرامشي عن حرب المواقع التي تهدف إلى خلق سلطة موازية من خلال إنشاء الأسرى لمؤسساتهم داخل السجن التي ترمي فيما ترمي إليه صد سيطرة الدولة المحتلة (جرامشي، 1994: 14).

إن عملية تشكيل اللجان وتجاوب الأسرى لمحاولات التنظيم والترتيب الداخلي، له علاقة بطبيعة القضايا التي اعتقل على خلفيتها هؤلاء الأسرى، وهذا ما يدعوه ماكس فيبر ثبات القلب، أي أنه كان هناك شعور لدى الأسرى بأهمية الرسالة التي يحملونها مما جعلهم "شجعانا في مواجهة أشد الأمور بعثا على اليأس، وتحقيق المأسسة، ومن خلال تأثيرهم في الأحداث تأثيراً ذا معنى" (عند بارباليت، 2002: 16-46). انبثقت هذه اللجان التي جاءت رداً على الهيمنة والسيطرة عن اللجنة النضالية العليا التي تعتبر أعلى سلطة

تمثيلية للحركة الأسيرة، فهذه اللجان الاجتماعية، والأمنية، والسياسية، والثقافية، هي لجان تعبئة وتنظيم، خاصة اللجنة الثقافية التي يقع على عاتقها توعية وتنقيف الأسرى، وتحصينهم في مواجهة هجمات إدارة السجون الرامية إلى إفراغهم من محتوهم الوطني وتحويلهم إلى أدوات طيعة لخدمة برامج إدارة السجن التصفوية (أبو الحاج، 1993: 12)، وهذه اللجان بالإضافة لغيرها كانت نواة عملية تنظيم شامل داخل الجسم الاعتقالي والتي تطورت فيما بعد إلى مؤسسة.

من خلال ما عُرِض في هذا الفصل أستطيع القول أن وعي الأسرى لشروط حياتهم ولطبيعة سياسات المحتل الاستفراذية بهدف النيل منهم وجعلهم أيادي طيعة لخدمة أهدافه الاستعمارية، كان عملية تراكمية ولدتها ظروف الاعتقال بشكل عام، إلى جانب وجود أعداد قليلة من النخب التي أطلق عليهم الأسرى مسميات عدة، وكنا قد أطلقنا عليهم وصف المبادرين. هذه النخب ونتيجة لتوفر مزايا خاصة لديها استطاعت أن تجمع الأسرى نحو أهداف محددة فرضتها عليهم الظروف الموضوعية التي يعيشونها.

إن وعي الأسرى لشروط حياتهم الموضوعية وسعيهم الدعوب نحو تغيير شروط هذه الحياة كان محصلة تراكم محاولات عدة استخدمها الأسرى في مواجهة إدارة السجن، كما ذكرت سابقاً، أي أن الرأي القائل إن الأسرى كانوا يمتلكون وعياً في بداية حياتهم الاعتقالية، وأن هذا الوعي هو من أوصل الأسرى إلى مرحلة تشكيل مؤسساتهم وفرضها على إدارة السجن، نعتبره رأياً لا يجانب الصواب. وذلك لأننا حين ننظر إلى كيفية تطور العمل المؤسسي وأشكال الهيمنة والسيطرة التي ابتدعتها الأسرى لمواجهة هيمنة وسيطرة المحتل (إدارة السجن) نجد أن هذه المحاولات كانت تحتل الصواب والخطأ في بعض الأحيان، إلا أنه ومع مرور الزمن واكتساب الأسرى الخبرة بعقلية المحتل (إدارة السجن)، وتراكم التجربة لديهم، ولوجود تأثير ما للنخب استطاع الأسرى أن يتجاوزوا خلافاتهم وصراعا تهم الداخلية على السلطة وتشكيل مؤسساتهم الخاصة في داخل السجن. فكان وعي الأسرى حصيلة معاناة وتجارب استمرت من الأعوام 1967 ولغاياة عام 1975، وهذه الفترة الزمنية ليست بالسهلة حين يكون المحصي لها داخل السجن وليس خارجه.

2.7 - الخلاصة.

في هذا الفصل تناولت كيفية التحول في العلاقات الاجتماعية والسياسية للأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من علاقات قائمة على أساس فردي لتطويع الأسرى لخدمة مشاريع الاحتلال الاستعمارية، إلى علاقات جماعية مسببة، وتعمل من خلال أطر تنظيمية، منهم من كان ينتمي إليها قبل الاعتقال، ومنهم من جند لها داخل السجن.

إن عمليات التحول كانت على أساس وطني فلسطيني، بعد أن أدرك الأسرى شروط حياتهم الموضوعية التي سعى السجن من خلالها إلى قهرهم وإذلالهم وتحويلهم إلى مجرد أشياء فارغة المحتوى، وإقصائهم عن المسرح الوطني كفاعلين تاريخيين. فإدراك الأسرى لشروط حياتهم جعلهم يسعون إلى مقاومة السجن من خلال الاصطدامات معه. هذه الاصطدامات والمواجهات منها ما أخذ الطابع الفردي كضرب السجناء والتخريب المتعمد وغيره على سبيل المثال، ومنها ما أخذ الطابع الجماعي كالإضراب عن الطعام. إن هذه المواجهات بشقيها قادت إلى إنباء مجتمع أسيري مقاوم ومأسس بعد أن وحدت جهود الأسرى في مقاومة استغلال السجن لأجسادهم وإعادة تشكيلها، وشكلت نقطة انطلاق نحو تحرير وإنعاق أجسادهم من سيطرة السجن كخطوة أولى على طريق تحقيق سيطرتهم على أجسادهم وعلى مؤسساتهم (السجن) عبر استخدامهم آليات عديدة، كان منها التعليم ومحو الأمية، واستغلال خبرات الأسرى الذين كانوا يدرسون في الخارج، إلى جانب العائدين من مواقع الثورة. هذه الآليات أسهمت في إيجاد وعي أسيري قاد إلى خلق ثقافة مقاومة مضادة، وتشكيل هيمنة وسيطرة مضادة أيضاً لثقافة وهيمنة السجن، والتي أفضت إلى إعادة ترتيب الوضع الداخلي للأسرى، وتحويل شكل العلاقات فيما بينهم، من علاقات قائمة على أساس فردي ذاتي إلى علاقات قائمة على أساس وطني جماعي.

وعموماً فإن مقاومة الأسرى لأساليب الهيمنة والسيطرة الممارسة عليهم من قبل سلطات الاحتلال في السجن كان لها تأثير في تكوين شكل من أشكال رد الفعل المقاوم لهذه الهيمنة والسيطرة. وهنا أتساءل عن مدى مساهمة سلوك الأسرى المقاوم لأشكال الهيمنة والسيطرة التي مارسها الاحتلال ضد الأسرى الفلسطينيين في تشكيل حياة مجتمعية مأسسة لهم؟ أو كيف ساعدت أساليب الاحتلال الاستعمارية في السيطرة على الأسرى في تحقيق المأسسة؟ وهل كان تشكيل اللجان التنظيمية داخل السجن من قبل الأسرى تحولاً

طبيعياً من الحياة الفردية إلى الحياة الجمعية المُأسَّسه للأسرى؟ أم أن المأسسة جاءت تحولاً طبيعياً في العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل عام وانسياق الأسرى معها بشكل خاص؟ أم هي حاجة برزت داخل المجتمع الاعتقالي بهدف ترتيب أمور الأسرى نتيجة لازدياد أعدادهم ونمو الوعي الثوري داخل صفوفهم بفعل عمليات التعليم ودور النخب؟ هذه الأسئلة وغيرها سوف تكون الإجابة عنها محور الفصل القادم.

الفصل الثالث: تحول العلاقات التنظيمية إلى علاقات مؤسساتية.

في هذا الفصل سوف أتناول التحول في العلاقات داخل المجتمع الأسيري، من علاقات جماعية مؤطرة داخل قوى مختلفة، إلى علاقات جمعية مؤسسية شاملة لكل القوى التنظيمية، أي تحول المجتمع الأسيري كافة من مجتمع تحكمه ولاءات تنظيمية مختلفة إلى مجتمع خاضع لشبكة من العلاقات المؤسسية، ومن ثم تحليل آلية هذه العملية، من خلال تناول الفترة التي تحولت فيها هذه العلاقات التي امتدت ما بين أعوام 1975 ولغاية عام 1993. فهذه الدراسة تتناول شكل المؤسسة وصورتها والبحث فيما إذا كانت انعكاساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بالإضافة إلى الظروف التي أفضت إلى بلورة المؤسسة، وتفاعل الأسرى معها، وموقف إدارة السجون منها.

3.1 - منظمة التحرير الفلسطينية والمأسسة.

سعت الأنظمة العربية من خلال جامعة الدول العربية إلى إنشاء كيان سياسي فلسطيني يهتم بجميع نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، حيث قررت الجامعة العربية وبالتعاون مع بعض النخب الفلسطينية وعلى رأسهم احمد الشقيري الذي كان يعمل موظفا دبلوماسيا في الجامعة العربية " دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد مع معارضة ملك الأردن حسين لهذا الإجراء. واجتمع المجلس في القدس عام 1964، وهو مجلس معين، وأعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية " (فرسون، 2003: 365). هذه المنظمة أصبحت ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، أعترف بها عربيا في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط عام 1974، والاعتراف بها دوليا من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974(فرسون، 2003: 379-381). وأصبحت منظمة التحرير البيت الفلسطيني الذي يضم في داخله جميع الفصائل الوطنية المقاومة للاحتلال.

هذه المنظمة بالإضافة إلى دورها الكفاحي والنضالي بدأت بممارسة نشاطاتها السياسية والاجتماعية والكفاحية داخل المجتمع الفلسطيني، وأصبحت بمثابة حكومة فلسطينية تدافع عن الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة، وتقوم ببناء الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فكانت المؤسسات التي أسست من جديد

كاتحادات المرأة والطلاب، والمعلمين والعمال، والجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات التمثيلية الهادفة إلى نشر الوعي السياسي، وتوكيد الهوية الفلسطينية (أ.براند، 1991: 5).

إن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في تأسيس مؤسسات مختلفة، كان بهدف خلق جسور ما بين المجتمع الفلسطيني كله والثورة التي تتمثل بالمنظمة من أجل التعبئة السياسية والكفاحية، وتأكيد دور وشرعية المنظمة، إلى جانب إرساء بنية تحتية اعتمدت فيما بعد أساساً لتحريك الجماهير من خلال تحول الجامعات والاتحادات المختلفة إلى بؤر مركزية في العمل الجماهيري المنظم (تراكي، 1990، 36).

هذا التوجه، وتأكيد الدور والشرعية، كان يتطلب خطوات مُأسسة لاستقطاب الشارع الفلسطيني. فما حدث داخل السجون من محاولات لإعادة ترتيب الوضع الاعتقالي للأسرى الفلسطينيين من خلال جماعات ما هو إلا امتداد للشعور الفلسطيني بضرورة بلورة وعي خاص، من أجل مواجهة سياسات الاحتلال الرامية إلى إفراغ الأرض من السكان، هذا الوعي وانعكاساته تجلت في بداية حقبة السبعينيات خاصة بعد هزيمة حزيران عام 1967، التي أثبتت أن المغامرات والتصرفات الفردية التي سبقت هذه الفترة، أدت إلى تحولات كيفية سلبية كان من نتائجها انتصار إسرائيل وهزيمة العرب. فأصبح هناك حاجة لوجود عمل مؤسسي يتناسب مع حجم هذه التحولات على اعتبار "أن السبعينيات اختفت فيها الحاجة إلى مغامرين، وأن الألوان أن تنهض المؤسسات بمهامها " (سويف، 2001: 18)، وبما أن شعار المرحلة أصبح يستدعي وجود مؤسسات فاعلة في المجتمع العربي لتنظيم ومأسسة السلوك العربي المتنوع في سبيل مواجهة الأخطار الناتجة عن احتلال فلسطين كلها والجولان وسيناء، فإن هذه التوجهات عكست نفسها على التشكيلات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية التي تجلت وبشكل جماعي خاصة بعد عام 1973، حين تم تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وما ظهر لها من أنشطة عبرت عن روح الانتماء الوطني الفلسطيني وظهر في توحيد الجهود الوطنية في الانتخابات المحلية والبلدية (تراكي، 1990: 48).

هذه الجبهة ومنذ تشكلها في 1973/8/15، شكلت تحالفا ضم جميع القوى الفلسطينية المختلفة لمواجهة سياسات الاحتلال الرامية إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني. فكان هذا التحالف خطوة أولى تجاه جمع جهود القوى المختلفة، خاصة بعد ظهور نتائج الايجابية في انتخابات عام 1976 (فرسون، 2003: 423).

فقد مهدت هذه التحالفات الطريق أمام تحالفات جديدة بين المؤسسات الفلسطينية المختلفة ومن ضمنها مؤسسة الأسرى في السجون الإسرائيلية.

3.2 - المؤسسة في السجون.

إن تجمع الأسرى داخل تشكيلات اجتماعية بدائية كالقراية أو المنطقة الجغرافية في بداية تجربتهم الاعتقالية من شأنه أن يساعدنا في فهم ودراسة مؤسساتهم التي نمت وتطورت فيما بعد إلى مؤسسة متحولة وشاملة الجسم الاعتقالي كله انطلاقاً من المبدأ القائل " إن إنسان اليوم هو صورة منقحة عن الإنسان القديم، ومؤسسات اليوم هي حالة متطورة من مؤسسات الأمس " (أبرش، 1998: 13). أي أنه يجب علينا تسليط الضوء على كيفية تشكيل هذه الجماعات في أول الأمر وبناء على ماذا تشكلت؟ فهل شكل القهر والتعذيب الذي مورس على الأسرى حافظ باتجاه التوحد في ظل مجموعة لتوفير الأمن والحماية من خلال الدعم والمساندة الذي كان يتلقاه الأسير من إخوانه الأسرى على شكل تضامن أولي؟ وهذا ولد ما يسمى مجتمعاً قائماً على أساس التشابه أو ما يسميه "دوركهيلم" مجتمعاً آلياً. للتعرف كذلك على شكل وتفاصيل أي مؤسسة اجتماعية والتعرف عليها فإنه يتطلب منا " أن نبدأ أولاً بمعرفة من أي شيء مصنوعة، فأى شيء مؤسسة أو ظاهرة ليست بنت ساعتها، ولكنها كل معقد مؤلف من عناصر مختلفة ذات علائق متبادلة" (كوفيليه، 1982: 166). وبالتالي فلا يجب أن نأخذها على شكلها الحديث بل يجب التعرف على الآليات التي أوصلتها لشكلها الحالي.

إن أفعال الأسرى المفردة التي جمعت على أساس التوحد والتشابه في الحياة والظروف داخل الاعتقال، وإخراجها كأفعال مأسسة تحتاج إلى تفصيل وتشرح للتعرف على آلياتها الداخلية التي دفعت باتجاه سلوك موحد ومنظم، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مأسسة الأسرى لطريقة حياتهم داخل السجن فرضت قيوداً خاصة على حرية الأفراد، وحولتها من حياة حرية فردية إلى جماعية منظمة ومضبوطة صودرت فيها الأنا على حساب النحن. أي أنها " أخضعت الفرد إلى الجماعة وجندته في خدمتها، وفي الدفاع عنها، رغم أنها أعطته هامشاً أوسع من الحرية مما كان الوضع عليه قبل وضع اللوائح" (عبد الله، 2003: 20) وذلك لأن مأسسة المجتمع تعني عملية ضبط وتنظيم لمختلف نشاطات الإنسان داخل المجتمع ضمن

مؤسسات معترف بها، أي أنها " كيان يقوم مبدأه الضابط بتنظيم غالبية نشاطات أعضائه داخل مجتمع أو جماعة، وذلك وفق نموذج تنظيمي محدد، يكون وثيق الارتباط إما بالمشاكل الأساسية وإما بحاجات هذا المجتمع أو هذه الجماعة أو ببعض أهدافه (ابرش، 1998: 17). ورغم أن المؤسسة بالمعنى الوظيفي تعني " أنها تؤدي وظائف حيوية لا يمكن من دونها تصور المجتمع " (كاستورياديس، 2003: 166) كالوظائف التي أدتها المؤسسة الأسيرية.

إن الانتماء السياسي والحزبي للأسرى خارج السجن وتواصله بشكل سري داخل السجن في بداية الحياة الاعتقالية دفعهم للالتزام مع بعضهم البعض في شكل متوحد، تطور فيما بعد إلى جماعة، تبلور وعيها الخاص داخل السجن باتجاه مأسسة سلوكها لمواجهة السجن وأساليبه الهادفة إلى تجزيئهم وتقسيمهم لزرع الفردية فيهم وتأدية وظائف خاصة بهم. وعليه فإن تكتل الأسرى في جماعات بغض النظر إن كانت بدائية قائمة على أساس القرابة أو التجمع السكاني أو على أساس وحدة الهدف والهوية، لا يمكن النظر له بمعزل عن المحيط الفلسطيني العام، خاصة أن تاريخ المؤسسات في أي بلد ما، ما هو إلا تاريخ حضارة هذا البلد في بعده الثقافي والاجتماعي (ابرش، 1998: 26). فقد شكل التشكل المؤسسي للأسرى داخل السجن الإسرائيلي انسجاما نوعا ما مع السياق الفلسطيني العام، مع وجود خصوصية للحركة الأسيرية.

وكما تحدثت في الفصل السابق عن بداية المواجهة في داخل السجن الإسرائيلية وتحولها من مواجهة فردية إلى مواجهة جماعية أسهمت في بلورة نواة عمل جماعي داخل السجن على مستوى التنظيمات بشكل خاص من خلال استفادة الأسرى من المتغيرات التي تحدثنا عنها والتي تتمثل في النخب، وأصحاب المؤبدات، والعمليات التعليمية والتنقيفية وغيرها، في ظل فترة يصفها عبد العليم دعنا في روايته حيث يقول: " في البداية ما كان في تنظيمات متبلورة بشكل جدي، بس معروف أن هذا جاء على خلفية تنظيم جبهة شعبيه أو على تنظيم فتح، وكان كل عناصر التنظيم يتجمعوا مع بعضهم مثل أبناء العيلة يتدارسون تجاربهم الخاصة، ويعلموا بعضهم البعض ويتفقوا بس ما كان تنظيم رسمي له برامج وهيكلة الخاصة، طبعا كان شيء موضوعي وليس ذاتي لان معظم الناس الموجودة فترات سجنهم كانت قصيرة، يعني اشهر وسنه، ولم يكن في تفكير مثل بعد ما مرت فترات زمنية طويلة على الأسرى، وكانت الناس تخاف من جهة وما كانت تفكر بأنه سوف يطول سجنها حتى تنظم حالها بشكل جيد " (دعنا، عبد العليم: 2006/3/23).

كذلك فإن سامي حسين في روايته حول البدايات الأولى يؤكد دور هذه المتغيرات:

" إن فكرة تشكيل مؤسسات ترعى شؤون حياة الأسرى كانت تدور في أوساط محدودة من الأسرى؛ لأن سلطات السجن كانت تتدخل في أدق الخصوصيات للأسير، وبالتالي فإن مسألة المأسسة كانت تدور في أذهان ما نسميهم بكارث الثورة خاصة هؤلاء الذين عاشوا الثورة بالخارج، إلى جانب المتعلمين والمثقفين " (حسين، سامي: 2006/4/2).

أما بخصوص الأحكام العالية فيروي ربحي أبو ساره " إن الأسرى الذين صدرت بحقهم أحكام عالية كان لهم دور أساسي في عملية تنظيم السجن والسجناء وفرض التنظيم " (أبو ساره، ربحي: 2005/12/15). إن عملية المأسسة التي كانت بفعل المتغيرات السابقة أو نتيجة لوجود التجمعات التنظيمية المنسجمة³¹ والتي شكلت إحساساً بالحماية للفرد أدت إلى شعور بالتلاحم الاجتماعي لدى الأسرى داخل السجن، هذا التلاحم الناشئ عن الانسجام بين الأسرى أنفسهم، والشبه من حيث أن نظرة إدارة السجن لهم على أنهم مخربون ومجرمون ونظرتهم لأنفسهم على أنهم أبطال ومناضلون كما يروي صادق فيصل:

" الحياة الصعبة التي عشناها في البداية جعلتنا نتضامن مع بعضنا البعض حيث كان الكل معرضاً لأن يتم إخراجهم وضربه أمام الكل، الإدارة ما كانت تميز بين فتح وجبهة شعبية كنا في نظرهم جميعاً مخربين، خاصة أن خلفية اعتقالنا جميعاً واحدة هي النضال ضد الاحتلال " (فيصل، صادق: 2005/12/20).

هذا التضامن الأولي ساهم في خلق ديناميكية انبناء اجتماعي مُأسس داخل السجن، والذي شكل للأسرى فيما بعد وجداناً جمعياً مشتركاً نتيجة إدراكهم لطبيعة الشروط الحياتية التي يعيشونها وإدراك أهداف السجن (دوركهايم، [1893 : 1982 : 125]). هذا الوجدان النف حول الأسرى وبدأوا يشقون طريقهم تجاه تنظيم أمورهم ومأسسة حياتهم الاعتقالية. ومن هنا أتساءل فيما إذا كان توجه الأسرى الفلسطينيين نحو تأسيس وترسيخ مؤسساتهم الخاصة بهم داخل السجن الإسرائيلي هو رد على الشروط الحياتية التي كان يعيشها الأسرى، أي أفرزت حاجة لوجود عمل مؤسسي ينظم سلوكياتهم داخل السجن للتخفيف من وطأة السجن وشروطه الاعتقالية؟ أم أنها امتداد لعمليات المأسسة التي شرعت بها منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص؟

³¹ التجمعات التنظيمية المنسجمة تقصد بها هنا بداية تجمعات أصحاب الفكر التنظيمي الواحد بفعل الانتماء وليس بفعل الإلزام التنظيمي وذلك لعدم وجود بنية تنظيمية واضحة المعالم داخل السجن في تلك الفترة.

3.2.1-المأسسة كرد فعل وحاجة ملحة.

تشير الروايات المختلفة للأسرى إلى أن عمليات المأسسة التي قام بها الأسرى الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية كانت بفعل ردات الفعل الملحة على طبيعة الشروط الحياتية التي عاشها الأسرى خاصة في الفترة التي امتدت بين السنوات 1967 ولغاية عام 1974، وتطورها فيما بعد بفعل الحاجة التي ولدتها عمليات التنظيم والمأسسة وهذا ما يظهر من رواية زياد اللبدي³² :

" الحياة كانت في البداية صعبه جدا خاصة ما قبل عام 1974 وكانت الإدارة تستفرد بأي سجين وتعمل العمائل فيه، هذا الأسلوب جعل الأسرى يتضامنون مع بعضهم البعض ويتحدوا كأفراد في البداية ومن ثم كتنظيمات لمواجهة إدارة السجن وقمعها. ومن هنا بدأت الحاجة لعملية هيكليه لكل التنظيمات ولكي لا يحدث انفلاش أو مشاكل بين العناصر من التنظيمات المختلفة لان أي مشكله كانت تحدث بين اثنين من تنظيمين مختلفين كانت تجر التنظيمات لهذه الإشكاليات وبالتالي كان لابد من هيكلة العلاقات التنظيمية " (اللبدي، زياد: 2006/4/16).

كذلك فإن ما يعزز من فكرة أن المأسسة برزت كحاجة أساسية للأسرى ورد فعل تضامني على ممارسات السجن ما تزويه الأسيرة المحررة رولا أبو دحو³³ :

" لقد كانت حياتنا قاسية داخل سجن الصبايا، حيث كنا نعيش مع سجينات جنائيات إسرائيليات، وكان في اعتداءات علينا من قبل تلك المجرمات، وكان يسببن لنا الإزعاج دائما وفي كل لحظة، وكانت إدارة السجن تتساهل معهن، وتقمعنا بشكل جنوني هذا الأمر لعب دورا في خلق الترابط ووحدة مصير بيننا وبين بعض، وصار في حاجه أن نتوحد ونصير جسم واحد " (أبو دحو، رولا: 2006/4/17).

كذلك ما يعزز أن بدايات المأسسة والتنظيم برزت كحاجة ملحة داخل المجتمع الأسيري ما يروييه عبد العليم دعنا:

" لا نستطيع الادعاء نحن كأسرى أن عملية المأسسة داخل مجتمع الأسرى كانت في البداية بفعل مخطط ومنظم، وإنما برزت كحاجة ملحة وفرضت نفسها على الكل، خاصة بعد تجمع الشباب الذين لهم نفس الانتماء، ومع مرور الزمن وازدياد عدد الأسرى برزت الحاجة لوجود نظام يحكم العلاقة بين البشر، وبالتالي فهي ولدت النظام والتنظيم، هذه الحاجة تم تأطيرها واستغلالها خاصة في الفترة الواقعة ما بين حرب أكتوبر وعام 1975 " (مصدر سابق).

³². زياد طاهر محمود اللبدي، من سكان بلدة اليامون في جنين، اعتقل بتاريخ 1975/5/28، وحكم عليه بالسجن مدة أربع سنوات، حيث أفرج عنه بتاريخ 1979/5/27، يعمل في التوجيه السياسي في رام الله.

³³. رولا يعقوب سمان أبو دحو، من مدينة رام الله، اعتقلت في 1988/1/12 وأفرج عنها بتاريخ 1997/2/11، ضمن اتفاقية الخليل والتي على أثرها أطلق سراح جميع الأسيرات، تعمل مدرسة وباحثة في معهد دراسات المرأة بجامعة بير زيت.

لقد مثلت ردة فعل الأسرى حول سياسة السجن الاستفرادية والمفتتة للجسم الاجتماعي العام للأسرى، ومواجهتها له من خلال العمل الجماعي الموحد، رفضاً لهيمنة وسيطرة السجن. فالأسرى في إطار سعيهم لتحرير أجسادهم عملوا على خلق هيمنة وسيطرة مضادة تمكنهم من فرض واقع جديد داخل السجن تمثل في التمهيد لعمليات المؤسسة (جرامشي، 1994: 28). كذلك فإن تجمع عشرات الألوف من الأسرى الفلسطينيين وعزلهم كأفراد في معازل جماعية ولد لديهم علاقات مركبة استطاعت أن تذيب الفردية في البنية الاجتماعية للأسرى (الناشف، 2004: 78) واستقبال فكرة تشكيل الأطر التنظيمية بشكل سريع والذوبان فيها، كتفاعل بين السيطرة ورد الفعل المقاوم.

3.2.2 - تشكيل الأطر التنظيمية داخل السجن.

إن البنية الاجتماعية الفلسطينية كانت مهياً للتحوّل من علاقات قائمة على أساس القرابة بالدم أو بالمكان إلى علاقات من نوع جديد تتمثل بالحزب والمجموعة خاصة بعد هزيمة عام 1967، وفشل العائلة في مواجهة التغيرات السياسية وبرز العمل الفلسطيني المقاوم على شكل حزبي وتنظيمات (العظم، 1979: 66). إلا أن العائلة ظل لها دور أساسي في العمل السياسي الفلسطيني حيث مهدت العلاقات القرابية لنشوء الأطر التنظيمية داخل السجن كحالة ليست فريدة في التاريخ الفلسطيني؛ وذلك لأن تاريخ نشوء الأحزاب ارتبط بالعائلة نوعاً ما. فالأحزاب الحسيني والنشاشيبي تشكلت من مواقع اجتماعية عائلية استغل القائمون عليها نفوذهم ومكانتهم العائلية في تشكيل أحزاب سياسية (فرسون، 2003: 61).

إن التحوّل الفكري والسياسي الذي ظهر داخل المجتمع الفلسطيني ما بعد هزيمة عام 1967، نتيجة تغلغل الأطر والأحزاب في داخله، وضعف العلاقات القائمة على أساس القرابة وتضامنها مقابل تعزيز التضامن القائم بين الولاءات التنظيمية الجديدة (صايغ، 1974: 107)، هذا النوع من العلاقات والتضامن عكس نفسه داخل المجتمع الأسيري وساهم في بروز الأطر وتقويتها. إن تحوّل العلاقات وارتباطها مع بعضها البعض حافظ على وجود الهوية الفلسطينية إلى حد ما؛ وذلك لأن العلاقات القائمة على أسس قرابية في المكان تحوي في طياتها الذاكرة الجماعية للفلسطينيين الذين شنتوا في عام 1948، وما تلا ذلك. بمعنى أن تشابك العلاقات وارتباطها شكل حالة فلسطينية خاصة (فرسون، 2003: 225)، وبالتالي فإن الأسرى تأثروا بهذه الحالة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية ذات الصلة التي يعيشها الأسرى.

فالظروف المأساوية التي عاشها الأسرى كانت نتيجة إخضاعهم لعملية إعادة إنتاج مخططة ومبرمجة تستهدف النيل من وجودهم الإنساني الجمعي بشكله الوطني عبر المؤسسات القمعية والأيدولوجية الصهيونية، ومن خلال أجهزة الدولة المختلفة، خاصة السجون التي سعت إلى إعادة تشكيل الأسير الفلسطيني المقاوم تحت تأثير القوة والعنف الجسدي، داعمة ذلك بعمل أجهزتها الأيدولوجية لإعادة إنتاج قيم ومفاهيم جديدة للأسرى (التوسير، 1976: 85)، لفرض سيطرتها على جسد المعتقل وامتداده الخارجي.

كما أن لجوء سلطة السجن (السجان) إلى سلوكيات عقلانية في تعاملها مع بعض الأسرى هادفة من وراء ذلك إلى ربط الأسرى بمؤسساتها السلطوية، وتحويلهم إلى أيدٍ طيعة تعمل على تفكيك الروابط الجمعية ذات البعد الوطني، ولإحداث أي فعل له معنى يعوق ويشوه أي تطور أو تغيير يسعى إلى تشكيل مجتمع اعتقالي مقاوم، وإبراز الراضين للتعاون على أنهم غير متكيفين ويسيروا في طريق الخسارة (فيبر، 1992 [1905]: 39). وبالتالي فإن عملية استهداف الفلسطينيين بهذا الشكل كانت على أساس جماعي، أي فردنتهم من قبل الاحتلال كانت جمعية وليست فردية بالأساس ومن هنا فرد الفعل أخذ الطابع الجماعي.

هذا كله دفع الأسرى إلى تشكيل أطرفهم التنظيمية التي فرضت نفسها على الأسرى وعلى الإدارة من خلال قيامها بنشاطات مختلفة أدرك فائدتها الأسرى أولاً. مما دفعهم للاتفاق حولها وتعزيز قوتها إيماناً منهم بأن الجمعنة والأطرف من شأنها أن تقود سفينتهم التائهة في ظلمات السجن إلى بر الأمان ومواجهة أهداف السجان الرامية إلى تفرغهم من محتوهم الوطني وإبناهم كفاعلين على مسرح التاريخ، وبالتالي توفير الأمن والحماية لهم. هذه النتيجة التي توصل إليها الأسرى كما يروي كتاب "السجن ليس لنا" كانت نتيجة ترسخ الوعي الوطني والنضالي في نفوس الأسرى، وما لمسوه من مبادرات إيجابية على المستوى الشخصي من القادة المميزين في السجن (القيمري، 1985: 229). وثانياً شعور إدارة السجن بفشل كل محاولاتها لضرب هذه الأطرف وغيرها، خاصة أنها حاربت أي تشكل جماعي منظم داخل مجتمع الأسرى. وسؤالنا هنا كيف بدأت تتشكل الأطرف التنظيمية داخل السجن وتفرض حضورها وهيبتها على الأسرى وعلى الإدارة؟

يروى عبد العليم دعنا أن بداية تشكل الأطرف التنظيمية داخل السجون كانت فكره ثورية لاستغلال الوقت والتعبئة حيث يروي:

" صار عندنا فكرة أننا موجودين في السجن لسنوات طويلة، ونحن جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية ككل، وما بصير أن نأخذ موقف سلبي تجاه الزمن، فالإنسان جزء من العالم وشعرنا بقيمة الثقافة، وبدأت التجارب داخل السجن تطعم من أسرى متعلمون ومثقفون جدد، وبدأ المجتمع الأسيري يتطور بصورة موفقة للنظر، وصار توجه بوضع ترتيب تنظيمي لكل الفصائل " (مصدر سابق).

كما يروي سامي حسين أن الأسرى بعد خروجهم من صدمة الهزيمة شعروا أنه أن الأوان لتغيير نمط حياتهم البدائية " لا يمكن أن نعيش في حياة كشرعية الغاب إن جاز التعبير، وكان لابد من حياة يسودها نوع من أنواع التنظيم والنظام والمؤسسة حتى نستطيع أن نعيش سنواتنا الطويلة في السجن بشكل حضاري " (مصدر سابق).

كذلك برزت الحاجة إلى ترتيب أوضاع الأسرى في المرحلة الأولى لبدائيات التنظيم في ظل وجود علاقات غير سوية حيث يروي احمد عوده:

" كان في أشخاص تتحكم في السجن علاقتها مع الإدارة كويسه، القوي كان يوكل الضعيف، بعد فتره بدأت هذه العلاقات تتغير نتيجة وجود شخصيات قيادية لديهم تجارب تنظيمية بلشوا يعملولنا جلسات تنظيميه وبلشت أنويه تنظيمية تتشكل، وبعد حرب أكتوبر عام 1973، كان الوضع ممتاز بالنسبة لشباب التنظيم، وصرنا نعيش شبه معسكر على ارض محررة وصار التنظيم قوي وله كلمته في السجن، وبشكل عام لما ازداد عدد المساجين وكثرت السجون صار في حاجه إلى توحيد وتجميع الشباب، لان الحاجة والمصلحة كانت تتطلب أن يكون هناك جسم منظم داخل السجن " (عوده، أحمد: 2006/4/12).

أما ربحي أبو ساره فإنه يرى سبب تبلور العمل التنظيمي داخل السجون يعود إلى روح المنافسة بين التنظيمات حيث يروي:

" بدأت الناس تفهم سو معنى منظمة وتنظيم وثوره، وصار منافسه بين عناصر فتح والجبهة الشعبية على من يستطيع أن يحسن الوضع الداخلي في السجن، وكانت جهود فردية في الأساس تدعونا للاجتماعات وكنا نجلس في الغرفة إلى بدو يشارك يشارك، كله كان شغل ارتجالي، وكان يؤثر في السجن المثقف والمتعلم والقوي وبدأت التنظيمات تتشكل " (مصدر سابق).

في حين يرى أبو السكر أن بداية تشكل التنظيمات يعود إلى معركة الكرامة حيث يروي:

" معركة الكرامة كان لها دور كبير في تشكل التنظيمات الفلسطينية في السجون لأنها أسهمت في تثبيت القضية. بتقديري كان لأسرى الكرامة دور في بناء المؤسسة لأنهم عكسوا صيغة الخارج إلى داخل السجن وأنا شخصيا لمست هذا الحكي " (جباره، احمد: 2005/12/25).

في حين يرى صادق فيصل أن أهم عامل ساهم في تشكل الأطر التنظيمية داخل السجون يعود

حسب روايته:

" كان في شباب كثير جيدين ومثقفين عملوا على ترتيب الأوضاع ضمن دروس توعية وحلقات بدائية في الأول، وخلال فترة وبجهود كبيرة تمكن الطلائع من تنظيم حياة السجن لكافة التنظيمات. فكل تنظيم كان يعمل على تأطير عناصره وتثقيفهم من خلال الالتزام بجلسات تنظيميه " (مصدر سابق).

أما عن تأخر ظهور الأطر فإن محمد نزال يرى أن غياب المواد الثقافية والكتب التنظيمية المتخصصة كان سببا في تأخر ظهور الأطر التنظيمية، ولذلك فإنهم عملوا على استغلال ما لديهم من إمكانيات من أجل ذلك حيث يروي:

" العمل التنظيمي لم يكن أكثر من أفكار غير متبلورة لعدم وجود مواد ومعلومات داخل السجن حول الموضوع، إلا أن المعلومات البسيطة التي كانت معنا سهلت على الأقل في انه حين نعمل جلسة نحكي عن فتح في شيء نحكيه لكن لم يكن بين أيدينا في وثائق نحكي فيها " (نزال، محمد: 2005/12/26).

إن عملية بناء التنظيمات والأطر المختلفة تشبه، إلى حد ما عملية بناء مؤسسات منظمة التحرير كافة التي يقع على عاتقها " إعداد قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني للمشاركة في النضال السياسي، حيث أخذت هذه المؤسسات على عاتقها مسؤولية إيجاد كوادر مجربة وقادرة على قيادة العمل الوطني، بوصف هذه المؤسسات جسرا يربط بين الأغلبية العظمى من الفلسطينيين وبين الثورة " (أ. براند، 1991: 219).

وطالما أن هذه الأطر تعتبر امتدادا للتنظيمات الفلسطينية المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن النخب الأسيرة أخذت دورها في الإعداد والتعبئة، واعتبرت ذلك إحدى مهماتها الأساسية في السجن، وعملت على إعداد الأسرى وتجهيزهم لمواجهة السجن وشروط حياتهم الإداللية وتحسينها في السجن.

إن بدايات العمل التنظيمي الأولى قد بدأت في السجن بعد معركة الكرامة، نتيجة لدخول عدد من المعتقلين الذين كانوا ملتحقين بصفوف القوى الفلسطينية المختلفة قبل اعتقالهم، ونقلوا تجربتهم التنظيمية إلى داخل السجن (الهندي، 2000: 31). كذلك فإن المعارك التي خاضها الفلسطينيون سواء في معركة الكرامة أو في المواجهات المسلحة أدت إلى وقوع بعضهم في الأسر مكنهم من عكس تجربتهم التنظيمية التي عاشوها قبل أسرهم وفي تنظيماتهم بالخارج، ونقل هذه الخبرات والتجارب إلى داخل الأسر (م، ش، ع، 1979: 202).

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن تجربة بناء التنظيمات داخل سجن النساء رغم أنها جاءت متأخرة بعد

تبادل الأسرى عام 1985، تتشابه إلى حد ما مع تجربة الشباب في السجون حيث تروي رولا أبو دحو:

" بعد ما تم نقلنا إلى سجن تلموند وانفصلنا عن السجنيات الجنائيات بلشنا نتحایل على الإدارة وكنا نروح على كل الغرف، لم تكن الإدارة تعرف شو يعني سجينات سياسيات شافتنا بنات وبلشت توخذ وتعطي معنا، وإحنا استغلينا ذلك وبلشنا نفرز ونشكل تنظيماتنا، بلشنا من لاشيء لأنه 95% من القاعدة الإعتقالية عندنا كانت غير منظمه، كن يحكين أنا فتح أنا جبهة أنا جهاد، بس عمليا هن غير منظمات، بلشنا شوي شوي معهن، أنا بتذكر الجلسات الأولى التثقيفية من كثر ما عدتها سنه سنتين يجوز صار عندي اكتاب رسمي " (مصدر سابق).

وبشكل عام، فإن روايات الأسرى حول بداية تشكل التنظيمات داخل السجون سواء أكانت بفعل عوامل خارجية مثل أسرى الحدود أو العائدين من الخارج، أم كانت بفعل عوامل ذاتية منها التعلم والتثقيف وتراكم الخبرات جميعها أسهمت في بلورة وعي تنظيمي أسهم في وجود الأطر التنظيمية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية داخل السجون، حيث بلغت ذروتها في عام 1976، كما يروي أبو السكر " الظروف التي عشناها جعلتنا نتعاون ونتوحد وبشكل عام التنظيمات تشكلت بعد عام 1976، حيث كان في تنظيمات مختلفة في السجون " (مصدر سابق). كذلك فإن محمد نزال يتفق مع أبي السكر في تاريخ تشكل التنظيمات داخل السجون ويرجع ذلك لوجود حالة من الوعي بدأت تنتشر داخل المجتمع الفلسطيني كما يروي:

" بعد عام 1976 بلشنا نشهد حاله تنظيميه قويه داخل السجن، وحاله تنظيمية في خارجه كانت تعم الشارع الفلسطيني، وحسب اعتقادي أن فتح استطاعت أن تعم خاصيتها على الشارع، فمثلا إحنا في فتح بدأنا بهيكله وترتيب علاقاتنا التنظيمية رأينا أيضا أن الجبهة عملت زينا وبلشت الحالة التنظيمية تنتشر في داخل السجن " (مصدر سابق).

كذلك فإن التأطير كان رد فعل على محاولات إدارة السجن في خلق تنظيم من الطابور الخامس داخل السجن لتخريب الحياة الجماعية للأسرى، وربطهم كعملاء مع المخابرات الإسرائيلية (القيمري، 1985: 187). والسؤال الآن كيف تشكلت التنظيمات داخل السجون كل على حدة؟ وكيف كانت علاقات هذه الفصائل مع بعضها البعض؟ وهل شكلت أبنية هذه الفصائل المختلفة البناء الأول للمؤسسة داخل السجون؟

3.2.3 - البناءات التنظيمية المختلفة في السجن.

لاشك أن تجربة بناءات التنظيمات الفلسطينية داخل السجون الإسرائيلية شهدت حالات مد وجزر في نشأتها الأولى داخل السجن، لتعدد الولاءات والانتماءات المختلفة، حيث كان الأسرى يعيشون في حالة تشرذم، منقسمين إلى أقسام متنافرة كما يروي محمد نزال:

" لما دخلت السجن شعرت أني أعيش بعوالم داخل هذا العالم، وكل مجموعه همها لحالها، طبعاً كان واضح شو الأساس الجامع لهذه المجموعات، جزء على أساس بلدي وجزء على أساس عقائدي أو تنظيمي أو إيديولوجي، شوي شوي سارت الأمور باتجاه التوحيد، وكانت الخطوة الأولى التوحيد على أساس تنظيمي فتح لحال والجبهة الشعبية لحال، وقوات التحرير الشعبية لحال، لأن حالة التفكك كانت موجودة واعتبرنا أن بداية التوحيد التنظيمي مقدمه لتوحيد السجن " (مصدر سابق).

وتشير رواية صادق فيصل إلى أن عمليات البناء التنظيمي صاحبها أعمال ردع بالقوة من أجل الالتزام فيها كما يروي: " كان بدنا نعمل جلسات تنظيمية ومن لا يريد الالتزام كنا نردعه بالقوة لكي لا يصير قدوة لغيره عشان هيك كنا نردعه ونضربه " (مصدر سابق). ويرى عبد العليم دعنا أن عملية تشكيل تنظيم الجبهة الشعبية في السجن كان هو الآخر حاجة ملحة حيث يروي:

" كنا في البداية نتجمع مع بعضنا البعض على خلفية القضايا والتهم الموجهة لنا فكلنا نعرف أن فلان جبهة نصير نقعد ونتحدث مع بعض، لما ازداد عدداً وصار في عندنا أحكام عالية صار في حاجة لتنظيم الأمور (وقتونة) العلاقات التنظيمية وفرض حضورنا كجبهة داخل السجن " (مصدر سابق).

وتعتبر الظروف الموضوعية التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال من قهر وتعذيب عاملاً رئيساً في جمعة جهود الأسرى الناتجة عن التوحد والتلاحم في سبيل مواجهة آلة القهر السجاني. ومن خلال رغبتهم في الصراع مع إدارة السجون الأمر الذي شكل دافعا إلى تشكيل الفصائل (الناشف، 2004 : 97).

وبغض النظر عن أسباب ودوافع تشكل التنظيمات داخل السجن على أساس توحد تنظيمي أو عن طريق القوة، أو أن الحاجة تطلبت ذلك فإن أفعال الأسرى وتراكم خبراتهم ومحاولاتهم أفضت في النهاية إلى وجود هذه الأطر التنظيمية داخل السجن. والسؤال الآن، ما الآليات التي استخدمتها هذه التنظيمات في عملية بناء ذاتها داخل السجن؟

3.2.3.1 - التعبئة والتحشيد.

لقد ذكرت في الفصل السابق ما أشار إليه جرامشي وفيلدمان أنه في كل حالة كانت سلطات السجن تسعى إلى فرض هيمنتها وسيطرتها المباشرة على الأسرى الفلسطينيين كانت تواجه من قبل المسيطر عليهم (الأسرى) بحالة رفض لهذه الهيمنة والسيطرة، كذلك ما أشار إليه بيير بورديو في نشوء ثقافة مضادة لكل ثقافة مسيطرة في قوله " إنني اعتقد أن ثقافة مضادة حقيقية يجب أن تزودنا بأسلحة ضد الأشكال الخفية للسيطرة " (بورديو، 1995: 71)، وهذا ما سعى إليه الأسرى منذ بداية أفعالهم التي سعت إلى جمعنة جهودهم داخل السجن من خلال إيجاد ثقافة مضادة لتلك التي تزودهم بها إدارة السجن من خلال المحاضرات والندوات التي عقدها لهم مختصون إسرائيليون بهدف التأثير عليهم، وعملية رفض سيطرة إدارة السجن على الأسرى كانت بإحلال قوى مسيطرة أخرى تتمثل بالأطر التنظيمية الفلسطينية المختلفة التي حاربتها إدارة السجن بالسبل كافة. هذه الأطر بدأت بفرض نفسها داخل المعتقل من خلال قيامها بشكل سري في محاربة كل مظاهر الانحراف والفساد وسعت إلى تعميق الوعي النضالي لدى الأسرى وتعزيز صمودهم (عنقاوي، 1995: 89).

لقد تحدثت سابقاً عن العامل الثقافي بشكل عام وهنا سوف أتحدث عن عمليات التعبئة والتحشيد الفكري والتنظيمي التي اتبعتها الفصائل في سبيل إعادة إنتاج ذاتها من جديد. حيث يروي فواز عمرو عن تجربته في الاعتقال الأول حينما كان منضوياً تحت مظلة حركة فتح³⁴ وكيف كان هذا الإطار يلزم أنصاره بعملية التعلم " الجلسات التثقيفية والسياسية كانت إجباري بكل معنى الكلمة وكل أسير كان ملزم بحضور الجلسة، وكان يقوم بذلك شخوص من كوادر فتح " (عمرو، فواز : 2006/4/14).

كذلك يتحدث فتحي الطيبي عن عمليات الإلزام في روايته " كنا نجبر بالغصب على حضور الجلسات والندوات السياسية والإرشادية " (الطيبي، فتحي: 2005/12/15). أما عن نوعية المواد التي كانت مقرره

³⁴ حسب تعبيره كان ملتزماً مع الجماعة الإسلامية ولعدم وجود إطار خاص بهم إلزام بالانضواء تحت مظلة فتح، رغم أنه ليس فتحاويًا وهو الآن من كوادر حركة حماس.

للأسرى فتختلف من تنظيم لتنظيم تبعاً لتوجهات التنظيم الفكرية، فمثلاً نجد أن تنظيم فتح حسب رواية عمر الخطيب³⁵ :

" لقد كنا في فتح نركز على المعتقلين الجدد في البداية على النشأة والتأسيس لفتح، وأدبيات فتح وعلى الكتب القومية والوطنية ومن ثم على تجارب الثورات العربية والصديقة " (الخطيب، عمر : 2006/4/16).

وهذا ما أكده أيضاً أبو السكر وسالم أبو صالح وصادق فيصل في رواياتهم بأن فتح " كانت تركز بالأساس على النشأة والتأسيس وأدبيات فتح والإنتاجات الأدبية لمنظمة التحرير الفلسطينية " (سبق ذكرهم). كذلك فإن محمد نزال يؤكد أنه في داخل السجن ازدهرت الحالة الثقافية للأسرى بقوله :

" شهد الشباب حالة ثقافية عظيمة وازدهرت خلال فترة قصيرة تمثلت في إبداعات الأسرى الثقافية والأدبية التي صار جزء منها يدرس في الجلسات، إلى جانب أن الجلسات نفسها بالإضافة إلى أنها تنظيمية أصبح جزء منها متخصصاً بحيث ناس تتعلم سياسة ومنهم من يتعلم اقتصاد ومنهم من يتعلم لغات وغيره " (مصدر سابق).

أما عناصر الجبهة الشعبية فإن برامجهم الثقافية التعبوية التي كانت تسمح بتدريسها في البداية كما يروي عبد العليم دعنا:

" لقد كانت الجبهة الشعبية تهتم ببلورة العمل الأيديولوجي والعمل الفكري وركزت على الفلسفة وعلى الاقتصاد السياسي وعلى الأدبيات الماركسية واللينينية، إلى جانب الاهتمام نوعاً ما بالفكر الماوي وتاريخ القضية الفلسطينية وتجارب الشعوب الثورية " (مصدر سابق). كذلك ما يرويهِ فواز عمرو حول البرامج التعبوية للتنظيمات فتح والشعبية بقوله:-

" كان عند فتح واليسار بشكل أقوى كان في شيء اسمه الخلايا النشطة أو الخلايا الأولى أو الحلقات يفرز عليهم إحدى كوادر التنظيم ويعيش معهم في الغرف ويكون مسئول عن عملية تثقيفهم، حتى إنه يعلمهم أسلوب المجاملات الاجتماعية، يعلمهم كيف نظافة الغرفة، يعلمهم كيف يتعاملوا مع زملائهم، كانوا يعملوا لهم مسح ثقافي كامل ويعطوهم جلسات أمنيته وفي فتح كان في 220 كتاب، ممنوع يقرأ الأسير الجديد أي كتاب في البداية إلا من هذه المجموعة يعني كتب إلزامية وكانت تشمل أدبيات فتح والنشأة والتأسيس واستراتيجياتها ومؤتمراتها الداخلية وكراسات عن تجربة الحركة الأسيرة " (مصدر سابق).

كذلك ما يذكره عبد الستار قاسم وطلبته عن تشكل الأطر ويعزو ذلك لوجود أعداد هائلة من الأسرى المتقنين، خاصة أولئك الطلبة الذين كانوا يدرسون في الخارج واعتقلوا أثناء عودتهم عبر الحدود،

³⁵ . عمر كامل سعيد الخطيب، من سكان مدينة القدس، اعتقل بتاريخ 1986/4/14 وأفرج عنه بتاريخ 2002/8/13، حصل قبل الاعتقال على بكالوريوس أدب إنجليزي من جامعة بيت لحم، وأثناء وجوده في السجن حصل على بكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة المفتوحة الإسرائيلية.

فقد استطاعوا أن يساهموا في إيجاد جسم منظم من شأنه تنظيم العلاقة ما بين الأسرى أنفسهم وما بينهم وبين سلطات السجن. (قاسم وطلبته، 1986: 205).

وفي المقابل نجد أن تجربة الأسيرات الفلسطينيات شبيهة تماما في هذا المجال مع تجربة الأسرى الشباب حول نوعية الكتب والمواد التي كانت تدرس بهدف التعبئة والتشديد التنظيمي، حيث تروي فداء غنام³⁶ وهي إحدى أسيرات حركة فتح بقولها :

" لما دخلنا السجن كانت نعد معنا صبيه تعلمنا وتقوم بمراجعة الكتب الثقافية كنا نتعلم عن النشأة والتأسيس لفتح وأدبيات فتح وتاريخها وكتب عن القضية الفلسطينية، وكانوا يعملون لنا جلسات يعلمونا فيها عن كيف وصل الأسرى والأسيرات إلى وضعهن الحالي " (غنام، فداء: 2006/4/15).

كذلك رواية رولا أبو دحو حول البرنامج التعبوي لأسيرات الجبهة الشعبية والتي ترى فيه خصوصية عند البنات عما هو موجود لدى الشباب حيث تقول:

" ما كنا نلزم البنات الجدد بشكل إجباري على قراءة الكتب والمواضيع التي تعطي هوية خاصة لتنظيمنا، الصبايا مزاجيات إذا بك تشد بتطلع من عندك نص الغرفة، لكن استطعنا أن نعمل برنامج تعبوي تثقيفي للرفيقات يتناول الفكر الماركسي بشكل مبسط وعن الجبهة الشعبية وعن التحليل السياسي، وعن معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، وعن السلوك التنظيمي نحن بدأنا من الصفر في صبايا دخلن وطلعن ما حكينا الهن شيء عن ماركس. شو بك نحكي لهن عن رأس المال ! " (مصدر سابق).

وبشكل عام، فإن البرامج الثقافية المختلفة التي كانت تسعى التنظيمات إلى إلزام عناصرها بها أسهمت في خلق هوية خاصة لكل تنظيم بشكل منفرد ومستقل عن الآخر، الأمر الذي عكس نفسه على العلاقات ما بين التنظيمات والتي سوف آتي على ذكرها لاحقا بعد الحديث عن الهيكليات التنظيمية، وذلك لأن العمل الجماعي العام لجسم الأسرى لم يكن ممأسساً، إلى جانب أن هذه المرحلة حملت معها ترسبات المرحلة السابقة من أعمال فردانية.

3.2.3.2-الهيكلية الداخلية للتنظيمات.

إن عملية الهيكلة التنظيمية للتنظيمات المختلفة كانت تهدف إلى تجميع الجهود المنفصلة لإفراد كل تنظيم على حدة؛ وذلك لأن هذه الهيكلة عملت على إيجاد تقسيم عمل خاص لكل تنظيم. فهذه الهيكليات تعمل

³⁶. فداء إسحاق إبراهيم غنام، من سكان مدينة الخليل، اعتقلت بتاريخ 2002/2/9 وأفرج عنها بتاريخ 2004/1/4. كانت صغيرة السن حين اعتقلت، أي وهي في الصف السابع الأساسي؛ بعد خروجها من السجن التزمت بمقاعد الدراسة وهي حالياً في الصف التاسع.

" على نشوء نظام اجتماعي من نوع خاص. فهناك أفراد متصلون فيما بينهم، ولولا ذلك لكانوا مستقلين، وبدلاً من أن يشق كل واحد طريقه منفرداً، نراهم يؤلفون جهودهم، ويتعاونون. هذا النوع من التعاون الذي لا يقتصر على اللحظات القصيرة التي تتبادل فيها الخدمات، بل يمتد بعيداً وراء ذلك فيما يخص تحديد هويتهم كجماعة، هذه الهوية القائمة على التشابه" (غدنز، 2005: 91).

وبالتالي فإن لجوء الأسرى إلى الهيكلية إلى جانب عمليات التعبئة والتشديد التنظيمي أسهم في توضيح هوية الأطر التنظيمية داخل السجن وعزز التضامن بين أفراد كل تنظيم بشكل خاص. هذه الهيكلية أخذت طابع تقسيم الأدوار في التنظيمات إلى لجان، وهذا يتضح من رواية صادق فيصل:

" إحنا في فتح كان عندنا لجان عده خاصة بفتح منها اللجنة الثقافية ولجنة ردع، ولجنة رصد ولجنة أمنية ولجنة تنظيمية مسئولة عن كل الجوانب في التنظيم ومسئولي اللجان يكونوا من أعضاء اللجنة التنظيمية " (مصدر سابق).

هذه اللجان تخصص الحركة في داخل السجن أما تقسيمة التنظيم فهي تشبه التقسيمة الأساسية لفتح حسب رواية أبو السكر:

" كنا في فتح نعمل انتخابات اللجنة المركزية للحركة في داخل السجن وكل عضو في اللجنة المركزية كان يكون مسئول عن لجنة خاصة، وأعلى الأصوات كان يكون الموجه العام للمعتقل هذا الموجه يكون أعلى منصب تنظيمي لفتح في داخل السجن " (مصدر سابق). وفي البدايات الأولى من تشكل الأطر التنظيمية لم يكن فيها انتخابات، وإنما كانت تتم عن طريق التعيين كما يروي زياد اللبدي :

" كنا في سجن جنين كان كل تنظيم له موجه عام والموجه كان معه لجنة وكانوا يعينوا مسئولو اللجان المختلفة، وكان الموجه العام يكون الشخص إلي شخصيته قوية ويعرف شو يعني التنظيم وفي نفس الوقت معه جماعة قوية " (مصدر سابق).

كذلك الأمر بالنسبة للجنة الشعبية حيث يروي عبد العليم دعنا:

" لم يكن عندنا انتخابات في البداية كان يتم تعيين الرفاق تعييناً وكان لكل فصيل هيئة إدارية أو هيئة قيادية، هذه الهيئات تختلف مسمياتها من فصيل لفصيل، وعملية الاختيار كانت اللجنة تعمل مؤتمرات وهذه المؤتمرات تقوم بانتخاب الهيئات القيادية داخل تنظيم السجن، كان عندنا لجان ثقافية ورصد ولجان أمنية وردع وكان لدينا موجه عام للتنظيم في السجن " (مصدر سابق).

وهذه اللجان بغض النظر إن كانت تابعة لفتح أو للجنة فإن مهماتها كانت على النحو الآتي:-

1. الموجه العام: هو مسئول التنظيم داخل السجن، حيث كل تنظيم له موجه عام ويروي عمر الخطيب:

" كل تنظيم له موجهه العام الخاص به، والموجه العام يتم انتخابه بشكل مباشر من القاعدة التنظيمية في السجن " (مصدر سابق). وقد أكد ذلك عبد العليم دعنا في قوله " إن الرفاق كان لهم موجه عام في السجن وهذا الموجه يكون بمثابة القائد العام " (مصدر سابق). كذلك فإن الأسيرات الفلسطينيات كان لهن موجه عام كما تروي رولا ابو دحو " كنت موجه عام للرفيقات في سجن البنات " (مصدر سابق). وكما تروي زهره قرعوش³⁷ " كنت موجه عام الأخوات في فتح طوال فترة وجودي في السجن " (قرعوش، زهره: 2006/5/29).

2. اللجنة التنظيمية: وهي اللجنة المسؤولة عن التنظيم داخل السجن، أو الهيئة المسؤولة عن عناصر التنظيم كافة ويروي أبو السكر:

" إن اللجنة التنظيمية كانت تعين في بداية العمل التنظيمي تعيين في السجن وبعد عام 1976، أصبح هناك انتخابات لها وهذه اللجنة تغير اسمها فيما بعد إلى اللجنة المركزية وهي أعلى سلطة للتنظيم في السجن، وأعضاء هذه اللجنة هم مسؤولي اللجان المختلفة " (مصدر سابق). أما في تنظيم الجبهة الشعبية كما يروي عبد العليم دعنا فإنه يطلق عليها " اللجنة التنظيمية هي نفسها الهيئة المسؤولة أو الهيئة القيادية للرفاق " (مصدر سابق). هذه اللجنة تشكل قمة الهرم في قيادة التنظيم، وتحظى بالسلطة من خلال التزام عناصر التنظيم كافة بقراراتها، وعادة ما تكون من أشخاص يتمتعون بمكانة تنظيمية وثقافية وأعمال مميزة وكل تنظيم له لجنته الخاصة.

3. اللجنة الثقافية: هذه اللجنة تتولى المسؤولية الثقافية للتنظيم، ويقع على عاتقها اختيار المواد المسموح بقراءتها لعناصر التنظيم، وعادة ما تركز على الثقافة المقاومة التي من شأنها تعزيز الهيمنة المضادة. ويصف عمر الخطيب هذه اللجنة بقوله:

" كانت مهمتها الأساسية في وضع البرامج التثقيفية التي من شأنها صنع الرجال بحيث تقوم بالإشراف على المواد الثقافية والبرامج التي من شأنها أن تسلح الأسير بالوعي والعلم من أجل مواجهة الإدارة والحياة " (مصدر سابق). ويقول عبد العليم دعنا:

" إن اللجنة الثقافية في الجبهة كانت تشرف على المواد المسموح قراءتها لأعضائها الجدد وتضع البرامج التثقيفية لهم بحيث تمكن الرفيق من مواجهة الآخرين بفكره، وكانت تركز غالباً على الماركسيات والفلسفة " (مصدر سابق).

³⁷. زهره عثمان سعيد قرعوش، من سكان دير بلوط، أمضت في الاعتقال أحد عشر عاماً، حيث اعتقلت بتاريخ 1986/3/15، أفرج عنها بتاريخ 1997/2/11، لها من الأبناء اثنان، ابنها البكر اسمه محمود متزوج وله ولد اسمه يحيى، حين اعتقلت والدته (زهره) كان عمره تسع سنوات ونصف، زوجها لم يعتقل، تعمل الآن مدير لمؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى في مدينة سلفيت.

4. اللجنة الأمنية: هذه اللجنة تشبه جهاز الأمن السياسي لأي نظام، فهي تسعى لحماية التنظيم من محاولات إدارة السجن في التأثير داخل المجتمع الأسيري من خلال عملائه لمحاربة أشكال العمل الجماعي الممأسس كافة ويروي صادق فيصل أن اللجنة الأمنية كانت تختص في:

" جمع المعلومات عن واقع السجن خوفاً من أن يتم تهريب معلومات أمنية تمس أمن السجناء وتنظيماتهم لخارج غرف السجن" (مصدر سابق). كما يروي أبو السكر أن هذه اللجنة من اختصاصها :

" جمع كل رسائل الأسرى المرسله والواردة من ذويهم وقراءتها، وكانت تشطب أي كلمة مسيئة، حتى المتزوج كانت تشطب الكلمات التي تحتوي على تجهش عاطفي من الزوج للزوجة والعكس صحيح دون علم المرسل أو المرسل إليه، وعملية مراقبة الرسائل كانت تتم خوفاً من أن تكون وسيلة اتصال مع إدارة السجن " (مصدر سابق).

إن تخوف الأسرى لأي عملية اختراق مضاد من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية أخضعتهم لشبكة علاقات من السيطرة من نوع آخر للتنظيمات التي ينتمون إليها، فعمليات التسييس والتتقيف التي صاحبها استحواذ ثقافي لهذه التنظيمات اعتبر نوعاً من رد الاعتبار واستعادة للكرامة الشخصية للأسرى، إلا أن ردة الاعتبار هذه أدخلتهم في علاقة سيطرة من جديد، هذه العلاقة تقبلها الأسرى كشكل من أشكال السيطرة المضادة، وعلى أنها تسعى لاسترجاع نوع من الكرامة الثقافية التي باسمها يمارس السجناء عدداً من مؤثرات القهر (السيطرة) (بورديو، 1995: 20).

5. لجنة الرصد: هذه اللجنة من مهامها تدوين الملاحظات عن الأسرى الذي يمارسون أعمالاً يقصد منها تزويد إدارة السجن بمعلومات خاصة عن مجتمع الأسرى، وهذه اللجنة تعتبر مهمتها الرئيسية كشف عملاء الإدارة وترتبط بشكل مباشر مع الشخص المسئول في اللجنة التنظيمية. وهي كما يروي زياد اللبدي:

" كانت تتتبع كل حركات الأسرى في العدد التشخيصي أو في الساحة أو أي سلوك غير طبيعي يصدر عن الأسير من شأنه عمل إشارة للسجان وكانت تجمع هذه المعلومات وتسلم لمسئول المجموعة، أعضاء هذه اللجنة لا يعرفهم سوى العضو المسئول في اللجنة المركزية لفتح أو حسب التقسيم الإداري في التنظيمات الأخرى " (مصدر سابق).

6. لجنة الردع أو جهاز الردع: هذه اللجنة مهمتها تنفيذ الأوامر الصادرة عن اللجنة التنظيمية فيما يخص معاقبة العملاء أو تطبيق قرار التنظيم بالقوة، وهي جهاز تنفيذي. ويصف احمد عوده هذه اللجنة:

" كان يتم تشكيلها من عناصر التنظيم الملزمين ويتميزون ببنية جسدية قوية وكانت مهامها تطبيق القانون أو القرار التنظيمي الذي يصدر بحق أي كان " (مصدر سابق).

7. اللجنة المالية أو الصندوق: اللجنة المالية مخولة بالاحتفاظ بمقتنيات التنظيم من ملابس ودخان وكننتين، هذه اللجنة كانت تقوم بتوزيع هذه الاحتياجات بشكل متساوٍ بين عناصر التنظيم و يروي عبد العليم دعنا عنها:

" تشبه صندوق ادخاري لكل عناصر التنظيم، بعض الأسرى لا يستطيع أهله وضع نقود في حساب الكنتين والآخرين يستطيعوا، فكان في الجبهة يتم اقتطاع جزء من حساب الكل من اجل الصرف للكل إلى جانب انه يقدم لكل الرفاق خدمه جماعية " (مصدر سابق). ويروي محمد نزال " إن فتح أيضا كان لديها صندوق مشترك فكان لدينا نظام عمل وجبات قهوة أو شاي بشكل جماعي من الصندوق، كذلك فإننا كنا نستعين بالصندوق في عمل أي حفله وطنيه أو تنظيميه " (مصدر سابق) .

إن عمليات تقسيم العمل داخل الأطر التنظيمية المختلفة كانت لها وظيفة أساسية تتمثل في أنها تزيد من الشعور بالتعاون بين الأشخاص الذين يتشابهون في الفكر والانتماء. فهذا التعاون هو الذي يخلق هذه الجماعات من الأصدقاء، ويطبعها بطابعه، ويتضح ذلك من رواية زهره قرعوش حول الصندوق المشترك حيث تروي " كنا نعيش كأسرة واحدة وصندوقنا واحد بشكل متساوي " (مصدر سابق). هذا الشكل من التعاون من شأنه زيادة قوة الترابط التنظيمي بين عناصر التنظيم الواحد.

بالنظر إلى تقسيمة هذه اللجان المختلفة فإننا نرى أن كل تنظيم سعى إلى فرض حضوره من خلال إشراك الكل (عناصر التنظيم) في عملية بنائه، ترسيخا للعمل الجماعي، فعملية تقسيم العمل التي اعتمدها التنظيمات الفلسطينية داخل السجن، كانت جزءا أساسيا من وعي هذه التنظيمات والأسرى لطبيعة واقعهم الذي يعيشونه في الأسر وردا على محاولات الفردنة، بحيث يصبح كل أسير يرى في نفسه بأنه التنظيم نفسه، إلا أن هذه اللجان المختلفة للتنظيمات بالإضافة إلى عمليات التعبئة والتحميد المستقلة للأطر التنظيمية المختلفة شكلت نوعا من الاستقلال لكل تنظيم عن الآخر، مما خلق فجوة بين عناصر التنظيمات داخل السجن، الأمر الذي سهل على إدارة السجن اختراق هذه التنظيمات لإحداث صراعات ومشكلات بينها، فأصبح السجن وكأنه دويلات تتصارع على السلطة والنفوذ وأصبحت علاقات الأسرى مع بعضهم البعض محصورة بين عناصر تنظيمهم فقط، وهذا ما سوف أوضحه في هذا الجزء من الدراسة.

3.2.3.3 - الصراعات التنظيمية.

سعت سلطات السجون ومنذ افتتاح معتقلاتها وسجونها إلى جعل الأسرى الفلسطينيين يعيشون في لحظات دائمة من الترقب والخوف، إلى جانب سعيها الدعوب إلى خلق تناقضات بين الأسرى كأفراد أو كأطر من أجل الإبقاء على حالة التفسخ والفرذنة كما أظهرنا في الفصل السابق. وبالتالي نجم عن ذلك بعض الخلافات التنظيمية التي كان لها اثر سلبي على حياة الأسرى. فالاستعمار في سعيه إلى تغذية التناقضات وإثارة الفتن والنعرات بين الأطر التنظيمية في السجون هدف إلى خلق أرضية لتدمير الذات الفلسطينية مما يعزز فرض سلطته وهيمنته عليهم (فانون، 1972: 60).

وبالإضافة إلى مساعي إدارة السجون في خلق التناقضات والصراعات بين الأطر. كان هناك أمر آخر تمثل في الاختلاف الفكري والفهمي داخل هذا المجتمع. يروي الأسرى أن عمليات الأدلجة والتثقيف التي مارستها الأطر المختلفة داخل السجون عملت على إبراز هوية كل تنظيم بشكل منفصل، الأمر الذي أسهم في انقسام مجتمع الأسرى إلى أقسام مختلفة وابتعاد هذه الأقسام عن بعضها البعض حيث يروي عبد العليم دعنا: " لقد صار بحكم عوامل الايدولوجيا والاختلاف السياسي تناقضات وصراعات بين الفصائل أحيانا تؤدي إلى صراع عنيف بينها، وهذا يعود أيضا إلى أن كل تنظيم كان يقوم بتوعية شبابه بمعزل عن التنظيمات الأخرى، هذه الأمور خلقت نوع من الابتعاد بين الفصائل وبعضها البعض، ولم تخلق جو من الوحدة وجو من التعددية الفكرية، وقد وصل الأمر إلى حد نزف الدم وقتل سجينين في سجن عسقلان لأسباب ما حد بحكي عنها الوضع في عسقلان كان رخو ! بمعنى أن الوضع التنظيمي كان شديد في عسقلان " (مصدر سابق).

كما ويؤكد فواز عمرو بروايته وجود عدم ثقة وعلاقات هشة بين الأطر التنظيمية بقوله:

" لقد كان يمنع على شباب فتح إقامة علاقات بزيادة شوي مع اليسار، والساحة كانت عبارة عن فرق من الشباب إلي بقسدروا (يتمشوا) شباب فتح مع بعض والجهة مع بعض والجماعة الإسلامية مع بعض، وكان في تدخل سلبي في الحياة الاجتماعية والوطنية حتى في الساحة، وكان الأسير الجديد لما يطلع في الساحة في لجنه اسمها لجنة التعبئة والتوجيه في فتح. هذه اللجنة مهمتها المشي خلف الشباب الجدد لكي لا يقعوا فريسة للمنفشيين أو للتنظيمات الثانية، باختصار كان كل شاب جديد ممنوع عليه أن يمشي مع واحد مش من تنظيمه " (مصدر سابق) .

وحديث عمرو يتوافق مع ما ذكره عبد الحق شحاده عن محاولات فرض السيطرة والمنع " لقد اتخذت حركة فتح في سجن عسقلان قرارا بمنع أي أسير جديد من التفاعل الاجتماعي مع تنظيم آخر قبل أن يمضي على

اعتقاله سنة أشهر " (شحاده، 1994: 20). إنه الاستحواذ الجسدي والفكري للإنسان والذي نتج عنه خلافات وصراعات كما يسميها عبد الستار قاسم في وصفه لظاهرة الاستحواذ " إنها عزلة سياسية واجتماعية وثقافية قاتلة، إنها محاولة بائسة لحيازة الفرد، لا لتنميته وتربيته " (قاسم، 1989: 100).

وهذا ما يرى فيه سامي حسين نتيجة للتعصب التنظيمي والعملاء المدسوسين الذين كانوا سببا في

إثارة الخلافات والمشكلات التنظيمية في السجن حسب قوله:

" الحركة الأسيرة عانت من صراعات داخلية كثيرة جدا سواء ما بين التنظيمات أو ما بين التنظيم الواحد لوجود فئة مدسوسة في أوساط الأسرى وكانوا واصلين مراتب تنظيميه عليا حيث كانوا يغذوا النعرات الحزبية والفصائليه إلى جانب أن التثقيف في تلك الفترة كان يصب جميعه في إثارة التعصب التنظيمي والتعصب الحزبي " (مصدر سابق).

فقد وصلت الصراعات بين الأسرى إلى حد القتل كما حدث في سجن عسقلان حيث يروي أبو السكر:

" إن التعصب الأعمى يخدم العدو أولا ولا يخدم الحركة الأسيرة، جريمة عسقلان كل الأطر الفلسطينية تتحمل مسؤوليتها، وهي كانت حد فاصل في العلاقات ما بين الأطر، لم يكن أمامنا خيار أما نقتل بعض أو بنصير نفهم إنا أسرى ونعيش نفس الظروف وعدونا واحد " (مصدر سابق).

أو كما حدث من اعتداءات على عناصر فتح من قبل عناصر الجبهة الشعبية ورد الفعل وبنفس الآلات الحادة قامت فتح بمهاجمة عناصر الجبهة في سجن عسقلان على مرأى ومسمع إدارة السجن (عنقاوي، 1995: 182). ويرى محمد نزال أن أسباب المشكلة (مشكلة عسقلان) ليس الصراع بين التنظيمين وابتعادهما عن بعضهما البعض أو الإدارة، وإنما كانت هناك أهداف خاصة لدى مسئولتي التنظيمات من أجل أن يحظوا بمكانه خاصة لدى عناصرهم حيث يروي نزال:

" لقد عكست طوشة عسقلان نفسها على السجون الأخرى والسبب في ذلك يعود إلى العصبية التنظيمية خاصة تلك العصبية التي كان يتحلى فيها شباب التنظيمين والتي تعود أصولهم إلى قطاع غزة، فأخوانا الغرازوه حديين كثيرا كانوا في عسقلان والرفاق أيضا، وعموما فإن مشكلة عسقلان مش بس إدارة السجن كانت السبب فيها. لا. وإنما المكانة التي كان يحظى عليها المسئولين من وراء تأجيج الصراع، إلى جانب أن الكل كان ينظر للثاني على انه ببيع أو عدو " (مصدر سابق).

ويتحدث عبد العليم دعنا أيضا عن صراعات كانت ستؤدي إلى مجازر لولا وعي الحركة الأسيرة لطبيعة دور إدارة السجن، إلا أن هذا الوعي لم يسهم في حل الخلافات وإنما حول طبيعة الصراع من صراع عنيف إلى صراع نفسي تمثل بالمقاطعة كما يروي دعنا:

" حاولت الإدارة خلق صراعات من خلال جواسيسها بين فتح والشعبية، لكن الوعي لطبيعة الصراع والأهمية الوعي الوطني استطاعوا أن يحولوا دون قيام مجازر وتبين أنها أعمال مدسوسة. لكن الظروف كانت مهيأة لأن الوضع التنظيمي كان صلب داخل كل فصيل ولم تكن ودية عالية بين التنظيمات، كذلك قيام فتح بمقاطعة الجبهة لسنوات طويلة. قاطعتهم مقاطعه كبيرة فصلت الابراش عن بعضها البعض وفصلت الغرف وصار هناك تناقضات شديدة أبعدت التنظيمين عن بعض لسنوات وهذا الموقف ساهم في ابتعاد الصلات الودية بين الفصائل " (مصدر سابق).

وتثبت رواية محمد نزال وجود المقاطعة بين التنظيمين الكبيرين آنذاك حيث يروي:

" لما وصلنا سجن بئر السبع كانت العلاقة بين فتح والشعبية سيئة جدا وغير مستوعبة، وكان في حالة مقاطعة بين التنظيمين لدرجة أن احد الإخوة حكا لي إن وصلت الأمور إذا بدو واحد يولع سيجاره يطلب من السجن ولعه بس ما يطلبها من التنظيم الثاني " (مصدر سابق).

إن هذه الصراعات والخلافات لم تدم طويلا وان كانت قد حفرت ذاتها في نفوس الأسرى. إلا أنهم سرعان ما عملوا على إعادة النظر في علاقاتهم مع بعضهم البعض لمواجهة سياسات الإدارة الهادفة إلى تفتيتهم. وبالتالي فإن أجهزة الأسرى الإيديولوجية التي كان من شأنها تنقيف وتسليح الأسرى والتركيز على أهمية الالتزام بهذه النظم التي افرزها واقع الحال الأسيري بفعل وجود الأطر هي نفسها أفرزت قوانين ضبئية (عقابية) مارستها على الأسرى الخارجين على هذه النظم.

إن الأطر التنظيمية ومن خلال جسمها الموحد (الحركة الوطنية الأسيرة) كانت قد شكلت أجهزتها القمعية الرديفة لأجهزتها الإيديولوجية وكانت تعمل جنبا إلى جنب (التوسير، 1976: 86) بهدف الحفاظ على امن وسلامة المجتمع الأسيري مقابل سلطة السجن. هذه الأجهزة لم تتوان في استخدام القوة والقمع ضد أي أسير أو مجموعة أسرى لم يلتزموا بالقوانين التي شرعتها المؤسسة الأسيرة. وأتساءل هنا عن الآلية التي استخدمها الأسرى في وضع حد لهذه الخلافات ؟

3.2.4 - الغرفة المشتركة في سجن بئر السبع 1977.

إن التجربة التي عاشها الأسرى في السجن وما واجهتهم فيها من عقبات، خاصة الصراعات بين الأطر، إضافة إلى وجود تجربة تركت آثاراً ايجابية داخل المجتمع الفلسطيني تمثلت بتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية كما تحدثت سابقا، ولدت لديهم شعورا بتقبل الاختلاف فيما بينهم في ظل وجود سياسة مبرمجة تسعى إلى تفتيتهم، مما عزز لديهم الثقة في أنفسهم بأنهم قادرين على توحيد جهودهم وتشكيل إطار جامع لهم

والحفاظ على هويتهم الوطنية أيضا (فرسون، 2003: 234). وقد برزت هذه الجهود وتجلت في أول تجربه جماعية عاشها الأسرى والتي تمثلت بغرفة بئر السبع، حيث يروي الأسرى الذين عاشوا تجربة الغرفة المشتركة في سجن بئر السبع أنها خلقت حياة مشتركة بين عناصر التنظيمات المختلفة، وأسهمت في تطور الوعي الأسيري بفعل عوامل المؤسسة التي ساهمت في تحسين الأجواء ما بين عناصر التنظيمات، وأنها أحييت العلاقات الودية بينهم وكانت عاملا أساسيا في توحيد جهودهم لمواجهة إدارة السجن حيث يروي محمد نزال :

لقد بادرنا مع رفاقنا ومن اجل كسر الحاجز إلى وضع رفاق شعبييه مع أخوه من فتح في غرفه خمسه وهي تضم ثمانين أسيرا، حيث تم وضع أربعين رقيقا ومقابلهم أربعين أخ من فتح وكان ذلك في نهايات عام 1977 وكان اختيارنا في فتح على النحو التالي أولا: وضع كم من الكادر يكون بإمكانه أن يواجه الآخر (الشعبية) ثقافيا فرفاق الشعبية مثقفون. وثانيا : وضع مجموعة من الأجسام التي تستطيع أن تحقق النصر جسديا في أي مواجهة. طبعاً كان في سكاكين موزعة وكلشي موجود. النظرة التي كانت موجودة في البدايات شيء فظيع حالياً بنخجل منها. بلشنا نعمل لجنة أكل مشتركه نوكل مع بعض، ولجنة نظافة مشتركه، لجنة كذا مع بعض، النظرة في البداية للأخر أنهم أعداء خاصة الشباب الذين جاءوا بحكم امتلاكهم القوة العضلية وكانوا يفكرون متى سنقوم المعركة. الاحتكاك المشترك كسر الصورة وفي النهاية كانت نموذج للعلاقات المحترمة “ (مصدر سابق).

ويروي عبد العليم دعنا عن دور هذه الغرفة في كسر الحواجز بين تنظيم الشعبية مع فتح: " كان في اتفاق شبه مكتوب بين فتح والشعبية 38/40³⁸ ولما بطلع واحد لازم تنظيمه يدخل غيره، في البداية كانت الأبراش مقسومة أبراش الجبهة لحال وفتح لحال، ولما طلب التنظيم إنا نعيش في هذه الغرفة بعث ناس لهم قدرات جسدية وفكرية. هذه الغرفة كانت بالمستويات الثقافية والتنظيمية والوطنية كانت أعلى مستوى في السجن " (مصدر سابق). ويروي صادق فيصل كونه كان احد نزلاء هذه الغرفة " لقد شكلت غرفة بئر السبع لبنة أساسية أولى في استيعاب الآخر، لقد تغيرت نظرتنا في فتح للرفاق، انتهت أجواء الخلافات وصار بيننا علاقات ودية، هذه الغرفة مهدت بشكل فعال لإعادة بناء العلاقات داخل السجون كافة على أسس وطنية " (مصدر سابق).

³⁸. الاتفاق شبه شفهي بنص على ان يتواجد في هذه الغرفة المشتركه أربعون أسيرا من فتح وأربعون من الجبهة الشعبية دون زيادة او نقصان.

لقد غيرت غرفة بئر السبع المشتركة النظرة للأخر كما روى الأسرى، ومهدت إلى إنشاء علاقات من نوع جديد أسهمت في عملية المأسسة وترسيخها في السجون، ولكن السؤال هنا، كيف أسهمت الحياة المشتركة لأبناء التنظيمين المتصارعين في بناء اللبنة الأولى لعمليات المأسسة عبر التنظيمية داخل السجون؟

3.2.5 - غرفة بئر السبع لبنة أولى في المأسسة.

يروى عبد العليم دعنا عن هذه التجربة الفريدة ما يلي:

" لقد فتحت هذه الغرفة الباب مشرعا أمام المنافسة الايجابية، وكانت منافسه أكثر منها تناقض، فكان منافسه في النظام، منافسه في ترتيب الابراش، منافسه في النظافة، منافسه في التقييد بالأمور التنظيمية والأوامر التنظيمية، منافسه في المطالعة والتثقيف، هذه الغرفة مهدت وسهلت العمل بين التنظيمات المختلفة ليس فقط بين فتح والشعبية وإنما أمام الكل، وكان لهذه الغرفة انعكاس ايجابي على باقي السجن وعلى كل السجون فيما بعد " (مصدر سابق).

ويروي محمد نزال حول ايجابية هذه الغرفة: " لقد مهدت هذه التجربة إلى حياة جديدة وحلت روح التعاون بدل العداوة وأصبح في تفهم للأخر خاصة من قبل إخواننا الذين كانوا يرون في الماركسية عدوا خطيراً فوق إدارة السجن، لقد كانت تجربته جيدة عكست نفسها على السجون الأخرى " (مصدر سابق).

إن تعميم تجربة بئر السبع على السجون الأخرى كانت في النصف الثاني من عام 1978 وقد ساعدت في ذلك إدارة السجون بشكل غير مقصود حيث يروي صادق فيصل:

" في عام 1978 شهد سجن بئر السبع مفصل هام في تاريخه حيث قمنا بإضراب عن الطعام وصاحبه عملية حرق للابراش والبطاطين، فعمدت إدارة السجون إلى نفيها وإبعادنا إلى السجون الأخرى وحملنا تجربتنا معنا وكنا نعكسها على كل سجون نتواجد فيه " (مصدر سابق).

ويرى عبد العليم دعنا أن تجربة بئر السبع كان لها دور كبير في عملية المأسسة حيث يروي:

" لعب سجن بئر السبع دور مهم وأساسي في عملية المأسسة خاصة بعد انتقال الأسرى إلى السجون الأخرى خاصة سجن عسقلان. حيث تم دمج التجريبتين بين سجن عسقلان ومزجها وهذا ساعد في تطور المأسسة داخل السجون، فلم تبقى عملية المأسسة مرتبطة بشكل منغل على نفسها، كل ناس موجودين في سجن لهم تجربتهم الخاصة، وهذا طور الحركة الوطنية الأسيرة " (مصدر سابق). كذلك فإن احمد عوده يرى أن تجربة بئر السبع انتشرت في السجون كافة حيث

يروى:

" لقد تم إبعادي إلى سجن الخليل واستقبولني الإخوة استقبالا جيدا، لان الفكرة عن أسرى السبع أنهم قيادة التنظيمات وحدتتهم عن التجربة وبدأنا بتطبيق التجربة ليس بعمل غرف مشتركة، وإنما بتقبل الآخر وعملنا علاقات جيدة مع أعضاء التنظيمات الأخرى " (مصدر سابق).

هذه التجربة أفضت إلى وجود أول لجنة وطنية داخل السجون. ويروي أبو السكر أن وضع بئر السبع التنظيمي كان مميزا جدا في عام 1978، قبل عمليات الإبعاد حيث يروي:

" نقلت إلى سجن بئر السبع وكانت الأمور فيه تشبه حكم ذاتي داخل السجن، حيث كانت فيه لجنة وطنية مشكلة من فستح ولها عضوين والشعبية لها عضو وجيش التحرير لها عضو " (مصدر سابق).

ويرى محمد نزال أن تجربة بئر السبع لم تمتد للسجون فقط، وإنما نقلت ونسخت في الشارع الفلسطيني حيث يروي:

" ساهمت تجربة بئر السبع في قضيتين أساسيتين الأولى: تم تعميم التجربة على كل السجون بفعل النفي والإبعاد الذي صاحب عملية حرق السجن أو بفعل انتقال الأسرى من سجن إلى آخر. والمسألة الثانية: أن الكادر سواء كان فتحاوي أو جبهراوي أو غيره لما كان يخلص حكمه ويفرج عنه وكان يتوجه للجامعات أو النقابات كانت نفس هذه التجربة تكرر فيها. مثلا تجربة جامعة بير زيت وأشكال التنظيم التي حصلت في الجامعة، أنا بشوف فيها تجربة بئر السبع بطريقه أو بأخرى ما حدث في جامعة الخليل أو بيت لحم هو امتداد لتجربة بئر السبع، لان هذا الكادر أما عاش التجربة في بئر السبع أو عاش هذه التجربة منقولة إلى سجن الخليل أو نابلس أو طولكرم أو غيره " (مصدر سابق).

إن سجن بئر السبع شكل مرجعية للسجون الأخرى في مرحلة السبعينيات حيث يروي زياد اللبدي " كنا نستشير أسرى السبع قبل الإقدام على أي خطوه في سجن جنين " (مصدر سابق). ويؤكد ذلك أيضا سالم أبو صالح في روايته " سجن بئر السبع كان مرجعية السجون الأخرى كونه كان يضم الأسرى المحكومين مؤبدات " (مصدر سابق). كذلك فإن رواية محمد العلامي تتطابق مع هذه الروايات حيث يقول " كان سجن بئر السبع يشكل لنا القيادة وكنا نلتزم بالقرارات الصادرة منه " (مصدر سابق).

وبما أن سجن بئر السبع شكل مرجعية لباقي السجون كما يروي الأسرى، في الفترة التي كان فيها سجن عسقلان مغلقاً - كانت أحكام نزلائه عالية وهو سجن صغير وبالتالي لم تكن في حالات دخول أو خروج إلا ما ندر - وعممت تجربته في تشكيل لجنة وطنية داخل السجون التي كانت تقتدي به في ظل وجود تجارب خاصة لكل سجن على حدة فإننا نتساءل كيف أصبح شكل المؤسسة بعد أن مزجت تجربة بئر السبع مع التجارب الخاصة في السجون الأخرى؟

3.3 - مأسسة السجون.

كما ذكرنا سابقاً، إن الظروف الموضوعية التي عاشها الأسرى شكلت فيما بينهم وجدانا جماعيا قائما على أساس التشابه في حياة الأسر والمعاناة التي يعيشها الأسرى. وقد ولدت هذه الظروف بين الأسرى تعاوناً اجتماعياً لمواجهة شروط حياتهم البائسة بعد أن شكلوا لجانهم الخاصة وتكاسموا الأدوار فيما بينهم، خاصة إن شكل تقسيم العمل الذي ساد فيها، عاظم من الانتماء الجماعي بين الأسرى، لأن طبيعة عمل هذه المنظمات (المؤسسة الأسيرة) هي عضوية، بمعنى أن الأعمال والمسؤوليات والتعليمات تنتشر وتتقاطع في عدة اتجاهات، مما يجعل جميع الأعضاء فيها يشعرون بمعرفة تفاصيلها كافة، ويعطي شرعية لعملهم فيها لعدم اقتضار القرارات على من يكونون في القمة، مما يعطيها ديمومة وقدرة على احتواء التغيرات الطارئة بشكل فعال (جدنز، 2005: 416).

إن عملية المأسسة بطورها الأول كما كانت في سجن بئر السبع انتشرت وتقاطعت مع السجون الأخرى كونها مؤسسة عضوية بفعل عوامل النقل والنفي على السجون الأخرى، وقد تم تطوير التجربة من خلال وضع عرف اعتقالي بعد عام 1981، وقد روى عبد العليم دعنا " إن العرف الاعتقالي بدأت التنظيمات تتعامل به بعد عام 1981، أي بعد إضراب نفحة " (مصدر سابق). هذا العرف كان ينظم العلاقات ما بين القوى المختلفة داخل السجن. ويذكر أبو السكر أن هذا العرف لم يكن مدونا " لم يكن هناك شيء مكتوب اسمه عرف اعتقالي وإنما هو حصيلة تجربة في العلاقات ما بين القوى " (مصدر سابق). هذا العرف تطور ما بعد عام 1988 إلى دستور اعتقالي يحكم العلاقة ما بين الأسرى أنفسهم وما بين الأطر التنظيمية المختلفة وإدارة السجون. ويروي عمر الخطيب أن هذا الدستور كان مكتوبا " الدستور الاعتقالي كان مكتوبا وموقعه عليه جميع الفصائل التي لها حضور في السجن، وعملية تغيير أي بند من بنوده كانت تخضع لمؤتمرات بين الفصائل " (مصدر سابق). إن العرف الاعتقالي شكل إجماعاً في داخل المجتمع الاعتقالي، لأنه سعى إلى تقسيم العمل والسلطة داخل السجون من خلال وضع هرمية أصبحت عرفاً متعارفاً عليه في جميع السجون.

3.3.1 - هرمية المؤسسة العامة في السجن.

لقد شكل الأسرى هذه الهرمية لتسهيل عملية التواصل والاتصال فيما بينهم (بين القوى التنظيمية) من ناحية وبين إدارة السجن من ناحية أخرى، فهذه الهرمية تظهر الأدوار الوظيفية لكل دور من هذه التقسيمات كما رأتها الأطر التنظيمية في السجن وهي مفصلة على النحو الآتي:

3.3.1.1 - ممثل المعتقل.

ممثّل المعتقل هو الشخص المخول بالحديث مع الإدارة، أي أنه رئيس السجن، يُعين من قبل الأسرى، ويتمتع بصفات مثل: قوة الشخصية، وطلاق لفته العبرية، ولديه تاريخ نضالي مشرف، أكد الأسرى في رواياتهم أن ممثّل المعتقل كان من عناصر فتح وهو احد أعضاء لجنّتها المركزية في السجن ويروي صادق فيصل عن ممثّل المعتقل " كانت الفصائل تشعر أن ممثّل المعتقل مفروض عليهم فرض لعامل الحجم فلججه أكثر كان الممثل منه " (مصدر سابق). ويؤكد محمد نزال في روايته ذلك " ممثّل المعتقل كان يمثل كل الجسم الاعتقالي أمام الإدارة وكان يحظى على احترام كافة القاعدة الاعتقالية، وكان يفرز من التنظيم الذي له عناصر أكثر وكان دائماً من فتح " (مصدر سابق). استمر ممثّلو المعتقلات من تنظيم فتح حتى عام 1994 حين ازداد عدد عناصر حماس على عناصر فتح في سجن نابلس. ويروي فواز عمرو قصة أول ممثّل معتقل من حماس في سجن نابلس:

" في عام 1994 ازداد عدد معتقلي حماس على فتح بفعل افراجات اوسلو عن معتقلي فتح، وحين تفاوضنا على تسلم ممثّل المعتقل كما ينص الدستور الاعتقالي الذي تشكل عام 1988 أن ممثّل المعتقل من حق التنظيم الأكبر في السجن، بدأ الاخوه في فتح وكأنهم يتحسرون على ترك هذا الإجاز ويدؤوا بوضع شروط علينا مثل، أن تكون لجنة المطبخ تحت سيطرة فتح وان يكون الصندوق معهم فقلنا لهم شو رأيكم بعد ما تروحوا على دوركم تصيروا تيجوا على السجن تعملوا دوام من الساعة الثامنة حتى الثانية والنصف وتظلوا مسئولين عن السجن " (مصدر سابق).

ويروي أبو السكر بقصة مشابهة أظهرت فيها حماس وفتح التسامح في هذا الموضوع في سجن عسقلان " في عام 1999 زاد عدد معتقلي حماس عنا بثلاث أشخاص، وصار حكي إتهم يدهم حقهم في التمثيل الاعتقالي وقلنا لهم تفضلوا يا عمي حقمك انتم الاغلبيه خذوا الممثل العام، لكن بعد ما قعدوا مع بعض قالونا خلوا التمثيل معكم لعدم وجود استقرار في السجن " (مصدر سابق).

أما زهره قرعوش فإنها قالت: إن تجربة الأسيرات تختلف نوعاً ما حول الممثل حيث روت " لم يكن عندنا ممثلة معتقل واحد، كان هناك ممثلتان من فتح والشعبية وكانتا يخرجن لمحاورة الإدارة مع بعض وكان بينهما اتفاق على تقاسم الأدوار ولما زادن بنات الجماعة الإسلامية صار منهن ممثلة عند الإدارة " (مصدر سابق).

بالنظر إلى حديث الأسرى حول هذه الوظيفة فإننا نرى أنه يجب أن يتوفر في من يقوم بها عدة مزايا من أهمها: القدرة على تمثيل الأسرى بطريقة مقاومة لسيطرة السجن وفي نفس الوقت اكتسابه لثقة واحترام الجسم الاجتماعي العام للأسرى، وهنا نجد علاقة ما بين القدرة على المقاومة والحصول على الثقة والاحترام، هذه العلاقة تعتبر إحدى ركائز ثقافة المقاومة داخل السجن. كذلك فإننا نرى في نص الدستور أو العرف الاعتقالي حول أحقية التنظيم الأكبر في التمثيل محاكاة نوعاً ما لما يحدث داخل " م. ت. ف " التي ترأسها فتح. في حين الأسيرات تجاوزن هذه الإشكالية واعتمدن مبدأ القرار الجماعي، وقد يعود ذلك لخصوصية تجربتهن من ناحية، أو لأن عددهن قليل ولا يتمتعن بخبرة طويلة في الأسر كما هو الحال لدى الشباب، وبالتالي فمن أجل مواجهة الاستفراد ومخططات الإدارة الرامية إلى تفرغهن من محتواهن الوطني، كان لا بد لهن من العمل الجماعي الموحد لمواجهة إدارة السجن.

3.3.1.2 - اللجنة الاعتقالية / الوطنية.

هذه اللجنة تعتبر قيادة المعتقل، وهي ممثلة للتنظيمات كافة داخل السجن حسب الحجم، وأعضاء هذه اللجنة لا ينتخبون وإنما يفرزون من تنظيماتهم الخاصة، وهي نسخة شبيهة بتركيبة اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير حيث يروي عمر الخطيب " كانت اللجنة الاعتقالية تشبه إلى حد ما تركيبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهي كانت تضم فصائل منظمة التحرير " (مصدر سابق). ويروي فواز عمرو عن تقسيمة هذه اللجنة

" كانت فتح لها ثلاث شخوص، والشعبية ممثل، والتحرير العربية ممثل، والديمقراطية ممثل، وإذا كان في تنظيم آخر له ممثل، المهم أن فتح كانت تحظى بالاغلبية دائما " (مصدر سابق). ويرى صادق فيصل أن هذه اللجنة تطورت عن لجنة التنسيق الفصائلي حيث يروي:

" لم يكن في السبعينات لجنة اعتقالية وإنما كان لجنة تنسيق فصائلي وذلك لعدم وجود عمل مشترك وبعد تراكم التجارب وأصبح في عمل منوع نوعاً ما تطورت هذه اللجنة إلى لجنة اعتقالية لكل السجن " (مصدر سابق). إن لجنة التنسيق

الفصائلي كان تشكيلها ينسجم مع الحالة الاجتماعية التي عاشها الأسرى في تلك الفترة، وحينما تحولت العلاقات إلى علاقات مؤسساتية أصبح الأمر يتطلب هيئة دائمة تشكل دعامة رئيسة لهذه المؤسسة.

3.3.1.3 - اللجنة النضالية العامة.

هذه اللجنة تتشكل من كافة الأطر التنظيمية التي تحظى بأحقية التمثيل داخل السجن، وتقع على كاهلها دراسة المستجدات كافة والتحويلات التي تقوم بها إدارة السجن حيال الأسرى لأخذ الخطوات اللازمة للرد على الإدارة. ويروي فواز عمرو عن هذه اللجنة:

" دورها بشكل أساسي إدارة الصراع مع الإدارة، وهي التي كانت تضع الخطط للاضرابات وتتولى قيادته وكان الجميع يمثل لقراراتها، ويقرأ تعميماتها النضالية " (مصدر سابق). ويرى سامي حسين أن هذه اللجنة " كانت تشكل هيئة أركان، وفي اللحظات الحاسمة في حوض المواجهة لم يكن القرار إلا لها " (مصدر سابق). إن العمل المؤسسي يتطلب وجود شراكة فعلية في القرار، ولأن الأسرى يعيشون في حالة مواجهة دائمة مع إدارة السجن، فكان لابد من وجود تنظيم وتقسيم عمل خاص رداً على المستجدات التي تحاول إدارة السجن فرضها، وبالتالي فإن هذه اللجنة شكلت رديفاً مضاداً في مواجهة المستجدات القهرية.

3.3.1.4 - لجنة الحوار.

هذه اللجنة تفرز من التنظيمات الممثلة في اللجنة الاعتقالية، ووظيفتها تشكيل قوة دعم ومساندة وخلفية لممثل المعتقل في حواراته مع الإدارة، وفي كثير من الأحيان تشترك في الحوار المباشر خاصة في القضايا الحساسة كفك الإضراب أو التهديد باتخاذ خطوات تصعيدية، وأعضاء هذه اللجنة يبلغون بتنظيماتهم بكل المستجدات التي شكلت. وهي تضم عناصر التنظيمات كافة ومن مهماتها، كما يروي عبد العليم دعنا " هذه اللجنة كانت تسند الممثل العام في حواراته مع الإدارة وهي لجنة غير منتخبة مباشرة من القاعدة وإنما تفرز من القوى السياسية المختلفة " (مصدر سابق). ويرى عمر الخطيب أن لجنة الحوار شكلت عامل أمان ومساعد للممثل العام " هذه اللجنة كانت تحمي ممثل المعتقل من الخطأ فمن يخطئ لا احد يرحمه، كانوا طاقم أمان ويمثلوا الأسرى بشكل عام " (مصدر سابق). هذه اللجنة مؤشر على مدى عقلانية الأسرى في تعاملهم مع إدارة السجن وما تحاول فرضه

من إجراءات قهرية على الأسرى، حيث تضمن تركيبة لجنة الحوار عدم الانسياق مع رد الفعل غير العقلاني وبالتالي الدخول في مغامرات قد تأتي بضرر عام على المؤسسة الاسيرية، وهذا الشكل من التقسيم يظهر لنا مدى حداثة وتطور المؤسسة داخل السجن.

3.3.1.5 - اللجنة الثقافية المشتركة.

هذه اللجنة منذ تشكيلها سعت إلى وضع برامج ثقافية عامة لجميع الأسرى، ودورها الأساسي يتمثل في عملية التعبئة ونشر الفكر المقاوم للاحتلال، ويروي الأسرى أن اللجنة الثقافية المشتركة لم تدم طويلاً وكان عملها موسميًا، حيث يروي عبد العليم دعنا:

اللجنة المشتركة أصدرت عدة إعداد من مجلة المعتقل، لكن توقفت هذه الإعداد وكانت تعمل في الاحتفالات فقط، لأنه من الصعب عمل لجنة ثقافية مشتركة لوجود تباين أيديولوجي واختلاف في المنابع الفكرية " (مصدر سابق).

ويؤكد عمر الخطيب عدم وجود لجنة ثقافية مشتركة بقوله " لم يكن في عسقلان لجنة ثقافية مشتركة وذلك لوجود اختلافات فكرية بين الأطر التنظيمية " (مصدر سابق). ويرى سامي حسن في روايته " انه من الصعوبة بمكان عمل لجنة ثقافية مشتركة فكان المتدين والعلماني والماركسي كيف ستقع كل واحد بفكر الآخر " (مصدر سابق). وعموماً كانت محاولة لدى الأسرى بتشكيل لجنة ثقافية مشتركة تمثلت بإصدار أعداد من مجلة المعتقل وكانت أيضاً تخطط للاحتفالات بشكل مشترك، إلا أن تعدد المنابت الفكرية حال دون استمرارها كما بين الأسرى. كذلك فإننا نرى أن الأمر مختلف لدى الأسيرات الفلسطينيات في هذا المجال حيث تروي زهره قرعوش:

" كانت لدينا لجنة ثقافية مشتركة لكل الأسيرات فنحن كان لنا خصوصية وهما الوحيد كان المحافظة على الأسيرات خاصة أن جزء كبير منهن صغيرات السن، فكان هماً أساسياً جميعاً تثقيف البنات، والتنظيم الذي يريد إن يتقن جماعته يتقنه بطرقه الخاصة، لكن في البداية يكون برنامج موحد للأسيرات " (مصدر سابق).

إن عمليات التعبئة الحزبية والفكرية التي قامت بها التنظيمات في المرحلة الأولى لعملية المؤسسة عملت على وجود فجوة فكرية بين الأطر المختلفة، هذه الفجوة ليست بالسهولة تجاوزها بتشكيل لجنة ثقافية موحدة، فبالنظر إلى تركيبة الأطر الفلسطينية نجد بينها ما هو ماركسي وعلماني وديني، هذه الاختلافات الفكرية لا يمكن تجاوزها إلا في حالة تركيز اللجنة على الفكر المضاد لسلطة الاحتلال فقط، وهذا ما لم يحدث حيث توجد برامج خاصة لكل تنظيم.

3.3.1.6 - اللجنة الأمنية المشتركة أو التحقيق المشتركة.

إن تشكيل لجان الردع أو اللجان الأمنية لكل تنظيم على حدة أدخلت التنظيمات المختلفة في جو من الصراع، خاصة في حالة اكتشاف تنظيم لعميل من تنظيم آخر، لذا فإن إحدى المتطلبات الأساسية لتوحيد الجهود وبنيتها بعمل جماعي موحد كان تشكيل هذه اللجنة لتدارس كل حالة على حدة بشكل منظم ومأمس. ويروي صادق فيصل أن هذه اللجنة جاءت بناءً على احتياجات المعتقل بشكل عام حيث أن عملية كشف العائنين بأمن الأسرى تواجه تحديات وذلك لأن:

" عملية التحقيقات كانت في البداية تواجه صعوبة خاصة إذا كانت لجنة رصد من تنظيم آخر رصدت عميل من تنظيم مختلف الأمر الذي كان يفجر خلافات حيث يتنكر تنظيم الشخص ادعاءات رصد الأخر، وللخروج من هذه الإشكاليات ومن أجل محاصرة العملاء تم عمل لجنة مشتركة " (مصدر سابق).

ويروي فواز عمرو أن هذه اللجنة كان من مهماتها " تجميع معلومات عامة عن الأسرى خاصة المشبوهين، وكانت تفحص كل ما يدخل السجن ويخرج منه من رسائل وغيره، وكان لها اثر بالغ في شيوع الأمن والاستقرار داخل السجن " (مصدر سابق). هذا العمل كان حاجة ضرورية لضمان سير عمل المؤسسة من اختراقات سلطة المحتل، فهي تشكل درعا حصينا في مواجهة الهيمنة من جهة، وفي نفس الوقت فان هذه اللجنة تحافظ على بقاء واستمرار عمل المؤسسة، حيث يرى كل من فيبر وفوكو " إن أفضل وسيلة لتشغيل المؤسسات هو التشدد في الرقابة " (عند جندز، 2005: 418) بمعنى أن إشعار أي فرد داخل هذه المؤسسة بوجود رقابة، مما يدفعه إلى بذل كل ما في وسعه من اجل الانصياع والمحافظة عليها.

3.3.1.7 - الصندوق الموحد.

هذه اللجنة مسؤولة عن الاحتياجات الزائدة في السجن والكنين، ومهمتها توزيع هذه الاحتياجات بشكل متساوٍ داخل السجن ويروي أبو السكر " أن الصندوق الموحد كان يخص كل الأسرى في السجن وكان كل أسير يستفيد منه بغض النظر عن الإطار إلي ينتمي له " (مصدر سابق).

ويروي محمد نزال عن تجربة الصندوق الموحد بقوله " شكلنا أول صندوق موحد في سجن بئر السبع، وبعد ما تم نفينا إلى سجن طولكرم وعسقلان ونفحه تم تعميم التجربة، وكانت تجربة هذا الصندوق رائعة لأنها كسرت احتكارات الأشياء من قرطاسيه ومود تنظيف وغيره وصار الكل يستطيع الحصول على احتياجاته من الصندوق بشكل ممنهج وعبر تنظيمه " (مصدر

سابق). إن التوزيع العادل لهذه الاحتياجات التي يحويها الصندوق الموحد من شأنه تعزيز اللحمة الاجتماعية للأسرى وتزيد من قوة الشعور بالجماعة.

3.3.1.8 اللجنة الرياضية.

هذه اللجنة تقوم بعمل مباريات بين القوى بهدف تعزيز التفاعل بين أفراد التنظيمات المختلفة، كما تسعى إلى تعزيز هذه النشاطات لمواجهة الآثار العكسية التي يسببها السجن، وكان من مهمات اللجنة الرياضية كما يروي عمر الخطيب " تشجيع التنافس الرياضي بين الأسرى وكانت تحدث بطولات في التنس والشطرنج تحت مسميات شهداء الحركة الاسيره أو من شهداء الثورة الفلسطينية " (مصدر سابق). ويروي عبد العليم دعنا " أن اللجنة الرياضية زادت من تفهم الآخر حيث ساعدت على كسر الحواجز التنظيمية بين الأسرى وشجعت التعاون المشترك والتنافس الايجابي في العمل " (مصدر سابق).

أما فيما يخص علاقات الأسرى كأفراد فيما بينهم فقد تنظمت هذه العلاقات من خلال تشكيل هرمية صغرى داخل هذه المؤسسة. ووظيفة هذه الهرمية الأساسية تسهيل حياة الأسرى داخل السجن والقيام بالخدمات الأساسية لهم وفي نفس الوقت فأنها تشكل حلقة وصل ما بين الأسرى كأفراد وما بين الهرمية الكبرى ونستطيع تفصيلها على الشكل الآتي:

3.3.2 - الهرمية الصغرى للمؤسسة.

نقصد بالهرمية الصغرى في السجن التقسيم الإداري للأسرى الذي كان من شأنه تسهيل حياة الأسرى داخل السجن، وتفصيل قنوات الاتصال ما بين الأسرى وما بين الهرمية الكبرى وهذه كانت تتشكل من شاويش الغرفة، ومن شاويش القسم.

3.3.2.1 - شاويش الغرفة.

شاويش الغرفة أو مسؤول الغرفة هو الشخص المسئول أمام اللجنة الاعتقالية عن وضع الغرفة بشكل عام، وهو الشخص المخول بالتحدث مع شرطة السجن أثناء التشخيص الأمني وغيره، كما أنه يشكل

وسيلة اتصال ما بين أفراد الغرفة وممثل المعتقل وبيروني زياد اللبدي انه في أواسط السبعينيات في سجن نابلس وجنين:

" كان شاويش الغرفة تعينه إدارة السجن خاصة من الأسرى الذين يتحدثون اللغة العبرية أو الإنجليزية بهدف تسهيل وصول الأوامر، ولم يكن الأسرى لهم علاقة بتعيينه، ولم تكن لجان غيره سوى لجنة تنسيق غير علنية للفصائل " (مصدر سابق). ويقول محمد العلامي " أن سجن بئر السبع في بداية السبعينات كان يتم تعيين شاويش الغرفة فيه من قبل إدارة السجن وهي التي كانت تعين وتقبل، ولم يكن دور الشاويش سوى توضيح ما يريده السجنان " (مصدر سابق). وبعد تشكيل مؤسستهم أصبحت عملية تعيين الشاويش من مهمات التنظيمات داخل السجن، حيث يروي عبد العليم دعنا " أصبحنا نحن نعين شاويش الغرفة وكانت الغرف التي يزيد فيها أعضاء الشعبية يكون الشاويش من الشعبية وهكذا دواليك مع الأطر الثانية " (مصدر سابق). كذلك فإن فواز عمرو يرى بأن الشاويش كانت له صفات خاصة " كانت تعين الشخص الذين يتميزون بشخصيات قوية ويمتلكون قدرة عالية من الثقافة والوعي " (مصدر سابق). ويتحدث عمر الخطيب عن مهمات شاويش الغرفة " كان الشاويش حلقة وصل ما بين الأسرى و شاويش القسم أو موجه القسم، وكان يمنع على السجنين التحدث مع موجه القسم مباشرة دون المرور عبر شاويش الغرفة ومن كان يفعل ذلك كان يعاقب، كذلك من مهامه تحضير الغرفة وقت التشخيص الأمني " (مصدر سابق).

3.3.2.2 - شاويش القسم.

شاويش القسم أو ما يطلق عليه شاويش المردوان كانت وظيفته تشكيل حلقة وصل ما بين مسؤولي الغرف (شواش الغرف) وممثل المعتقل، وكان يُفرز حسب رواية فواز عمرو على النحو الآتي:

" عملية فرز شاويش القسم كانت تخضع للتقسيم النسبي في السجن يعني مثلا، في خمس شواش في السجن وكان نسبة فتح 40% من الأسرى، وحماس كانت 3% من الأسرى، والشعبية 15%، والقوى الأخرى الباقي، فتكون القسمة على الآلة الحاسبة فتح 2 وحماس واحد ونص، والشعبية واحد، والباقي نص " (مصدر سابق).

وحين استفسارنا عن النصف قال عمرو " يعني يكون شاويش القسم ستة اشهر لحماس والستة الأشهر الأخرى يكون لباقي التنظيمات ". ويروي أبو السكر " إن قبل بروز حركة حماس كان يتم تقسيم الشواش بطريقة ثلاث فتح واحد شعبيه وآخر ديمقراطية وهكذا حسب عدد الأقسام " (مصدر سابق). ويروي عمر الخطيب " أن شاويش الغرف لم يكن يتجاوز شاويش القسم وكان يتعرض للمسائلة إذا فعلها " (مصدر سابق).

3.4 - عوامل نجاح وتحول المؤسسة.

إن عملية تنظيم وتقسيم العمل بين الأطر التنظيمية ساهم في ترسيخ عمل المؤسسة الاعتقاليه العامه، وتهيئة وضع من الاستقرار والأمان للأسرى داخل السجون. وهذه العملية لم تكن لتتم لولا وجود متغيرات أسهمت في عملية تحقيق هذه المؤسسة. وهذه المتغيرات تم التوصل لها من خلال الدراسة الأمبريقية التي قمنا بها مع الأسرى المبحوثين، حيث تبين لنا من خلال سرد الأسرى عن تجاربهم الخاصة في السجن أن هذه المتغيرات شكلت فعلاً أساسياً في تحقيق المؤسسة وهي:-

1. التحولات الديمقراطية داخل الأطر التنظيمية.

2. الاضرابات عن الطعام.

3. افتتاح سجن نفحة وجنيد.

4. اتصالات الخارج.

وسأقوم فيما يلي بعرض دورها في عملية المؤسسة وما ترتب عليها من آثار في تحول علاقات الأسرى فيما بينهم، وفيما يخص إدارة السجن.

3.4.1 - التحول الديمقراطي داخل الأطر التنظيمية.

إن عمليات التحول الديمقراطي داخل الأطر التنظيمية نفسها أسهمت في تحول مراكز السلطة وإدارة التنظيم من شكلها التعييني والتسلطي إلى شكلها الحديث الذي يشرك القاعدة الاسيرية في انتخاب من يمثلها ويقودها داخل السجن، حيث لم تعد عمليات التعيين التنظيمي واردة لدى جميع الأطر التنظيمية، وأصبحت الانتخابات هي المفصل في ذلك. في هذا السياق يروي سامي حسين:

" لقد انتهى عصر التسلط الذي كان يسهل عملية الاختراق من قبل عملاء الاداره وأصبحنا نعيش مرحلة ديمقراطية، بمعنى أن الفرز المؤسسي كان يتم من خلال انتخابات داخلية، وكان كل تنظيم يجري انتخابات لفرز هيئاته التنظيمية وهذه الهيئات هي التي تفرز الهيئات القيادية الأخرى. إن الأسرى الفلسطينيين استطاعوا تحويل السجون إلى مؤسسه ديمقراطية حقيقية أو إدارة شؤون حياتهم بشكل مؤسساتي حقيقي، ونستطيع القول إن الديمقراطية لدى الفلسطينيين بدأت في سجون الاحتلال " (مصدر سابق).

ويروي صادق فيصل " إن أول انتخابات ديمقراطية لهيئات الأسرى كانت عام 1976 في سجن بئر السبع ويقول أنها لم تقل شفافية عن أي انتخابات نزيهة في العالم " (مصدر سابق). ويروي عبد العليم دعنا عن التحول الديمقراطي في السجون:

" مسألة الديمقراطية ترسخت بعد سنوات طويلة في السجون، هذه المرحلة أدخلت شيئا جديدا في حياة الأسرى وفتحت أمامهم المجال للمنافسة الإبداعية سواء كان بين عناصر التنظيم الواحد أو بين التنظيمات، لقد شعر كل أسير أن له دور في تشكيل تنظيمه وكان يحترم هذا الدور " ويقول أيضا عن انعكاس التجارب الداخلية على الإطار العام داخل السجن " إن ديمقراطية الأطر فتحت المجال أمام استيعاب الآخر وعمت التجربة على الجسم العام (السجن) مع احترام الخصوصيات التنظيمية " (مصدر سابق).

ويرى أبو السكر أن الوعي بوجود عدو مشترك ساهم في عملية التحول بقوله:

" لا احد يستطيع أن يستوعب أننا كسجناء من أجل الحرية نقوم بالتسلط واضطهاد بعضنا، إن وعي الأسرى بوجود عدو مشترك متمثلا بإدارة السجن وممارساتها القمعية جعلنا نتوحد داخليا أولا كأبناء اطر وبطريقه ديمقراطية، لأنه لا يجوز أن نحارب على جبهتين يجب أن نكون مرتاحين داخليا راضيين على قيادتنا وإحنا مختارينها لكي نسير خلفهم في مواجهة الإدارة، وثانيا يجب أن نستوعب إخواننا ورفاقنا في النضال وهم أحرار بفكرهم " (مصدر سابق).

أما محمد نزال فإنه يرى في الانتخابات الداخلية للأطر طريقا مهدت لتشكيل أجسام مشتركة بين التنظيمات المختلفة بقوله:

" أن الحرس القديم الذي كان مستولي على قيادة السجن كان معني بتفجر الخلافات التنظيمية لضمان سيطرته على السجن، فكان لا بد من الانتخابات حتى تتمكن العناصر الشابّة والمتعلمة من اخذ دورها الحقيقي في إدارة الأمور بشكل صحيح ومن خلال إشراك كل الأسرى بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية في قيادة السجن. فهم إخواننا في الكفاح ويعيشون نفس الظروف التي نعيشها " (مصدر سابق).

إن إجراء الانتخابات داخل الأطر التنظيمية المختلفة عملت على توسيع آفاق الأسرى، وتعزيز صورة الآخر عندهم، وساهمت في كسر الحواجز التي ظهرت بفعل العزل الثقافي والهيكلية الذي اتبعته هذه الأطر في بداية تشكلها داخل السجن، إلى جانب أنها مكنتهم من وضع حد لعملاء الإدارة في إثارة الخلافات والنعرات العصبية التي كانت تعمل على تأجيج الصراعات بين القوى داخل السجون. إن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الأسرى داخل السجون أسهمت في عملية المأسسة نوعا ما، ولكنها لم تستطع وحدها

تعميم التجربة أو إزالة الخلافات والمشاحنات التي ترسبت منذ سنوات. وإنما ساعدها في ذلك إقدام الأسرى على تحويل الصراع من صراع داخلي إلى صراع خارجي مع إدارة السجون، وتمثل هذا الصراع في الإضراب عن الطعام، حيث أقدم الأسرى على عدة إضرابات عن الطعام في الفترة الواقعة ما بين أعوام 1976 وحتى عام 1984. هذه الإضرابات كانت تهدف أساساً إلى فرض هيمنتهم بشكل كامل على المؤسسة، ولذلك فإننا سنقوم بعرض أهم المفاصل التي أحدثتها هذه الإضرابات.

3.4.2 - الإضراب من أجل السيطرة على المؤسسة.

بالنظر إلى مجمل طلبات الأسرى في احتجاجاتهم وإضرابهم عن الطعام وغيره نجد أن هناك عدة مطالبات لأمر تتعلق بالتعليم (الكتب، الدفاتر، أقلام، صحف.. الخ) من أجل النهوض بالمستوى الثقافي والفكري للأسرى، تمهيدا لبناء مؤسساتهم الخاصة بهم في مواجهة سلطات السجون التي حاربت كل الجهود الجماعية " لقد ناضل الأسرى كثيرا في السجون من أجل السيطرة على حياتهم الخاصة ولأجل ذلك عملوا على بناء مؤسساتهم داخل السجون كمؤسسة موازية لمؤسسة سلطة السجون (الناشف، 2004: 158).

لذلك فقد أدرك الأسرى أهمية العامل التعليمي في عملية المواجهة المنظمة والتي تكون من مؤسسة مقابل مؤسسة، وليس أفراد مشتتتين مقابل عمل منظم. لهذا فإننا نجد في إضرابات سجن بيت ليد والرملة ونابلس والخليل وعسقلان وبئر السبع ونفحة، وغيرهما من السجون بروز المطالب الفكرية وألوية التعليم والقراءة في كل الشعارات التي رفعت في الإضرابات عن الطعام (الحاج، 1993: 35). وبالتالي فإن الجانب التعليمي ومحو الأمية شكل هاجسا لدى الأشخاص القياديين في السجن يجب تعزيزه بإكساب الأسرى مهارات التعلم ليكون محطة انطلاق في مواجهة الإدارة من أجل تحقيق توجههم في فرض هيمنتهم على السجناء جميعا. كذلك فإنه من المهم أيضا أن نشير إلى أن عملية التجنيد والتحصير للإضراب هي أهم من الإضراب ذاته أحيانا حيث يعاد تكريس البناء الاجتماعي المؤسساتي من خلالها.

ويروي فواز عمرو عن هذه الإضرابات ودورها في تحسين مستوى الحياة للأسرى إلى جانب تعزيز مكانة المؤسسة داخل السجون من حيث أهلية قرار الإضراب:

" الاضرابات الاستراتيجية والتي تخص الشيء العام لكل الأسرى كانت تقوم به السجون المركزية، مثل اضرابات نفحة وعسقلان وبئر السبع وجنيد هذه السجون تركت وصمات واضحة في تاريخ النضال الفلسطيني، لقد خضنا اضرابات من اجل تحسين مستوى معيشتنا في السجون ومن اجل رفع مكانة الأسرى الثقافية والتعليمية، الإضراب كان بهدف إيصال رسالة لجميع الناس إننا نعيش ظروف حياة إجرامية، وان السجون الاسرائيلية هي مقابر أحياء وكنا نطالب أن تصير قبور محترمة ولم نطالب بان تحول إلى فنادق " (مصدر سابق).

وتروي رولا أبو دحو حول تجربة الأسيرات في خلق وضع خاص بهن ومجتمع يخصصهن كأسيرات سياسيات: " لقد خضنا اضرابات عديدة من اجل الانفصال عن السجنات الجنائيات اليهوديات وتشكيل مجتمع خاص فينا نستطيع من خلاله الحفاظ على ذاتنا وهويتنا " (مصدر سابق). ويروي سامي حسين في أن الاضرابات التي قام بها سجن عسقلان وسجن نفحة كان لهما دور مميز في ترسيخ مفهوم المؤسسة داخل السجون:

" إن إضراب سجن عسقلان عام 1976 والذي استمر 67 يوم على مرحلتين متتاليتين. والذي يعتبر من اشهر الاضرابات في العالم. حيث كان له دور كبير في تثبيت المؤسسة الاعتقالية للحركة الاسيره " (مصدر سابق).

ويقول أبو السكر في هذه الاضرابات " كانت لنا مطالب من أهمها أن نعامل على أننا أ). حرب وجنود معركة، ومن حقنا أن نمارس حياتنا التنظيمية بشكل طبيعي " (مصدر سابق). ويرى عبد العليم دعنا في روايته أن إضراب نفحة كان مفصلاً أساسياً في تاريخ الحركة الاسيرة:

" هذه الاضرابات استطعنا من خلالها ترتيب بيتنا الداخلي نوعاً ما وفي إضراب سجن نفحة الذي استشهد فيه الرفاق راسم حلاوه وعلي الجعفري عام 1980 استطعنا أن نحقق التمثيل الاعتقالي ونحقق المؤسسة التنظيمية لكل تنظيم وعمل لجنة حوار، يعني بدأت الحياة المؤسسة الاعتقالية الحقيقية من هذا التاريخ، حيث خضعت الاداره للأمر الواقع وقيلت بوجود فرز تنظيمي مثلاً فرز فتح أو فرز شعبيه أو غيره، وكل تنظيم أصبح يعمل على إعادة ترتيب أوضاعه من جديد بشكل أكثر عننية ونشاط " (مصدر سابق).

كذلك إن رفع شعار الزيارات بين الغرف والأقسام في الإضراب عن الطعام وتحقيق المطلب أدى إلى تطوير وتحسين أداء الأطر التنظيمية داخل السجن وفرض هيمنة هذه الأطر الموحدة والتي أخذت اسم الحركة الوطنية الأسيرة على الجسم الاعتقالي (الهندي، 2000: 51)، وبالتالي فإن هذا النوع من الاضرابات عزز من دور ومكانة الأسرى وساعد في فرض الأسرى سلطتهم وفي فرض هيمنتهم على السجن (جسم المعتقلون) لتصبح أداة ذاتية يتحكمون بها، جعلهم يبحثون عن سبل لديمومتها من خلال تقوية أركانها ببنية فوقية تنظر لهذه المؤسسة التي من شأنها كما تحدثنا إيجاد ثقافة مضادة لثقافة السجن والسجن. وبالتالي فإن

تراكم هذه المحاولات أفضت إلى تحويل السجون إلى " مدرسة ثورية كما اعترف فيها رجالات مديريةة السجون " (عبد الله أ، 2004، 23). هذه المدرسة مارست دورها التطويري في تزويد الأسرى بثقافة مضادة لكل سلوكيات السجن تجاه الأسرى، وحولت السجن من مكان لقتل وتدمير الأسرى إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومه. وهذا ما يؤكد أبو السكر في روايته حول دور السجن في إعادة إنتاج الأسرى " السجن هو جامعة حقيقية بتخرج أجيال في الثورة والكفاح والقيادة وجيل بسلم جبل، كان معنا ناس طلعت ورجعت للسجن " (مصدر سابق). كما أن فواز عمرو يرى أن السجون كان لها دور أساسي في ترسيخ ثقافة المقاومة داخل الشارع الفلسطيني:

" السجن كان مصنع للرجال، لما كان يدخل سجين جديد تصير التنظيمات تشتغل عليه، وصار انه ناس أميين دخلوا السجن صاروا جهابذة في الثقافة واللغات وفي السياسة، وصار منهم ناس مسئولين في السلطة كمان " (مصدر سابق). كذلك فإن عمر الخطيب ينظر للسجن على انه مدرسة وجامعة كبيرة بقوله " السجن كان لها دور كبير في تخريج قيادات لكل الفصائل، إن عمليات التعبئة والتثقيف الموجودة في السجون جعلت من الأمي معلم " (مصدر سابق).

إن الأسرى استطاعوا بفعل وسائلهم في المواجهة من تحويل هذه المؤسسة (السجن) التي أقيمت من اجل إلغائهم وشطبهم كفاعلين أساسيين في المسرح الفلسطيني، إلى مدرسة تعيد إنتاج الأسير الفلسطيني فكريا وسياسيا واجتماعيا، وبالتالي فإن سيطرة الأسرى على مؤسساتهم شكل نقطة تحول في حياتهم، فيما يخص حرف وتحويل أهداف السجن وإجراءاته الضبطية. فبدل أن يخرج الأسير من السجن محملا بآليات ضبطية قهرية وطاعة إلى المجتمع كما تحدث فوكو، فإن هذا السجن تحول إلى مؤسسة تعيد إنتاج ثقافة وفكر مقاوم للمجتمع، وبالتالي تزويد الأسرى بآليات سلطوية لتحل محل هيمنة الاحتلال وسيطرته.

3.4.3 - دور سجن نفحة وسجن جنيد في ترسيخ المؤسسة.

تحدث الأسرى عن الدور الذي لعبه سجن نفحة عام 1980 خاصة في الإضراب الشهير عن الطعام وما كان له من انعكاسات ايجابية على صعيد المؤسسة في السجون الإسرائيلية كلها، والتي تمثلت في الإنجاز الذي حققه الأسرى من اعتراف إدارة السجون بمؤسساتهم ومن فرز تنظيمي داخل السجون حيث يروي سامي حسين:

" كان يوجد اعتراف قبل ذلك بالمثل العام ولكن بعد إضراب نفحة صار ترسيم لذلك، حيث كان يتم عقد جلسات أسبوعية ما بين ممثل المعتقل ولجنة الحوار مع إدارة السجن لقد حدث ترسيما أي لجنة رسمية معترف بها والواقع هو الذي فرض عليهم الاعتراف " (مصدر سابق).

إن سجن نفحة أصبح يحظى بأهمية لدى الأسرى كافة لأنه شكل لهم مرجعية لوجود قيادة التنظيمات فيه خاصة في الفترة الممتدة من تاريخ افتتاحه عام 1980 ولغاية عام 1984 حين تم افتتاح سجن جنيد بمدينة نابلس. ويروي احمد عوده حول أهمية هذا السجن:

" شكل سجن نفحة مرجعية لنا ولكل السجون حيث نفت الاداره كل قيادات التنظيم عليه بعد افتتاحه، كنا نستشيرهم قبل عمل أي خطوه في سجن نابلس " (مصدر سابق).

ويقول سالم أبو صالح " لما رجعت على السجن عام 1982 كان سجن نفحة هو من يقرر للسجون، وكان لما بدو التنظيم يحقق مع عميل كان يوخذ إذن من نفحه " (مصدر سابق). ويتحدث أبو السكر عن دور نفحة قائلا:

" هذا السجن أقامته مصلحة السجون من اجل القضاء على التنظيمات والحياة المؤسساتية في السجون، إلا أن صلابة الأسرى جعلت منه مشعلا لكل السجون، وسطر بحروف من دم أساس التمثيل الاعتقالي " (مصدر سابق). وقد ظل سجن نفحة محافظا على دوره في قيادة السجون حتى افتتاح سجن جنيد عام 1984 هذا السجن الذي يقول عنه فواز عمرو " هذا السجن افتتح لأبناء الضفة الغربية ولم يوجد فيه أسرى من قطاع غزة وكان اسمه بالعبري كيلي يوش، كيلي تعني سجن، ويوش اختصار لكلمة يهودا والسامرة " (مصدر سابق).

إن سجن جنيد صُمِّم ليتناسب مع السجن الفوكروي الحديث حيث يصف سامي حسين شكل هذا السجن الرهيب بروايته " الهدف من فتح سجن جنيد كان تقطيع أوصال الأسرى، لان هذا السجن كان يتكون من أقسام منفصلة ومتباعدة، وهذا كان شيء جديد على الأسير الفلسطيني السجن كله على الكهرباء، وكله الكترونيات وكان شيء له بهرجة " (مصدر سابق). وحين طلبنا منه أن يوضح ماذا تعني البهرجة قال سامي:

" أي كان له آثاره، كنا نعيش في نفحة وعسقلان وبئر السبع كان السجنان يحمل في أيده شدة مفاتيح وأقفال، في جنيد فجأة، ما بنشوف السجنان، كله على الكيسات بفتح الباب بكبسه، كله كبسات في كيسات أنا شخصا عشت عدة سنوات في جنيد ما يعرف من وين خشيت أو من وين طلعت " (مصدر سابق)

ويصف عبد العليم دعنا تعقيدات جنيد قائلاً " إن هذا السجن من أكثر السجون رهبة كان على نفوسنا حين دخلناه كلشي في مصمم بتكنولوجيا معقدة، الإغلاق يتم بالالكترونيات، كاميرات تصوير بتصوير الأسرى وهم في داخل المردونات، هذا السجن صعب الحياة المشتركة الجماعية للأسرى " (مصدر سابق).

ونتساءل هنا كيف استطاع هذا السجن رغم كل تعقيداته من ترسيخ عمليات المؤسسة وقيادتها على مستوى السجن كلها؟

تحدثنا سابقا عن الأهمية التي حظي بها سجن بئر السبع ومن ثم سجن نفحة لأنهما كانا معقلا لقيادة السجن، وهذا ما حدث في سجن جنيد حيث جمعت القيادات كلها في السجن وأرسلوا إلى جنيد، إلى جانب حديثنا عن الاضرابات التي سعى من خلالها الأسرى لفرض هيمنتهم وسلطتهم على المؤسسة وهذا ما حدث في سجن جنيد حيث يروي عبد العليم دعنا:

" كنا نعيش في سجون داخل سجن واحد، ولكي نتخلص من ذلك أعلننا الإضراب عن الطعام عام 1984 وكان احد مطالبنا الأساسية هي فتح السجن على بعضه والسماح بالزيارات داخل الأقسام، حيث تم تشكيل لجنة نضالية لقيادة الإضراب " (مصدر سابق).

ويروي فواز عمرو " إن إضراب عام 1984 أعطى بعد أخر لحياة المؤسسة في السجن، بمعنى انه كان هناك تنسيق ما بين سجن جنيد وباقي السجون من اجل القيام بإضراب جماعي موحد، وكل السجون تضامنت مع سجن جنيد في الإضراب الأمر الذي أعطى انطباع لإدارة مصلحة السجون أن الحركة الأسيرة هي كل لا يتجزأ، وبالتالي لا يستطيعوا أن يستفردوا بسجن جنيد أو أي سجن أخر " (مصدر سابق).

ويؤكد الأسرى أن إضراب عام 1984 حقق ما كان يصبو إليه الأسرى حيث يروي محمد نزال " استطعنا أن نحقق إنجاز سماح الزيارات بين الأقسام ما كان يعني في هذا الإضراب هو كسر سياسة الاستفراد وحققتنا ذلك " (مصدر سابق). استمر سجن جنيد في قيادة الحركة الوطنية الأسيرة في السجون كافة حتى بعد حدوث التبادل عام 1985، حين وقعت اتفاقية لتبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية القيادة العامة وإسرائيل وأفرجت بموجبه إسرائيل عن ألف ومائة (1100) أسير فلسطيني.

بعد حدوث التبادل بادرت إدارة السجن لشن حملة لمصادرة للإنجازات التي حققتها الأسرى قبل التبادل حيث يروي أبو السكر حول المرحلة التي عقبها عملية التبادل:

" بعد عام 1985 شعرنا بضعفنا وإدارة السجن صارت تحكي انه سمك القرش راح وظل السمك الضعيف. شهدنا ضعف استمر لغاية عام 1987 وكانت هذه الفترة فترة سبات لكن بعد عام 1987 نهضنا من جديد وعاودنا مثل الأول " (مصدر سابق).

في حين أن سامي حسين يرى أن المؤسسة الاعتقالية لم تضعف حيث يروي:

" ظنت مصلحة السجن انه من السهل ضرب هذه المؤسسة ونتيجة لضعف الكادر صار الوضع مهلهل، الأسرى الذين خرجوا في التبادل كانت شخصياتهم قوية، وبالتأكيد كان أداء الكادر ضعيف لكن جوهر المؤسسة ظل موجود، لم يضرب جوهر المؤسسة صار ضعف في الأداء لكن المؤسسة ظلت قوية " (مصدر سابق).

إلا أن فواز عمرو يرى أن المؤسسة والسجن (جنيد) لم يضعفا بقوله " لو كانت المؤسسة في جنيد ضعيفة وكان الكادر ضعيف لم يحدث الإضراب عن الطعام عام 1985 بعد التبادل بخمسة اشهر ردا على تصرفات الاداره هذا الإضراب وقصف الاداره عند حدها " (مصدر سابق).

ويشكل عام سواء أثر التبادل أم لم يؤثر على أداء المؤسسة إلا أن سجن جنيد ظل يحتل الصدارة

وقيادة السجن وهذا ما يؤكد سامي حسين في حديثه عن إضراب عام 1992 حيث يروي:

" اعتقد أن إضراب عام 1992 كان من الإضرابات المشهورة بالعالم وليس فقط عند الحركة الاسيره لأنه استطاع أن يجمع كافة الأسرى في السجن الإسرائيلي تحت قيادة سجن جنيد، وخاض إضراب اخذ أبعاد إعلاميه كبيرة جدا وقدم أكثر من ستة الصحافه ومع الأسرى ومن المتضامنين معهم بالإضراب، وهذا الإضراب كان عنوانه سجن جنيد، وكان هو المفوض الأساسي عن كل السجن " (مصدر سابق).

ويروي عمر الخطيب عن هذا الدور الذي قام به سجن جنيد بقوله:

" كل مصلحة السجن توجهت إلى سجن جنيد من اجل إنهاء الإضراب لان كل السجنون اعتبرت أن جنيد هو من يقرر حتى انه في حينها جاء وزير الشرطة حاييم بارليف وجلس مع لجنة الحوار وفاوضهم على أساس فك الإضراب وسمح للمفاوضين بالتحدث مع الصحافه ومع القيادة السياسية، وكان في طلب من الأسرى الفلسطينيين بضرورة تشكيل لجنه حقوقية لحضور جلسات الحوار ووافقت مصلحة السجنون على ذلك، حيث دخل المحامي علي غزلان ودونت هذا الاتفاق الذي حصل ما بين الحركة الاسيره وحاييم بارليف " (مصدر سابق).

أما الأسيرات الفلسطينيات فإنهن يعتبرن إضراب عام 1992 المسمار الأول الذي دق في نعش

علاقتهم مع سجون الشباب، وحافزا لهن في التفكير بالانفصال واستقلالية القرار حيث تزوي رولا أبو دحو:

" في إضراب عام 1992 بلشت العلاقة تتوتر بينا وبين سجون الشباب وسجن جنيد تحديدا كمصدر للقرار السياسي في حينه، إحنا بدنا نضرب وهم يدهم يفكوا، وإحنا اعتبرناها نكسه ثالثه بعد عام 1948 وعام 1967 وإضراب 1992 صارت النكسه

الثالثة، صار عندنا فكره أننا إحنا كمان جزء من القرار، مثلاً استفزنا انه إحنا البنات بنبلش في الإضراب في اليوم الثالث، ودائماً كانوا يعطونا اليوم الثالث، اعتبرنا انه عم يتم انتقاص من حقنا كأسيرات، وإحنا عم نخوض نفس التجربة، ونعيش نفس الظروف " (مصدر سابق).

كما أن زهره فرعوش تضيف إلى ما قالته رولا بروايتها عن إضراب عام 1992 بقولها:

" لقد خضنا استقلالنا نحن البنات عن الشباب بعد هذا الإضراب، لأنه صار في خلاف بيننا وبينهم، كانوا يدهم إيانا زى ما يدهم وكأنا غير أهلات لأخذ قرار، حتى مرة، واحد يقول عنا، إنا بنوخذ قرار الإضراب على لوح شوكلاته، شعرنا أنهم ينتقصوا من دورنا فقررنا الانفصال " (مصدر سابق).

إن تجربة سجن نفحة و جنيد شكنا نقطة تحول أساسية في علاقة مؤسسة الأسرى مع مؤسسة السجن، خاصة بعد أن استوعب الأسرى الفلسطينيون صدمة التكنولوجيا المستحدثة في السجون خاصة سجن جنيد الذي صمم بطريقة فوكوية محدثة من شأنها خلق فاصل ما بين الجسد وذاته. فالأسرى، بعد إضراب نفحة الشهير، وبعد أن سقط منهم الشهداء، لم يبق أمامهم سوى الاستمرار في خطواتهم التصعيدية المناهضة، هذا الاستمرار والتحدي لم يبق أمام سلطة السجون من خيار سوى التفاوض والاستجابة لطلبات الأسرى التي كان من أهمها حق الأسرى في عقد جلسات التنظيمية، وتشكيل لجنة التخيير الحزبي، هذه اللجان بمثابة البنية التحتية لكل تنظيم، وبالتالي فإن الفعل الأسيري المأسس داخل السجون انتقل نقلة نوعية بفعل هذه التجربة، وغيرها في جنيد.

3.4.4 - اتصالات الخارج.

يروى الأسرى أن الاتصالات مع القيادة السياسية في الخارج كان لها آثار ايجابية على عملية المؤسسة في السجون الإسرائيلية، حيث يروي عمر الخطيب " إن الخارج لم يكن يتدخل بس³⁹ في لتنظيم داخل السجن وإنما كانت له تدخلات من أجل إشراك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار " (مصدر سابق). ويروي أبو السكر قائلاً " أن القيادة في الخارج كانت تتعامل معنا على أساس أهل مكة أدري بشعابها، ولكنها كانت توصي بان يكون هناك مشاركة لأطرم، ت، ف، في القرار داخل السجن " (مصدر سابق).

³⁹ بس : كلمة شعبية وتعني فقط.

ويروي عبد العليم دعنا مؤكدا وجود تدخل من الخارج بقوله " في نهاية السبعينات بدأنا نشعر بوجود علاقات مع الخارج وتدخلات رغم وجود خصوصية لكل موقع " (مصدر سابق). وبشكل عام، فإن ما يرويه الأسرى يظهر مدى حرص القيادة السياسية في الخارج على إشراك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بغض النظر عن حجمها داخل السجن، فإذا نظرنا إلى طبيعة تركيبة المؤسسة داخل السجن فإننا نرى تقاطعها كثيرا مع تركيبة المنظمة رغم خصوصية الأسر، الأمر الذي يدفعنا إلى إعادة طرح سؤالنا الذي سألناه في بداية هذا الفصل والذي ينص على: هل كانت عمليات المؤسسة داخل السجن امتدادا لعمليات المؤسسة التي شرعت فيها التشكيلات السياسية العربية بشكل عام ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص؟

3.5 - المؤسسة في السجن امتداد لمؤسسة م. ت. ف.

إن بداية حقبة السبعينيات، شكلت تحولا جديدا في العمل الوطني الفلسطيني بتعميق الوعي بالانتماء الوطني، وربط العمل الاجتماعي بالعمل السياسي، والوطني الكفاحي. وقد خلق هذا إرادة عامة لدى الفاعلين على ضرورة دعم أشكال العمل الاجتماعي كافة كتعبير عن تكامل النضال الفلسطيني. ولتحقيق ذلك فقد تم رفق هذه المؤسسات التي أنشئت بكوادر فنية مؤهلة من أجل تطويرها وتوجيه عملها تجاه خدمة القضية الوطنية، هذا التطور افرز حاجة إلى التوسع، مما ولد حاجة ملحة لبناء اطر إدارية وفنية قادرة على توجيه هذا العمل في الحاضر والمستقبل (بدران، 1980: 62). هذا التحول المؤسسي داخل السجن أصبح عاملا حاسما أمام القوى السياسية المختلفة في السجن خاصة بعد إعلان جامعة الدول العربية عام 1974 أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (أبراند، 1991: 18). كذلك فإن هذا التوجه لدى قوى منظمة التحرير تزامن مع المراحل الأولى من عمليات الاعتقال التي قاومها الأسرى الفلسطينيون بالوسائل المختلفة لأنها حفرت في نفوسهم وأجسادهم علامات واضحة (قراقع، 2003: 14)، فهي كانت أشبه بمسرح مفتوح يمارس على خشبته أنواع العقاب ألمشهدي والنفسي كافة.

لقد حاكى الأسرى في سجون الاحتلال وهم يبنون مؤسساتهم منظمة التحرير الفلسطينية في عديد من القضايا حيث يروي أبو السكر " أن مؤسسة الأسرى داخل السجن كانت انعكاس لمنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج،

لأنها تشكلت بالأساس من قوى منظمة التحرير " (مصدر سابق). ويروي عبد العليم دعنا أن صيغة منظمة التحرير انعكست على مؤسسة الأسرى بقوله:

" كنا نتشابه إلى حد ما مع تركيبية منظمة التحرير الفلسطينية و يظهر ذلك في تقسيمة منافع العمل مثلا، المغسلة، المطبخ، المكتبة، قديش يكون للجبهة وقديش لفتح والجيش التحرير الشعبي و.. الخ، كانت أنتقسيمه تؤخذ على شاكلة أمنظمة " (مصدر سابق) . ويتحدث صادق فيصل عن تقسيم العمل داخل السجن:

" التقسيم كان قائم على أساس التمثيل التنظيمي، بناءا على حجم التنظيم في السجن، والتقسيم كان تشبه تقسيمة التمثيل في منظمة التحرير " (مصدر سابق). ويتحدث فواز عمرو عن دور الخارج في عملية التمثيل على طريقة المنظمة حيث يروي:

" كان في توصيات تقريبا من الخارج وكنا نسمع عنها، وكان في رسائل من منظمة التحرير الفلسطينية انه على فتح احترام كافة اطر م. ت. ف. وإعطائها تمثيل حتى لو كان إليها عنصر واحد في السجن، وكانت تقسيمة الأدوار قبل وجود الحركة الإسلامية فتح ثلاث والشعبية واحد، والديمقراطية واحد والعربية كل فصائل منظمة التحرير المتواجد ولها أكثر من تسع عناصر في السجن كانت تشارك في اللجان مثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير " (مصدر سابق).

من هذه الروايات وغيرها، نرى أن القيادة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية كانت معنية بنشر نمطها في تقسيم مراكز القوى فيها حتى داخل السجن من اجل المحافظة على هيبتها وسلطتها ونشر هيمنتها على مناحي الحياة الفلسطينية كافة، بمعنى فرض حضورها رداً على ادعاءات سلطة الاحتلال التي تشكك في حقيقة تمثيلها للفلسطينيين. كذلك فان الأسرى أنفسهم هم عناصر لتنظيمات مشكلة لهذه المنظمة، فمن اجل الحفاظ على هويتهم السياسية وتعزيزها داخل السجن عمدوا إلى محاكاة مؤسساتهم داخل السجن بطريقة تشبه إلى حد ما تركيبية منظمة التحرير. أن مؤسسة الأسرى تشبه شبكة من مجموعة شبكات (اتحادات طلبية، عمال، مرآة... الخ)، بمعنى أن هذه المؤسسات لا تستطيع البقاء والاستمرار إلا إذا كانت جزءا أو طرفا في شبكة كبرى وعامة، وان هذه الشبكات تمثل مؤشرا لعملية واحدة، أي أن مؤسسة الأسرى ما كان لها التطور والاستمرار لولا أنها شكلت امتدادا لشكل منظمة التحرير.

وسؤالنا هنا عن موقف إدارة السجن إزاء المؤسسة: فهل شجعت إدارة السجن عملية المؤسسة بغض النظر عنها أم أنها تشكلت رغما عنها؟

3.6 - مواجهة المؤسسة من قبل إدارة السجون.

تتباين روايات الأسرى حول موقف إدارة السجون من عمليات المؤسسة التي مضى فيها الأسرى بعد

أن كانت تسعى إلى تفتيتهم و فردنة العلاقة معهم حيث يروي فواز عمرو:

" المعلومات التي تتفققناها من الكراسات كانت توجي، أننا ما حصلنا عليه كانت نتيجة تضحيات كبيرة و اضرابات وإنجازات، لكن ما فهمته بعد ما انسجنت مرة ثانية، وأنا كبير وصار لي دور تنظيمي واشتغل في الإدارة، إن هذا الشكل كان من تفهم مصلحة السجون لارتياحها في التعامل مع إعداد المعتقلين. السبعينات كانت فترة قاسية، تعني كسر السجناء وكسر السجون. هذه الفترة السجناء تجاوزوها بالتدريج، كان كلما ارتقى وعي الأسرى كان السجناء تتغير صورة الأسرى عنده، ويرى انه صعب كسرهم بالقوة " (مصدر سابق). ويستطرد عمرو بعمل مقارنة ما بين السجناء الجنائيين وكيف تعاملهم إدارة السجون لتعزيز حضورها وضبط السجناء:

" كانت إدارة السجون تتعامل مع مسئولوا العصابات في السجن وتحاول أن تعزز قدراتهم من اجل ضبط السجن، وتعطيهم تسهيلات لضبط السجناء، وهذا يشكل ارتياح لها مع عدم وجود مقارنة " (مصدر سابق). ويقول عمرو عن ازدياد عدد الأسرى مستشهدا بمثال عن المدارس التعليمية " يعني لما بتعامل السجناء مع الأفراد مسألة مزعجة جدا له، وبشكل بسيط شو مصلحة المدرس في تكليف عريف للصف؟ شو مصلحته؟ أنا بشوف انه مريح للمدرس وللمدرسة أن يكون عريف الصف يضبط أمر الصف " (مصدر سابق).

ويروي أبو السكر أن تعامل إدارة السجن مع المؤسسة كان ينبع من مصلحة الإدارة حيث يروي " بعد عام 1985 كانت الاداره تتعامل مع اللجنة الوطنية حسب مصلحتها إذا الهم مصلحه بعترفوا وإذا ما الهم بتجاوزها وبقمعونا بالنقل، ولما صار عدد الأسرى (12000) اثني عشر ألفا كانوا يتعاملوا مع اللجنة واعترفوا فيها حسب الحاجة " (مصدر سابق).

ويرى سامي حسين أن المؤسسة صارت أمراً واقعاً حيث يروي:

" إدارة السجون كانت تحارب كل شيء يسعى إلى تجميع جهود الأسرى، ولكن نتيجة للاضرابات وعدم نجاح إدارة السجن في فردنة الأسرى سلموا بالأمر الواقع الذي ابتدعه الأسرى وصار عندهم توجه للتعامل مع هذا الواقع " (مصدر سابق).

ويقول فواز عمرو أيضا حول محاربة المؤسسة " لما تحولت قضية التمثيل إلى فكره سياسية حاولو كسرنا من جديد وفي عام 1987 كلفوا مدير مصلحة السجون واسمه دافيد ميمون لكسر هذه المؤسسة فحاول إلقاء كل المراتب المؤسسية شاويش قسم ممثل معتقل وغيره، لقد حاول كسر النفوذ السياسي الذي شكله الأسرى، إلا انه أقيل من منصبه إقالة بفعل إضراب الأسرى عام 1987 " (مصدر سابق).

وبشكل عام، فإن إدارة السجون ارتأت في مؤسسة الأسرى شكلا مريحا خاصة مع ازدياد عدد الأسرى في السجون، فهي من ناحية تنظيمية وإدارية أفضل لها أن تتعامل مع أسير واحد يمثل سجناً كاملاً من أن تتعامل مع المجموع، إلى جانب أنهم شعروا أن هذه المؤسسة أصبح لها احتياجات ومصالح من إدارة السجن، هذه المصالح شكلت توازنا بين الفعل ورد الفعل بين السجن والأسرى، فهي حفظت لهم النظام والهدوء، وظلت تتعامل معها بحذر. بمعنى أنها حين كانت ترى فيها سيادة سياسية للأسرى، كانت تقمّعها وتحاربها، لأنها تخرج عن الإطار الذي وجد السجن لأجله ولو أدى ذلك إلى مصادمات ومواجهات مع الأسرى، أي أن علاقة إدارة السجن مع مؤسسة الأسرى ظلت بين مساند علنا لإجراءاتها الإدارية وتقبليها وتدعمها كمؤسسة مساعدة في حفظ الأمن والهدوء في السجن وتدميرية بشكل خفي من خلال عملائها لإعادة فرض سيطرتهم المباشرة عليهم.

3.7 - مراحل نمو وتراجع المؤسسة في السجون من 1975 إلى 1993.

يروى الأسرى أن مؤسستهم داخل السجون مرت بمراحل مد وجزر في طبيعة تطورها، فتارة تكون على اشد ما يمكن، وتارة تصل إلى مرحلة ضعف كبير وتعتبر مراحل نمو وتطور هذه المؤسسة هي في الفترات التي سبقت زيارة السادات إلى القدس. حيث يروي محمد نزال:

" لقد كانت المؤسسة في حالة تطور ونهوض بشكل قوي استطاعت أن تفرض نفسها بالقوة على السجناء وعلى السجانين حتى عام 1979، وثم عادت من جديد عام 1980 حتى تبادل الأسرى " (مصدر سابق).

ويؤكد ذلك أحمد عوده بروايته " شهدت المؤسسات التنظيمية نموا متصاعدا حتى تاريخ زيارة السادات، تراجعت المؤسسة قليلا إلا أنها نهضت من جديد " (مصدر سابق). ويرى أبو السكر:

" ان المؤسسة ضعفت بشكل كامل لدرجة إنها وصلت إلى مرحلة السبات بعد تبادل الأسرى عام 1985 واستمرت حالة السبات حتى عام 1987 وبعد ذلك نهضت بقوة وظلت قوية حتى عام 1993 حين تم الإعلان عن اتفاق أوسلو " (مصدر سابق).

في حين يرى سامي حسين " ان المؤسسة لم تضعف وإنما ضعف الشخوص خاصة عناصر فتح حيث ان المؤسسة ظلت قوية وما زالت " (مصدر سابق). وبشكل عام، فإن المؤسسة الأسيرة، رغم ما واجهها من عقبات وتحولات سالتالي: إنها ظلت موجودة تتوارث بين الأجيال كما يروي عمر الخطيب " المؤسسة ليست حكرا على تنظيم أو آخر

هي إنجاز تاريخي يسلمها جيل لآخر " (مصدر سابق). أما أسباب تراجعها وضعفها فنستطيع سردها كما يروي الأسرى على النحو التالي:-

1. زيارة السادات: يروي احمد عوده انه عندما زار السادات القدس " أصبحت إدارة السجن تطلق الشائعات انه خلص صار سلام وبدكم تروحوا، والشباب انفلشت وبطلت تحضر جلسات وخلص رمت كلشي بدهم يروحوا " (مصدر سابق). ويروي عبد العليم دعنا أيضا حول هذه الزيارة:

" لما سمعنا انه السادات زار القدس بعثت مجموعه من الشباب رسالة للسادات بتأييده ظنا منهم أنهم بدهم يروحوا ويصير سلام هذه الزيارة والرسائل أثرت على مجرى حياة السجن لفترة زمنية، إلا ان الأسرى سرعان ما تجاوزها " (مصدر سابق).

2. تبادل الأسرى عام 1985: يروي ابو السكر عن حالة الأسرى بعد التبادل:

" لما سمعنا انه بدو يصير تبادل الشباب طلوعوا من الجلسات خلص بدهم يروحوا، وبعد التبادل الى طلع طلع والي ما طلع ظل لفترة طويلة يفكر ليش ما طلع، الوضع تقريبا ضعف وما ظل جلسات زي الأول صار إذا بصير جلسة في اليومين كويس ظلت هذه الحالة حتى عام 1987 " (مصدر سابق).

ويروي سامي حسين عن وضع المؤسسة بعد التبادل " بعد التبادل صار الوضع مهلهل بمعنى ان الأسرى بطلوا يلتزموا بالبرنامج اليومي المعد من التنظيمات وبشكل عام فإن المؤسسة ظلت قوية بس الشباب تراجعوا " (مصدر سابق). في حين أن فواز عمرو يرى أن المشكلة لم تكن في التبادل كما يروي:

" السبب في تراجع الجلسات التنظيمية ليس تبادل الأسرى فقط، وإنما كان الأسرى يتحينوا أي فرصة للإفراج من اجل التخلص من البرامج الإلزامية التي كانت تمارس عليهم من تنظيماتهم، والدليل على ذلك ان أول ما تمرد عليه الأسرى الجلسات ولقراءة الإلزامية التي كانت مفروضة عليهم لان الأسرى كان السجنان يضبطهم وتنظيمهم يمارس عليهم الضبط أيضا " (مصدر سابق).

3. اتفاقية اوسلو: يروي الأسرى أن اتفاقية اوسلو شكلت شرخا عظيما داخل المؤسسة الأسيرة بفعل انقسام المجتمع الأسيري بين مؤيد ومعارض من ناحية، ومن ناحية أخرى بفعل الافراجات الانتقائية بالإضافة إلى انتفاضة الأقصى وما نتج عنها من أحداث اعتقال لنوعيات مختلفة من الشباب دخلت السجون. كانت من النوع المتمرد وغير الملتمزم بنظام المؤسسة، وسوف نأتي على ذكر هذا القسم بشكل مفصل في الفصل القادم.

3. 8 - الخلاصة.

لقد أبرزنا في هذا الفصل كيف استطاع الأسرى تحويل مؤسسة السجن التي أعدت إلى إنهائهم كفاعلين أساسيين في المجتمع الفلسطيني إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة، ترفد المجتمع الفلسطيني بكوادر نضالية وثقافية وسياسية مختلفة، من خلال انتظام الأسرى في اطر تنظيمية عملت على وضع برامج تنشئة سياسية وكفاحية للأسرى. هذه البرامج مهدت إلى إنشاء مؤسسة عامة للأسرى، تسعى إلى ترتيب بيتهم الداخلي، وتنظيم العلاقات ما بين الأطر وتحويلها من علاقات قائمة على أسس فئوية حزبية إلى علاقات مؤسسية جماعية تمثيلية للجسم العام للأسرى.

هذه المؤسسة نشأت بعد ان تغلب الأسرى على الصراعات والاختلافات التي حلت فيما بينهم بفعل عمليات التنقيب الفئوي والانعزال ما بين الأطر التنظيمية، إلى جانب دور العملاء المندسين فيما بينهم لتخريب هذه العلاقات.

مرة أخرى يدرك الأسرى الفلسطينيون حقيقة الحال التي يعيشونها، ويتغلبون عليها، من خلال إدراكهم لحاجتهم للتوحد الجماعي في مواجهة آليات التفتيت والفردنة التي تسعى إدارة السجن لفضها عليهم، من خلال إيجادهم آليات مضادة لهذه السياسات التي كان منها تجربتهم الفريدة في سجن بئر السبع التي تمثلت بالحياة المشتركة بين التنظيمين الكبيرين والمتخصصين آنذاك. إن التحول الفكري الذي طرأ على الأسرى بفعل عمليات التنقيب والأدلجة التي قامت بها أجهزة الأسرى الأيديولوجية في السجن، والتي تمخض عنها فكر جديد تمثل في استيعاب الآخر، وأن التحول الديمقراطي الذي شهدته السجون لعب دورا أساسيا في تحقيق المأسسة.

إن التحول الديمقراطي افرز منظومة عمل جديدة تمثلت في تشكيل هيكلية تنظيمية على مستوى المؤسسات الصغرى (التنظيمات)، والمؤسسة التمثيلية العامة. إن تشكيل هذه المؤسسة في السجن وتفصيل وتوضيح أدوارها ومسؤولياتها وفر جوا من التسامح والتنافس أيضا. تسامح على أساس تقبل الآخر واستيعاب الدور الذي يقوم به، والتنافس على العمل والبناء التنظيمي والإبداع ما بين الأسرى.

ورغم سعي الأسرى إلى محاكاة وتقليد تنظيماتهم خاصة ومنظمة التحرير الفلسطينية عامة في تشكيل مؤسساتهم العامة داخل السجن، إلا إنهم فشلوا في ذلك، من حيث أنهم أوجدوا مؤسسة أكثر تطورا

وتحولاً من المؤسسة الجامعة في الخارج (م. ت. ف). فهم أول من أجرى انتخابات ديمقراطية داخل
أطهرهم على عكس الأطر في الخارج التي لم تعرف هذا الأسلوب، كما أنهم أول من تبادل السلطة بشكل
سلمي على المستوى الفلسطيني، خاصة في انتقال أحقية التمثيل في المعتقل بين فتح وحماس، وهذا ما لم
يحدث في منظمة التحرير.

وبشكل عام، فإن مؤسسة الأسرى ترسخت داخل السجون بعد أن نضج الوعي الأسيري خاصة بعد
عام 1976، واستمرت حتى يومنا هذا بشكل نسبي ومتفاوت تبعاً للتغيرات والتحويلات التي تشهدها الساحة
الفلسطينية خاصة بعد اتفاقات أوسلو.

وقد كان لهذه الاتفاقيات (أوسلو) تأثير ما على المؤسسة الأسيرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وسوف
نسعى في الفصل القادم إلى الإجابة عن سؤالنا حول مدى تأثير مؤسسة الأسرى بهذه الاتفاقيات؟ والتحويلات
التي شهدتها المؤسسة نتيجة ما تمخض عن أوسلو؟

الفصل الرابع: التحولات التي طرأت على عملية المأسسة بعد اتفاقيات أوسلو.

شهدت الساحة العربية تحولات عدة على الصعيد القومي والوطني، تأثرا بنتائج هزيمة عام 1967 وما ترتب عليها من انعكاسات على الأنظمة العربية، ودخول هذه الأنظمة في اتفاقات منفردة مع إسرائيل، أو مع حلفائها، كزيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات، ولقاء الملك المغربي الراحل الحسن الثاني مع شمعون بيريس عام 1986، والاشتراك في اتفاقات سلام دخل فيها الملك الأردني الراحل حسين بن طلال مع أمريكا تحت مسميات مساعدة الفلسطينيين في حل قضيتهم، وانعكاس هذه الممارسات على التضامن العربي وتراجع مع الفلسطينيين.

هذه المسميات وعمليات التراجع في السياسة العربية استمرت حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، والتي استطاعت إعادة التضامن العربي نوعا ما مع الشعب الفلسطيني، وإعادة نظر الأنظمة العربية لعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابي (الديك، 1990: 144). هذا التضامن بدأ يتراجع بشكل ملحوظ، إلى أن بلغ أقصى درجة له عام 1990، حين أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية وقوفها مع العراق في مواجهة الغزو الأمريكي الجديد للمنطقة (فرسون، 2003: 32).

هذه التحولات عكست نفسها أيضا على القيادة السياسية الفلسطينية التي انساقَت تحت ضغوط عربية ودولية، إلى الدخول في قطار التسوية في منطقة الشرق الأوسط. هذه التسوية التي بدأت مع ما سمي بمؤتمر مدريد للسلام، حيث شكلت هذه اللقاءات خطوة أولى تجاه اتفاقيات أوسلو التي ما كانت " إلا مزيدا من إنكار الحقوق للفلسطينيين " (فرسون، 2003: 40).

وبما أن هذه الاتفاقيات شكلت إنكارا لحقوق الفلسطينيين، فهذا يجعلنا نتساءل عن مصير الأسرى الذين يعيشون أصلا في ظروف اعتقالية تجاوزت فيها إسرائيل درجة إنكار الحقوق كما أظهرنا في الفصول السابقة، وعن التحولات التي شهدتها مؤسسة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل أوسلو، وما نتج عنه؟ هذه التساؤلات سيجيب عنها هذا الفصل، الذي يتناول المأسسة داخل السجون من الفترة الممتدة من

عام 1993، إلى عام 2005، على اعتبار أن أوسلو⁴⁰ كان سببا في إدخال المجتمع الفلسطيني في تحولات عديدة

4.1 - الأسرى الفلسطينيون واتفاقيات السلام.

إن التحول السريع في العلاقات السياسية والفكرية التي أفرزتها هذه الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أحدثت أزمة عامة على الصعيد الفلسطيني، وطالت هذه الأزمة كل شيء حتى المؤسسات. حيث يقول سميح فرسون: "إن الاتفاقيات التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أثارت أزمات سياسية ومؤسسية داخل المجتمع الفلسطيني، على صعيد التمثيل والشرعية للفلسطينيين في الداخل والشباب" (فرسون، 2003: 536). وبالتالي فإن هذه الأزمة كان لها امتداد على المؤسسات التابعة أو المساندة لمنظمة التحرير كافة. وهذا يعني أن شعور الأسرى باليأس والعجز نتيجة هذه الاتفاقيات عكس نفسه على أداء مؤسساتهم، وشكل امتدادا للأزمة التي تحدث عنها فرسون. وهذا ما سأحاول البحث فيه في هذا الفصل.

عاش الأسرى الفلسطينيون كغيرهم من أجزاء الشعب الفلسطيني حلم السلام مع إسرائيل عشية توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، أو ما يعرف باتفاقية أوسلو التي تضمنت اعترافا بمنظمة التحرير. وتتص حسب بنودها على إقامة حكم ذاتي فلسطيني في المناطق المأهولة بالسكان العرب في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، واستثنيت منذ ذلك القدس في حينه⁴¹ إلا أن الناس شعرت بوجود تحول جديد في الشارع الفلسطيني " رغم أن هذا الاتفاق لا يشكل اتفاقية سلام بين الطرفين، وإنما هو مجرد إعلان مبادئ، ويمكن إخضاع بنوده لأكثر من تفسير " (أبو عمرو، 1994: 12).

إن فرحة الأسرى جاءت من فناعتهم ومعرفتهم المسبقة " بأن حصيلة أي تسوية سياسية بين طرفي نزاع لا بد وأن تشمل إطلاق سراح المعتقلين كجزء لا ينفصل عن التسوية السياسية وعن آفاق الحل وبناء الاستقرار والسلام " (قراع، 2003: 18). وبعد ترجمة الاتفاقيات ونشرها والبدء في اتفاق غزة أريحا أولا، تحطمت آمال وأحلام الأسرى؛ لأن هذا الاتفاق استثنى مجرد ذكرهم فيه، وبالتالي شعر الأسرى بالظلم جراء

⁴⁰ أينما وردت كلمة أوسلو دون أن تسبقها كلمة اتفاقية في هذا الفصل، نقصد بها المرحلة الزمنية التي يتناولها هذا الفصل.

⁴¹ انظر اتفاقية أوسلو (غزة - أريحا أولا).

تجاوزوهم في هذه المفاوضات. هذا الشعور ولد لديهم ردة فعل؛ " لأنهم لم يتوقعوا أن تتخلى الثورة عنهم، وهم جزء مكون لها، بل هم وقودها " (قراقع، 2003: 25). وتجلت ردة فعلهم في نص رسالتهم للقيادة السياسية والتي تنص:-

نحن الذين سطروا صفحات مشرقة في تاريخ سجناء الحرية في العالم، كان الألم زادنا، والمعاناة ماعنا، ونحن الذين اكتوينا بنار السجن والغاز والعذاب والضرب الوحشي، وتحدينا برووس مرفوعة، فأين موقعنا من الاتفاق؟ وما هو مصير الآلاف المؤلفة في العلب الإسمنتية و حجيرات الموت البطيء في السجون والمعسكرات الإسرائيلية (قراقع، المصدر نفسه).

إن غضب الأسرى على القيادة السياسية الفلسطينية التي أهملت قضيتهم كقضية سياسية في المفاوضات، ولدت لدى الأسرى شعورا باليأس، خاصة أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم صمام الأمان والخط الأحمر في هذه الثورة. إلى جانب اعتبارهم أنفسهم بأنهم يشكلون الشريحة الكبرى في المجتمع الفلسطيني والتي دفعت ثمننا باهظا من سني عمرها في السجون. إلا أن القيادة السياسية الفلسطينية لم تنتظر لهم ولم تعاملهم كما تعامل الجيش الجمهوري الايرلندي مع أسراه. حين رفض الأيرلنديون التوقيع على أي اتفاقية سلام ما لم يطلق سراح أسراه من السجون (البرغوثي⁴²، 2003: 69). وهذا جعلهم يبعثون الرسائل التي تعبر عن احتجاجهم على القيادة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية التي تجاهلت قادتها وجنودها في الأسر، وأهملت قضيتهم وأولت قضايا أخرى أهمية عنهم. يظهر هذا السخط من إحدى الرسائل التي بعثت إلى هذه القيادات التي أعطت أهمية للانسحابات من المدن على الأسرى، والتي تنص فيما تنص " وعلى ما يبدو أننا نحن الأسرى أصبحنا حقيقة أهل كهف جديد..... واعترفنا أننا إرهابيون....أن يُراق دمنا، نعم، أما أن تراق كرامتنا في سبيل أن نملك الدنيا بأسرها فلا وألف لا " (عبد الله، 2004 ب: 104).

ومما زاد من حنق الأسرى وفاجعتهم تلك المصافحة التاريخية التي قام بها الرئيس الفلسطيني عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين. هذه المصافحة والمصالحة العالمية لم يُتطرق فيها للأسرى. وكانت الصدمة الأشد على نفوسهم في اتفاق القاهرة. خاصة في إحدى فقراته التي تنص "ينظر في أمر من قاموا بأعمال إجرامية لاحقا. هذه الفقرة هزت مشاعر كل الأسرى وأظهرت مدى تعاسة المفاوضات الفلسطينية الذي وافق على شطب وإنهاء نضال الأسرى وعاملهم كمجرمين " (البرغوثي، 2003: 159).

⁴² نائل ألبرغوثي، اعتقل في عام 1978، وما زال في الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، حكم عليه بالسجن مدى الحياة، بتهمة المشاركة في قتل إسرائيلي. وهو من أقدم الأسرى في مدينة رام الله.

وبشكل عام، فإن الاتفاقيات تجاوزت الأسرى بشكل كامل حيث لم يوجد فيها نص يلزم إسرائيل، أو مجرد تعهد تتعهد فيه بإطلاق سراحهم سوى بعض الكلمات التطمينية التي وردت " تحت بند إجراءات الثقة في اتفاقية القاهرة عام 1994، ما يفيد أنه عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح أو تسلّم للسلطة الفلسطينية في خلال خمسة أسابيع (5000) خمسة آلاف معتقل. إلا أنها لم تطلق سراح سوى (3800) معتقل من ضمنهم (400) سجين جنائي " (قراقع، 2003: 20). كذلك فإن إسرائيل عمدت في عمليات الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين إلى الخلط ما بين السجناء الجنائيين والسجناء السياسيين (الأسرى) كتجسيد لموقفها ووجهة نظرها في المعتقلين على أنهم مجرمون ومخربون (المسار، 1998: 1) ورغم أن الاتفاقيات التي جاءت بعد اتفاقية القاهرة تضمنت بعض المطالب من المفاوض الفلسطيني بإطلاق سراح الأسرى كجزء من عمليات بناء الثقة - على اعتبار أنه لا يوجد نص ملزم للحكومة الإسرائيلية بإطلاق سراح الأسرى - إلا أن حكومة إسرائيل أعلنت ومنذ بداية وعودها كما يروي أبو السكر أنها " لن تطلق سراح أي سجين لطخت يده بدم الإسرائيليين، وكان الدم اليهودي مقدس ودمنا نجس " (جبارة، احمد: 2005/12/25).

فوضعت شروطاً لمن تريد إطلاق سراحهم كما يروي فواز عمرو:

" إدارة السجن شرطت على كل أسير من الذين تنطبق عليهم معايير الإفراج أن يوقع على وثيقة تتضمن تأييد العملية السلمية ونبذ الإرهاب وعدم دخول إسرائيل، الأمر الذي جعل عدداً كبيراً من الأسرى تفضل البقاء في السجن على توقيع الوثيقة " (عمرو، فواز: 2006/4/14).

هذا الأمر جعل المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال يرون في هذه الاتفاقيات "تراجعا خطيراً وانسياقا وتجاوبا مع الشروط الإسرائيلية و مصيبة أوقعها المفاوض الفلسطيني بهم.(المسار، 1998: 5)

وبشكل عام، ورغم إجحاف هذه الاتفاقيات بحق الأسرى الفلسطينيين، كما تظهر رسائلهم للقيادة السياسية، وعدم ذكرها لهم أو إعطاء موضوعهم الأولوية على طاولة المفاوضات، فإنها شكلت لديهم رداً فعل مختلفاً سواء تجاه قيادتهم التاريخية أو تجاه هذه الاتفاقيات أنفسهم. والسؤال هنا: كيف أثرت رداً فعل الأسرى على التحولات السياسية الجديدة التي أفرزتها هذه الاتفاقيات على المؤسسة داخل السجن؟ وهل سارت عمليات المؤسسة عند كل الأطر التنظيمية بنفس الوتيرة أم شابها تقدم أو نكوص باختلاف الإطار التنظيمي؟ وكيف أسهمت هذه الاتفاقيات في التأثير على علاقة السجناء مع السجناء؟ وكيف كان دور معتقلي انتفاضة

الأقصى في بناء أو تراجع المؤسسة داخل السجن؟ هذه الأسئلة ستكون بؤرة هذا الفصل لتتبع عمليات المؤسسة التي حصلت والتي سأسعى للإجابة عنها.

4.2 - خيبة الأمل لدى الأسرى من الاتفاقيات.

إن ما صاحب عملية السلام من إشاعات وتهويل وتبجيل للنتائج التي ستتمخض عن الاتفاقيات، جعل الكثير من الناس تعتقد أن الاحتلال سوف يزول للأبد، وأن الأسرى سوف يطلق سراحهم جميعاً، وستُبيض السجون بالإضافة إلى بعض المغريات الاقتصادية التي كان يروج لها أنصار هذا الاتفاق "كتحويل فلسطين إلى سنغافورة الشرق الأوسط" على حد زعم سمير حليلة أحد موقعي اتفاقية باريس الاقتصادية (القدس، 14/5/1994: 1). هذا الشعور راود أيضاً الأسرى الذين كانوا أول من تأثر بهذه الإشاعات والترويجات، إلا أنهم سرعان ما أدركوا أنهم خارج المعادلة بناء على تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، كما يعبر عن ذلك أبو السكر في روايته عن تحطم آمال الأسرى بالإفراج عنهم بعد اتفاقات أوسلو والقاهرة حيث يروي:

" صار الكل عنده أمل إلا من قام بقتل اليهود؛ لأنه من أول يوم شعرنا أنه لا يوجد لنا أمل بالإفراج حسب ادعاء الإسرائيليين أنه أيدينا ملطخة بالدماء وأن اليهود أيديهم ملطخة بالورود، صار إفراجات شملت ضاربيين الحجارة وكتابة الشعارات والذين قتلوا عملاء أما إحنا لا. بعد ذلك لملمنا جراحنا ونظمنا حالنا من جديد " (مصدر سابق).

وتروي رولا أبو دحو عن هذه المرحلة كيف كان شعور الأسيرات:

" لما بلشوا يطلعوا الأسرى إستيننا نطلع مطلعناش، أول فوج وثاني فوج ما طلعنا. بلش يصير هم عم بتشكّل مشترك بينا، إنه إحنا ليس في حسابهم كأسيرات، بلشنا بالرسائل آه بدنا نطلعكم، بلشت الوفود من السلطة تزورنا، مرت أكثر من سنة ما حدا سأل عنا " (أبو دحو، رولا: 2006/4/17).

هذه المشاعر التي بدأت تتشكل لدى الأسرى في أنهم خارج إطار الأفق التفاوضي الفلسطيني نتج عنها ردة فعل على عمل المؤسسة داخل السجن خاصة لدى أولئك الذين أيدوا مواقف قيادتهم في توقيع الاتفاقية، بالإضافة إلى الأسرى الذين وصلتهم الرسالة بأنه لن يفرج عنهم، خاصة أصحاب العمليات المميزة ومعتقلي حماس والجهاد الإسلامي ورافضي التوقيع على وثيقة نذ الإرهاب. فكان من ضمن ردات الفعل هذه حالة من التراجع في العمل التنظيمي داخل السجون.

4.2.1 - تراجع العمل التنظيمي.

لقد أحدثت اتفاقات أوسلو شرخا في برامج عمل العديد من المؤسسات الفلسطينية نتيجة التوقعات المبالغ فيها وغير العقلانية في الترويج لنتائجها التي صاحبت هذه الاتفاقات. إن خيبة الأمل التي أصابت الفلسطينيين سببت لهم وهنا في مجالات حياتهم كافة، وبالتالي فإن الوهن والتراجع لم يمس فقط مؤسسة الأسرى وأطهرهم " إن الوهن قد أصاب كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج، فالوهن أصاب النشاط الرسمي للمنظمة، وفلسطينيي الشتات الذين باتوا بلا رأي يعبرون به عن مصيرهم نتيجة إهمال هذه المؤسسات " (فرسون، 2003: 392). فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على مجتمع الأسرى حيث يروي أبو السكر كيف أصبحت الأوضاع التنظيمية بعد أوسلو:

" بعد أوسلو انتهى كل شيء لا جلسة ولا غيره، أوسلو فسخ كل شيء، شو بدك نحكي عن قرار 242، عن عدم الاعتراف، بدك نحكي عن حق العودة لقد تم بيعه، ما ظل شي نحكي عنه بعد أوسلو في جلساتنا " (مصدر سابق).

إن ما قاله أبو السكر أظهر التناقض الأساسي في الفكر والسياسة بين ما كان يقوم به الأسرى في جلساتهم التنظيمية والتوقيفية، وما كانت تقوم به ألتهم الثقافية داخل السجن من عمليات تعبئة وتحشيد للأسرى، وبين هذه الاتفاقيات وما آلت إليه. هذه الاتفاقيات أحدثت اغترابا ثقافيا وسياسيا ونضاليا لدى الأسرى من حيث إن منظماتهم ومسئولهم يوقعون اتفاقات سلام مع الدولة الأسرة لهم دون أن تبدي منظماتهم أي اهتمام بهم أو بالقضايا التي اعتقلوا لأجلها. كذلك ما يصفه سامي حسين بروايته " لما شفنا المساجين الجنائين بروحو⁴³ واحنا لا، صار عندنا صدمة، لأنه قيادتنا بتتهم بالجنائين وإحنا لا " (حسين، سامي: 2006 / 4/2). بالإضافة إلى ما يظهر من بيان بعثه أسرى سجن عسقلان حيث يقولون فيه:-

"صدمتنا حقيقة أننا ومعنا كل نضالاتنا وتضحياتنا وكل عذاباتنا وقيمنا لا نساوي في نظر مفاوضينا مصير سجين جنائي وقيمه. إذ لم تكن نتوقع أن تأتي علينا لحظة ننظر فيها إلى إخواننا الجنائين فنحدهم على هذا المجد الذي كلهم به مفاوضنا وآثرهم علينا " (المسار, 1998:5).

أما عن أوضاع السجن فإن عمر الخطيب يروي عن تلك الفترة:

" أوسلو أصابتنا بخيبة أمل؛ لأنه في عرف العالم أنه إذا انتهت حالة الحرب وبصير سلام لازم يتم الإفراج عن الأسرى، لكن ما صدمنا أنه ما حد ذكرنا، وكأنا هامشيين، نحن قضيتنا مركزية يجب أن تأخذ وزنها مثل القدس واللاجنين إلا

⁴³ بروح قصد فيها سامي أنه يفرج عنهم ويتم إخراجهم من السجن.

أنهم تركوها لحسن النوايا، لقد أصبح لدينا فتور في العمل التنظيمي وليس عندنا في فتح بل عند الكل، خيبة أمل أصابت الكل،
لقد تراجع العمل التنظيمي بشكل لم يسبق له مثيل " (الخطيب، عمر: 2006/4/16).

في حين أن عبد العليم دعنا يرى أن أسباب تراجع العمل التنظيمي ليس فقط الاتفاقية وإنما سبب آخر تمثل في
تفكير الأسرى بالإفراج عنهم، وهذا التفكير كان له دائما آثار سلبية على العمل التنظيمي حسب تعبيره حيث
يروى:

" كل تفكير بالإفراج أو في تبادل يكون له تأثير على نفسية المعتقلين وبالتالي فإنه يضعف العمل التنظيمي، ويضعف
العملية الثقافية أيضا، وبالتالي فإن أوصلو جعل الأسرى يفكرون بعملية الإفراج هذا الأمر أثر على نفسياتهم واستعدادهم،
وإنعكس ذلك على العمل التنظيمي وأصبح تراخي للقبضة التنظيمية، فصار التفكير هل سنوقع للمخابرات الإسرائيلية إننا إرهابيين
ونلتزم بعدم القيام بأعمال إرهابية حسب ما سموها، هل نريد أن نذهب إلى بيوتنا أم لا. هل نستمر بالعمل التنظيمي هل له
جدوى. عشان هيك تراخي العمل التنظيمي بعد أوصلو وتأثرت الجبهة الشعبية بذلك " (دعنا، عبد العليم: 2006/3/29).
وتشير رولا أبو دحو في روايتها عن تجربة ما بعد أوصلو كيف أصبح الهم المشترك هو الأساس في
التضامن وليس الانتماء التنظيمي حيث تروي:

" لما جاءت أوصلو بنات فتح جهزن شنتهن بدهن يروحن وقفن الجلسات زي باقي السجون بس أصلح شوي من سجون
الشباب، وصارن يسارعن في تخلص الأشياء اليدوية مثل التطريز وغيره، وحياتنا استمرت بينما حياتهم توقفت. لكن في لحظة
من اللحظات لا المؤيد ولا المعارض كان له قيمة؛ لأن أوصلو أسقطنا جميعا كأسيرات. ولهذا تشكل لدينا روح تضامنية عالية جدا
في هذا المسألة، مما تسبب ذلك في جعل دور التنظيم هامشي أمام الهم المشترك للكل " (مصدر سابق).

في حين أن زهره قرعوش ترى أن الأمر لم يكن كذلك حيث تروي " انتابنا أمل في البداية وصارن البنات
يسارعن في تخلص ما بأيديهن بس سرعان ما صحينا لحالنا وراح الأمل، لكننا لم نوقف جلساتنا " (قرعوش، زهرة:
2006/5/29). وفي المقابل يرى معتقلو الجماعة الإسلامية، كما يروي سامي حسين، أن عملية التراجع
التنظيمي لم تتل من تنظيم حماس والجهاد الإسلامي في السجن، وعلى العكس من ذلك فإنهم طوروا مؤسستهم
كما يروي سامي حسين:

" لا شك أن المؤسسة ضعفت بعد أوصلو لكن ليس عند الجميع عند فتح وفصائل منظمة التحرير، لكن عند الحركة
الإسلامية بالعكس حافظت على حالها وتم تطويرها ولم تلمس أي تأثير سلبي واضح " (مصدر سابق).

ويؤكد ذلك فواز عمرو بروايته:

" أوصلو صدم الكل، ولكن ظهر التأثير على الوضع التنظيمي. فتح مثلا أفتت كل أسلحتها حتى الكرايس⁴⁴ في الساحات، أقلامهم ضبطوها صار كل واحد يتربق من خلال جهاز الراديو الخاص به متى سيفرج عنه، انتهت بشكل كامل الجلسات التنظيمية والتثقيفية عند فتح وشوي عند اليسار، أما بالنسبة للاتجاه الإسلامي فكانت قوية والسبب في ذلك أن الاتجاه الإسلامي كان ناشيء وكانت بداية المرحلة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، ونتيجة لتزايد معتقليهم تمسكوا بالمؤسسة " (مصدر سابق).

وبشكل عام، فإن أوصلو وما تمخض عنه من اتفاقيات أو بوادر حسن نية تجاه الأسرى، أو أفرجات خلطت بين السجناء السياسيين والجنائين، كان له تأثير على العملية التنظيمية داخل السجن، خاصة حين ترافق ذلك مع إقدام الإدارة على فتح أو زيادة المحطات التلفزيونية المسموح للأسرى مشاهدتها. فلقد أثر أوصلو على مناحي الحياة الفلسطينية كافة، وعلى الأسرى بشكل خاص. فالأسرى جميعهم ومنذ الإعلان عن اتفاقية أوصلو، تفاعلوا مع إشاعات الإفراج وإطلاق سراحهم، كما حدث عقب زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات للقدس عام 1978، حين بادر بعض الأسرى بإرسال رسالة له تطالبه بالإفراج عنهم (القيصري، 1981: 127).

كذلك فإن جميع عمليات التبادل تفاعل معها الأسرى بشكل كبير لاعتقادهم أن هذه العمليات سوف تقوم بتبويض السجون، وبالتالي الإفراج عن جميع الأسرى، غير أنه، وبعد كل عملية تبادل، أو انفراج سياسي، كانت مؤسسات الأسرى تدفع ثمنها باهظا على صعيد الالتزام والتراجع في الأداء، كما حدث -على سبيل المثال - في تبادل عام 1985، حيث حدث تراجع نوعا ما في أداء المؤسسة الاعتقالية العامة والخاصة (العمل التنظيمي)، كما يروي محمد نزال " بعد التبادل عام 1985 أكد صار في تراجع في العمل التنظيمي داخل السجن. والدليل على ذلك هجمة سلطات السجون على الأسرى؛ لأن وضع الأسرى كان مهلهل بسبب صدمة عدم الإفراج " (نزال: محمد: 2005/12/26). غير أن الأسرى كانوا يعودون إلى ممارسة نشاطاتهم الحياتية كأسرى في سجون احتلال. وما حدث في أوصلو وما بعدها يختلف نوعا ما عن التحولات السابقة؛ وذلك لأن اتفاقيات أوصلو وقع عليها طرف (م. ت. ف) التي كانت تعطي الشرعية والتشجيع والتدريب اللازم لتنفيذ أعمال المقاومة والمناهضة لسلطات الاحتلال والتي على أثرها اعتقل الأسرى.

44 . الكرايس جمع كراس وهي الدفاتر التي كتب فيها الأسرى تاريخهم في السجن، وهي تحتوي على التجربة وعلى الإبداعات الفكرية والأدبية والتنظيمية، وكانت تعامل بشيء من القدسية لدى الأسرى.

هذا الطرف نفسه أصبح يعطي الشرعية والأمن والسلام بهذا الاتفاق للكيان الذي كان يسعى لاجتثاثه. وقد عكست هذه التحولات نفسها على طبيعة أداء وعمل وثقافة الأسرى الخاضعين إلى تعليمات وأوامر أولئك الذين وقعوا على اتفاق أوسلو، وتركوا مصير الأسرى في المجهول. ومن هنا، وبالرجوع إلى ما رواه الأسرى، فإننا نجد أن بداية التراجع في العمل التنظيمي كان لدى حركة فتح. فهي كبرى حركات التحرر الفلسطينية، وهي أيضا المسيطرة على المؤسسة الاعتقالية العامة وعلى منظمة التحرير، ولأنها كذلك فهي الأكثر ارتباطا بالخارج، وكانت أول من تأثر سلبيا من هذا الاتفاق في السجن من خلال تراجع عملها التنظيمي. وطبقا لرواية محمد نزال:

" فتح راندة التغيير في الشارع الفلسطيني، حينما تقر شيئا تتبعه كل الفصائل ولو بعد حين، فتح أسست صفوف فتح والفهود السود، بعد فترة الشعبية عملت النسرة الأحمر، وحماس عملت الكتائب، ما يحدث لفتح يحدث فيما بعد للآخرين " (مصدر سابق).

إن ما يقوله نزال يتناغم مع ما حدث، فالقوى جميعها شهدت تراجعا بشكل نسبي، وأقل كثيرا لدى القوى الإسلامية. وذلك لأن القوى الإسلامية خاصة حماس، كانت مدركة، وبناء على تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أن عناصرهم لم تشملهم مبادرات حسن النية. إلى جانب أن حماس كانت قد بدأت فعلا في تنفيذ هجمات نوعية ضد الاحتلال مما أدى إلى ازدياد أعداد عناصرها في السجون، الأمر الذي دفعهم إلى الإمساك في العمل التنظيمي وعدم التراجع كما حدث مع قوى منظمة التحرير، لفرض سيطرتهم على المؤسسة. أما فيما يخص المؤسسة العامة فهي تأثرت نوعا ما بالتراجع الذي شهدته الأطر التنظيمية؛ لأن الأطر التنظيمية تشكل أساس وركيزة المؤسسة العامة.

إن التحولات السياسية التي أثرت على أداء المؤسسة العامة والتنظيمية استغللتها إدارة السجون لتحقيق أهدافها في محاربة أشكال التنظيم والانتظام وعمليات الأدلجة للأسرى من خلال توفير بديل مناسب (التلغاف) يستطيع أن يحتل وقت الأسرى، ويشغلهم عن الالتزام التنظيمي وعمليات التعبئة والتحفيد في وقت مناسب (ردة الفعل على الاتفاقيات) من أجل الاستمرار في محاولاتهم تفرغ الأسرى، وتهميشهم من خلال نفيهم عن المسرح التاريخي.

4.2.2 - التلّافز والمأسسة.

خاض الأسرى إضراباً عن الطعام عام 1986 في السجون الإسرائيلية كلها رداً على الهجمة التي شنتها إدارة السجون عليهم بعد خروج العدد الهائل منهم بفعل عملية تبادل الأسرى. وقد حققوا من جملة ما تحقق من إنجازات في هذا الإضراب (التلّافز). حيث سمحت الإدارة بإدخال جهاز تلّافز واحد لكل قسم، ووضعته في المردوان الخاص بالقسم نفسه، يفتح في ساعات المساء ولفترة زمنية محدودة، وتحت رقابة الشرطي، فهو الذي يقرر ساعة الفتح والإغلاق. إنها سلطة السجن التي تطبع نفسها على كل الأشياء. ويروي أبو السكر عن البدايات الأولى للتلّافز:

" كانت الإدارة تفتحه في المردوان في المساء على إسرائيل أو الأردن أو مصر لمدة ساعات محددة وبعد ذلك تقوم بإغلاقه " (مصدر سابق) .

ويروي فواز عمرو أنه بعد اتفاقيات أوسلو " تم فتح معظم قنوات التلفزيون سواء الإخبارية منها أو غيرها باستثناء المحطات التي تعتبرها إسرائيل محطات الدول المعادية " (مصدر سابق) .

وتفاوتت وجهات نظر الأسرى حول دور التلّافز في تراجع العمل التنظيمي الممأسس داخل السجن، حيث نجد أصحاب الفكر العلماني والماركسي (فتح والشعبية) يرون في التلّافز المسمار الأول الذي دق في نعش المأسسة داخل السجن. في حين أن أصحاب الفكر الإسلامي يرون أن التلّافز كان له دور إيجابي داخل السجن ولم يؤثر على المؤسسة. حيث يروي أبو السكر:

" التلفزيون لعب دور سلبي لأنه؛ لم يستغل بشكل صحيح داخل السجن، وأثر كثيراً على الجانب الثقافي حيث حصل تراجع منقطع النظير " (مصدر سابق) .

ويروي عبد العليم دعنا:

" إن التلفزيون أثر بصورة سلبية جداً على حياة الأسرى، فلقد تأثر الوضع التنظيمي والثقافي، كنت تتحدث عن ناس مثقفة وتقرأ وتكتب بشكل كبير قبل التلفزيون، كنت تتكلم عن ناس تعلموا لغات وأصبحوا قيادات وكان لديهم حرص وبناء منظمات بالدم، أصبحت المسلسلات والأفلام والأغاني التلفزيونية كأنها أفيون بالنسبة للأسرى، أصبحوا ينتظروها على الموعد بغض النظر عن سخافتها، لقد أثرت سلبيًا بشكل كبير على الأوضاع التنظيمية وأثرت أيضاً على الثقافة. التلفزيون لم يخلق شيء نوعي لكنه غير شيء نوعي " (مصدر سابق) .

في حين يرى سامي حسين أن التلفزيون كان له آثار إيجابية كبيرة حيث يروي:

" بالتأكيد كان التلفزيون له آثار ايجابية حيث خلق توصالا ما بين الأسير والخارج، ولو عملنا دراسة ما بين الأسرى الذين عاشوا في ظل التلفزيون والذين كانوا قبل دخول التلفزيون، فإتنا سنجد هناك فرق شاسع ما بين الفريقين. لقد أسهم التلفزيون كثيرا في حياة المعتقلين لقد خلق التواصل وإن قلت ساعات القراءة، إلا أن التلفزيون بحد ذاته يعتبر عامل ثقافي " (مصدر سابق).

ويروي فواز عمرو عن ايجابيات التلفزيون ويقول:

" في سجنتي الأولى الساعات التي شاهدت فيها التلفزيون كانت محدودة، لم أكن اعرف كيف الناس يتلبس بره، شو الملابس؟ كيف أبناء جيلي بلبس؟ كيف شكل العلاقات بين أبناء الجيل؟ كنت بحفظ شكل العلاقات بيني وبين السجناء، لا اعرف كم كبرت؟ التلفزيون يعطيك صورة الحياة في الخارج ويجعلك تشارك ولو جزئيا فيها، أذكر حين أفرج عني من الاعتقال الأول كانت ملابسني مئثار للسخرية حتى طريق تناولي للطعام أو طريقة التزامي ببعض الأشياء التي لم استطع تجاوزها من الأسر. لما تزوجت كانت الصور غير واضحة لي، كنت متشدد في أشياء ومش معنتي بأخرى نهائيا، كان واضح لي أننا غائبين عن الحياة، وبعد ذلك تم اعتقالي لمدة سبع سنوات ونصف وكان في تلفزيون لم اشعر أنني كنت غائبا عن الحياة " (مصدر سابق).

وعموما، فإن التلفزيون كان له تأثير على المؤسسة الاعتقالية بالمفهومين السلبي والايجابي، وهذا التباين في الرأي يعود إلى كون معتقلي فتح والشعبية عاشوا البدايات الأولى للسجون ودفعوا ثمنا غاليا حتى تحقق إنجازهم الثقافي وأدركوا أهمية القراءة والتنقيف ودورها في خلق ثقافة مضادة مكنت الأسرى من فرض هيمنتهم على أنفسهم وعلى المؤسسة. فعمليات الأدلجة والتنقيف التي قام بها الأسرى كانت ثمرة جهود كبيرة وثمانيا غالياً دفعه الأسرى من دمهم عبر مواجهاتهم المختلفة مع السجناء طوال فترة أسرههم، في حين أن الأسرى الذين ينتمون للقوى الإسلامية غالبيتهم من الشباب الذين اعتقلوا في الانتفاضة الأولى بعد عام 1987، وهؤلاء الشباب هم حديثو التجربة، وغالبيتهم كانوا من أصحاب العمليات المميزة، هذه الفئة تركز على العمل، وليس التحضير للعمل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن التلفاز كان منتشرا لدرجة أن الكثير من هؤلاء الأسرى ولد ونشأ وترعرع في حضوره، بمعنى أن الحاجز بين الآلة والسجين لم يكن موجودا، وبالتالي فإن التلفاز لم يشكل لهم تحديا جديداً.

كذلك فإن الأسرى القدماء كانوا دائما أمام تحدٍ مع إدارة السجن. بمعنى أن الأسرى الذين واكبوا التحولات في السجن تعاملوا مع هذه الخطوة (التلفاز) على أنها وسيلة جديدة يستغلها السجناء للمس بمؤسستهم وبهم كأسرى، من خلال استغلال التكنولوجيا في تشكيل الأسير، فالأسير الذي يعيش تحت

سوط الحرمان والقلة، يخضع تحت تأثير هذا الجهاز الذي أعدت برامجه أصلا لعملية إعادة صناعة الثقافة للأسرى والناس من خلال نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع (ادرنو وهركهأيمر، 2004: 22-35). هذه البرامج وما تنتجه من ثقافة مصنعة تسهم في تحقيق أهداف السجن في إعادة إنتاج الإنسان وتطويره بما يخدم أهداف سلطة الاحتلال والسجان.

4.3 تراجع الأطر التنظيمية.

إن العمل المؤسسي بعد تشكل السلطة الفلسطينية شهد تراجعا كبيرا؛ لعجز الخطط والبرامج التي كانت موضوعة في مواجهة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي استجدت بعد حرب الخليج. وبالتالي فإن تراجع العمل المؤسسي داخل السجون والذي تمثل في وقف الجلسات التنظيمية والتنقيفية لدى بعض الأسرى يعود ليس فقط لحالات انتظار الإفراج عنهم بفعل الاتفاقيات، وإنما يعود لحالة اليأس المطبق ولشعور عميق بالعجز نتيجة وجود نظرة تهكمية لما آلت إليه أوسلو من القضايا الوطنية (فرسون، 2003: 533). وتشير روايات الأسرى، كما ذكرت سابقا إلى أن الاتفاقيات التي عقدت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل شكلت لهم صدمة قوية أثرت على الجانب النفسي والاجتماعي والتنظيمي والثقافي. وبالتالي فإن هذه الصدمة عكست نفسها على سلوكياتهم التنظيمية داخل السجون، إلا أنها حافظت قدر الامكان على المؤسسة الجامعة لكل الأسرى، وهذا يتضح من رواية عمر الخطيب بقوله:

" حصل تراجع في العمل التنظيمي لكنه لم ينتهي. لم يحدث إنه صار إذا بدو حدا حاجة من إدارة السجن أن يتوجه لها مباشرة. لا على العكس من ذلك المؤسسة ظلت قوية وكانت تحارب كل محاولة للخروج عنها بقوة، والسبب في ذلك ليس فقط خيبة الآمال وإنما أن الإفراجات طالت قيادات من السجن، وهذا عكس نفسه على هيبة التنظيم في السجن. إلا أن الترهل الذي حدث لم يمس أو يحدش هيبة المؤسسة " (مصدر سابق).

وما يؤكد صحة هذه الرواية أن الضعف أصاب المؤسسة التنظيمية (الأطر التنظيمية) وليس المؤسسة بشكل عام. ويدل على ذلك الخطوة الفريدة التي أظهرت مدى قوة وعمق المؤسسة داخل سجن البنات حين رفضن الخروج بشكل فردي وعمقن روح الجماعة كما يظهر من رواية زهره قرعوش وقولها:

" لم يعد تأييد اوسلو أو معارضته يعني لنا شيء نحن الأسيرات لأنه كان واضح لنا أن الأسرى كأسرى ليسوا على أجندة المفاوضات، أول خطوة قمنا فيها فصلنا أنفسنا من وصاية الشباب. اضربوا أو لم يضربوا ما عاد يعنيننا شيء. كنا

مستاءات جدا من موقفهم لأنهم وقعوا على وثائق وأفرج عنهم ولم يبقوا مع أصحاب المؤبدات، وفي اعتقادنا أنهم لو رفضوا التوقيعات ووقفوا مع أصحاب الأحكام العالية والمؤبدات، لكان من الممكن أن تتغير مجرى المسألة كلها، لأنهم كانوا بدهم يسلكوا أو سلكوا بأي طريقة وبالتالي أفرج عن الكل " (مصدر سابق).

ورواية رولا في حديثها عن موقف الأسيرات من عملية الإفراجات الجزئية والملونة⁴⁵ حين اتفقوا في مفاوضات طابا على الإفراج عن بعض الأسيرات من أصحاب الأيدي غير المملخة بالدماء حيث تروي:

" حين سمعنا الخبر بالإذاعة العبرية اجتمعنا وحكيينا في الساحة، وكان الشعور أنه لن نخرج إلا مع بعض. إما مع بعض وإما لن نخرج. نادى مدير السجن وقال من يذكر اسمها بتحضر او اعياها من أجل الإفراج عنها الساعة 12، إحنا لا شعوريا، إحنا الخمسة كنا نعرف أننا لن يفرج عنا جلسنا على جنب والأخريات على جنب آخر. ذكر الكل مدير السجن سوانا الخمسة، فوقت زهره قرعوش وقالت إحنا مش طالعات كل الصبايا قالن ما بدنا نروح إلا مع بعض. ازبهل⁴⁶ مدير السجن لم يتوقع هذا الموقف " (مصدر سابق).

وتصف رولا كيف حاولت السلطة الفلسطينية وإسرائيل إخراج الأسيرات اللواتي أتفق على الإفراج عنهن بالقوة من أجل الاستثمار السياسي، وكيف واجهت الأسيرات هذه الخطوة بقولها:

" في انتخابات السلطة عام 1996 وجزء من تحسين الصورة صار بدهم يطلعونا بالقوة لما سمعوا الصبايا هذا الحكى كاتن في الفورة، وبسرعة بلشنا ننقل أغراضنا في غرفتين جنب بعض، ودخلنا الغرف ووضعنا الخزانات وأسرة النوم خلف الأبواب وأعلنا موقفنا لا نريد الخروج إلا مع بعض، صرنا نقتصد في الأكل، كان في شباب من سجن جنيد منفيين على تلموند صاروا يهربوا الأكل لنا وغسلوا لنا الغسيل، كان هذا أحسن إنجاز لنا أنه الشباب غسلوا غسيلاتنا (بضحكه) لما خلصت الانتخابات صرح بيرس⁴⁷ بدنا نعبد النظر في ملف الأسيرات كان هذا أفضل إنجاز، أن يعاد النظر في ملفنا، استوت قصتنا السجون يرسلونا ويناشدوننا من أجل أن يفرج عنا وكنا مطقعين⁴⁸ الهم ونضحك عليهم، في اتفاق الخليل صرح ننتياهو⁴⁹ وقال خلص بدنا نطلع كل الأسيرات وطلعنا كلنا. هنا كان المحك في عملية المأسسة لنا كأسيرات بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ قرارهم بالإفراج عن جزء منا سجلنا موقف بطولي وخرجنا جميعنا من السجن " (مصدر سابق).

45. الإفراجات الملونة قصد فيها الأسرى حصر الإفراج من فصائل منظمة التحرير التي تؤيد العملية السلمية واستثناء الفصائل التي تعارضها كحماس والجهاد والشعبية والديمقراطية. أي حصر الإفراجات بلون سياسي واحد.

46. ازبهل تعني بها رولا كما أوضحته صدم وفوجئ من الموقف.

47. شيمعون بيرس أحد زعماء إسرائيل التاريخيين، أصبح رئيسا للوزراء في إسرائيل عقب اغتيال إسحاق رابين الذي وقع اتفاقية أوسلو، ويعتبر بيرس من مهندسي الاتفاق، وكان زعيما لحزب العمل الإسرائيلي لسنوات عدة.

48. مطقعين كلمة عامية استخدمتها رولا للتعبير عن عدم الاهتمام بالتوصيات من سجون الشباب.

49. بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الذي وقع اتفاقية الخليل.

إن وقوف الأسيرات متحدات ومجتمعات في مواجهة سياسة التشتيت والاستفراد التي تقوم بها إدارة السجن من خلال تصنيف الأسرى، بين أيدي ملطخة وأيدي نظيفة لم نجد له شبيهاً لدى الأسرى الرجال، بل على العكس من ذلك خرج الأسرى دون أن يلتفت أي منهم للخلف، ودون أن يفكروا ولو للحظة بمصير إخوانهم الذين بقوا في السجن حيث يروي أبو السكر "بعض الأسرى لما طلعت أسمائهم طلوعاً بدون أن يسلموا علينا وكأنا غير موجودين" (مصدر سابق). كذلك عمر الخطيب حين يروي "كان بإمكان الأسرى رفض الإفراج إلا بشكل جماعي لكن أذات لعبت دورها وقال الأسرى إنها فرصة" (مصدر سابق). بالنظر إلى موقف الأسيرات تجاه قضية الإفراج مع موقف الأسرى فإننا نجد فرقاً شاسعاً بين الموقفين لا يعود لعامل التجربة والخبرة، فعمر التجربة لدى الأسرى الكبار وأغنى منها لدى الأسيرات، وإنما يعود إلى متانة وقوة عمل المؤسسة لدى الأسيرات وحضور هذه المؤسسة في سلوك الأسيرات أنفسهن، بحيث أنها رسخت فيما بينهن علاقة الكل في الواحد والواحد في الكل. أو ما روتته زهرة قرعوش "ثقافة الوطن الجامع وليس ثقافة الحزب والفئة المشتتة" (مصدر سبق ذكره). هذه الثقافة لم تكن موجودة بنفس القدر عند الأسرى الشباب، فالمؤسسة أصلاً بنيت وأقيمت كامتداد لمؤسسة التنظيم، وهذه المؤسسة شهدت تراجعاً أصلاً قبل المؤسسة الجامعة.

لقد أظهرت المؤسسة النسوية في سجون الاحتلال الإسرائيلي عمق التضامن الذي تولد لديهن بفعل وجود الهم المشترك الذي يعبر عن مدى قوة واثار العمليات التثقيفية والتعبوية الممارسة لديهن في السجون كأسيرات وليس كفصائل. كذلك فإن ما يرويه فواز عمرو حول مكانة المؤسسة داخل السجن في ظل أوصلو، يؤكد أن الضعف لم ينل المؤسسة كمؤسسة، وإنما أصاب الأطر التنظيمية كما يقول:

" المؤسسة العامة للأسرى ظلت قوية، والدليل على ذلك أن التمثيل الاعتقالي ظل موجود، وهيبة ممثل المعتقل أو شواش الأقسام، ولم يكن هناك تجاوزات من قبل الأسرى في تعاملهم مع الإدارة، بينما مكانة التنظيم انخفضت لدى فصائل منظمة التحرير. وفي اعتقادي أن الوهن والضعف نتج عن خروج بعض القيادات المميزة في هذه التنظيمات خلال عمليات الإفراج، في حين أن المؤسسة ازدادت قوة لدى حماس وغيرها من المعارضين، لأن الرسالة كانت واضحة من الأول أنه لم يفرج عنهم، وبالتالي فلا مفر من حماية وتعزيز مؤسستهم" (مصدر سابق).

وهنا نتساءل إذا كان ما يرويه الأسرى صحيحاً حول ضعف الأطر التنظيمية لدى فصائل م.ت.ف. عقب اتفاقيات أوصلو وما تبعها، فكيف استطاع الأسرى تنظيم وتفجير انتفاضة الأسرى عام 2000. هذه الانتفاضة التي بدأت في أيار تفرع جرس النسيان الذي شعر به الأسرى من قيادتهم في خارج الأسر

كتعبير لرفض حالة الوهن التي استشرت في الشارع الفلسطيني، وازدياد آلامهم ومعاناتهم بعد اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية. هذه المعاناة ازدادت نتيجة وضع شروط لزيارة الأسرى من خلال الاشتراط على الأهالي الحصول على تصاريح الزيارة التي لم تكن معروفة قبل تشكل السلطة. إلى جانب عمليات منع الزيارة للأهالي الأسرى، كذلك وجود حقن وغضب تجاه السلطة لتناسيها الأسرى (راديو إسلام، موقع على الانترنت: 2006/8/18) كما يظهر أيضا من أسباب تفجر انتفاضة الأسرى قفز القيادة السياسية عن قضيتهم، وإعادة ملفهم لهم بعد أن فقدوا الأمل في السلطة بإخراجهم حيث يقول بيانهم الذي بعثوه من سجن عسقلان:-

"يقننا عجزكم ويقهرنا سوء أدانكم، ويزيد آلامنا صمتكم وسباتكم. وإنما لنعلن نحن الأسرى، الذين سنكون من الآن فصاعدا مسؤولين عن قضيتنا، وأن لدينا من طاقات النضال والكفاح ما يؤهلنا لتحقيق حريتنا لنثبت لكم وللعالم أجمع أن حريتنا هي رهن أيدينا حتى لو خرجنا إليكم جثثا.... فانتظرونا على المدى المنظور، وإنما على موعد مع الكفاح ومع النصر، وقد ولى العهد الذي نستجدي فيه أحداً (المسار، 1998: 5).

وبشكل عام، فإن انتفاضة الأسرى في أيار عام 2000 استطاعت أن تحرك الشارع الفلسطيني قاطبة في اعتصامات تضامنية معهم سقط فيها ستة شهداء (الضمير، 2000: 14). هذه الانتفاضة شكلت تحولا في إعادة نظر الأسرى لأوهام الافراجات، و التركيز على المحافظة على وجودهم كأسرى وكمناضلين في مواجهة آلة القهر السجينية. وهنا نتساءل فيما إذا مهدت هذه الانتفاضة لإحياء المؤسسات التنظيمية من جديد لاستقبال أسرى انتفاضة الأقصى؟

كان واضحا في غالبية السجون الإسرائيلية أن النسبة العظمى من السجناء هم من أنصار القوى المعارضة لاتفاقيات أوسلو، وبالتالي فإن ما يميز انتفاضة الأسرى كما يروي سامي حسين:

" أهم ما يميز إضراب 2000/5/1 والذي فجر انتفاضة الأسرى أن الحركة السلامية قامت به بعد رفض فصائل م.ت. ف. المشاركة فيه تحت ذريعة أنهم في عملية سلام مع إسرائيل، وأنهم سوف يخرجون من السجن، فرفضوا المشاركة في الإضراب، وبعد أسبوعين، خجلا ووجلا التحقوا بالإضراب، لقد كان إضرابا مفصليا في تاريخ الحركة الأسيرة من حيث البعد المؤسسي ومن حيث إدارة الإضراب " (مصدر سابق).

ويروي فواز عمرو أيضا أنه:

" بعد إفراجات أو سلو ظلت المعارضة في السجون وأبناء فتح من منفذي العمليات المميزة، وكانت غالبية السجون ممثل معتقلها من حماس باستثناء سجن عسقلان، وكان من يقود السجون ويمثلها عند الإدارة سجناء حماس، وكانت المعارضة معنية بعمل شيء داخل السجن يثير الرأي العام " (مصدر سابق).

ويؤكد ذلك أبو السكر في روايته أثناء وجوده في عسقلان:

" زاد عدد حماس عنا بثلاث أشخاص وكان التمثيل من حقهم وأصروا على أن يستمر مع فتح، كذلك فإن الإخوة في حماس أرادوا أن يفعلوا شيئاً بعد ما تجاهلنا الناس في السجون وتجاهلتنا السلطة كان لازم يصير موقف " (مصدر سابق).

إن إضراب عام 2000، أخذ طابعا سياسيا أكثر منه مطلبيا، خاصة بعد أن شعر الأسرى بان اتفاقيات السلام تجاوزت قضيتهم، ولشعورهم أيضا أن السلطة الفلسطينية أخذت تتعامل بالتصنيف الإسرائيلي للأسرى. حيث تطلق إسرائيل على الذين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات المقاومة ونتج عنها قتل جنود أو مستوطنين إسرائيليين مصطلح الأيدي الملوخة بالدماء (الضمير، 2000:17).

هذا التصنيف ادخل تحولاً جديداً داخل المجتمع الأسيري من حيث النظرة للذات، فبعد أن كان يشعر الأسير المنفذ للأعمال النضالية بأنه مصدر فخر واعتزاز لشعبه وأمته، وجد نفسه يصنف بان أيديه ملوخة بالدماء (من قبل قيادته)، هذا الوصف الذي يطلق على المجرمين والقتلة. وبالتالي فإن ردة فعلهم كانت هي الثورة على المفهوم الجديد الذي أصبحت السلطة وإسرائيل تتعاطى معه بالإضراب عن الطعام، وبالتالي فإن إقدام حماس على تفجير الإضراب، كما تحدثت الأسرى، والتحاق القوى الأخرى فيما بعد بالإضراب، يعود إلى إدراك معتقلي حماس لعقلية السجان وحقبة هذه الاتفاقيات التي استنتجهم، ومنذ البداية من أي عملية إفراج، واستغلال لظرف يصف فيه جميل حامد حال المعتقلين بأنهم كانوا ساخطين على موقف قيادتهم التي لم تعط أي اهتمام حقيقي ومسئول للأسرى، وتركهم خلف القضبان يواجهون مصيرهم وحدهم (حامد، 2006: 27).

وقد تجلى للأسرى هذا الموقف في عام 1999، حين وقع اتفاق وأي بلانتيشن الذي أفرجت إسرائيل بموجبه عن 750 أسيرا، منهم من كان محكوما مؤبداً بتهمة قتل عملاء، إلا أنه لم يفرج عن أي أسير تسبب في جرح إسرائيلي (المسار، 1998: 5) إنه التصنيف الاستعماري الذي يعطي قدسية لدم المستعمر على حساب دماء الآخرين.

هذا التصنيف، وهذا الإضراب للأسرى في السجن، جعل من معتقلي فتح والقوى الأخرى تلتحق بالإضراب السياسي الذي شكل أول إضراب موجه ضد القيادة الفلسطينية ضد السجن، حاول فيه الأسرى إعادة السيطرة على قضيتهم من أيادي المفاوضين الذين خذلوهم كما ذكر بيانهم الذي ورد آنفاً، كذلك فإن هذا الإضراب شكل تحدياً للقوى الإسلامية (حماس) لفرض حضورها كقيادة للأسرى داخل السجن. بمعنى أنه لديها القدرة على إدارة المؤسسة وإدارة الصراع مع السجن. وقد استطاعت إدارة الإضراب زج الشارع الفلسطيني إلى مواجهة سلطات الاحتلال وفجروا ما عرف بانتفاضة الأسرى الذي سقط على إثرها الشهداء.

هذا الإضراب لم يستمر طويلاً، حيث سارعت السلطة إلى احتوائه من خلال وزيرها هشام عبد الرازق⁵⁰ الذي أجرى مفاوضات مع إدارة السجن وقيادة الأسرى ووعدهم بإعادة تسليط الأضواء على قضيتهم. وبشكل عام، فإن إضراب عام 2000 استطاع أن يحقق إنجازات على مستوى المؤسسة داخل السجن، من حيث إعادة قوة العمل الجماعي والتوحد في المؤسسة بعد أن تعرضت إلى هزات أوسلو والإفراجات حيث يروي عمر الخطيب " إن إضراب شهر أيار عام 2000 كان له أثر بالغ وعظيم في إعادة توثيق العلاقات بين القوى وشد شدة المؤسسة في مواجهة إدارة السجن، وإعادة ثقة الأسرى بأنفسهم، هذا الأمر جعلهم بشكل سلس يستقبلون الأسرى الجدد" (مصدر سابق).

4.4 - المأسسة في ظل انتفاضة الأقصى.

إن تحرك الشارع الفلسطيني للدفاع عن المسجد الأقصى أو ما اصطلح على تسميته انتفاضة الأقصى على أثر زيارة رئيس وزراء إسرائيل السابق اريئيل شارون له في شهر أيلول من عام 2000، أدخل المجتمع الفلسطيني في تحول جديد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا التحول عكس نفسه على الأسرى داخل السجن الإسرائيلية وعلى مؤسساتهم داخل السجن، خاصة بعد قدوم معتقلين جدد في انتفاضة الأقصى. جزء كبير من هؤلاء المعتقلين لم يعتقل في السابق، وبالتالي فإن خبرته الاعتقالية بما أنجزه المعتقلون ضعيفة، الأمر الذي عكس نفسه على حياة الأسرى، حيث يروي سامي حسين:

⁵⁰ . هشام عبد الرازق أسير فلسطيني، أمضى في الاعتقال اثنان وعشرون عاماً، وهو مؤسس وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وأول وزيراً لها.

" إن نوعية الأسرى الجدد الذين لم يتقبلوا حياة الأسر. وبالتالي لم يتأقلموا مع النظام الداخلي للحركة الأسيرة الذي تم بناؤه خلال عدة عقود من الآلام والمعاناة، جعلتهم يخرقون النظام ويتمردون على قرار المؤسسة، وهذا شكل أكبر خطر هدد حياة المؤسسة الإعتقالية. لقد كان في قرار من المؤسسة منذ سنوات بعدم استخدام شبك الزيارة لتهديب أي مواد ممنوعة من قبل إدارة السجن، للأسف هذا القرار لم يلقى قبول وجوبه باستهتار وأصبحوا يهربون أجهزة التلغون الأمر الذي أعطى مصلحة السجن ذريعة في وضع فاصل زجاجي بين الأسير وذويه في الزيارة. للأسف مازال في تمرد من قبلهم على المؤسسة الأسيرة " (مصدر سابق).

ويصف أبو السكر هذه النوعية من الشباب بغير المبالين بقوله:

" كنا نقول لمعتقلين انتفاضة الأقصى انتم لماذا جنتم، انتم تلعبون بالوقت الضائع، شايفين الناس، ناس بتقاتل وناس شالحة، والأهم من ذلك أنهم غير منظمين ولا يعرفون شيء عن السجن، وهم غير مبالين لا بنظام ولا بشيء، فكروها رحلة، لقد وضعونا في دوامة داخل السجن " (مصدر سابق).

ويصفهم عمر الخطيب بروايته " أنهم شخوص صداميين ومدفعين بفكروا إدارة السجن زي السيارات العسكرية في الخارج، بدهم يقاتلوا الكل، لقد بذلنا جهدا معهم حتى نعلمهم الدستور أاعتقالي وماذا تعني الإنجازات داخل السجن، لقد كانوا يفتقدون للحياة التنظيمية " (مصدر سابق). وتروي فداء غنام عن نفسها حين دخلت الاعتقال:

" لم تكن نعرف شيء عن السجن، كنا نفكر إننا لما نحتاج حاجة لازم السجن يجيبها، مثل ما يحدث في المسلسلات التلفزيونية، وبعد ذلك علمتنا امه⁵¹ أن السجن هو حياة خاصة له نظامه الخاص، وبعد ما علمتنا صرنا شوي شوي نعرف كيف نتعامل مع الإدارة " (غنام 2006/4/15).

ويرى فواز عمرو أن اعتقالاته الأخيرة في ظل انتفاضة الأقصى تختلف عما سبقتها كما يروي:

" في السجنت الأخيرة لمست أن التضامن بين الأسرى ضعيف، في شعارات يتحكي أن السجناء قديما كانوا أفضل واصلب. أنا لم أرى غرابية بذلك لأن السجن هو إفراز للواقع، كيف يكون المجتمع بفرز سجناء، تغيرت عقلية الناس بفعل أوسلو والانتفاضة السجناء الجدد حملوا معهم عقلية المجتمع، هذه طبيعة الأشياء السجناء هم هم " (مصدر سابق).

ما يظهر من حديث الأسرى عن وصف السجناء الجدد، وعن سبب قدومهم ببرز حالة الصدمة والغضب لديهم تجاه القيادة السياسية الفلسطينية والواقع الذي تجاهلهم من ناحية، ومن ناحية أخرى فلإن الأسرى الجدد تميزوا بنشاطهم في ظروف فردية ذاتية بفعل العملية السلمية (أوسلو)، التي أثرت في العلاقات

⁵¹. آمنه منى من سكان مدينة رام الله، اعتقلت من بيت والدها على خلفية إحضار إسرائيلي عبر دردشة الانترنت، وقتل في رام الله وحكم عليها بالسجن المؤبد.

الاجتماعية الفلسطينية، وحولتها من علاقات قائمة على أساس جماعي مقاوم إلى علاقات فردية قائمة على أساس المصلحة، بفعل ما أفرزته الاتفاقات من ثقافة جديدة تدعو للسلم والاستثمار والتوظيف، هذه الثقافة أضعفت الروابط الاجتماعية وأبرزت "الأنا" الذات.

هذا التحول تسبب في إيجاد نوعية صدامية من الشباب الفلسطيني، حملوا هذه الصفة معهم إلى داخل السجن؛ لأن العلاقات بشكلها العام داخل المجتمع الفلسطيني أوجدت ردة فعل صدامية لكل ما نتج عن هذه الاتفاقيات. ردة الفعل هذه شكلت خلافا في الميزان المفاهيمي للثورة والنضال والمقاومة، وبالتالي فإن المعتقلين الجدد حملوا معهم للسجن هذه الثقافة التي اصطدمت مع ثقافة المقاومة والجماعة داخل السجن.

هذه المرحلة لدى المعتقلين جاءت على أثر تراجع المأسسة بفعل ردة فعل الأسرى على إهمال قضيتهم من قبل القيادة السياسية. كذلك فإن هذه المرحلة تميزت بوجود ظاهرة جديدة داخل السجن وهي الاتصالات من خلال تهريب أجهزة الاتصال الخلوية التي كان لها دورٌ كبيرٌ في إحداث تحولات جديدة داخل الجسم الاعتقالي والمأسسة بشكل عام. وتساؤلنا هنا يدور حول دور هذه الأجهزة على سير عمل المؤسسة داخل السجن؟ وانعكاسه على علاقة الأسرى الاجتماعية.

4.5 - البلفون والمتاجرة.

لقد تعمدت إسرائيل ومن خلال مصلحة السجون العامة إلى تضيق الخناق على الأسرى من خلال إتباعها لسياسة الحرمان والقلة، هذه السياسة التي طالت الجوانب العاطفية والإنسانية والأخلاقية، لتحويل الأسرى إلى كم مهمل من خلال محاربة التعليم والثقافة والانتظام ووسائل الاتصال مع ذويهم. وقد استطاع الأسرى كسر وتجاوز هذه السياسة من خلال إضراباتهم عن الطعام خاصة إضراب عام 1992، الذي أنجز فيه الأسرى الاتصال الهاتفي لمدة دقائق في حالات الوفاة ولم يُطبَّق (حركة المقاومة السرية، موقع على الانترنت، 2001:4). هذه المكالمات كانت تخضع لرقابة السجن منذ لحظة بدايتها وحتى إغلاقها. وقد استطاع الأسرى تجاوز هذه الرقابة بتهريبهم أجهزة اتصال خلوي بشكل سري ومهرب في البداية بطريقة تشبه طرق تهريب الأقلام والمراسلات في بداية الحياة الاعتقالية (المصدر السابق).

وفي أجواء حالة السلام التي سادت الأراضي الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو بدأت تزداد ظاهرة انتشار هذا الأجهزة داخل السجن وبشكل ملحوظ، لدرجة أنه أصبح يوجد في كل غرفة أو خيمة عدة أجهزة خاصة في فترة ما قبل انتفاضة الأقصى خاصة في المعتقلات العسكرية (سجن مجدو) والمعتقلات المركزية إلى حد ما، إن انتشار الجهاز الخلوي الإسرائيلي (البلفون)، بشكل ملحوظ داخل السجن يوحي بأن إدارة السجن ساهمت فيها نوعا ما من خلال غض البصر عن عمليات التهريب والإدخال. هذه الأجهزة أحدثت تحولا جديدا داخل السجون في العلاقات ما بين الأسرى أنفسهم داخل السجون وما بينهم وبين الخارج، من حيث أنها سهلت عملية الاتصال بين الطرفين (داخل، خارج) من ناحية، وعززت الفردية والذاتية من ناحية أخرى، الأمر الذي عكس نفسه على المؤسسة الأسيرة، حيث يروي الأسرى عن الآثار التي حدثت في العلاقات الاجتماعية من خلال إضعافه روح التضامن بين الأسرى داخل السجون نتيجة انتشارها المكثف وبشكل غير مسيطر عليه، حيث يروي عبد العليم دعنا:

" إن وجود أجهزة البلفون في السجن كان شيء ايجابي لأنه كان حل مشكلة عدم الزيارات، وكانت أجهزة مهربة. إلا أنه كان له بعض الآثار السلبية على الحياة المؤسسية داخل الاعتقال، فهو اضعف روح الأخوة والتضامن بمعنى أن الشباب بطلت تشكي لبعض زي زمان صار الواحد لما يتذايق يمسك الجهاز ويقول الو، كذلك فإن هذه الأجهزة صاحبها بعض حالات الاستغلال من قبل الأسرى " (مصدر سابق).

ويروي أبو السكر الذي دخل البلفون في حياته بعد اثنين وعشرين عاما من الاعتقال:

" البلفون مش رحمة للأسرى، لقد زاد عذاب الناس. ولو أنه استغل جيدا لكان أفضل، البلفون ساهم في تدمير حياة الأسرى وأثر على نفسية الأسرى وعلى وضع الأهل الاقتصادي، وكان له تأثير سلبي على المؤسسة " (مصدر سابق).

ويتحدث سامي حسين واصفا آثار البلفون:

" لقد كان له جانب سلبي جدا، أدخل الأتانية للحركة الأسيرة خاصة عندما افتتحت الآفاق وصار كل واحد بدو يمتلك بلفون، زادت نزعة التملك عند الأسرى، ومن لا يوجد بحوزته جهاز فإنه يقع تحت رحمة زملائه. التجارة ادخلها البلفون في السجن، لم تكن التجارة موجودة قبل وجود هذا الجهاز. لقد كانت من المحرمات داخل السجون، البلفون ادخل التجارة. بمعنى أنا بحكي لازم أدفع. لقد ضرب المؤسسة " (مصدر سابق).

وبشكل عام، فإن أجهزة الاتصال المهربة داخل السجون كان لها آثار ايجابية كبيرة منها: ربط الأسرى بالعالم الخارجي، والتعرف والتواصل مع الجسم المعزول والمنفي عنه عبر استخدام التكنولوجيا التي لم تستخدم

داخل السجن إلا وسيلة للعقاب. وقد صاحب شيوع هذه الظاهرة ظاهرة جديدة لم يعرفها الأسرى الأوائل وهي التجارة. هذه الظاهرة أسهمت في ضعف التضامن بين الأسرى وكانت لها آثار سلبية على المؤسسة بشكل عام؛ وذلك لأنها أحدثت خللاً في العلاقات الاجتماعية ما بين الأسرى من خلال بروز الذاتية على حساب الجماعة.

هذا التحول ليس بفعل دخول الجهاز نفسه إلى داخل السجن، وإنما يعود في الأساس لما أحدثته أوصلو وما تبعها من شرخ وتفسخ للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وتركيزها على الذات وإهمال الجماعة كاستحقاق للعملية السلمية. هكذا، فإن ظهور البلفون، وما صاحبه من ممارسة أعمال تجارية داخل السجن، مثل عملية انعكاس لما يحدث في المجتمع في الخارج من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأسرى الجدد (أسرى انتفاضة الأقصى)، وكما عبر الأسرى عنهم، شخوص غير مسبيين ولم يعطوا الجانب الثقافي أهمية. هذا الجانب كان له دور أساسي وفعال في مراحل السجن الأولى خاصة فيما يتعلق بالجانب التضامني والوعي الأسيري في مواجهة شروط الاعتقال.

4.6- علاقة الإدارة بالمؤسسة.

شكلت مؤسسة الأسرى داخل السجن أعلى سلطة إدارية وتنفيذية للأسرى داخل السجن. هذه المؤسسة كانت تعترف بها إدارة السجن مرغمة بفعل آليات الأسرى في المواجهة من أجل الحفاظ عليها لدرجة أنها كانت تشبه كياناً خاصاً أو حكماً ذاتياً مستقلاً، إلى حد ما، داخل دولة (السجن). هذا الكيان كان يسير من خلال أجهزة أيديولوجية وقمعية ابتدعها الأسرى لكيانهم كغيره من الكيانات الأخرى بفعل عوامل الالتزام والانضباط والوعي الأسيري بأهمية هذا التشكل، حيث يروي أبو السكر واصفاً مؤسسة الأسرى:

" تشبه حكماً ذاتياً للأسرى داخل السجن، وكانت كل لجنة واضح مين مسئولها، مثل وزارات السلطة وزير ثقافة ووزير مالية، كنا دولة داخل سجن دولة " (مصدر سابق).

لقد أثرت أجواء السلام على وضع الأسرى داخل السجن حيث يروي سامي حسين:

" عاشت السجن في التسعينات بعد ما جاءت السلطة حالة مميزة، حيث كان هناك تسليم ليس فقط من مصلحة السجن وإنما من النظام السياسي في إسرائيل بأن الأسرى الفلسطينيين يعيشوا حياة دولة، يعيشوا حكم ذاتي بالضبط هيك. يعني حكومة داخلية تدير شؤونهم " (مصدر سابق).

ويرى فواز عمرو أن من أسباب تغيير معاملة الإدارة للسجناء يعود إلى:

" أعداد الأسرى قلت وأصبحت أجواء السلام سائدة، إلى جانب زيارات وزير الأسرى هشام عبد الرازق للسجون كان لها تأثير بالغ في تغيير سياسة إدارة السجون، فمصلحة السجون كانت تعرف هشام من السجن، واليوم بحكم علاقات السلام صار يأتي من أجل مفاوضاتها. النظرة كلها تغيرت " (مصدر سابق).

إلا أن أبا السكر يرى أن علاقة الإدارة كانت تتغير تبعاً لمن يقود السجن. حيث يروي " لما حماس استلمت قيادة سجن نفحة، اختلف عن ما كانت عليه الأمور مع فتح. فالإدارة لها طرق خاصة في التعامل " (مصدر سابق). وحديث أبي السكر هذا يؤكد ما كان يحدث عند الأسيرات حيث تروي فداء غنام " كانت تتعامل مع كل المعتقلات على أنهن مخربات ومجرمات بس كنا نلمس أنهم معنا في فتح كان تعاملها أبنين واخف " (مصدر سابق).

ويرجع عبد العليم دعنا سبب تنوع علاقات إدارة السجن مع السجناء لا يعود تبعاً للتنظيم الذي يحكم، وإنما لأسباب خفية تهدف إلى إثارة الفتنة والنزاع:

" إدارة السجن حقيرة ومنحطة، هم مش بحبوا فتح ولا بحبوا حدا بس هم بعملوا هيك من اجل بذر الفتنة والخلاف بين القوى، فإذا كان قلبها طيب على عناصر فتح ليش ما روحت أبو علي بطا وإبراهيم جابر وغيرهم " (مصدر سابق).

في حين أن عمر الخطيب يرجع اختلاف معاملة الإدارة مع الأسرى إلى الحزب الحاكم:

" إذا تغيرت الحكومة في إسرائيل بتغير علاقة مصلحة السجون مع الأسرى. فإذا كان حزب العمل يحكم بتكون العلاقة معنا جزرة، وإذا حكم حزب الليكود بتكون عصا، وهذه حياتنا في السجن تتراوح ما بين العصا والجزرة " (مصدر سابق).

إن مؤسسة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال قد وصلت إلى أعلى المراحل والقمة في علاقتها مع إدارة السجون وتفاعل هذه الإدارة معها نتيجة إلى أجواء السلام التي سبقت انتفاضة الأقصى، و شعور الأسرى بفقدان الأمل بالإفراج القريب، مما دفعهم للتحدي بكل ثقة في إنشاء مؤسساتهم دون خوف أو كلل، بطريقه يعزوها فانون إلى تناسب حالة اليأس التي عاشوها بقدر ما في نفوسهم من ثقة بعدالة قضيتهم. " فالمناضل الجيد يكون مضموناً إذا كان لا يستطيع أن يرتد إلى النظام الاستعماري " (فانون، 1961: 88).

إن ما يلاحظ من إعادة نهوض وتراجع في حالة المؤسسة داخل السجون، يعود إلى إعادة الهجمة على السجون من أجل مصادرة إنجازات الحركة الأسيرة التي ظهرت بعد اتصال الحكومة الإسرائيلية من التزاماتها في العملية السلمية. إلا أنه، ورغم ذلك، استطاع الأسرى الحفاظ على مؤسساتهم من حيث الشكل والجوهر رغم كل التحولات التي شهدتها تنظيماتهم المختلفة.

4.7 - الخلاصة.

في هذا الفصل تناولت المؤسسة في ظل الأجواء التي أفرزتها أوسلو، وفي حديثي عن أوسلو (الفترة)، نقصد به المدة الزمنية الواقعة منذ لحظة توقيع الاتفاق ولغاية عام 2005، على اعتبار أن السلطة هي إفران لهذا الاتفاق وان الانتفاضة أيضا (انتفاضة الأقصى) هي ردّ على قصوره وعدم تحقيق ما كان متوقعا من هذا الاتفاق.

شهدت الحياة المؤسسية للأسرى داخل السجون خلال هذه الفترة هبوطاً وتضاعفاً بفعل التحولات التي حدثت خلال هذه الفترة. فقد شهدت المؤسسة تراجعاً ملحوظاً عقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو. هذا التراجع استمر إلى شهر أيار من عام 2000. ويعود سبب التراجع إلى عدم اهتمام القيادة السياسية الفلسطينية بالأسرى، وتجاوز هذه الاتفاقيات لقضيتهم، وتنازل المفاوضين الفلسطينيين عن ملفهم في المفاوضات، الأمر الذي تركهم وحيدين في مواجهة آلة القمع الإسرائيلية، والتي عملت على تصنيفهم بتصنيفات استعمارية جنائية، وجعلت من وجودهم في السجن كرهائن تطلق ما تشاء منهم حسب تصنيفاتها كبوادر حسن نية وليس كاستحقاق لهم، إنكاراً منها لدورهم كمناضلي حرية وإصراراً منها على معاملتهم كمجرمين وقتلة.

وعملية التراجع تأثرت أيضاً بفعل زيادة أجهزة التلفزيون داخل السجون، وزيادة عدد المحطات التلفزيونية المسموح مشاهدتها. هذه العملية كان لها آثار عكسية على التنشئة الثقافية والسياسية وعمليات التحشيد للأسرى داخل السجن، حيث احتل جهاز التلفزيون الوقت الأكبر وعلى حساب الوقت المخصص للقراءة. وبشكل عام، فإن هذه المرحلة أثرت على الالتزام التنظيمي بفعل عوامل عدة منها: توقع الإفراجات، وعدم جدوى الجلوس التنظيمي على اعتبار أن الأسرى مغادرون للسجن، ولم يعد جدوى لذلك. بالإضافة إلى ما أصاب الأسرى من إحباطات نتيجة تجاوز هذه الاتفاقيات للأسرى وعدم الإفراج عنهم وإلى أساليب الاحتلال المتمثلة بالحرب في ممارستها لعمليات المؤسسة من خلال التلفزيون وغيره.

وقد شكلت انتفاضة الأسرى في أيار من عام 2000، محطة جديدة في هذه المرحلة، حيث أعاد الأسرى اعتبارهم لذاتهم من خلال إعادة سيطرتهم على قضيتهم، بعد أن استعادوها من المفاوضين والقيادة السياسية. هذه الانتفاضة شكلت أيضاً استنهاضاً لعمليات المؤسسة داخل السجون وكانت تمهيداً واستعداداً لاستقبال أسرى انتفاضة الأقصى.

إن انتشار أجهزة الاتصال داخل السجون ساعدت على فك عزلة ونفي الأسرى، إلا أنها جاءت في ظل فترة تراجع المؤسسة، وبالتالي فإنها كانت عملية غير مسيطر عليها من قبل الآخر. الأمر الذي جعلها تشكل عبئاً أحياناً على الأسرى والمؤسسة، رغم أن وجود هذه الأجهزة، وإن كانت مهربة، هو حق من حقوق الأسرى كان على إدارة السجن توفيرها لإجراء عمليات الاتصال مع ذويهم.

ورغم كل ظروف التراجع التي شهدتها المؤسسة بفعل التغيرات السياسية إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد وتزداد قوة بفعل عمليات الأدلجة التي كانت تمارس في السجون. وهذه العمليات خلقت من الأسرى حالة منتظمة داخل السجون ما زلنا نشهد آثارها حتى الآن.

الفصل الخامس: هجانة السجون الإسرائيلية والمؤسسة الأسيرة: نقاش نظري.

إن التحول في التشكيلات الاجتماعية من مجتمعات إقطاعية إلى مجتمعات برجوازية، ثم إلى رأسمالية صاحبه تحول في النظام الضبطي (وسائل العقاب)، لذلك نرى ان النظام السياسي والاجتماعي الإقطاعي كان يبرز دور الحاكم في ممارسة العملية العقابية الى حد ما. وهذه العملية كانت تكون مشهدية أمام الرعية، بهدف إخضاع الشعب كله لحكم الحاكم، ودليلا على قوة الحاكم (السلطة)، ومن هنا نرى في قصة داميان، كما ذكرها فوكو (1978)، تجسيدا لسلطة النظام الأبوي (البطريركي) فهو الذي يحكم، وهو الذي يعفو، وهو من يجب خشيته والانصياع له أيضا.

وبعد الثورة الصناعية في الغرب، وما أحدثته من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخل هذه المجتمعات، وتحولها إلى مجتمعات حديثة، فإن الوسائل العقابية أيضا صاحبها تحول، من وسائل مشهدية أمام الناظرين، الى وسيلة تمارس على المحكوم عليه داخل حجرات الضبط (السجن)، دون ان يكون للناس شأن في مشاهدتها، وأصبحت من شأن القائمين عليها. هذا التحول في التشكيلات الاجتماعية عكس نفسه على الممارسات العقابية، ونقلها من إجراءات مشهدية تطل الجسد إلى إجراءات أشد صرامة، فتطال ذات الجسد دون مرأى الناس بفعل ما توصلت إليه العلوم النفسية والاجتماعية في العصر الحديث.

ورغم ادعاء المجتمع الحديث تجاوزه للأساليب المشهدية، واعتبارها وسائل حاطة للقيم والكرامة الإنسانية، وأنها لا تليق بمجتمع متحضر ومتحدث يعيش في ظل الحداثة والتتوير، فإنه مازال يغذي وينمي هذه الوسائل بطرق بعيدة عن أعين الناس، مستفيدين مما توصل إليه المفكرون وعلماء الاجتماع والنفس من استحداث وسائل عقابية تبدو للآخرين على أنها أساليب ناعمة، كما يصفها فوكو (1978)، وتحديث تأثيرها أعمق في داخل جسد السجين (النفس). ومن الملاحظ أن هذه الوسائل والمؤسسات العقابية ما زالت تتحول مع العولمة، وهي (الأساليب) تبدأ حفرًا في نفس السجين منذ دخوله المكان مرورًا بنوع الأكل ونومه وصحته وعمله في السجن ومعاملة السجن له، ولا تنتهي بالملايس التي يرتدونها.

وقد اعتبرت هذه الأساليب رغم قسوتها مهذبة ومتطورة وتتلاءم مع روح العصر الحديث، لأنها أصبحت من شأن القائمين على هذه المؤسسة (السجن) وحدهم. وعليه، فلم يعد ما يسوغ وجود مشهدية في

العقاب داخل حدود هذه الدولة القومية الحداثية التي تعج بالمؤسسات المدنية (المجتمع المدني)، والتي منها ما هو حقوقي، وتختص بالدفاع عن السجناء. وهذا ما أسهم في تحولها الى مؤسسات إصلاح وتأهيل، كما تشير اللوحات التي كتبت على أبوابها. وتغير اسمها من سجون الى مؤسسات إصلاح وتأهيل للخارجين على القانون، رغم احتفاظها بنفس الدور والوظيفة، إذ ظلت مؤسسات عقابية على نحو مختلف.

وتعني كلمة إصلاح إعادة تشكيل الفرد وإكسابه سلوكيات مصنعة تحفرها السلطة في نفسه وجسده، وتأهيله من خلال إكسابه مهارات تعليمية تتوافق وحاجات المجتمع الرأسمالي، كما أنها تساعده في الانخراط كفرد مصنع ومضبوط في العملية الإنتاجية داخل هذا المجتمع وتجعله فرداً مصنوعاً ومضبوطاً.

ان شعارات تحويل السجون الى مراكز إصلاح وتأهيل التي يرفعها المجتمع الحداثوي هي غطاء لآليات إعادة إنتاج الفرد وتطويره، وإخضاعه داخل هذه المجتمعات، خاصة إذا ما نظرنا الى أدواته العقابية التي تستخدم بحق معارضي نظامه السياسيين او تعامله مع المقاومين لنفوذه ووجوده في البلاد التي احتلها واستعمرها، فما يحدث في سجون ابو غريب وغوانتنامو ما هو إلا امتداد وتحول للسجون الحداثية الاستعمارية في ظل المرحلة الرأسمالية المتأخرة. فهي نوعاً ما نسخة شبيهة بما يحدث في السجون الإسرائيلية (والتي يشرف عليها ويدافع عنها دعاة الحرية والديمقراطية في العالم (الأمريكيون وغيرهم)، وهذه تثبت وتكرس الفجوة بين الادعاءات (هذه الشعارات) وعدم تأصلها في ثقافة مجتمعات الحداثة، فهي أدوات ووسائل محولة ومستنسخة عن صورة موجودة في داخل موطنها الأصلي، عكسها ومارسها على غير مواطنيه، وهذا ما توضحه لنا سجونته التي أنشأها في المستعمرات. وهنا نتساءل عن شكل السجون الإسرائيلية التي أعدت لاعتقال المقاومين الفلسطينيين، فيما إذا كانت تشبه السجون الإسرائيلية الأصلية المعدة للمواطنين الإسرائيليين، لاسيما وأنها سجون احتلالية ؟ من ناحية ، وكيف أصبح شكل المؤسسة الأسيرة التي بناها الأسرى في السجون لمواجهة هيمنة السجن وسيطرته الرامية لإعادة إنتاج المقاوم الفلسطيني؟ وسيكون هذا الفصل مصباً على الإجابة عن هذه الأسئلة.

5.1 - السجون الاستعمارية.

كانت حاجة المستعمر لإنشاء السجون في الدول المستعمرة واعتمادها آلية سيطرة وترويض من خلال العقاب كحاجته للاستعمار، فهو يعاقب المقاومين له، وإن اختلفت أشكال المقاومة، بوضعهم في سجون تشبه ما هو موجود في بلده الأصلي. ولكن فالحدث لا يمكن تكراره، أو كما يقول روبرت يانج " لا يمكن ان يكون الحدث نفسه " (يانج، 2003: 191). فهذا يعني ان هذه السجون حين استنسخت صورة عما هو موجود، فإنها لم تكرر نفسها من جديد، لذا فهي خرجت بصورة مشوهة وهجينة (تترك آثارا في النفس والجسد) أي أنها تطبع في نفس السجين آليات الهيمنة والسيطرة لإخضاعه لسلطة المحتل من ناحية، وتترك آثاراً على جسده لإمداد آليات الهيمنة لمشاهدة آثار هذه الآليات في المجتمع.

وهذا يجعل الضبطية التي تستخدمها السجون الاستعمارية والمعدة خصيصاً لمعاقبة المقاومين وضبطهم لم يكن هدفها ووظيفتها ودورها الإصلاح والتأهيل للسجناء في المجتمع، وإنما إعادة تشكيل الفرد بطرق تجعله طيعاً وخادماً لمصالح المستعمر وترويضه وتحويله إلى أداة تخدم سلطة الاحتلال، وإن تعذر ذلك، فقتله وإنهاؤه، إن لم يكن جسدياً، فعلى الأقل قتله نفسياً أو بالاثنتين معاً. وهذا يجعل من السجين مجرد شيء لا معنى له ولا قيمة، إنه جسد طيع و محطم بلا قناعة، ويخرجه من حيز الفعل على المسرح التاريخي، ليكون عبرة ودرسا لغيره من الذين يفكرون بالسير على خطاه ونهجه. وهذا ما يتضح من أفعال السياسة الاستعمارية الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين في سجونها، والتي جعلت منها " مقابر للأحياء " على حد تعبير عبد العليم دعنا وفواز عمرو. ان السجون الإسرائيلية التي وجدت لاعتقال المقاومين الفلسطينيين هي سجون هجينة، لأنها محولة عن السجون الإسرائيلية التي أعدت لاعتقال المواطنين الإسرائيليين، وهي صورة استعمارية تمزج ما بين الحداثوية في العقاب والمشهدية.

5.1.1 - السجون الاستعمارية الإسرائيلية مؤسسات مهجنة.

ان السجون التي احتجزت المقاومين الفلسطينيين سواء أنشئت في عهد الاستعمار البريطاني أم أنشئت في عهد الاحتلال الاسرائيلي، تتشابه نوعاً ما من حيث التصميم والإعداد والوسائل، خاصة تلك السجون التي أنشئت في الفترة الواقعة ما بين عام 1967 وعام 2000. فهي أعدت بطريقة محكمة من أجل إحكام عملية

السيطرة والتطويع والمراقبة. فالسجون التي أنشئت في العهد البريطاني بنيت على شكل حذوة فرس كما يقول فواز عمرو " السجون القديمة تشبه حذوة فرس ويكون في وسطها برجاً من أجل مراقبة كل الغرف والساحة " (عمرو، فواز: 2006/4/14). أي أنها مصممة بطريقة تجعل من عملية المراقبة فيها عملية شاملة، أي أن السجن يستطيع مشاهدة كل ما يدور داخل غرف السجن من خلال غرفة المراقبة. كذلك فإن المعتقلات العسكرية التي أعدت لاعتقال المقاومين في الانتفاضتين (1987، 2000) خاصة معتقلات مثل عوفر، والنقب، ومجدو، أو سجون الخيام، فبالإضافة إلى وجود أبراج مراقبة عالية تشرف على فرشاة نوم الأسير، فإن أطراف الخيام كانت ترفع بشكل إجباري مما يتيح للسجان رؤية كل ما يدور داخل هذه الخيام ومشاهدتها بطريقة تتسجم مع الطرح الفوكوي في حديثه عن برج المراقبة الشامل (فوكو، [1978] 1981: 57).

أما السجون التي أنشأها الاحتلال الإسرائيلي كسجن بئر السبع وسجن نفحة وسجن جنيد، فاستخدمت التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة فيها بشكل يجعل من سلطة السجن تفرص سيطرتها ليس على الجسد فقط، وإنما على الجسد والروح والحلم، فهي سجون محدثة/حديثة تدخل السجن في حالة من الانبهار والإثارة، وهذا ما قصده سامي حسين في استخدامه لكلمة " البهرجة " في وصفه لسجن جنيد حين نقل إليه، هذه الإثارة التي تبهر وتعمل في النفس قبل الجسد.

إن هذه السجون، رغم تصميمها الحدائوي وهندستها بطرق تجعل من المكان نفسه رمزا للسلطة والخوف بما يخدم آليات العقاب والضبط لجسد السجن ونفسه، جعلت منهما (النفس والجسد) مسرحاً تمارس عليه أشكال العقاب والضبط كافة، وظل الجسد مستهدفاً في عملية إعادة الإنتاج المبرمج واعتبار ذلك وسيلة لضبط الآخرين وعقابهم. فقد استخدمت إسرائيل العديد من الوسائل العقابية التي تحط من الكرامة الإنسانية والجسد في تعذيبها للأسرى الفلسطينيين، فهي استخدمت الصعقات الكهربائية، ووضعت الأعيرة النارية الثقيلة في فتحات شرجهم، وحرقت أجسادهم بالنار مستخدمة في ذلك أعقاب السجائر وغيرها، واستخدمت الكلاب المتوحشة لنهش أجسادهم، وتحرشت بالمعتقلين والمعتقلات جنسياً، وغمرت أجسادهم بالماء الساخن والبارد وعرضتهم لتيارات هوائية⁵²، بالإضافة إلى أساليب عديدة أخرى تركت آثاراً قاسية على أجساد الأسرى ونفوسهم بطريقة مشهوية مختلفة عما تحدث عنها فوكو، والتي كانت تتم أمام الناظرين.

⁵² انظر الفصل الأول.

أما هنا فكانت تتم بعيدا عن عيون الناس في لحظة ممارستها، ولكنها تترك أثارا على الجسد والروح بطريقة تجعل فيمن ينظر لهذه الآثار ويلاحظها وكأنه شاهدها لحظة الممارسة، فهي تدخله في عملية الضبط الاجتماعي، ولذلك فهي مشهدية هجينة تخلط ما بين الخفاء والعنينة.

كذلك استخدمت إسرائيل أسلوب التصفية الجسدية بحق عشرات الأسرى، كما يقول عبد العليم دعنا في كتابه شهداء الحركة الأسيرة (دعنا، 1997). وهذه التصفيات سواء أكانت أمام زملائهم الأسرى، كما حدث للأسير عمر الشلبي الذي قتل أمام زملائه العمال، وما حدث للأسرى بسام صمودي وأسعد الشوا اللذين قتلوا برصاص مدير سجن النقب عام 1988، أم كانت عمليات تصفية جسدية تمت على مسامح الأسرى ومن خلف حجاب، كما حدث للأسرى راسم حلاوة وعلي الجعفري ومصطفى العكاوي وحازم عيد وغيرهم من عشرات الأسرى الآخرين، كانت بطريقة مشهدية داخلية مرعبة، لضبط داخل حجرات السجن التي أعدت أصلا للضبط. أي أن إدارة السجون استخدمت وسائل قهرية قاتلة لأجساد الأسرى الذين لم تتل منهم آليات الهيمنة والسيطرة الخفية في السجن، وقد عملت هذه التصفيات على حفر نفسها في داخل ذوات الأسرى الآخرين، وتركت في نفوسهم بصمة مشهدية مرعبة ومخيفة.

إن هجانة الأساليب التعذيبية والضبطية المستخدمة في السجون الاستعمارية الإسرائيلية، تكمن في مزجها بين الأساليب الحداثوية والمشهدية الموجهة لروح الجسد والجسد، وإمداده بآليات ضابطية جسدية ونفسية من الداخل، بحيث تجعل من الأسير حاملا لكل وسائل الضبط بعد خروجه من السجن إلى المجتمع الذي يعيش فيه. ورغم أن السجن في المجتمعات الحداثوية لم يحقق الأهداف والوظيفة التي أنشئ لها، كما يرى فوكو، حيث " ظل أداة لإنتاج الجريمة.. فالمنحرف العابر يتخرج من السجن خبيراً بارتكاب الجرائم " (فوكو، [1978]1981: 37)، أي أن السجن أصبح يزود المجتمع بخبرات وقدرات مناقضة للأهداف التي وجد لها، على اعتبار أن محاولات السجن الحداثوي في فرضه الهيمنة والسيطرة، جعلت السجناء يفكرون بإيجاد آليات جديدة لرفض هذه السيطرة والهيمنة، كما تحدث عنها جرامشي (1984)، فظل السجن يخرج شخصاً خبيراً في ارتكاب الجرائم.

وهذا ما حدث في السجون الإسرائيلية التي أعدت لاعتقال المقاومين الفلسطينيين الذين شكلوا هيمنة وثقافة مضادة لهيمنة إدارة السجن وسيطرتها، فقد حولوا سجونهم إلى مدارس وجامعات تخرج أجيالاً من

الثوار والقيادات الثورية، كما أوضحنا (عبر الأسرى) في الفصول السابقة. وذلك وفقاً لآليات ابتدعها داخل السجون، فساهمت في تحويلها (السجون) إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات فلسطينية مقاومة، بشكل أصلب وأقوى مما كانت عليه حال الأسير قبل اعتقاله، بعد أن كانت صُممت لتحويلهم إلى ما يلائم مصالح الاستعمار، ولجعلهم مجرد أشياء محطمة لا قيمة لها. إن البنية التي شكلت رفض السيطرة ساهمت في عمليات اجتماعية أدت (وهذا ما يظهر لنا من خلال دور الأسرى) إلى تحويل مقابر الأحياء (السجون)، كما وصفوها، إلى مؤسسة تعمل على مأسسة سلوكيات الأسرى كافة وتنظيمها لإعادة إنتاجهم من جديد بطريقة تتغلب على آليات سلطات الاحتلال في عملية إعادة الإنتاج لذات الأسير وجسده وتواجهها.

إن تحويل مؤسسات القهر والتعذيب من مؤسسة تدميرية هدامة لجسد الأسير وذاته، إلى مؤسسة بناءة، تعيد استنهاض الوعي الثوري المقاوم لدى الأسرى، وتزويدهم بثقافة مناهضة للاحتلال، يظهر من إفتشال مخططات الهيمنة ووسائل إعادة الإنتاج التي تتبعها سلطات السجون، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ثمانين ألف (80000) أسير فلسطيني اعتقلوا غير مرة (سنابل، 1997: 8). وهذا مؤشر على دور المؤسسة الأسيرية في التصدي لآليات الهيمنة والسيطرة التي سعت السجون إلى تزويد الأسرى بها، وما يؤكد ذلك ما روته فداء غنام بقولها "السجون ما أرعبنا بل على العكس من ذلك علمنا كيف نقاوم" (غنام، فداء: 2006/4/15) ورواية عمر الخطيب بقوله "السجون كان محطة ثورية لإعادة تجديد نشاط المناضلين" (الخطيب، عمر: 2006/4/16).

إن دور السجون في إعادة إنتاج المواطن الفلسطيني وجعله إنساناً مقاوماً لسلطة الاحتلال سار جنباً إلى جنب مع دور المؤسسات الفلسطينية الأخرى (اتحادات الطلبة و الجمعيات و النقابات و المرأة.. الخ) التي مارست نشاطاتها التعبوية في السياسة والتنشيط كإحدى روافد السيطرة والهيمنة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أخذت دورها وأحقية تمثيل الشعب الفلسطيني بعد أن كان الفلسطينيون يتبعون للأنظمة العربية (الأردن و مصر وغيرها)، وبدء هذه المنظمة في إعادة صياغة الفرد الفلسطيني من جديد، وإعداده وتجهيزه لعمليات المقاومة التي بدأتها المنظمة بعد عام 1967 (تراكي، 1990: 31).

ولهذا رأينا في الفصل الثاني والثالث كيف بدأت عمليات المأسسة داخل السجون بعد أن تمكن الأسرى من القيام بعمليات التعبئة والتشديد للمجتمع الأسيري، فكانت خطوة أولى في عملية إعادة الصياغة

والإنتاج للأسير المقاوم كرد على سياسات الفردنة والتشتيت التي كانت تقوم بها إدارة السجون بطرق تشببه، إلى حد ما، عمل المؤسسات الوطنية التي تحدثت عنها تراكي في مقالها.

5.2 - التشكل المؤسسي داخل السجون.

إن تراكم الخبرة والتجربة لدى الأسرى الفلسطينيين منذ البداية الأولى لعمليات الاعتقال نتيجة الهيمنة التي سعت إدارة السجون لفرضها عليهم، وما أنتجوه من هيمنة مضادة لهيمنة السجنان، هذه العملية قادت الى وجود تحولات عدة في علاقات الأسرى مع إدارة السجون من ناحية، وفي علاقاتهم فيما بينهم. هذه التحولات وما آلت إليه سوف نتطرق إليها في هذا القسم من الدراسة.

أولاً : مواجهة الظروف الموضوعية.

لقد شكلت الظروف المعيشية التي يعيشها الأسرى محطة أولية في إعادة إنتاج الأسير من خلال العنف المتمثل في الحرمان او في معاملة إدارة السجون لهم. هذا العنف أسهم في إدراك الأسرى أن مغالاة إدارة السجن في قمعهم ناتج عن استفرادها بهم . ولعدم وجود تجمعات خاصة بهم، او أطر تعمل على حمايتهم، وتنظيم هذه المعرفة او الإدراك، صاحبها تحول في العلاقات ما بين الأسرى أدى الى تجميع أنفسهم على شكل تجمعات بدائية/أولية قائمة على أساس القرابة بالدم او المكان. هذا الشكل من العلاقات الذي حملته الأسرى معهم من طبيعة المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه، ويسوده هذا النمط من العلاقات الاجتماعية، عكس شكل هذه العلاقات أنفسها داخل السجن في بداية الحياة الاعتقالية، رغم أن هذا الشكل العلائقي لم يستطع إحداث أي تغير في الظروف المعيشية للأسرى، وعليه فإنها لم تثبت جدواها في مواجهة إدارة السجن. ومع مرور الزمن، وازدياد عدد الأسرى، ودخول أسرى من أصحاب العمليات المميزة وذوي الخبرات التنظيمية، وأسرى صدرت بحقهم أحكام عالية وتراكم الخبرة والتجربة الاعتقالية، ودخول أسرى جدد من الذين كانوا ملتحقين بالمنظمات الفلسطينية في خارج الوطن، برزت حاجة لإعادة تشكيل الجسد الاسيري. هذه المتغيرات جميعها ساهمت في عملية إعادة بناء الأسرى وإعدادهم لمواجهة إدارة السجن وعملاتها الذين يثيرون الخلافات والفتن. كذلك بروز الحاجة في ترتيب البناء التنظيمي لكل تنظيم لإعداد عناصره وتأطيرهم بطرق

تنظيمية منظمة تشبه، الى حد ما، الشكل التنظيمي للتنظيم في الخارج. إن هذه العوامل ساعدت في تأطير المساجين داخل اطر جديدة، لتحل علاقات من نوع جديد محل العلاقات الأولية القائمة على أساس قرابة الدم والمكان التي حملوها معهم من داخل مجتمعهم بطريقة تشبه، الى حد ما، ما تحدث عنه فرسون وذكرناه في الفصل الثالث. وبدأت المنافسات التنظيمية في إعادة هيكلة الأطر، وتجميع السجناء الذين يتشابهون في الانتماء على أسس تنظيمية حزبية وتقوم على أساس الولاء التنظيمي للمعتقلين.

إن هذا الولاء بدأ يتشكل به الأسرى بطريقة تشبه الولاء للعشيرة او القبيلة، وحلت علاقات الانتماء الحزبي والتنظيمي محل علاقات قرابة الدم والسكنى، ثم تحولت هذه العلاقات فيما بعد بينهم الى نوع من التعاون القائم على أساس التشابه أو بطريقة تشبه، إلى حد ما، وصف بندكت اندرسون (1999) عن التشكل الجماعي الناتج عن التوحد لمواجهة الآخر، فخضوع الأسرى لتأثير نفس النصوص والروايات والأحداث، ساهم في لملمة جهودهم وتوحيدها خاصة بعد ظهور عمليات التعلم والكتابة غير الخاضعة لسلطة السجناء، والتي اسهمت في تحول العلاقات من علاقات قائمة على أساس القرابة والدم إلى علاقات اجتماعية أساسها وطني وقومي (اندرسون، 1999: 125). وهذا التحول في العلاقات شكل تلاحما اجتماعيا بين أعضاء التنظيم الواحد في مواجهة المخاطر التي شكلتها إدارة السجن، أو أعضاء التنظيمات الثانية بفعل عوامل التنافس والتصارع والاستقطاب، وهذا ما عبر عنه محمد العلامي في وصفه للحياة الأولى بالسجن، حيث يقول: " كنا في البداية على أقل شغلة نتقاتل " (العلامي، محمد : 2005/12/14). وكما يوضح ذلك محمد نزال بقوله " كنا لما يأتي معتقل جديد نتسابق عليه مثل القطط على اللحم من أجل الاستقطاب، كانت العلاقة مش كويسه⁵³ بين فتح والشعبية " (نزال، محمد : 2005/12/26).

غير أن هذا النوع من التجمعات ظل ضعيفا أمام مواجهة إدارة السجن القمعية، رغم ان الأسرى استطاعوا من خلاله إيجاد نوع من الانسجام والتقاسم في العمل داخل السجن، خاصة بعد تشكيلهم لجنة للتنسيق الفصائلية، والتي أطلق عليها فيما بعد باللجنة الاعتقالية. هذا الانسجام والتقاسم في العمل قاد الأسرى الى خوض مواجهات عديدة مع إدارة السجن، استطاع الأسرى من خلاله تحقيق بعض الإنجازات، كما بيننا في الفصل الثاني والثالث، في الفترة الممتدة ما بين عام 1972 ولغاية عام 1975.

⁵³ كويسه لفظة شعبية. وهي تعني الجيدة.

ورغم وجود هذه اللجنة، فإن العلاقات بين الأطر ظلت هشة، بفعل سياسات إدارة السجن التي كانت تسعى الى تشتيت الجهود الجمعية التي يسعى الأسرى لتحقيقها داخل السجن من خلال عملاتها وسياسات "فرق تسد" التي تتبعها (آليات السيطرة والضبط). وبالتالي شعر الأسرى وأدركوا ضرورة تشكيل إطار أكبر يكون جامعاً لهذه الجماعات المختلفة في الانتماء والمناخ الفكرية، الى جانب وجود تأثير خارجي من الأطر السياسية الفلسطينية المختلفة تجاه توحيد صفوف الأسرى في مواجهة سياسات الإدارة القمعية. وهذا ولد توجهها لدى الأسرى نحو تجميع الجهود كافة في إطار واحد وجامع لكل ويكون قادراً على تحقيق الأمن والحماية لكل من ناحية، وينظم الجهود ويوحدها في معاركهم المصيرية مع إدارة السجن من ناحية ثانية.

ثانياً : المؤسسة الأسيرة.

إن المجتمع الفلسطيني شهد تحولات مختلفة نتيجة للقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب عام 1974، والتي كان من أهمها، اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. هذا القرار كان له اثر عميق لدى الفلسطينيين عامة والأسرى خاصة، وقد برز ذلك من إعادة إحياء الأطر وبنائها والاتحادات المختلفة داخل فلسطين وما رافق ذلك أيضاً من تشكل الجبهة الوطنية (تراكي، 1990: 49). كذلك فإن سعي سلطات الاحتلال الاسرائيلي في فرض هيمنتها وسيطرتها على الفلسطينيين، والتي تمثلت في إغلاق المؤسسات وفرض حالة من العيشة داخل المجتمع الفلسطيني، أسهمت في تشكيل ردة فعل مقاومة لدى الفلسطينيين بالإحساس بهويتهم الخاصة، وتوحيدهم في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية (فرسون، 2003: 415) بطريقة تشبه، إلى حد ما، وصف بندكت اندرسون حول أصول تشكل الوعي القومي والإحساس بالخصوصية القومية على أساس الانتماء للجسم العام (اندرسون، 1999: 47). فالاضطهاد الذي عايشه الفلسطينيون نتيجة الاحتلال، ويعيشه الأسرى في سجون الاحتلال، كان احد الأسباب التي عملت على إعادة توحيدهم على أساس الانتماء الفلسطيني العام، وليس على أساس العائلة والمكان، فسارع هذا في تقبل الفلسطينيين لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية وهيمنتها وتقبلها منظمة مسؤولة عنهم. هذا التحول السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني طال أيضاً مجتمع الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، رغم تأخره نوعاً ما، بفعل آليات العزل والنفي المستخدمة في السجون

الإسرائيلية. فقد أجمع الأسرى على أن بداية تشكل مؤسستهم واعتبارها إطاراً جامعاً غير تنظيمي داخل السجن قد بدأت بعد عام 1976، بعد أن عاش سجن بئر السبع تجربته الخاصة في الحياة المشتركة خاصة بين التنظيمين المتنافسين (فتح و الجبهة الشعبية)، وبعد تشكل اللجان المشتركة، كما بينا ذلك في الفصل الثالث. وقد أخذت هذه اللجان في التطور والتوسع والانتشار في السجون الأخرى بفعل عمليات التنقل بين الأسرى التي كانت تقوم بها إدارة السجون لبعثرة الجهود الجمعية.

وهذه الجهود والأعمال التي أفضت الى وجود بذور مأسسة داخل السجون كانت بمعزل عما يدور في سجن عسقلان الذي كانت له تجربته الخاصة به بفعل كونه سجناً مغلقاً، فهو مغلق لكونه سجناً صغيراً، وممتلئاً بالأسرى ذوي الأحكام العالية، فعملية الخروج او وجود متسع لأسير جديد كانت صعبة وشبه مستحيلة، كما روى ذلك محمد نزال وعبد العليم دعنا وأبو السكر وصادق فيصل وغيرهم. فقد تأخرت المأسسة في هذا السجن، أو كان لها منحى آخر مختلف عن السجون الأخرى بفعل الإغلاق من ناحية، ومن طبيعة العلاقات التي كانت موجودة في هذا السجن من ناحية أخرى كما يصفها فواز عمرو:-

" كانت تركيبة سجن عسقلان تختلف عن كل السجون الأخرى حيث كان يتواجد فيه سجناء غزه، وسجناء فلسطينيين من المناطق التي احتلت عام 1948، وسجناء الدوريات، وسجناء من الضفة الغربية، وكانت العلاقات غير طبيعية بين هذه التجمعات غير المتجانسة جغرافياً وبالتالي تأثرت الحياة في داخل السجن نتيجة الاختلاف " (مصدر سابق).

إن وجود الأسرى القادمين من بيئات اجتماعية مختلفة في هذا السجن عوّق، نوعاً ما، التحول في العلاقات إلى علاقات اجتماعية مأسسة بسبب قوة الترابط الاجتماعي القائم على أساس قرابة الدم والمكان لدى الأسرى في سجن عسقلان.

استمرت السجون الأخرى، كما ذكرنا، بالتحول في اتجاه مأسسة حياتها إلى أن وصلت الى ذروتها في عام 1985. ولقد كان لإضراب نفحة الشهر، عام 1980، دور أساسي في تطور المؤسسة خاصة بعد اعتراف إدارة السجن في اختيار من يمثلهم معها، إلى جانب حرية الأطر التنظيمية في ممارسة نشاطاتها داخل السجن، وبدء الأطر في ممارسة نشاطاتها التأطيرية بشكل علني، مما ساهم في تشكل لجان الفرز التنظيمي داخل السجون المختصة في استقبال الأسرى الجدد، وتخييرهم بحرية الالتزام التنظيمي داخل السجن ما لم يكن لهم انتماءات سابقة مذكورة في لوائح اتهامهم.

استمرت عمليات المؤسسة تسير بخطى متصاعدة ومتحولة باتجاه بناء المجتمع الاعتقالي لغاية عام 1985، حين عقدت صفقة لتبادل الأسرى عام 1985، فأثر هذا التبادل اثر على الحياة المؤسساتية للأسرى، وذلك لخروج بعض الكوادر التنظيمية والشخصيات التي كانت تتمتع بكاريزما عالية، وكان لها دور في عملية بناء المؤسسة والمحافظة عليها. غير أن الأسرى الذين ظلوا في السجون استطاعوا ان يكملوا مسيرتهم التي بدأوا في بناء مؤسساتهم حتى توج عملهم كما يروي عمر الخطيب " في عام 1989 بتشكيل الدستور الاعتقالي لجميع الأسرى " (مصدر سابق)، حيث أنشأ الأسرى دستورا خاصا بهم يتضمن تحديداً لنوعية العلاقات ما بين الأسرى أنفسهم وما بين التنظيمات المختلفة، إلى جانب تحديده الوظائف والمهام وتقسيم العمل بين الأطر على أساس التمثيل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس الهجوم داخل السجن بمعنى أنه جمع ما بين الجسم القائم (م.ت.ف) وبين التحول الجديد المتمثل بوجود حركتي حماس والجهاد.

كذلك، فان هذا الدستور وضح كيفية انتقال السلطة بين التنظيمات خاصة في وظيفة ممثل المعتقل، هذه الوظيفة او المكانة كانت من حق التنظيم الذي له عناصر أكثر داخل السجن، وقد برزت حالات كثيرة في انتقال ممثل المعتقل خاصة بين التنظيمين الكبيرين على الساحة حاليا (فتح وحماس). حيث أخذت حماس تمثيل معظم السجون بعد اوسلو، وعملية انتقال هذه الوظيفة كانت تمر بشكل سهل وسلس، وذلك لان الدستور هو الذي يحدد المهام والوظائف والقوانين، وهو الذي يكفل عملية الانتقال. كذلك فان الدستور يتضمن الحدود المسموح بتجاوزها أو عدم المسموح بتجاوزها في علاقة مؤسسة الأسرى بإدارة السجن، وينظم هذه العلاقة. بمعنى أن هذا الدستور أصبح عرفا وقانونا لجميع الأطر التنظيمية، وملزما لها، فساهم هذا الدستور في تحول المؤسسة وتطورها من ناحية، وتطور الأسرى من ناحية ثانية كما روى سامي حسين " الدستور حد من الخلافات بين الأطر فأصبح كل إطار يعرف حقه وما عليه، نحن في حماس شعرنا أننا منصفين " (حسين، سامي: 4/15 / 2006). إن تشكيل دستور ينظم علاقات الأطر داخل السجون وحياة الأسرى بشكل عام يعتبر مؤشرا على مرحلة الوعي بالشروط الموضوعية التي توصل لها الأسرى من ناحية، وتطور المؤسسة داخل السجون من ناحية ثانية.

لقد استمرت المؤسسة الأسيرة داخل السجون في مرحلة نمو وازدهار حتى عام 1993، إلى أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية إعلان المبادئ والتي تعرف باتفاقية اوسلو. هذه الاتفاقية

التي تجاوزت بنودها الأسرى، ولم تتطرق لهم من قريب أو من بعيد، حتى ولو بوعد عن إطلاق سراحهم، وجعلت قضيتهم على سلم النوايا الحسنة التي تبديها إسرائيل كمكافأة للسلطة على التزامها بالاتفاقية، وحفظ الأمن في الجانب الإسرائيلي (الأيام، 1997/2/25). هذه القضية الى جانب حلم الأسرى بالإفراج عنهم، أدخلت الأسرى بدوامة جديدة تتعلق بمدى جدوى استمرار مؤسساتهم بعملية التنظيم والمأسسة داخل السجن، أو أن المؤسسة لم تعد صالحة لمواجهة الوضع الجديد. وقد قسم هذا التحول (أو سلو) المجتمع الأسيري قسمين:

القسم الأول: كان يرى أن فرصة الإفراج قادمة لا محالة، فلم يعد هناك حاجة للاستمرار في عقد الجلسات التثقيفية والتنظيمية وغيرها، واعتبرها غير ذات جدوى، لأنهم مغادرون للسجن، وان حديثهم عن عدم الاعتراف والتأطير من أجل المواجهة لم يعد يخدم المرحلة الجديدة (مرحلة السلام) وتمثلت هذه الرؤية لدى عناصر منظمة التحرير بشكل عام، وبشكل خاص لدى فتح.

القسم الثاني: فهو يضم عناصر الجماعة الإسلامية (حماس والجهاد) وبعض عناصر الجبهة الشعبية. فحركة حماس في تلك الفترة كانت قد بدأت بممارسة العمل العسكري النوعي، فجعل هذا سلطات الاحتلال تركز في عملية اعتقالها على عناصر حماس، مما تسبب في زيادة حجمها داخل السجن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أعلنت ومنذ البداية أنها لن تطلق سراح أحد من الأسرى قام بعمل عسكري مميز او ما سمتهم إسرائيل " أصحاب الأيدي المملوطة بالدماء "، الى جانب عدم الإفراج عن عناصر المعارضة للعملية السلمية، أما الآخرون فاشترطت عليهم التوقيع على وثيقة أطلق عليها " وثيقة نبذ الإرهاب، والالتزام بعدم القيام بأعمال إرهابية معادية، الى جانب التعهد بعدم دخول إسرائيل " (القدس، 1999/9/17: 3).

ان بداية المرحلة العسكريه المميزة للقوى الإسلامية الى جانب معرفتها المسبقة بأن الافراجات لن تشمل عناصرها، جعلها تسعى مع الأطر الأخرى لتطوير المؤسسة لمواجهة هذه التحديات الجديدة (أو سلو)، وبتجاهات جديدة لاستيعاب هذا التحول. فقد استمر الحفاظ على شكل مؤسسة الأسرى من جميع عناصر التنظيمات المختلفة كما يروي الأسرى، وذلك لأن كل التنظيمات، ومن بينها فتح، كان لها أسرى ممن لا تنطبق عليهم شروط الإفراج الإسرائيلية. لذا فإننا لا نستطيع القول بأن المؤسسة " انتهت داخل السجن "، كما

قال ابو السكر، (ابو السكر، احمد: 2005/12/25)، وإنما استمرت في أداء دورها مركزة على مواجهة المستجدات التي حلت على مجتمع الأسرى نتيجة هذه الاتفاقيات وما تمخض عنها. كذلك فإن تحول المؤسسة جاء انسياقاً تحولياً متماشياً مع بروز قوة الأطر الدينية وظهورها (حماس والجهاد الإسلامي) في السجون. هذه القوى غير منضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن اوسلو لم يشكل لها صدمة بنفس القدر الذي عانت منه الأطر الأخرى. فالتراجع في المؤسسة حدث نتيجة تراجع نشاط عناصر م.ت.ف، الذين وضعوا اللبنة الأولى للمؤسسة، ولكن هذا لا يعني ان مؤسسة توقفت عن أداء دورها وإنما استمرت بوتيرة اقل في قيامها بالنشاطات التنظيمية لغاية انتفاضة الأقصى عام 2000.

لقد فرضت هذه الانتفاضة على الأطر التنظيمية المختلفة من جديد حاجة داخل المجتمع الاسيري وهي إعادة تمكين المؤسسة والنهوض فيها لا سيما بعد دخول السجن نوعيات جديدة من الشباب الصداميين الذين اعتبروا ان السجن ساحة جديدة في انتفاضتهم، وكانوا غير منظمين ومأطرين بشكل جيد، كما أوضحنا في الفصل الرابع. كما أن هذه النوعيات فرضت على كل التنظيمات دون استثناء حاجة وجود نظام مأسس فما يميز هذه الانتفاضة عن غيرها التي كانت عام 1987 كما روى عمر الخطيب " أنها أخذت الطابع المسلح الذي كان من نتائجه وجود الآلاف في السجون الآن " (مصدر سابق).

وعموماً، فإن اتفاقية اوسلو لم تخذل المؤسسة كمؤسسه، ولم تنهكها كما تحدثنا في الفصل الرابع، وإنما كان لها تأثيرات سلبية على الالتزام التنظيمي داخل السجن، حيث ازدادت الانفلاشات التنظيمية خاصة لدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فادخلت المؤسسة في مرحلة جديدة مختلفة عما سبقها نتيجة التحولات التي أفرزتها اوسلو على الالتزام التنظيمي في الأطر داخل السجن. ورغم أن المؤسسة استمرت في عملها، ولم تحدث تجاوزات لها، كأن يتوجه احد الأسرى للتعامل مباشرة مع إدارة السجن متجاوزاً الهرمية المؤسساتية (شاويش الغرفة، شاويش القسم، ممثل المعتقل)، فقد ظلت محافظة على مكانتها وهيبتها عند جميع المعتقلين، كما قال ذلك سامي حسين وعمر الخطيب، وبيناه في الفصل الرابع.

وبشكل عام، لقد رافق وظيفة المؤسسة تحولات جديدة، فعلى سبيل المثال، لم تعد عمليات التعبئة والتشديد لدى فصائل م.ف بمنن المهمات الرئيسية للأطر التنظيمية، الركيزة الأساسية للمؤسسة، في ظل وجود اتفاقات سلام وأجواء الافراجات. كذلك فإن المؤسسة كانت لها اتصالات مع قوى الثورة في الخارج قبل اوسلو، في

حين أنها أصبحت تتصل مع ما أفرزته أوسلو (السلطة الفلسطينية). فالسلطة الفلسطينية الموقعة على التزامات مع إسرائيل (الدولة الأسرة) لم تعد عمليات التعبئة والتحصيد تصب في مصلحتها، بل على العكس من ذلك، فهي معنية بوجود أفراد طبيعين لتسهيل عملية انساقها في تنفيذ التزامات أوسلو المستقبلية.

وقد عكس هذا التحول نفسه على مؤسسة الأسرى بشكل عام، وعلى اطر الأسرى (اطر م. ت. ف) بشكل خاص. وقد أسهم ذلك في تطور المؤسسة باتجاهات مختلفة منها ما هو صدامي مع إدارة السجون، ويسعى للمواجهة من أجل تعطيل هذه الاتفاقيات من خلال فرض واقع جديد، كما فعلت الأطر الإسلامية بشروعها بالإضراب عن الطعام عام 2000، والذي استشهد على أثره خمسة فلسطينيين في المواجهات التي عمت الأراضي الفلسطينية، تضامنا مع الأسرى المضربين (الحياة، 2000/5/21)، ومنها ما هو تقليدي، وذلك للحفاظ على شكل المؤسسة في إدارة شؤون حياة الأسرى داخل السجون واعتباره إنجازاً تاريخياً. فحديث ابو السكر " ماذا نعلمهم بعد أوسلو " (مصدر سابق)، يظهر مدى الأزمة التي عاشتها اطر (م. ت. ف) بشكل خاص. هذه الأزمة شكلت تحدياً جديداً لمؤسسة الأسرى ودفعتها للتحول من مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة إلى مؤسسة تحافظ على الذات المقاومة وعلى إنجازات سابقة. ومن هنا نستطيع القول إن المؤسسة لم تنته، وإنما تحولت من حيث الوظيفة والدور في الفترة الواقعة ما بين أعوام 1993 ولغاية 2000، حتى اندلعت انتفاضة الأقصى وقدم أسرى جدد.

5.3 - النظام المؤسسي داخل السجن.

وعلى الرغم من سعي الأسرى إلى محاكاة م. ت. ف. في بناء مؤسساتهم في مرحلة ما قبل وجود القوى الإسلامية، إلا أن هذه المؤسسة خرجت بصورة مختلفة عما هو قائم في م. ت. ف. فبالنظر إلى تقسيم العمل والأدوار في مرافق السجن مثل المطبخ والمغسلة والصندوق العام وممثل السجن وشواش الأقسام والغرف، فهي قائمة على أساس الحجم للقوى المختلفة. ولم تكن حكراً لتنظيم دون الآخر، وإنما كانت تخضع لحجم التنظيمات ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي. وبالتالي فإن مؤسسة الأسرى كانت تشكل، إلى حد ما، مؤسسة هجينة ومختلفة عن تركيبة م. ت. ف. لوجود تمثيل لحركتي حماس والجهاد بعد عام 1988 داخل هذه المؤسسة التي مزجت بين ما هو قائم أصلاً في الخارج (تركيبة م. ت. ف.)، وبين تصور جديد جامع للكل،

وهذا المزج جعلها مؤسسة خليطة مهجنة؛ وبناء على روايات الأسرى فإن القيادات السياسية للتنظيمات المختلفة في الخارج، كانت توجه في كثير من الأحيان الأطر المختلفة على التنسيق والمحافظة على وجود القوى المنضوية تحت مظلة م.ت.ف. خاصة في الفترة التي برزت فيها حركة "حماس" داخل السجن، وما أشار له عبد العليم دعنا وهو قيادي في الجبهة الشعبية بقوله " أن الخلافات والصراعات التي كانت دائرة بيننا وبين فتح في السجن اختلفت نوعا ما في ظل وجود حركة حماس " (دعنا، عبد العليم: 2006/3/29). وقول ابو السكر القيادي في فتح " لما زادت قوة حماس صار لا خيار أمامنا إلى التحالف، ما أننا إلا بعض " (مصدر سابق). وهذا يعني أن شبكة العلاقات الموجودة داخل السجن أصبحت تقوم على أساس الانتماء للإطار التمثيلي العام، أي م.ت.ف، او خارج هذا الجسم.

إن تحالف الأطر (فتح و الشعبية و الديمقراطية...الخ) داخل الجسم العام للأسرى (المؤسسة العامة) يشبه إلى حد ما تحالفها في تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، وتختلف معها في وجود تمثيل لأطر تتبع قوى فلسطينية خارج هذه المنظمة. وبشكل عام، نستطيع القول إن مؤسسة الأسرى بعد عام 1988 أصبحت تتشكل من تيارين أساسيين، هما: تيار منظمة التحرير والتيار الإسلامي، ولكن العلاقات السائدة بين هذه التيارات كانت مختلفة عما كان سائدا خارج السجن. فالعلاقات كانت تحكمها ضوابط المؤسسة (الدستور الإعتقالي)، كما ذكرنا سابقا، ومن هنا نستطيع القول إن مؤسسة الأسرى مزجت في تركيبها ما بين تركيبة م.ت.ف، وبين صورة أكثر تحولا وتطورا عن م.ت.ف. أي أنها مؤسسة هجينة.

فنتقسيم العمل بين الأطر التنظيمية المختلفة كان خاضعا لنفس الآلية المعمول بها في داخل مؤسسات م.ت.ف، سواء أكان هذا في المجلس المركزي أم كان في المجلس الوطني او اللجنة التنفيذية(فرسون، 2003: 417)، وهذا يعني أن حجم التنظيمات ومدى مشاركتها في العمل الوطني كان يحدد حجم وجودها في المؤسسات المذكورة. وبما ان الأسرى هم عناصر في هذه التنظيمات، فقد عكسوا صورة تمثيل تنظيماتهم داخل م.ت.ف. إلى داخل السجن في بداية تشكل المؤسسة، وأصبحت مؤسساتهم صورة مصغرة، إلى حد ما، عن الصورة الكبرى في الخارج من ناحية تمثيلية مع إضافة اطر حماس والجهاد إليها في داخل السجن، ولكنها تختلف من حيث الجوهر بفعل عدة متغيرات من أهمها، تأثر هذه المؤسسة بالنظام السياسي الاسرائيلي، ومحاولة الأسرى تقليد هذا النظام في داخل السجن، مما جعل من مؤسساتهم مؤسسة هجينة، أي

أنها مزيج من التركيب السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الإسرائيلي. فهي لا تشبه النظام السياسي الإسرائيلي بالكامل، ولا تركيبة النظام السياسي المعمول به لدى فصائل م.ت. ف. وحماس والجهاد الإسلامي في الخارج للأسباب الآتية :-

أولاً: ان الأسرى في تركيبهم النفسية والاجتماعية وتنشئتهم السياسية هم مناضلون وثار ينتمون الى قوى تؤمن بالعمل الثوري بغض النظر عن منابها الفكرية، وهذه القوى مارست نشاطاتها بشكل سري وغير علني في مرحلة ما قبل اوسلو، فهي تعتمد على النهج الثوري الذي لا يعرف إجراءات ديمقراطية لاختيار القيادات الحركية والحزبية، كما كان يحدث في السجون من انتخابات ديمقراطية وعلنية لاختيار قيادات الأطر داخل السجن. وعملية تغير القيادات الحركية او الحزبية او إعادة انتخابها كانت تتم من القواعد التنظيمية (الشعب المأسور) بطريقه تشبه عملية الانتخابات المعمول فيها من قبل النظام السياسي في إسرائيل. إن هذه الطريقة في عملية الاختيار، لم تكن موجودة داخل هذه التنظيمات، وإنما كانت عملية الاختيار تتم بطرق التعيين الفوقي من الحزب او التنظيم، وهذه العملية تكون خاضعة لمزاج المسئول في التنظيم. وحتى هذه اللحظة، لم يذكر التاريخ السياسي الفلسطيني قيام إحدى تنظيماته باختيار القيادات الحركية والحزبية عن طريق الاقتراع المباشر، ويطرق ديمقراطية علنية من القاع لل قمة إلا في السجون، وهذا ينطبق أيضا على حركتي حماس والجهاد الإسلامي كما يروي فواز عمرو " ان حماس والجهاد الإسلامي كانت تنتخب قياداتها داخل السجون، ولم نعرف التعيين " (مصدر سابق).

ثانيا : تأثر الأسرى الفلسطينيين بالنظام السياسي في إسرائيل القائم على التعدد والتنوع، وتأثر الأسرى بهذا النظام من خلال ما قرأه الأسرى عنه من الصحف العبرية ونتيجة الاحتكاك اليومي المباشر معه في السجن، أوجد توجهها لدى الأسرى في محاكاة هذا النظام من خلال احترام الآخر وتقبله، الأمر الذي جعل التنظيمات السياسية الفلسطينية داخل السجن تتأثر بثقافة دولة السجان وتقبل التعددية والاختلاف، فلم تعد الأطر التنظيمية تتصارع كما كان الحال في بداية الحياة الاعتقالية، وإنما أصبحت تلجأ الى الوسائل السلمية في حل النزاعات فيما بينها. ان تأثر الأسرى بالنظاميين السياسيين الفلسطيني " م.ت.ف. " والإسرائيلي جعل من مؤسساتهم مؤسسة هجينة تخط بين المعاني الثورية في التغيير وبين المفاهيم الديمقراطية بالاختيار. فهي اطر ثورية، وفي الوقت نفسه ديمقراطية، وقد جعلها هذا مؤسسة مختلفة عن منظمة التحرير الفلسطينية.

5.4 - الاختلاف بين مؤسسة الأسيرات والأسرى .

يتضح من البيانات التي جمعت من الفاعلين الاجتماعيين (الأسرى والأسيرات) وجود اختلافات نوعيه بين طبيعة المؤسسة ودورها في مأسسة السلوك الاسيري بين مؤسسة الأسرى الرجال ومؤسسة الأسيرات. وهذا الاختلاف يظهر في استخدام آليات حل النزاعات والصراعات بين أطر الأسرى الرجال حيث نجد مؤسستهم شابها صراعات وخلافات تنظيمية في بداية تشكلها على السلطة والنفوذ بين القوى المختلفة، حتى بلغت درجة القتل كما حدث في سجن عسقلان عام 1978 بين فتح والجبهة الشعبية كذلك تشويه الجسد بالضرب بالآلات الحادة، كما حدث في سجن نابلس وغيره، في حين ان الأسيرات لم تتطور الخلافات فيما بينهن الى مرحلة استخدام القوة بشكلها العنيف ضد بعض كما كان يحدث في سجون الرجال .

كذلك، فإن عمليات المأسسة التي قامت بها الأسيرات الفلسطينيات استطاعت تجسيد روح العمل الاجتماعي الموحد والمأسس. وهذا يبرز في الخطوة النضالية غير المسبوقة، عندما رفضت الأسيرات الخروج بشكل جزئي، كما كان الاتفاق بين المفاوضين، فأصررن على الخروج بشكل جماعي، أي كل الأسيرات بدون استثناء، وهنا كان المحك الحقيقي للمأسسة. لقد رفضت الأسيرات اللواتي وافقت إسرائيل على الإفراج عنهن، واصررن على عدم الخروج، والبقاء في السجن تضامنا مع أخواتهن السجينات، وتأخر خروجهن من السجن من لحظة إبلاغهن بقرار الإفراج مدة ثمانية عشر شهرا إلى أن كان الإفراج عن الجميع وإغلاق السجن. في حين نرى عكس ذلك لدى مؤسسة أسرى الرجال، حيث أنها التزمت الحياد، وأبقت الباب مشرعا أمام المفرج عنهم دون النظر الى مصير إخوانهم ورفاقهم في السجن، أولئك الذين رفضت إسرائيل الإفراج عنهم بحجج مختلفة. وهذا أعطى مسوغاً لمصلحة السجون بالاستفراد بالأسرى والتحكم ببقائهم في السجن. ان ما حدث مع الأسيرات يظهر مدى قوة المؤسسة التي استطاعت ان تلغي خصوصية التنظيم وتنفيه أمام توحد الجسم العام وقوته بفضل الآليات المؤسسية التي استخدمتها الأسيرات.

كذلك فان مؤسسة الأسرى الرجال سمحت بتدخل القيادة السياسية في سير المؤسسة بما يخص اتفاقية لوسلو. في حين ان الأسيرات قررن منذ عام 1995 فك الارتباط مع سجون الشباب، كما عبرت عن ذلك رولا ابو دحو " قطعنا العلاقات معهم بعد ما استجابوا لفك الإضراب الذي دعت له السلطة " (أبو دحو، رولا: 2006/4/17). فقد قررن الاستمرار في الإضراب دون الالتفات لتوصية الأسرى الشباب، وكما تقول زهره

قرعوش: " ان المرأة القادرة على تحمل الأم الولادة قادرة على تحمل آلام الإضراب ودون وصاية الشباب " (قرعوش، زهره: 2006/5/29). وهكذا فإنهم رفضن أي وصاية عليهن، وقررن تحديد مصيرهن بأنفسهن، وما يدل على ذلك رفضهن استقبال وزراء السلطة من اجل الموافقة على خروجهن بشكل جزئي، وقررن الاستمرار في خطوتهن ورفضن الخروج إلا بشكل جماعي. ان المؤسسة لدى الأسرى كانت عبارة عن مؤسسة كبرى وجامعة لعدد من المؤسسات التنظيمية المنفصلة الشبيهة بوضع الدويلات في حكم فيدرالي. في حين ان الصبايا الأسيرات شكلن مؤسسة واحدة تمثل كل الأسيرات بشكل عام، ولم يحتكرن عملية تمثيل المعتقل على التنظيم الذي لديه عدد صبايا أكثر، وإنما كانت عملية مشتركة، أي انه كان هناك تناوب في عملية التمثيل، وبعيدا عن التقسيمات الفصائلية مع إبقاء الخصوصيات التنظيمية لكل تنظيم، دون بروز لهذه الخصوصيات في العمل المؤسسي.

كذلك، فان ما قالته زهرة قرعوش في تعقيبها على مؤسسة الأسرى الرجال في روايتها " الفرق بيننا وبين الشباب أننا كانت عندنا ثقافة وطن وليست ثقافة حزب. علشان هيك كان في انسجام بينا وما كنا نختلف، وعلشان هيك كمان قررنا نخرج مع بعض وخرجنا ولو الشباب كانوا زينا لنجحوا " (مصدر سابق). وهذا يعتبر أحد الفروق الجوهرية أيضا بين مؤسسة الأسرى ومؤسسة الأسيرات في السجن، فالأسرى كانت الثقافة السائدة لديهم هي ثقافة الحزب وكانت مغلبة على ثقافة الوطن، واكبر دليل على ذلك المعلومات التي تحتويها كتب المسيرة الأولى خلف القضبان، والسجن ليس لنا، وكتاب قدرى ابو بكر من ناحية النظرة للأخر (التنظيمي).

كذلك، فان هناك بعض المتغيرات التي كان لها دور ساعد في جعل مؤسسة الأسيرات أمتن وأقوى، وساهم في إحلال ثقافة الوطن لديهم على ثقافة الحزب. من هذه العوامل العدد، ففي حين أننا نجد ان عدد الأسرى على سبيل المثال في شهر آب من عام 2006 قد بلغ (10100)، ونجد أن عدد الأسيرات في التقرير نفسه قد بلغ (104) أسيرات حسب إحصائيات وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية (فراونه، 2006). فعدد الأسيرات القليل كان له دور في ترتيب أوضاع الأسيرات بشكل افضل، نوعاً ما، عما هو موجود لدى الأسرى، والذين يعدون بالآلاف، كذلك فان الأسيرات وجدن في سجن واحد، ولم يشنتن ويوزعن على عدة سجون، كما هو الحال لدى الأسرى الشباب فالأسيرات راكمن تجربتهن في السجن نفسه الذي عشن فيه، ولم تشنتن جهودهن على عكس الشباب الذين استخدمت إدارة السجون حيالهم،

في عملية القمع، التنقل شكلاً من أشكال الضبط والعقاب الذي يمنع الاستقرار والألفة وتركيمة التجربة داخل السجن.

وبشكل عام، فإن مؤسسة الأسيرات، ورغم أنها استفادت من التجربة التي جسدها الأسرى على مدار سنوات عديدة، ورغم أنها أيضاً عملت بما جاء به الدستور الاعترافي الذي زودها به أسرى سجن جنيد، فأئهن استطعن أن يكونن مؤسستن بشكل مستقل، وبما يتلاءم مع خصوصية كونهن أسيرات (نساء) يفضلن التمييز، كما هو الحال لدى المرأة العربية بعيدا عن تدخل القوى السياسية (التنظيمات) الموجودة في الخارج والتي تغلب عليها صفة الذكورة، في كيفية ترتيب مؤسستن وتشكيلها.

5.5 - مراحل نمو المؤسسة وتطورها.

مرت المؤسسة الأسيرة، منذ بداية الحياة الاعتقالية، ولغاية عام 2005، بعدة مراحل مختلفة في عملية تطورها وبنائها. وكان من هذه المراحل ما ساهم في عملية التطور والبناء، ومنها ما اثر عليها بشكل سلبي، نتيجة لظروف سياسية والدولية او تحولات طارئة في عملية بنائها. وسوف نتناول هنا هذه المراحل بشكل خطي منذ بدايات الاعتقال وحتى عام 2005.

اولا: مرحلة فهم الشروط الموضوعية.

امتدت هذه المرحلة منذ عام 1967 ولغاية عام 1975، وتميزت بإدراك الأسرى لطبيعة شروط حياتهم بعد ان تعافوا من صدمة الهزيمة التي خلفتها حرب عام 1967، حيث عاش الأسرى ظروفًا بالغة الصعوبة في سجنهم جراء سياسة السجن الاستفرادية وطرقه التعذيبية المبالغ فيها من ناحية، ومن امتداد أسلوب حياتهم الاجتماعية وشكل علاقاتهم الى داخل السجن، من علاقات بلدية او شللية إلى علاقات قائمة على أساس جماعي تنظيمي.

وقد أدرك الأسرى في هذه المرحلة، خاصة في الفترات المتأخرة منها، ونتيجة للتحول في العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة (من علاقات قائمة على أساس فردي إلى علاقات جماعية)، ضرورة وجود جسم او أجسام تمثلهم لتنظيم شكل حياتهم اليومي داخل السجن، خاصة في ظل ازدياد فترة أحكام الأسرى،

وتيقنهم بعد حرب عام 1973 (حرب أكتوبر)، ان فترات سجنهم سوف تطول الى أمد بعيد في ظل الانهزام العربي وضعفه.

كذلك فإن الأسرى أدركوا أيضا ان الأعمال الارتجالية والمغامرات قد انتهت، وانه آن الأوان لإعادة ترتيب حياتهم وتنظيمها لمواجهة سياسات السجان التي تستهدف وجودهم كبشر آدميين. وان هذه المواجهة لا يكتب لها النجاح إلا إذا كانت بشكل جماعي موحد، ولكي لا يستطيع السجان ان يعوق هذه الخطوات التصعيدية من خلال عملائه وسياساته التمييزية لجسم الأسرى العام، خاصة ان هذه المرحلة تميزت بوجود محاولات فردية على مستوى السجون⁵⁴ في خوض اضرابات لإعادة سيطرتهم على أجسادهم كخطوة أولى في تحسين شروط حياتهم الموضوعية. هذه المحاولات بغض النظر عن حجم الإنجازات التي حققتها، إلا أنها شكلت خطوه أولى للأسرى تجاه لملمة جهودهم المتفرقة في المواجهة داخل إطار جماعي موحد متجاوزا الخلافات والصراعات التنافسية بين القوى، في سبيل تحسين شروط حياتهم وكسب المعركة مع مصلحة السجون، تمهيدا لفرض شروطهم كأسرى حرب وتشكيل مؤسستهم الخاصة بهم كثوار ومناضلين وليس كسجناء جنائيين ومجرمين. ونستطيع ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة بلورة الوعي الاسيري في مواجهة آليات السيطرة والهيمنة التي فرضها السجان في بداية مرحلة الاعتقال السياسي للفلسطينيين. وقد ساهم هذا الوعي بشكل أولي في تحول شكل العلاقات ما بين الأسرى من علاقات قائمة على أساس فردي الى علاقات قائمة على أسس جماعية. وخلق ظروفأ أكثر تضحية للانتقال للمرحلة الثانية.

ثانيا: مرحلة البناء والتوحد الجمعي.

امتدت هذه المرحلة من عام 1976 إلى عام 1985، وأكثر ما يميزها هو ترسيخ العمل المؤسسي في السجون، على أساس التعاون المشترك. بعد ان شهدت العلاقات التنظيمية داخل السجون ثورة وانقلابا على النظم البنائية السابقة، وانتشار العمل الديمقراطي الانتخابي لجميع الهيئات التنظيمية المختلفة ولجميع القوى داخل السجن. فقد مهدت هذه الخطوة الديمقراطية الطريق أمام استيعاب الآخر وتقبله وأصبحت نقطة انطلاق أمام العمل الممأسس والجماعي الموحد. وقاد هذا إلى ترتيب البيت الداخلي لكل تنظيم، وتحديد قنوات

⁵⁴ لم يكن في تلك الفترة تنسيق بين السجون على خوض اضراب عن الطعام بشكل جماعي لعدم وجود تنسيق واتصال بشكل مباشر ودائم.

الاتصال فيه، وتقسيم العمل في داخله على أسس حدائوية ديمقراطية، الى جانب تقسيم العمل بين التنظيمات المختلفة وفق آليات أتفق عليها تعتمد الحجم بشكل أساس والانتماء الى جسم منظمة التحرير الفلسطينية.

ومهدت هذه المرحلة كذلك إلى خوض مواجهات عنيفة مع إدارة السجن، تمثلت في تخريب وحرق مرافق العمل الإنتاجي المفروض على الأسرى بالسخرة، كذلك قيام الأسرى باضرابات طويلة عن الطعام، والتي سقط فيها العديد من الشهداء بهدف فرض الهيمنة والسيطرة على المؤسسة، خاصة اضرابات عسقلان عام 1976 وإضراب سجن نفحة الشهير عام 1980، وقد تمخض عنهما إنجازات تتعلق بممارسة الأسرى نشاطاتهم وجلساتهم التنظيمية والتنقيفية بشكل علني وبطريقة ممأسسة.

وقد كان، في مرحلة البناء والتوحد الجمعي، تجاوز الخلافات والتصارعات بين القوى على التمثيل وغيره من خلال حرف الصراع وتوجيهه الى صراع خارجي بين الأسرى وبين إدارة السجن القمعية، وترسيخ العلاقات التكاملية بين جميع الأطر المختلفة وتشكيل اللجان المشتركة خاصة اللجنة الاعتقالية التي كان من مهماتها إدارة شؤون المعتقل كله، وتشكل من جميع القوى الموجودة في السجن.

ومما يميز هذه المرحلة، كيفية تصدي الأسرى لما عكسته اتفاقية كامب ديفيد بين الحكومة المصرية وإسرائيل التي تمخضت عنها زيارة السادات للقدس، والتي صاحبها إشاعات بدأت تروج لها إدارة السجن بهدف ضعفة الأوضاع الداخلية للأسرى، والتي تتمثل بالإفراج عن السجناء في مرحلة السلام القادمة، والتي نتج عنها قيام مجموعة من الأسرى بإرسال رسالة الى الرئيس المصري تؤيده في متابعة العملية السلمية، وتطالبه أيضا بالعمل من اجل إطلاق سراحهم من السجن. ولعل قدرة مؤسسة الأسرى على التصدي لهذه المؤامرة على مؤسستهم في عام 1979 مؤشر على قوة هذه المؤسسة في تلك الفترة.

وقد شهدت هذه المرحلة افتتاح ثاني سجن إسرائيلي استعماري، لمواجهة البناء المؤسسي داخل السجون وكسره، والالتفاف عليه وهو سجن نفحة عام 1980. حيث حطم إضرابه الشهير التوقعات الإسرائيلية المرجوة منه. كذلك افتتاح اكبر سجن في الضفة الغربية، سجن جنيد، هذا السجن استخدمت فيه إسرائيل كل ما توصلت إليه التقنيات التكنولوجية لضبط الأسرى وقهرهم بطرق حدائوية جديدة من شأنها قهر الذات والجسد معا.

هذه المرحلة كانت من أكثر المراحل التي دفع فيها الأسرى ثمنًا من الألامهم ودمائهم في سبيل تحقيق ذواتهم وأجسادهم وأفكارهم عن فكر السجن وذاته، وكانت أيضا من أكثر المراحل عطاء عند الأسرى. وهذه المرحلة تميزت بوجود نوع من الاتصالات والتدخل في الشأن الاسيري داخل السجن من القوى في الخارج، كذلك فإنها شهدت اشهر حرب بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1982، والتي كانت سببا في الإفراج عن اكبر دفعة من الأسرى في تاريخ السجون الإسرائيلية عام 1985. لقد واجه الأسرى في هذه المرحلة مصيرهم لتثبيت دعائم المؤسسة بتريخ ما أعد في المرحلة السابقة. لقد تطور شكل العلاقات ما بين الأسرى، وتحول من علاقات قائمة على أساس جماعتي (أطر) الى علاقات قائمة على أساس مؤسسي موحد، في مواجهة آلة التعذيب، والتنشيت التي اتبعتها إدارة السجون في مواجهة عمليات البناء المؤسسي داخل السجون.

كما حلت هذه المرحلة المراقبة الالكترونية الشاملة للأسرى وغرفهم من خلال التصوير محل المراقبة التي تحدث عنها فوكو (البرج)، أي تطور البرج ولم يختف.

ان هذه المرحلة تميزت بسيطرة الأسرى على المؤسسة التي سيطرت على أجسادهم وحولوا أهدافها من مؤسسة تدميرية للذات والجسد الى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة.

ثالثا: مرحلة السبات التنظيمي.

بعد خروج الأسرى في صفقة التبادل الشهيرة التي جرت بين الجبهة الشعبية القيادة العامة وإسرائيل فإن السجون شهدت حالة من السبات عكست نفسها على ذوات الأسرى، خاصة الأسرى ذوي الأحكام العالية، وشهدت هذه المرحلة تراجعا في عمل المؤسسة الأسيرة وعلى النشاطات التنظيمية والتنقيفية للأسرى بشكل خاص، نتيجة تسلل المشاعر الذاتية (الأنانية) لدى بعض الأسرى لعدم خروجهم من السجن كما روى ذلك ابو السكر وفواز عمرو " لماذا خرج فلان ولم اخرج أنا " (سبق ذكرهم). وقد كان لهذه الحسابات تأثير على تراجع المؤسسة وليس انتهاءها، واستمرت هذه الحالة الى نهاية عام 1987. حين فاق الأسرى من الصدمة بشكل نهائي تمهيدا لاستقبال أسرى جدد بفعل الانتفاضه الأولى. وعلى الرغم من أن الأسرى، بين عامي 1985 و 1987، كانوا قد خاضوا اضرابين عن الطعام ردا على الهجمة التي شنتها إدارة السجون بعد " ان خرج سمك القرش وظل السمك الضعيف " حسب تعبير ابو السكر (مصدر سابق)، فإن صفقة التبادل تركت

أثاراً نفسية أثرت على أداء المؤسسات التنظيمية المختلفة، وليس المؤسسة بشكل عام، وذلك نتيجة لخروج النخب التي ساهمت في ارتفاع العلاقات وتحولها ما بين الأسرى من علاقات فردية الى علاقات جماعية متحوّلة الى علاقات مؤسساتية؛ ومن ناحية أخرى، فإن تسلل مشاعر الأنانية (الذاتية) إلى داخل جسم الأسرى، نتيجة عدم الإفراج، كان له آثار في تراجع عمل المؤسسة. وأما حديث الأسرى "لماذا فلان وليس أنا" فهذا يعبر عن وجود تمايز اجتماعي قائم على أسس عائلية وسياسية لعبت دوراً في عملية الإفراج (التبادل) داخل هذه المؤسسة.

لقد شهدت هذه المرحلة كذلك دخول جهاز التلفاز الى السجن. هذا الجهاز الذي لم يؤثر على أداء المؤسسة العامة للأسرى فحسب، وإنما حول شكل العلاقات داخل السجن من خلال استيلائه على وقت الأسرى وزمنهم وتأثيره على نواح عدة في الحياة الأسيرة خاصة في مجال التعبئة والتنقيف، حيث أعرب العديد من الأسرى الذين تمت مقابلتهم أن عدد ساعات القراءة والتعلم الذاتي تراجعت الى أكثر من النصف بعد دخول التلفاز مما ترك آثاراً سلبية على المؤسسات التنظيمية المختلفة في السجن.

كما أنه، في هذه المرحلة، فتح سجن جنيد في أواخر المرحلة التي سبقتها يحمل هذا السجن اسم سجن يهودا والسامرة (سجن الضفة الغربية)، والذي اعد بطريقة أكثر حداثة بحيث تركت آثاراً على المؤسسة فيما يخص الاتصال والتواصل والمراقبة الشاملة. وقد برزت الأدوار الخفية لهذه الآثار، بشكل جلي وواضح، بعد حدوث التبادل في عام 1985.

إن المواجهة مع إدارة السجن في نهاية هذه المرحلة تظهر مدى تأثير عمليات الأدلجة والتنقيف التي كانت تقوم بها الأطر التنظيمية داخل السجن في حماية مجتمع الأسرى والدفاع عن مؤسساتهم، وما تمثله لهم من مخزون ثوري ونضالي مكنهم من إعادة بناء مؤسساتهم وتفعيلها.

رابعاً: مرحلة النهضة والبناء والتراجع / مرحلة التذبذب.

إن ما يميز هذه المرحلة التي امتدت من بداية عام 1988 وحتى عام 1993 أنها شهدت تناقضات أساسية، منها ما هو نهضوي وبنائي للمؤسسة، ومنها ما هو سلبي وأحدث تراجعاً فيها، ونستطيع ان نظهر

ذلك بعد أن نقسم هذه المرحلة إلى قسمين لتسهيل عملية الشرح عنها رغم أنها مرحلة واحدة وفترة زمنية واحدة.

مرحلة النهضة: شكلت الانتفاضة الأولى في نهاية عام 1987 نهضة جديدة داخل مؤسسة الأسرى العامة والمؤسسات التنظيمية المختلفة التي كانت سببا في رقد السجون بإعداد هائلة من الأسرى. هؤلاء الأسرى الذين تميزوا بارتفاع حدة اندفاعهم وصداميتهم، كما عبر الأسرى في الفصول السابقة، وقد تطلب الأمر من التنظيمات وضع خطط وبرامج استيعابية لهم، وإعادة تنشئتهم وبنائهم بما يتلاءم مع حياة السجن والمؤسسة.

ان اندفاع الأسرى الجدد وصداميتهم في المواجهة مع إدارة السجن كادت أن تعيد أوضاع الأسرى الى فترات متأخرة من مسيرة حياتهم النضالية التي كان يغلب عليها الطابع المشهدي في العقاب، وعليه فإن نهضة التنظيمات والمؤسسة كانت أساسا لتخفيض حجم توقعات الأسرى الجدد من إدارة السجن، وفي نفس الوقت لإعادة إنتاجهم من جديد بما يتلاءم مع شروط الحياة الجماعية، وتزويدهم بثقافة السجن الخاصة بالمؤسسة والتنظيم. إن إنشاء الأسرى الدستور الاعتقالي عام 1988-1989 كان أساساً موجهاً لهؤلاء الأسرى الجدد الذين لم يعيشوا السنوات الأولى من الحياة الاعتقالية، ويجهلون كيف وصل الأسرى إلى ما وصلوا إليه من ناحية، وضبطهم وتعليمهم من أجل التكيف مع سنوات السجن الطويلة البعيدة عن حياة القمع والعنف الذي ينتج عن الاصطدامات مع الإدارة.

مرحلة التراجع: شهدت هذه المرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي. أي الدولة التي كانت تساند وتدعم حركات التحرر العالمية وقواها والتي من ضمنها الثورة الفلسطينية، وانهيار النظام الرسمي العربي نتيجة الحرب على العراق الذي كان يشكل حضنا دافئا للعديد من الفصائل الفلسطينية، وشهدت أيضا مفاوضات مدريد وما تبعها. هذه المتغيرات كان لها تأثير سلبي على نفسية الأسرى فنعكس نفسه على أدائهم التنظيمي والمؤسسي داخل السجن، وشكل بداية تراجع في الأداء المؤسسي التنظيمي ونوعا ما المؤسسه الجامعة.

وبشكل عام، فإن هذه المرحلة شهدت تحولات عدة، منها الاختلاف في نوعية الأسرى المعتقلين وحجمهم، حيث شهدت الانتفاضة الفلسطينية مشاركة من القطاعات الفلسطينية المختلفة كافة فكان منهم (الطلاب، والنقابيون، والعمال) وغالبيتهم من مواليد ما بعد عام 1967 (دعنا، 1993: 33). وقد عانى

هذا الجيل من نتائج الهزيمة وانخرط في أعمال المقاومة، وتأسيس وتأدّج بطريقة تختلف قليلاً عن عمليات الأدلجة التي تحدث في السجون. أما فيما يخص شكل المواجهة (الصراع) وأدواتها. فالأسرى الجدد يعتبرون أن أداة الصراع هي القوة، والهجوم بأي شيء كما يحدث في الشارع المنقوض، في حين يعتبر الأسرى القديما أن أهم سلاح هو سلاح الصبر والقدرة على التحمل في مواجهة إدارة السجون، ومن هنا أطلق على معتقلي الانتفاضة بأنهم صداميون.

وقد كان لظهور حركة حماس وممارسة نشاطاتها في المقاومة، ودخول عناصرها السجون، تحول جديد في العلاقات السائدة ما بين اطر الأسرى وفي البنية السياسية لمؤسسة الأسرى بشكل عام. فالعلاقات التنافسية التي كانت قائمة بين أطر م.ت.ف، وبشكل خاص، فتح والجهة الشعبية، تحولت إلى علاقات توحيد وتحالف على أساس الانتماء للجسم العام (م.ت.ف)، وعلاقات تنافس وصراع مع حركة حماس على القوة والنفوذ داخل السجون. هكذا، فإن علاقات التوحيد والصراع بين هذه القوى، أي فتح والجهة الشعبية، ومن ثم م.ت.ف وحماس، عملت على استنهاض الوعي الاسيري وإنتاج عمليات أدلجة جديدة ومكثفة لعناصر هذه القوى. فالعملية بمجملها ساهمت في تطور المؤسسة داخل السجون من خلال استحضار الوعي الذي حدث في عملية المواجهة والتنافس بين هذه القوى، مما اكسب المؤسسة العامة حصيلة إبداعات عملية المنافسة، وهذا ساعدها على التحول باستمرار لاستيعاب المتغيرات والاختلافات.

وقد شهدت هذه المرحلة حالة من نسج التحالفات المختلفة في داخل السجون وخارجها، تبعاً للحراك السياسي الذي حدث داخل المجتمع الفلسطيني، والمتمثل بمفاوضات مدريد؛ ففي بداية هذه المرحلة، كان التحالف قائماً على أساس وحدة قوى م.ت.ف، أي بين متنافسي الأوس لمواجهة نفوذ حماس وقوتها. إلا ان مفاوضات مدريد أحدثت تحولاً جديداً في هذه التحالفات نتج عنها حالة فريدة داخل المجتمع الفلسطيني تمثلت بتحالف قوى اليسار الفلسطيني الماركسي (الجهة الشعبية) مع الحركة الإسلامية (حماس) مما ساعد في عمليات التقبل للآخر. أي أن هذا ساهم في إعادة إنتاج وعي جديد وثقافة جديدة تقوم على أسس تقبل الآخر واستيعابه وعلى أساس التحالف والتوحيد في المواجهة على أسس الشراكة والعمل الموحد داخل السجون ما بين قوى (م.ت.ف) وحماس. وقد ساهم هذا الأمر في اندماج حماس بسهولة داخل مؤسسة الأسرى وإشراكها في البنية الهيكلية للمؤسسة، بطريقة تشبه، إلى حد ما، ما حدث في اتحاد الطلبة في الجامعات الفلسطينية والنقابات

المهنية من تحالفات تقوم على أساس وحدة الهدف السياسي القائم على رفض مدريد، لذلك رفدت المؤسسة بخبرات جديدة وثقافة جديدة ساهمت في عملية إعادة النهضة والبناء للمؤسسة من خلال مزج الخبرات ووجود تنوع فكري داخل هذه المؤسسة.

خامساً: مرحلة اوسلو وما تبعها.

تحدثنا في الفصل الرابع عن وضع مؤسسة الأسرى في ظل اوسلو، وما تبعه، وكيف عكست اوسلو نفسها على الأداء المؤسسي داخل السجون، ورغم وجود تفاوت في وجهات نظر الفاعلين الاجتماعيين الذين قبلوا حول انتهاء العمل المؤسسي داخل فتح واستمراره وتطوره لدى القوى الإسلامية، فإن المؤسسة الجامعة قد تأثرت بتبعات اوسلو وليس المؤسسات التنظيمية وحدها، لأن أسرى فتح وحتى تاريخ 1999/9/9⁵⁵ كانوا يشكلون الأغلبية في السجون المركزية، وما أصابهم من تحلل وعدم التزام تنظيمي نتيجة عدم توافق عمليات التعبئة والتشديد الثقافي مع ما آلت إليه المفاوضات، وعدم الالتزام أصاب الكل، كما عبر عن ذلك ابو السكر الذي ذكرناه في الفصل السابق. أما الجماعات الإسلامية فقد كانت اقل تأثراً لأن حركة حماس تطرح نفسها مشروعاً تحريراً إسلامياً بديلاً عن المشروع العلماني والوطني، لذا فهي لم تر في المفاوضات سوى أنها مشروع تصفوي للوقف الإسلامي. هكذا فإن مناصري القوى الإسلامية رأوا في مشروع السلام بداية مرحلة جديدة من المقاومة التي ستوجه لإفشال هذا المشروع، فهم لم يبنوا توقعات إيجابية/حسنة على اوسلو، وإنما ازداد اهتمامهم بالمؤسسة داخل السجن تحضيراً لاستلام السلطة في ظل وجود إشارات إسرائيلية بعدم الإفراج عن معتقلي حماس والجهاد الإسلامي.

وما يميز هذه المرحلة، كذلك، اندلاع انتفاضة الأقصى (عام 2000)، التي كانت سبباً في دخول العديد من الشباب الصداميين إلى السجن. وكان هؤلاء الشباب غير مباليين بالأنظمة والقوانين، فجعل هذا الأمر مؤسسة الأسرى الجامعة تعمل على إعادة استنهاض نفسها لاستيعاب التطورات الجديدة التي يمكن أن تنشأ

⁵⁵. 1999/9/9 في هذا اليوم تم الإفراج عن أكثر من 450 أسير فلسطيني من باب حسن النية تبعاً لاتفاقيات واي بلانتيشن بين الرئيس الأمريكي بل كلينتون ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود براك والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

من رداد فعل السجناء الجدد على ممارسات الإدارة، بطريقة تعيد إلى الأذهان الآليات التي استخدمتها المؤسسة في استقبال أسرى الانتفاضة الأولى عام 1987.

وكما أسلفنا في الفصل الرابع، فإن التراجع في العمل المؤسسي أصاب المؤسسات التنظيمية المختلفة في فصائل منظمة التحرير، ولم يؤثر كثيرا على أداء المؤسسة الجامعة كلها لعجز التنظيمات عن الوقوف أمام تسوية أوسلو مما جعل عناصر هذه التنظيمات يتصرفون برودة الفعل عليها من خلال تحللهم التنظيمي، وعدم التزامهم بما يقرره التنظيم، خاصة وأن هذه التنظيمات، وما ترفعه من شعارات لا تتلاءم مع الواقع الجديد، جعلت الأسرى يفقدون الأمل من جدوى التزامهم في الجلسات التنظيمية وغيرها، وإعطاء الأهمية لدور المؤسسة الجامعة وشأنها والتي من مهماتها إدارة شؤون حياة الأسرى اليومية وتسهيلها.

وهكذا فإن أوسلو لم يؤثر على هوية المؤسسة العامة، وإنما مس بهيئة التنظيمات؛ يدل على ذلك شيوع بعض الظواهر التي كانت التنظيمات داخل السجون تعتبرها من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، ولا تسمح بحدوثها داخل السجن، كظاهرة التجارة مثلا. هذه الظاهرة التي رأى فيها عبد العليم دعنا " إنها صاحبت وجود جهاز البلفون في السجن " (مصدر سابق).

وعلى الرغم من أن هذا الجهاز وجد في السجون قبل الانتفاضة، خاصة في المعتقلات العسكرية، فإن هذه المعتقلات التي تدار من القيادة العسكرية والمخابرات الإسرائيلية العامة غضت النظر نوعا ما عن بعض عمليات التهريب لإحداث خلل في القيم والنظم الاجتماعية، والسياسية في السجون، و لإضفاء سلوكيات من شأنها إعادة إنتاج قيم جديدة تنزع إلى الفردية والتملك. كذلك، فإن الأطر لم تكن قائمة وفعالة في هذه المعتقلات بطريقة تشبه فعاليتها في السجون المركزية وفي ظل غياب المؤسسة الجامعة.

إن إدارة السجون لم توقف نشاطاتها الساعية إلى إعادة إنتاج المقاوم الفلسطيني وتشكيله، بما يخدم مخططاتها ومصالحها الاستعمارية في فلسطين، منذ تأسيس السجون، مستغلة آليات مختلفة لتحقيق ذلك، وبالتالي، فهي تخوض حربا شرسة مع الأطر التنظيمية داخل السجون لثني هذه الأطر، وكسرها وحرفها عن أهدافها المتمثلة بالحفاظ على الذات الوطنية الفلسطينية من جهة، وإعادة إنتاجها من جديد.

5.6 - الخلاصة.

إن الأسرى الفلسطينيين يعيشون في سجون مهجنة خليطة تمزج ما بين الضبط الحدائري في إعادة إنتاج ذات السجين، والضببب الاستعماري الذي يخلط ما بين الحدائبة والتدمير المشهبي للذات والجسد. فالمؤسسة الحدائبة، وما تقوم به من دور في إعادة إنتاج قيم جديدة للفرد، لتسهيل عملية استغلاله في عملية الضببب الاجتماعي، لأن آليات الضببب والسيطرة تمتد من خلال الجسد الفردي للأسير إلى الجسد الفلسطيني العام (المجتمع)، عبر وسائل وآليات حدائبة سخرت العلوم الإنسانيبة والتكنولوجيا لخدمتها وتسهيل عملية الهيمنة والسيطرة وتخفيها بشعارات الإصلاح والتأهيل للسجين، لإعادة دمجه داخل المجتمع بطريقة تدخله في منظومة الضببب الخنوعية التي من شأنها تعزيز السلطة على الأفراد، بوسائل عقابية مرهفة حسب فوكو (1981).

إن السجن الإسرائيلي لم ينشأ أساساً للإصلاح والتأهيل - فيما إذا كان هناك خلل اندماجي للأسرى - ولا توجد للأسرى قيمة لديه، فهم مقاومون لسلطته واحتلاله، وهم في نظره مخربون ومجرمون وقتلة، لذلك هدفت الآليات التي استخدمها حيال الأسرى إلى اجتثاثهم وإنهائهم وإخراجهم من الفعل الأساسي على المسرح الفلسطيني. وقد استخدم في سبيل ذلك وسائل عقابية مطورة ومحولة تحفر في جسد السجين وذاته بشكل أكثر إيلاماً وقهراً.

فالسجون التي أعدت لاستقبال المقاومين الفلسطينيين هي صورة استعمارية لسجونه الداخليبة (المعدة لمواطنيه)، لأن السجن لا يكرر نفسه حين يستنسخ، وإنما يخرج بصورة أكثر رداءة وقهراً وإيلاماً وحفراً في النفس أي أنها أكثر مشهدية. هكذا، فإن السجن الإسرائيلي استهدف ذات الأسير وجسده بطرق حدائبة ومشهدية (لا تمارس في الساحات وإنما تشاهد آثارها فيما بعد)، أطلقنا عليها وسائل مهجنة لإعادة إنتاج إنسان فلسطيني طيع وخاضع وخدام لمصالح الاحتلال.

وقد واجه الأسرى هذه السياسات الاستعمارية لإعادة تشكيل الفلسطيني بخطوات احتجاجية ونضالية عدة في سبيل تحويل هذه المؤسسة القهرية والتعديبية إلى مؤسسة وطنية تنتج ثقافة وهيمنة وسيطرة مضادة للسجان، من خلال ابتداء الأسرى داخل السجون آليات عدة في سبيل تحقيق ذلك كما ذكرنا في الفصل الثاني. وكانت هذه الثقافة المضادة حصيلة جهود حثيثة قام بها الأسرى في سبيل توحيد جهودهم

لمواجهة ظروف اعتقالهم البائسة، وتحولت هذه الجهود العلاقات الفردية والجماعية الأولية إلى علاقات تقوم على أسس جماعية بطريقة تشبه، إلى حد ما، طرح بندكت اندرسون في كتابه " الجماعات المتخيلة " (1999) عن أصول انبعاث الوعي القومي لدى المجتمعات الأوروبية. فالأسرى بدأت تتوحد جهودهم، وتلتقي أهدافهم، بعد أن بدأت ظاهرة التعليم والكتابة داخل السجون. كما ساهم توحد النصوص المقروءة لدى الأسرى في تشكيل صورة متخيلة وشبه جماعية لتحسين واقع السجن وإعادة إنتاج ظروف موضوعية معاشة أفضل مما هو موجود.

فالمؤسسة الجامعة التي شكلها الأسرى كانت عبارة عن مؤسسة جامعة للجهود الجماعية (الأطر التنظيمية)، ولم تكن جامعة للأفراد (الأسرى) كأفراد، أي أن انتماء الأسرى لهذه المؤسسة كان يأتي من خلال انتمائهم للإطار التنظيمي الذي ينتمون إليه وليس الانتماء مباشرة لها، وهكذا فالعلاقة لم تحول إلى علاقة توحد جماعي في المؤسسة العامة، ولأنها كذلك، فإن عملية التخييل الذي يتحدث عنه اندرسون تشبه، إلى حد ما، عملية تخيل الأسرى للمؤسسة والأطر الخاصة بهم.

كما أن هذه الأطر تشكلت داخل السجون بطريقة تشبه، إلى حد ما، تشكل الأحزاب في فلسطين، خاصة إذا نظرنا إلى كيفية تمهيد العلاقات القرابية والمكانية في تحول العلاقات إلى علاقات حزبية سياسية، وكأنها امتداد للحالة التي تحدث عنها سميح فرسون في كتابه " فلسطين والفلسطينيون " (2003) عن دور العائلة في تشكيل الأحزاب الفلسطينية، وأن هذه الأحزاب تشكلت من مواقع اجتماعية عائلية تميز أصحابها بمكانة حظيت بالقوة والنفوذ وقدر كاف من العلم والوعي.

إن ما يجمع بين اندرسون وفرسون هو دور الوعي في التشكل المجتمعي للمجتمعات. فالاضطهاد الذي عايشه الأوروبيون من الحضارة اللاتينية ولد لديهم شعورا بالتوحد من خلال التمرد على اللغة، ومن ثم طباعة لغتهم الخاصة التي وحدت شعوبها من خلال توحد النصوص، ونمت وطورت الإحساس بالهوية الخاصة لهم. وهذا الطرح يتناغم مع الحالة التي ذكرها فرسون عن كيفية تشكل الوعي لدى الفلسطينيين نتيجة الصدمة التي عاشوها بعد الهزيمة، والتي ولدت فيما بينهم روابط نفسية كان من شأنها تعزيز الهوية والشعور بالذات.

إن هذا الطرح يختلف ويتشابه مع الحالة التي مر بها الأسرى الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية، لأن تحول العلاقات فيما بين الأسرى إلى علاقات مؤسسية نتجت داخل ظروف موضوعية (السجن) استعمارية هجينة، وسعت إلى تقليد المؤسسة الفلسطينية الجامعة في الخارج (م.ت.ف) داخل السجن، وتحت تأثير عمليات ضبط وأد لجة إسرائيلية، تسعى إلى إعادة تشكيلهم وإنتاجهم من جديد لتحويلهم إلى أفراد طبيعيين. هذه العمليات و عملية التقليد أفضت إلى وجود مؤسسة أسيرة مهجنة، تختلف عن (م.ت.ف) في تركيبها (نتيجة لوجود حماس) الفصائلية من ناحية. ومن ناحية أخرى نتيجة لوجود ظاهرة الديمقراطية في داخل هذه المؤسسة تأثراً بالنظام السياسي في إسرائيل.

وعليه فإن عملية التحول في العلاقات داخل المجتمع الأسيري لم تأخذ بعداً عائلياً صرفاً، ولم يكن نتيجة التخيل المؤسسي عبر توحيد النصوص، كما أنه لم يكن نتيجة وجود ثقافة مضادة، ولم يكن أيضاً نتيجة وجود الوعي السابق عند الأسرى قبل اعتقالهم. وإنما نتيجة عملية خلطت بين جميع هذه الأسباب وبنمطية محددة أفرزها واقع الأسر القاسي. وهكذا فإن اجتماع كل هذه المتغيرات ساهم في تحويل المؤسسة التدميرية (السجن) للذات والجسد إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة.

فهذه المتغيرات، ونتيجة لاجتماعها معاً، وتراكمها، أسهمت في عمليات المؤسسة داخل السجون، وخلقت حالة من السلوك الاسيري المنمط في السجون كافة بفعل عمليات التنقل والتواصل والاتصال بين السجون، لدرجة أن هذه السجون المشتتة بطريقة عنكبوتية في أرجاء فلسطين كافة كادت تكون سجناً واحداً (مجتمع أسيري واحد) بعد أن توحّد النص والقراءة والهدف.

الخاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة التي تناولت مجتمع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي صحة افتراضنا الذي ينص على: أن السجون الإسرائيلية التي أعدت لإلغاء كون المقاوم الفلسطيني إنساناً فاعلاً على المسرح التاريخي، حوّلت إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة بفعل آليات مختلفة ابتدعها الأسرى. كما أنها أظهرت مدى قسوة الظروف المعيشية وآلامها التي عانى منها الأسرى في الأسر، لان السجن، على حد قولهم، لم يكن سوى بديل سيئ لأعواد المشانق.

فما مارسه السلطات الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين من عمليات إعادة إنتاج بطرق ضابطية مشهدية وحادثة يظهر عدم أصالة (هجانة) الأساليب العقابية في السجون الاستعمارية، وأن المشروع الحدائي الديمقراطي يظل مشوها وغير أصيل في داخل البلدان المستعمرة، الأمر الذي يظهر مدى زيف الشعارات والادعاءات التي ترفعها الدول الاستعمارية (الرأسمالية). فإسرائيل ورغم ادعائها بأنها دولة حديثة وديمقراطية وتعتبر نفسها جزءاً من المنظومة الثقافية والحضارية الغربية، فإنها تمارس ديمقراطية من نوع آخر داخل المجتمع الفلسطيني المستعمر لها، ديمقراطية متوحشة ومجرمة تسعى إلى إلغاء كون الآخر فاعلاً أساسياً على المسرح التاريخي، فبالنظر إلى معاناة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نجد أنها لم تترك وسيلة عقابية تلحق أذى في أجساد الأسرى أو في ذواتهم إلا مارسها عليهم تحت غطاء مؤسساتهم التشريعية والقانونية. هذه المؤسسات (التشريعية والقانونية) هي أنفسها ترفع شعار الدفاع والحماية للسجناء في الدول الحديثة، وهي أيضاً نجدها تشرع التعذيب القاسي والعنيف بحق السجناء في الدول الاستعمارية. هذه الازدواجية في التحريم والتحليل (الدفاع والممارسة) لاستخدام التعذيب الجسدي والنفسي تؤكد أن ما ترفعه الرأسمالية في طورها المتأخر وأما بعد حدائوي هي شعارات زائفة وكاذبة حين يتعلق الأمر بمواجهة توسعاتها وأطماعها الاستعمارية، وما يحدث في العراق وأفغانستان، وجنوب أفريقيا وفلسطين خير مثال على ذلك.

فإسرائيل، وفي إطار مشروعها الاستعماري الكولونيالي والمقامة على أنقاض شعب آخر، سعت في كل الحالات للتخلص منه إما بالقضاء عليه كما حدث في مجازر القببية، والدوايمة، ودير ياسين، وكفر قاسم وغيرها الكثير. أو بالقضاء عليه من خلال الطرد والتهجير والاعتقال. لقد وضعت إسرائيل المقاومين

الفلسطينيين الذين لم تسنح الفرصة لها بتصفيتهم جسدياً في معتقلات أشبه بعلب الكبريت، علب إسمنتية، ولم تترك وسيلة قهرية ومؤلمة إلا جربتها عليهم لدرجة أنها جعلت من أجساد الأسرى ونفسيتهم حقول تجارب في مختبراتها الكيماوية، ورغم أن قانونها الاستعماري لا يسمح بحكم الإعدام، فإنها قامت بعمليات إعدام بحق مئات الأسرى داخل السجون، فسجونها أصلاً أعدت بطريقة تدخل الموت إلى جسد الأسير وذاته بشكل بطيء، ورغم ذلك فهي لم تتوانَ في استعجال الموت للعديد منهم كما حدث في سجن نفحة والنقب من عمليات قتل مقصودة. هذا هو الوجه الحدائوي والديمقراطي الحقيقي للمشروع الإسرائيلي الاستعماري، وهو يتقاطع مع وجه حليفتها باعثة الفتح الديمقراطي للعالم (أمريكا)، التي بشرت الأفغان والعراقيين بالأنظمة الديمقراطية عبر قنابل النابالم وصواريخ ألهورك.

إن ما يجري في سجون أبو غريب وجوانتنامو لا يختلف عما يحدث في سجون هذه الدولة الديمقراطية والحدائية (إسرائيل). شعارات زائفة وكاذبة مغلقة، تسعى إلى نهب خيرات الشعوب واستعبادهم، بطريقة مماثلة لما ترفعه سجون هذه المنظومات من شعارات وادعاءات زائفة هي الأخرى. فالإصلاح والتأهيل الذي تدعيه السجون الحدائوية ليست إلا مسوغاً جديداً تسعى من خلاله هذه المنظومات إلى إعادة إنتاج فرد طبع وخدم للنظام الرأسمالي بشكل لا إرادي. وهذا ما سعت له أيضاً السجون الإسرائيلية الهجينة (المشهدية والحدائية)، فهي سعت إلى شطب المقاومين الفلسطينيين وتحويلهم إلى أيادٍ طيبة وخدمة لمشروعها الإحتلالي لفلسطين ومن ثم إلى كم مهمش على هامش التاريخ.

هذه السياسات التدميرية دفعت الفلسطينيين إلى خلق ثقافة مضادة لسلطة إسرائيل وهيمنتها عليهم تمثلت في قيام الأسرى الفلسطينيين بمواجهة أساليب الهيمنة والسيطرة، وخلق ثقافة مضادة لتلك الهيمنة ضمن مؤسسة تنظم حياتهم داخل السجون الإسرائيلية، وتغلبهم على أساليب الفردنة والتشتيت، التي كانت إدارة السجون تمارسها عليهم مما ابتدعوه بعد حدوث النهضة الفكرية والوعي بحقيقة وجودهم كأسرى ومناضلون بفعل عمليات التحول في العلاقات الاجتماعية فيما بينهم وتحولها إلى علاقات جماعية مُمأسسة. كل ذلك ساهم في مواجهة سياسات الإحتلال الرامية إلى إعادة إنتاج الأسرى وتحويلهم إلى أيادٍ طيبة تخدم وتكرس الإحتلال، وتحولها إلى مناضلين أكثر كفاءة ووعياً في عملية المواجهة وتحويل السجن إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة.

إن عمليات المأسسة مرت بمراحل مختلفة تبعاً للتحويلات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية، والحالة العامة التي كان يعيشها الأسرى داخل السجون الإسرائيلية كما أوضحنا في الفصل الرابع. وأكثر ما أثر على عملية المأسسة كان اتفاق اوسلو، فقد تعود الأسرى ان يتم الالتفاف على قضيتهم المصيرية من قبل الجهات الدولية المختلفة، أما ان يتم تناسيهم ونعتهم بنعوت إجرامية كترديد مصطلح الأيدي الملوخة بالدم عنهم من قبل قيادتهم في عمليات التفاوض. هذا الأمر لم يعهده أبداً مما شكل ردة فعل قاسية لديهم، أثرت على سير مؤسساتهم التنظيمية وعملها داخل السجون وتراجعها، وجعلها تعاني من ردة الفعل حتى الآن. رغم أن الأسرى استطاعوا ان يتساموا على جرحهم (النعوت) لمواجهة آلة القهر اليومي للسجان فإن مؤسساتهم التنظيمية ما زالت تعاني مما سببته اتفاقيات اوسلو لها.

إن قدرة الأسرى على توحيد أنفسهم وجمعنة جهودهم تثبت قوة وفعل الايديولوجيا التي خلقوها داخل سجنهم، والتي مكنتهم من خلق واقع جديد لهم، من خلاله استطاعوا مواجهة قهر سجانهم لهم وإفشال مخططاته الرامية إلى تفرغهم من محتوهم الوطني وتحويلهم إلى حطام كائنات، بل على العكس من ذلك استطاعوا تحويل هذه المؤسسات القهرية (السجون) إلى مؤسسات تعليمية تخرج قادة ومناضلين إلى داخل المجتمع الفلسطيني، وهكذا فإن الأسرى حرقوا مؤسسة السجن عن أهدافها الاستعمارية الرامية إلى تصفيتهم والقضاء عليهم إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة من جديد بفعل آليات عدة تم ذكرت في الفصول السابقة.

وركزت هذه الدراسة على جانب واحد من جوانب حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية البائسة والقاهرة للذات والجسد. وهذه الشريحة (الأسرى) ومنذ تأسيس السجون الإسرائيلية لهم وحتى هذه اللحظة (فترة الدراسة)، لم تحظ بقدر كافٍ من الدراسات والأبحاث، علما ان كل يوم في السجن الاسرائيلي يشكل قصة حياة وموت، لآلاف من المقاومين الفلسطينيين. لذا فإنني انصح الدارسين والباحثين في إعادة إعطاء الأولوية والاهتمام للأسرى في دراساتهم وأبحاثهم، علهم يساعدون نوعاً ما في كشف حقيقة الادعاءات والزيف الاستعماري الاسرائيلي المبطن بالتحضر والديمقراطية.

إن إسرائيل جعلت من أجساد أسرانا البواسل حقول اختبارات بيولوجية وكيميائية دون أن نسمع صوتاً واحداً يدافع عنهم من داخل دول الحريات والديمقراطيات في الغرب (حسب ادعائهم) ونبذ هذه الممارسات الهدامة والقاتلة للجسد والذات.

وأخيراً، فإن ما قام به الأسرى في سجون الاحتلال ليشكل ردة فعل طبيعية على سجانهم، الذي لم يترك وسيلة مؤلمة وقاهرة إلا مارسها عليهم لإعادة إنتاجهم بما يتوافق مع مشروعه الاستعماري. وأن ما شكله الأسرى من هيمنة مضادة لهيمنة السجان كان شكلاً من أشكال المقاومة في سبيل إنعتاقهم وتحررهم من الأسر.

المراجع

المقابلات

1. حسين، سامي يوسف إبراهيم، 2006/4/2. رام الله.
2. دعنا، عبد العليم يونس عبد الحافظ، 2006/3/23. الخليل.
3. الطيطي، فتحي موسى يونس ، 2005/12/15. مخيم العروب.
4. أبو صالح، سالم سليمان عليان، 2005/12/7. دورا.
5. أبو سارة، ربحي عبد الفتاح، 2005/12/15. مخيم العروب.
6. العلامي، محمد عليان محمد، 2006/4/14. بيت أمر/ الخليل.
7. محمد، صادق فيصل محمود، 2005/12/20. حوار/ نابلس.
8. أبو السكر، أحمد إبراهيم موسى، 2005/12/25. ترم سعيا/ رام الله.
9. نزال، محمد الياس محمد، 2005/12/26. رام الله.
10. عوده، احمد عامر سليم، 2006/4/12. خربة سلامة/دورا.
11. عمرو، فواز محمد مصطفى، 2006/4/14. دورا.
12. اللبدي، زياد طاهر محمود، 2006/4/16. اليامون/ جنين.
13. أبو دحو، رولا يعقوب سمعان، 2006/4/17. بير زيت.
14. الخطيب، عمر كامل سعيد، 2006/4/16. القدس.
15. غنام، فداء إسحاق إبراهيم، 2006/4/15. الخليل.
16. قرعوش، زهره عثمان سعيد، 2006/5/29. سلفيت.

الكتب

1. أ. براند، لوري. 1991. **الفلسطينيون في العالم العربي، بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
2. أبرش، إبراهيم. 1998. **المؤسسات والوقائع الاجتماعية: من شريعة الغاب الى دولة المؤسسات**. الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع.
3. ابو بكر، قدرى. 1992. **رحلة القمع في السجون الإسرائيلية**. بغداد: شركة الحسام للطباعة.
4. أبو بكر، قدرى، 1989. **من القمع إلى السلطة الثورية**. عمان: دار الجليل للنشر.
5. ابو شلال، احمد. 1999. **الأسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية: دراسة لواقع الأكم والمعاناة**. بلا: مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان.
6. ابو عمشه، د. عادل. 1989. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة**. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
7. أمين، مصطفى. بلا. **سنة ثالثة سجن**. القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
8. أندرسون، بندكت. 1999. **الجماعات المتخيلة**. ترجمة: محمد الشرقاوي. بلا: المجلس الأعلى للثقافة.
9. بانتر، سيمون وآخرون. 1996. **غاندي صانع اللا عنف**، ترجمة أنطوان أبو زيد. بيروت: مركز اللا عنف وحقوق الإنسان.
10. بركات، حليم. 1996. **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. بوتومور. 1972. **النخبة والمجتمع**. ترجمة جورج جحا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
12. بودريار، جان. 1995. **"من الصور الزائفة وصور الزيف" الحداثة وما بعد الحداثة**. إعداد بيتر بروكر، ترجمة عبد الوهاب علوب. أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي.
13. بورديو، بيير. 1995. **أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي**. ترجمة إبراهيم فتحي، بيروت: دار العالم الثالث.

14. التوسير، الويس. 1981. "الايديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية"، في دراسات لا انسانيّة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
15. جراد، نايف. 2005. أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي.
16. جمعية الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. 2000. التقرير السنوي. القدس.
17. الحاج، فهد، 1993. انتفاضة الجوع من وراء القضبان. رام الله : حقوق الطبع للباحث.
18. الحسن، خالد. 1988. الانتفاضة: لماذا؟ كيف، والى أين؟ تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
19. دعنا، عبد العليم. 1993. معتقل النقب الصحراوي أنصار (3) دراسة اقتصادية. اجتماعية. سياسية لمعتقلي الانتفاضة. الخليل: دائرة البحث والتطوير رابطة الجامعيين.
20. دعنا، عبد العليم. 1997. شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية. لبنان: دار الافق.
21. الدمج، ناصر سليمان، 1993. معتقل أنصار شاهد على عصر الجريمة. فلسطين: الوكالة العربية للتوزيع.
22. دوركهايم، أميل. 1982. في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالية. لبنان: لجنة لبنان لترجمة الروائع.
23. الديك، احمد. 1990. سوسيولوجيا الانتفاضة. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية للإعلام الموحد.
24. الرجوب، جبريل، 1984. تجربة أسرى الثورة الفلسطينية بين نفحه وجنيد: الزنزاة رقم 704. القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر.
25. سارتر، جان بول. 1972. المقدمة عند فرانز فانون، المعذبون في الأرض. بيروت: دار القلم.
26. السعدي، غازي، 1985. الأسرى اليهود وصفقات المبادلة. ط1. عمان: دار الجليل للنشر.
27. شحادة، عبد الحق. 1994. التجربة النضالية لمعتقل عسقلان: من نهاية سنة 1981 إلى بداية سنة 1988. غزة: بلا.
28. شرابي، هشام. 1991. مقدمات لدراسة المجتمع العربي. ط4. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

29. شقير، رزق، 1992. هكذا تكلم المعتذبون الفلسطينيون. رام الله: مؤسسة الحق.
30. الصغير، رشاد احمد. 1996. القرار. الخليل: دار المستقبل.
31. الصفدي، مطاع. 1981. المقدمة عند ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن. الكويت: مركز الإنماء العربي.
32. الصياد، احمد، 1995. "المعتقلون الفلسطينيون في أرقام" هموم الحركة الاسيره في ظل السلام. رام الله: منشورات وزارة الإعلام رقم 9.
33. عبد الله، حسن(أ). 2004. الصحافة العبرية في تجربة المعتقلين الفلسطينيين. رام الله: نقابة الصحفيين الفلسطينيين.
34. عبد الله، حسن، 1993. النتاجات الأدبية الإعتقالية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
35. عبد الله، حسن(ب). 2004. كلمات على جدار الليل، اثر الرسالة في حياة المعتقل الفلسطيني. رام الله: مركز الشهيد ابو جهاد لشؤون الحركة الاسيره ومركز الشرق للدراسات.
36. عبد الله، حسن، 2003. حضان الجماعة الدافية وعصاها الغليظة. رام الله: نقابة الصحفيين الفلسطينيين.
37. عبد المجيد، فايزه، 1982. الليل والفجر العظيم. بيروت: مطابع الكرمل.
38. العظم، صادق. 1969. النقد الذاتي بعد الهزيمة " الحرب العربية الإسرائيلية 1969، تأثيرات ونتائج. بيروت: دار الطليعة.
39. عنقاوي، حلمي إبراهيم محمد، 1995. المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان. رام الله: مطبعة الغد.
40. غانم، عبد الله عبد الغني، 1985. مجتمع السجن: دراسة انثروبولوجية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
41. غدنز، انتوني. 2005. علم الاجتماع (مع مدخلات عربيه). ترجمة فايز الصباغ. ط4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
42. غرامشي، انطونيوس، 1994. كراسات السجن. القاهرة: دار المستقبل العربي.

43. فانون، فرانز. 1963. **معذبو الأرض**. بيروت: دار القلم.
44. فراونه، عبد الناصر. 2003. **السجون الإسرائيلية**. غزة: منشورات وزارة شؤون الأسرى والمحررين.
45. فرسون، سميح. 2003. **فلسطين والفلسطينيون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
46. فوكو، ميشيل، 1981. **المراقبة والمعاقبة ولادة السجن**. الكويت: مركز الإنماء العربي.
47. فيبر، ماكس 1992. **الأخلاق البروتستانتية وروح الراسماليه**. ترجمة محمد علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي.
48. 1989. عبد الستار. 1989. **معتقل النقب**. القدس : لجنة الدفاع عن الثقافة الفلسطينية.
49. قاسم، عبد الستار وطلبتة. 1986. **التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**. بيروت: منشورات دار الأمة.
50. قراقع، عيسى. 2001. **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993-1999**. رام الله: معهد الدراسات الدولية جامعة بير زيت.
51. القلقلي، عبد الفتاح. 2005. **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى**. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي.
52. القيمري، عطا، 1985. **السجن ليس لنا**. معتقل نفحة.
53. كاستورياديس، كورنيليوس. 2003 . **تأسيس المجتمع تخليبا**. ترجمة ماهر الشريف. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
54. كمال، غسان. 1986. **ناديه برادلي الفدائية المغربية الشقراء**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
55. كوفليه، ارمان. 1982. **مدخل الى علم الاجتماع**. ترجمة نبيه صقر. بيروت: منشورات عويدات.
56. لانغر، فليتسيا. 1986. **عصر الحجارة**. عكا: منشورات دار الأسوار.
57. لانغر، فليتسيا، 1975. **بأم عيني**. القدس: منشورات صلاح الدين.

58. ليونار، جان فران سوا. 1995. "من الصور الزائفة وصور الزيف" الحداثة وما بعد الحداثة. إعداد بيتر بروكر، ترجمة عبد الوهاب علوب. أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي.
59. مؤسسة الحق. 2002. صرخات في الظلام. الحياة في المعتقلات الإسرائيلية. رام الله: منشورات الحق.
6. مركز أبو جهاد لتوثيق إبداعات الحركة الأسيرة. بلا. تنظيم المسيرة خلف القضبان، الجزء السابع. جامعة القدس: رام الله.
61. الهندي، خالد. 2000. التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة. رام الله: مواطن ط1.
62. يانج، روبرت. 2003. أساطير بيضاء: كتابة التاريخ والغرب. ترجمة احمد محمود. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الدوريات

1. أبو الهيجا، إبراهيم وآخرون، 2003. "قضية المعتقلين...رقم فلسطيني صعب". القدس. العدد 56، القدس: مركز الإعلام العربي.
2. أبو عمرو، زياد. 1994. "الموقف في الأرض المحتلة". السياسة الفلسطينية. السنة الأولى. العددان الأول والثاني. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
3. ادنوو، ثيودور وهركهامر. 2004. "صناعة الثقافة". فصول. العدد 65. ص: 22-35.
4. بار باليت، ج.م، ترجمة عاطف احمد. 2003. "العقلانية والانفعال في سسيولوجيا ماكس فيبر. الثقافة العالمية. العدد: 110، مجلد 032 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. بدران، نبيل، 1980. "المؤسسات الاجتماعية في الثورة الفلسطينية". شؤون فلسطينية. مجلد 32، العدد 100. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
6. البرغوثي، نائل. 2003. "السجن وإيقاع الموت اليومي". الأسرى. العدد الأول. رام الله: المؤسسه الفلسطينيه للإرشاد القومي.

7. بودن، مارك. 2004. " فن التعذيب الأسود: المحقق الإسرائيلي كوبي ". *مجلة الدراسات الفلسطينية*. العدد 57. القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
8. تراكي، ليزا. 1990. قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيد للانتفاضة 1967 - 1987. *آفاق فلسطينية*. العدد 5. ص 27 - 58.
9. حامد، جميل. 2005. " ملف الأسرى على الصعيد الفلسطيني ". *البيادر السياسي*. العدد 885. السنة الخامسة والعشرون. القدس: حقوق الطبع محفوظة للبيادر.
10. الزرو، نواف. 2002. " جدلية الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال ". *رؤية*. السنة الثانية. العدد السادس عشر. فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات.
11. سويف، مصطفى. 2001. " جاءت السبعينات فاخترى المغامرون وقامت المؤسسات ". *الهلال*. السنة أثنائه عشر. العدد السابع. القاهرة: دار الهلال.
12. صديق، صالح. 2005. " إنسانية متوارية ". *بلسم*. السنة الثلاثون. العدد 360. غزة: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
13. الصواف، محمد. 1987. " السجناء يواجهون سياسة سجانهم بالإضراب ". *الملف*. المجلد الرابع، العدد 38/2. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة.
14. قراقع، عيسى. 2003. تجربة الأسرى وأسطورة " البرش " المقدس. *الأسرى*. العدد الأول. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي.
15. كرم، سمير. 1991. " السجناء السياسيون في أمريكا ". *اليسار*. العدد السابع عشر. مصر: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
16. م.ش.ع. 1979. " الفلسطينيون في السجون الاسرائيليه ". *شؤون فلسطينية*. العدد 87 / 88. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
17. المالكي، مجدي. 1996. " الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية ". *السياسة الفلسطينية*. مجلد 3. عدد 11. السنة الثالثة. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ص 92 - 112.

18. هيرش، سيمور. 2004. " المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون الى ابو غريب ".
المستقبل العربي. السنة 27. العدد 305. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

الصحف اليومية والنشرات

1. السنابل، 1997، نشرة تصدر عن قسم الإعلام والعلاقات أعمامه في البرنامج، العدد الأول، رام الله
2. وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2006. " أحدث تقرير إحصائي: 10100 أسير في السجون الإسرائيلية، 104 أسيرات، 335 طفل ". رام الله. فلسطين.
3. 1994/5/14. " الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي يمنح السيطرة الاقتصادية التامة للفلسطينيين ". القدس. العدد 8874. ص 1-18.
4. 1997/2/25. " أسرى عسقلان يطالبون بوضع قضيتهم على رأس أوليات الحوار الوطني ". الأيام. العدد 376. ص 8.
5. 1998/12/15. " بيان أسرى عسقلان: خذلنا المفاوضات، ولن نستجدي، بعد الآن، أحداً ". المسار. العدد 39. السنة الثانية. ص 1-10.
6. 1999/9/17. " انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى ". القدس. العدد 10830. ص 1-20.
7. 2000/5/14. " استشهاد وإصابة العديد من المواطنين في مواجهات التضامن مع الأسرى ". الحياة. العدد 1700. السنة الخامسة. ص 6-7.

1. Feldman, A. 1991. *Formations of Violence: The Narrative of the Body and Political Terror in Northern Ireland*. Chicago: The University of Chicago Press.
2. Gaetano , M., 1939 . *The Rubbing Class*. New York: McGraw – Hill.
3. Nashif, E., 2004. *Identity Community and Text: The production of meaning among Palestinian political captives*. Austin: The University of Texas, unpublished dissertation.
4. Sayigh, R., 19?? (n.d.). *Too Many Enemies: The Palestinian experience in Lebanon*. London: Zed Press.
5. Taraki, L., 1990. The Development of Political Consciousness among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987. In J. Nassar & R. Heacock (eds.) *Intifada: Palestine at the crossroads*. New York: Praeger.

6.5 - مواقع على الانترنت

1. مصلحة السجون الإسرائيلية

<http://www.ips.gov.il/ShabasArab/Main/index.html>

2. حركة المقاومة السرية، موقع بنت جبيل

<http://www.bintjbeil.com/A/araa/index.html>

3. راديو إسلام

<http://www.radioislam.org/islam/indexar.htm>